جامعةالجزائر 2
كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

دور النوازل في الكتابة التاريخية

-نوازل الأندلس في القرنين 8 و9 هـ/ 14 و15م نموذجا-

مذكّرة مقدّمة لحصول على شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط

إنجاز الطالب: طاهر بن علي

إشراف: د/ الحاج عيفة

لجنة المناقشة

أ. د/ مختار حساني رئيسا
الحاج عيفة مشرفا ومقرّرا
أ. د/محمّد الأمين بلغيث عضوا
أ. د/قويدر بشّار عضوا
أ. د/ أحمد شريفي عضوا
أ. د/إبراهيم بحّاز عضوا

السنة الجامعية 1434-1435هـ/2013-2014م

بسم اللہ الرحمن الرحیم

بسم اللہ الرحمن الرحیم

اللّٰھم صل علیٰ محمد

وعلیٰ آل محمد کما صلیت

علیٰ ابراھیم وعلیٰ آل ابراھیم

انک حمید مجید ۵

اللّٰھم بارک علیٰ محمد وعلیٰ

آل محمد کما بارکت علیٰ

ابراھیم وعلیٰ آل ابراھیم

انک حمید مجید ۵

الإهداء

إلى والدي الحاج محمّد بن الطاهر السعاجي-عليه الرحمة والرضا-

من رقرقة الدمع في عينيك

حين تتلو سور القرآن..

تهجّدك بالأسحار تحرّك به شفتيك..

تجلجل بالآيات صمت الليل حتّى يرتفع الأذان..

من كلّ ما أبدعتَ صنعا بيديك

تعبدك فيها بالجودة والإتقان..

من كلّ ما حملتَه من برّ والديك

تعانق بها مراتب الإحسان..

منك، من برديك، من كلّ ما لك وعليك..

من كلّ لحظات عمرك ومن كلّ حين وآن..

أكتب قصيدة رثاؤها ثناء عليك

وأصنع مسبحة أحضنها كالرهبان..

فإليك يا أبتي:

حسنة من حسناتك..

ولحظة من لحظاتك..

لا أستطيع أن أهديك إلاّ من عندك، فأنا صنعة يديك..

وأنا، وما أنجزت، وحياتي منك وإليك..

فحنانيك حنانيك. حتّى أقبّل يديك..

ثمّ أجثو على ركبتيّ لأقبّل رجليك..

وأستعطف الروح منك تسج في مراتعي

وأرى من خلالها الرضا في مقلتيك..

ولدك طاهر

واجب الحمد والشكر

واجب الحمد تعبّدا:

الحمد لله على توفيقه حمدا واصبا، والشكر لله على تيسيره شكرا لازبا، سهّل الحزن تفضّلا فله الفضل أبدا، وبلّغ الأماني تكرّما منه، فله المنّة سرمدا.

واجب الشكر تأدّبا:

الشكر الذي لا يكلّ صاحبه، ولا تنقطع أسبابه، ولا يبلغ إلى تصويره لفظ، وإن تأنّق أربابه، وقف على الوالدين الكريمين الذين للحرف علّماني، وعلى الاجتهاد ربّياني..

الحاجّة امباركة بنت عمر بن الموّاز، أطال الله بقاءها، ورزقني رضاها..

الحاج محمّد بن الطاهر السعاجي، تقبّله الله في الصالحين، وأسكنه الفردوس في المقرّبين. وسقى الله رمسه بشآبيب الرحمة تهمع، وزيّن قبره بأنوار المغفرة تسطع.

والشكر الواجب لعائلتي إخوة، وزوجة، وأولادا، على ما منحوه من قوّة التعاضد، وما أبرزوه من شدّة التساند.

ثمّ الشكر الجزيل:

للأستاذ الدكتور موسى لقبال -رحمه الله- فقد كان لي أستاذا معلّما، ومرشدا مفهّما. فما صنعت من فكر فمن كلماته، وما قدّمت من علم فمن إملاءاته..

وللدكتور الحاج عيفة الذي كنفني في البحث بحكمة وأبوّة، وصاحبني في مشواري بصداقة وأخوّة، فأرشدني بحلم في كلّ هفوة، وأقالني بلطف من كلّ كبوة..

وللدكتور أحمد شريفي الذي أشرف على الرسالة زمنا مقدّرا، ثمّ تنازل معتذرا، مع بالغ الأسف، لا من عيب أو وكف، ولكن كم للالتزام من وطف.

ثمّ الشكر الموصول لكلّ من أعانني محبّة وإخلاصا، ولم أجد من دون مساعدته مناصا.

من موصل العراق أشكر الأستاذ الدكتور عماد الدين خليل، ومن مغرب الإسلام أشكر الأستاذ الدكتور محمّد رزّوق والأستاذ الدكتور مصطفى الصمدي.

ولزاما عليّ شكر زميلي الأستاذ مسعود كواتي، وابن عمّي الباحث بختي باندو، الذين أتاحا لي النظر فيما حوت مكتبتاهما من نوادر الكتب، ونفائس المدوّنات..

ثمّ أجزي الشكر والعرفان للقائمين على مكتبة مؤسّسة الملك عبد العزيز آل سعود في الدار البيضاء بالمغرب، وأخصّ بالذكر الأستاذ محمّد القادري.

كما أشكر القائمين على خزائن المخطوطات بالمغرب الشقيق: الخزانة الحسنية والخزانة العامّة بالرباط، والخزانة الصبيحية بسلا، وخزانة القرويين بفاس. وأشكر القائمين على خزائن المخطوطات بإقليم توات: خزانة ابن عبد الكبير بالمطارفة، وخزانة البلبالي بكوسام.

جدول المختصرات

A E S C	Annales. Économies, Sociétés, Civilisations.
A H R F	Annales historiques de la Révolution française
A H R	American historical review
A H S	Annales d'histoire sociale
A H S S	Annales. Histoire, Sciences Sociales
A R S S	Actes de la recherche en sciences sociales
A C S H M E S P	Actes des congrès de la Société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public
C A I E F	Cahiers de l'Association internationale des études françaises
C E A	Cahiers d'études africaines
H E S	Histoire, économie et société
M E F R A	Mélanges de l'Ecole française de Rome. Antiquité
M E F R I M	Mélanges de l'Ecole française de Rome. Italie et Méditerranée
R F S	Revue française de sociologie
R H A F	Revue d'histoire de l'Amérique française
R H E F	Revue d'histoire de l'Église de France
R H S	Revue d'histoire des sciences.
R N P	Revue néo-scolastique de philosophie
R O M M	Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée.

المقدّمة

تمثّلات الباحث لتكوين الموضوع:

الدراسات التاريخية علمية بالتوجّه المنهجي الذي يؤطّر بناءاتها المعرفية، التي تقوم على تأسيس الوقائع على أديم الحقائق، وتفسيرها بمنهج يجمع حيثيات إمكان الحدوث مع مستند الأثر في الزمن، فيكوّن توجّها علميا في النظر إلى حركة الإنسان في الزمن

هذه الحركة تتفاعل مع المحيط بمبدإ الفعل والانفعال، أو التحدّي والاستجابة، فتنشئ الواقعة، وتنشز الحدث، فيتكوّن التاريخ الذي هو صورة الفعل الإنساني في الزمن.

ثمّ تنقضي اللحظة الزمنية المهيمنة على الفعل، ويمضي معها الحدث بنسبية خاضعة لتطوّرات الثقافة والاجتماع، ولضرورة التغيير الذي ينشده تفاعل الوجود الإنساني مع قيم الزمان والمكان المشروطة في فعله وحركته.

ولعفاء الزمن الذي ينساب إلى مستقرّ نسبي تحدث التلادة للواقعة لتكوّن الماضي المغاير بزمنه للراهن، وبوجوده للواقع، فيصير موضوعا للتاريخ الذي يبحث في واقعيته من خلال زمنية الفعل التي تحوّلت بصيرورتها إلى خبر.

هذا الخبر تحمله الثقافة بأشكال من السرد والرواية والانفعال الوجداني، وتسلك به سبيلا من التعبير عن الوجود المتجذّر في الزمن لمعنى حضاري وثقافي، متعلّق بالوجود و الأنطولوجيا.

فبعدما طرح الزمن الفعل بنسبيته التي يهيمن بها على الموجودات ليحقّق لها التطوّر، وتحوّل الفعل من محمول الزمن إلى موروث ثقافي، قام المعنى في التاريخ الذي يحاول بزمنيته التماسّ مع زمنية الفعل المطروح ليحقّق له الوقوع، ويثبت له الوجود.

ولا يمكن لهذا التماسّ أن يحدث إلاّ من خلال أثر ينبئ عن وقوع الفعل، ويخبر ببقائه عن أوّليات وجوده، فيختزل المعنى الزمني الذي يكوّن تحقيق المناط في البحث التاريخي.

والبحث التاريخي الذي يروم بناء الماضي بمعرفة منهجية يقوم في أساسه على توفير الشروط الموضوعية لتوجّهاته العلمية، التي تحاول إثبات الوقائع بالأدلّة أو بالقرائن ليكون الماضي واقعا لموضوع حقيقي، يرومه البحث التاريخي.

لذلك كان من أساسيات البحث التاريخي إنشاء الوثائق من أجل الوصول إلى هذه الأدلّة والقرائن، التي تشهد بوقوع الفعل، وحدوث الواقعة. وكان من مبدئيات عمل المؤرّخ أن ينشئ وثائقه ليستدلّ على الحدث،حيث الوثيقة دليل عليه، ويستدلّ على عمله، حيث الوثيقة أحد أركان منهجه.

يجب على المؤرّخ أن يحمل همّ الوثائق إنشاء، إذ لا يمكن للواقعة أن تتبدّى حقيقة ما لم تستند إلى شهادة مؤكّدة أو نافية. إنّ الوعي بأهمّية إنشاء الوثائق هو أحد سبل البحث التاريخي، بل هو سبيلها الأوّل في إثبات علمية التوجّه في صنعته، وفي تكوين معرفة تاريخية تنحو منحى العلمية.

من هذا السبيل كان توجّهي العامّ في هذه الدراسة، فشخصية المؤرّخ التي أنشدها في تخصّص البحث العلمي تقتضي بضرورتها أن يكون الموضوع في إطار استقصاء الوثيقة.

كما أنّ التخصّص في الأندلسيات اقتضى هو الآخر أن أتّجه في هذا السبيل؛ ذلك أنّ جديد البحث يتطلّب في أحيان كثيرة تنويع المصادر، وإبراز الجديد منها، من أجل الوصول إلى معرفة مؤسّسة، وعلمية.

ثمّ إنّ التوجّهات الحديثة في الدراسات التاريخية التي اتّخذت الحياة الثقافية مواضيع للاهتمام والدراسة تطلّبت الجديد من المصادر، والمزيد من النصوص والوثائق، إذ لم تعد نصوص التاريخ العامّ تلبّي حاجة البحث، وتشبع نهم الباحث.

وكانت مدوّنات الفقه الإسلامي أهمّ هذه النصوص المطلوبة، وأوفر هذه الوثائق المنشودة، وكانت نصوص النوازل منها حاجة المؤرّخ في تناول جزئيات الحياة، ودقائق العلاقات داخل المجتمع، كما كانت أبكارا في توجّهات النصّية في الكتابة التاريخية.

وإذ الدراسات التاريخية قائمة على تناول الوثائق شرطا أساسيا، اخترت النوازل مستندا وثائقيا أساسيا، أنتش منه اللازم منها، وحرّكت فيه ما سكن بالكتابة لأنشره حياة مليئة بحركة التاريخ.

والمجتمع الأندلسي كثير مستجدات الحياة لموقعيته الجغرافية، وخصوصيته الحضارية، فكانت مستجدّات الجغرافيا من خلال منظومة التأثّر والتأثير، وكانت مستجدّات الحضارة من خلال التفاعل الثقافي المنتج لصور الحياة، وأنواع الحركة. لذلك كانت الثقافة الأندلسية غزيرة التأليف النوازلي الذي يؤطّر الحياة الأندلسية بتوجّهات القانون الفقهي الإسلامي.

ولم يستقرّ الحال بالأندلس نظرا لموقعيته من الجغرافيا، ومن العالم الإسلامي، ونظرا لمتكوّنه العرقي، حيث الصراعات الخارجية المتمثّلة في المدّ المسيحي الذي قاوم الهيمنة الإسلامية، ثمّ ما لبث أن باشر حركة الاسترداد، والصراعات الداخلية التي غذّتها العصبية الإثنية أو المذهبية.

أدّى عدم الاستقرار إلى ظهور طفرات في تاريخ الأندلس حتّى غدا عصورا مختلفة الظواهر، متّفقة المراحل، تتمايز فيها العصور بتميّزات السياسة والحكم، لكنّها تتّسق باتّساق الثقافة، وتتناغم بتناغم المذهبية، فكوّنت تنوّعا في وحدة، واختلافا في رمّة، فجمعت أقانيم عدّة في تكوّن واحد.

فأردت من خلال منصوص النوازل الذي اخترته مستندا وثائقيا أن أجلّي بعض ملامح الحياة الثقافية المتغيّرة، وأبيّن بعض معالم الحياة العلمية في نسقية النسيج الثقافي الذي أوضّح خصوصياته الأندلسية التي حافظت على سلفيتها المالكية

الأندلسيةمطا ثقافيا يوجّه الحياة، وتفتّحت على نصوص أخرى مالكية وغير مالكية، التي زخرت بها الحضارة الإسلامية باقتباس حضاري، أو إنشاء ذاتي.

وأريد من كلّ ذلك أن أقدّم محاولة في المنهجية النظرية، وفي منهجية الممارسة، فألفّق بين التنظير والتطبيق، أي الجمع بين حوار المعرفة بالمنهج، وتأسيس منهج الفكر النظري، لتكون الدراسة صورة البحث التاريخي بكلّ حيثياته المنهجية والمعرفية.

والعهد النصري خاصّة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين-وهو مفعم بالتوتّر السياسي، والقلق الحضاري، والضغط الجغرافي الذي يحدّد توجّه التاريخ، ويؤطّر حركته، يمثّل اختزالا تاريخيا لخلاصة التحوّلات التي شهدتها الأندلس، ويؤكّد صورة الانقلاب التاريخي بسننه.

وكلّ ذلك عامل مؤثّر في توجّهات الحياة الثقافية، التي حملت صورا متشابهة وغير متشابهة، فيها من الموروث الأندلسي المحافظ، وفيها من المتجدّد بشكل مختلف يتوافق والمرحلة التي يراهنها، وفيها الطارئ الذي يحدّد خصوصية المرحلة.

والدراسة في كلّ ذلك بين منشآت معرفية حاولها الباحث بآلة المنهج، وتجربة الصنعة، ومركّبات من المعارف سوّاها الاقتباس من النصوص القديمة، أو الاستقراء في النوازل الفقهية.

ولقد جاءت فيها المنشآت على قدر المركّبات،إن منشآتها ما أفاض به التحليل، ومركّباتها ما تناقلته الوثائق أو سبق إليه الخبر،والبحث التاريخي نصّ مركّب،و آخر منشأ.

وانطلاقا من كلّ هذا كان الاستقرار على العنوان التالي:

دور النوازل في الكتابة التاريخية -نوازل الأندلس في القرنين 8 و9هـ/ 14 و15م نموذجا-

المعطى الأولّي وتأسيس الإشكال

جرى في معهود الدراسات أنّ الإشكال هو السؤال المطروح مدخلا للدراسة، ولكنّي أرى أنّ الإشكال يتكوّن همّا معرفيا في تمثّلات المؤرّخ، وهو يتفاعل بأصول صنعته حيث هي المعرفة المكوّنة بالبحث. لذلك يبحث عن معطى يختلج في النفس استفهاما ليؤسّس الاتّجاه في البحث.

ولمّا كان التاريخ استدعاء الزمن الفارط من خلال أثره إلى معاصرة تتيح المقاربة للواقعة بآلة المنهج في صور متراكبة زمنيا شهادات عليها، صار همّه تحصيل هذه الشهادات، وطرح الرؤى من خلال المنهج، ليركّب منها المعرفة التاريخية.

فالإشكال هو هذا الهمّ العامّ في الدراسات التاريخية، أي محاولة التاريخ بقيم الدراسات الحديثة، وتأسيس معرفة تاريخية لحيّز زماني وجغرافي معيّن، في حيّز فكري مؤطّر، إذ الدراسات الاجتماعية والإنسانية مرتبطة بأسس فكرية، أي تحديد الإطار النظري الذي تنبثق منه الدراسة.

فاختيار النوازل وثائق لدراستي ثمّ تحديد نوازل الأندلس في القرنين الثامن والتاسع أنموذجا أفضى إلى ترجمة الإشكال كالتالي:

ما هي القيمة الوثائقية للنصّ النوازلي في الكتابة التاريخية،وخاصّة الأندلسية منها؟وما هي الأطر المعرفية التي تؤسّس لذلك؟..

وكانت مفردات الإشكال كالآتي:

ما هي مقدّمات سياق المعرفة التاريخية الذي يؤكّد حضور الوثيقة في التأسيس التاريخي؟.

ما القيمة المنهجية والمعرفية للنوازل في منظومة التوثيق المعتمد أساسا للمعرفة التاريخية؟.

وإلى أيّ مدى تكون متناولا وثائقيا؟ ثمّ ما هي خصائصها دون الوثائق الأخرى؟.

هل النوازل وثائق أساسية مع وجود المصادر الأخرى؟أم أنّها ممّا يعوّض به نقص المصادر؟.

إلى أيّ حدّ تكون هذه الوثائق صورة عصرها في حاضر المؤرّخ؟.

ما هي مفردات الحياة التي تحملها النوازل، وترسم بها تاريخ الفترة المدروسة، وتؤكّد التأريخ من خلالها؟.

ما القيمة المعرفية لنوازل القرنين الثامن والتاسع، وهل هي صورة للمجتمع الأندلسي؟.

هذه التساؤلات هي مجموع معادلات تنتظم الهمّ المعرفي الذي تحمله الأطروحة، فالباحث يعرّف الإشكال بالهمّ المعرفي الذي ينهد البحث لدراسته والإجابة على حيثياته والأسئلة المطروحة إشكالا إنّما هي الصياغة الاستفهامية التي يتبنّاها العقل منطلقا مفاهيميا، أو صورة القضية المطروحة على اهتمامه.

الدراسات السابقة:

سبق لغيري البحث في بعض جزئيات الموضوع، حيث أشارت بحوث ومقالات ومدوّنات إلى بعض ما ذهبت إليه في بحثي، غير أنّني لم أعثر على من وضع مسألة التوثيق موضعها من المعرفة التاريخية كما جاء في هذا البحث.كما أنّني لم أجد من منح النوازل التعريف الوثائقي الذي منحته إيّاها، ولا الذي سلك بها في سبيل الوثائق الأصيلة كما سلكت بها.

غير أنّني أقرّ أنّني استفدت من كلّ البحوث التي امتدّت إليها يد الاستطاعة، أو وقعت عليها عين الاطّلاع ومنها جميعا أسّست لهذا البحث وأدرجته ضمن الرسائل العلمية التي لا تنفكّ تستفيد من الدراسات السابقة، وتبني على تقصّياتها

ونتائجها. والبحث العلمي تراكمية، يبني فيها المقتدي على المبتدي، ويستدرك فيها اللاحق على السابق.

قوالب التأطير المنهجي المنتظمة خطّة:

استقام في خلدي أن تكون الخطّة مؤطّرة للبحث في الموضوع الرسالة ومؤطّرة في الوقت نفسه للصنعة التاريخية لقد أدهشتني رسائل جمّة وأطروحات كثيرة اختار أصحابها مواضيع التمسوا فيها سبلا سهلة، ورؤى بسيطة، ليجتازوا بها عتبة الشهادة، ولم يقصدوا بها تكوين نصّ، وتأسيس نظر. ولذلك لا تجد فيها شخصية المؤرّخ الذي يتمثّل صنعته بكلّ مقوّماتها المعرفية والمنهجية. لقد صنعت لهم القوالب، وأرسي لهم النمط، وما عليهم إلاّ تغيير الأسماء، وتحوير الأزمنة، وفق الموضوع المختار. لذلك رأيت أن أعيد النصاب إلى مقاسه، والمقاس إلى حسابه، وأن تمثّل أطروحتي فكري التاريخي.

والتوصيف العامّ للرسالة فإنّها احتوت على مقدّمة و أربعة فصول، منها النظرية ومنها التطبيقية. وقد جنحت إلى هذا من قبيل التأسيس المعرفي في الدراسات التاريخية لتتماثل مع الدراسات التجريبية التطبيقية، ثمّ لأبيّن نسق البحث التاريخي المؤسّس على التوجّهات العلمية في الدراسة، والنظر، والتحليل.

المقدّمة المنهجية الواجبة في التأسيس العلمي للدراسات الأكاديمية، وقد احتوت على أسباب اختيار الموضوع ومعنى التوجّه في الدراسات التاريخية، ثمّ الإشكال الذي تبنّته منطلقا في تناول المعطى الزمكاني والوثائقي، وبيّنت الخطّة التي أطّرت تفاعل فكر المؤرّخ مع هذا المعطى ثمّ ألمحت إلى موقعية المصادر والمراجع من بنائية المعرفة في الرسالة، كما حوت الصعوبات التي اعترضت الباحث في مسيرته.

وكان الفصل الأوّل حول العلمية توجّه الدراسات التاريخية، وفيه بسط للمعرفة التاريخية المكوّنة لفضاء المفهومية في التاريخ؛ حيث الدراسات الاجتماعية والإنسانية قائمة على المفاهيم وتحوّلاتها، التاريخية، والمعرفية. وفيها أطّرت المعرفة التاريخية من

لدن التوصيف المعجمي إلى تكوين المدارس المختلفة على توجّهات الدراسات في التاريخ، وبه بسطت النظر إلى التاريخ موضوعا، ومنهجا. كما بسطت نسيج التسلسل المكوّن للسياق الذي جاءت ضمنه الدراسة، من أجل أن يصل القارئ إلى الإطار الذي قام فيه البحث، ويجد النسق المعرفي الذي يحتوي تحليل الوثائق في الدراسات التاريخية، ويستبين أهمّيته ضمن منظومة الفكر التاريخي.

ومن الفصل الأوّل خلصت منهجيا إلى الفصل الثاني الذي جعلته وقفا على ملمحية الوثائق في الكتابة التاريخية، بعنوان التوثيق اتّجاه معرفي وتأسيس منهجي، لأقرّر فيه اتّجاه التوثيق في بناء المعرفة التاريخية نظريا، وتطبيقيا.

وانطلقت في ذلك من ازدواجية أصيلة في المنظور التاريخي، تجمع بين الوثيقة والحدث في الصنعة التاريخية، ثمّ بحثت منهجيا فيما هو وثيقة، وبيّنت توصيفه عند المتخصّصين، كما بيّنت القيمة المادّية التي تحملها الوثيقة، لأصل إلى تنوّع وثائق التاريخ الإسلامي، وأمنح كلّ واحدة منها قيمتها في الكتابة، مدلّلا على كلّ ذلك بما وسعني من المدوّنات الأصلية، أو ممّا كتب حديثا حولها.

واستقرّ الفصل الثالث على موقعية النوازل ضمن منظومة الوثائق، بعنوان النوازل أرشيف وثائق، ومدوّنات تاريخ، وذلك لما حملته لنا من وثائق، حفظتها لنا نصّا، ولما منحته من رواية للواقع، الذي تمثّلته في تأطيرها الفقهي.

واستأنست بتلك المؤرّخين المعاصرين بها، واحتفائهم بمحمولها، ليصلوا إلى دورها في تأسيس الشهادة اللازمة للكتابة التاريخية، واتّصالها بما أقرّوه من مناهج في كتابة التاريخ، حيث كانت النوازل مادّة القيم التاريخية لكلّ ذلك.

ومنها خلصت في نهايته إلى دور النوازل في كتابة تاريخ الأندلس حيث هي المادّة الخام التي تحتوي على مفردات جزئية مهمّة جدّا في تكوين مركّبات كلّية في تاريخ الأندلس، وكانت النوازل المختارة للبحث أساسية من خلال موقعيتها من تاريخ الأندلس عامّة، ومن خلال موقعية أصحابها من علماء بلادهم، وفي عصورهم.

ثمّ فتحت البحث على هذه الوثائق لأستجلي منها مفردات التاريخ الأندلسي من حيث الحياة الثقافية في الأندلس، وقد خلصت إليه من خلال المنهجية التي اتّبعتها والقائمة على دراسة أصحاب هذه النوازل ضمن الإطار الثقافي العامّ. وانطلاقا منهم ركّبت مفردات الحياة الثقافية في الأندلس بكلّ حيثيات التكوين والتطوّر، والاختلاف.

أكّدت في البداية على النصوص التي تبنّتها مدرسة الفقه الأندلسية في الفترة الزمنية المخصّصة للدراسة، وقد ركنت إلى هذا لعلمي أنّ الدراسات الحديثة تتوجّه نحو دراسة النصوص، وموقعيتها من بناء المعرفة.

ثمّ عرّجت على ذكر أعلام المدرسة الفقهية في الأندلس في الفترة المدروسة، لأنّ من خلالهم الحياة الثقافية على عهدهم من خلال الشخصية العلمية التي يمثّلونها، سواء في تحصيلهم للمعارف التي سبقتهم، أو في إنشائهم للمعرفة بمناهجهم.

وعرضت أهمّ القضايا التي شغلت الحياة الثقافية، وأسّست لعلم التصوّف لارتباطه بالناحية العلمية من جهة، ولعلاقته بسلوكيات الناس من جهة أخرى، ليستبين توجّه المجتمع. ثمّ ختمنا بالمسائل التي انتقلت من الأندلس إلى غيرها من بلاد الإسلام، لأستجلي حركة المثاقفة التي تبنّتها الأندلس.

وما كان لأطروحة أن تستوي على سوق البحث الأكاديمي ما لم تخلص إلى نتائج يفضي بها تناول الموضوع بالمنهج من أجل تكوين معرفة على محورية الموضوع المدروس، فكانت الخاتمة التي عرضت نتائج البحث وآفاقه.

<u>صفائق المنهجية</u>

وإذ البحث التاريخي همّ بالمقاييس التي ذكرت، ومجال معرفي يتناول الموضوع إطارا مركّبا من كتلة الشهادات، والأحداث، والروابط بين هذه وتلك، كان من المستحيل أن يكون موضوع سلما لمنهج، بل وجب أن يكون فيه مناهج متعاضدة لتخلص بالمحاولة إلى نتائج علمية مفتوحة على النظر، وقابلة للتجديد.

وبهذا استدعت طبيعة الدراسة المنهج التاريخي الوصفي بصفته المهيمنة على كثير من الدراسات الاجتماعية، وشدّت أزره بالمنهج التحليلي، ذلك أنّ التاريخ خبر وتحليل، ووثيقة وتأويل. غشّت كلّ ذلك بالمنهج الاستقرائي حيث الدراسة مستخلص النظر في وثائق ماضية، وحفرية في نصوص قديمة تتهيّأ في كلّ لحظة بحث إلى المنهج يحوّلها من متناول السياق في الشهادات، إلى تأسيسات البحث.وبكلّ ذلك يكون تنويع المناهج شرطا في تركيب المعرفة لتستوي نصّا تاريخيا جديدا بشروط الأكاديمية.

والتناهج صميم في الدراسات الاجتماعية والإنسانية من خلال تلازمية ميادين البحث التي تجمعها كلّية الحركة الإنسانية التي يبحث فيها التاريخ. وبهذه الصفة الكلّية للتاريخ كان التناهج مجموع معادلات النظر في الواقعة، وتحليلها، وتناولها بالبحث في مستوى معرفي معيّن والمؤرّخ ابن خلدون لم يسلمه البحث في التاريخ إلى علم العمران البشري إلاّ من خلال التناهج الحاصل في المعرفة الاجتماعية، والإنسانية.

<u>موقعية البيليوغرافيا المعتمدة من بنائية المعرفة في البحث</u>:

تنوّعت مرجعيات البحث بتنوّع فصوله التي تباينت من حيث التأسيس المعرفي، وبتنوّع مباحثه التي اختلفت باختلاف بناء النصّ المحرّر فيه، إذ ليس المعوّل عليه في البناءات التنظيرية كالمعوّل عليه في إثبات الوقائع وتفسير حدوثها.

فتميّزت المصادر والمراجع عن بعضها بخصوص محمولها المعرفي، وأصبح لكلّ فصل مصادره التي توزّعت على مباحثه، حيث استند الباحث على مجموعة من النصوص في تحرير جزئية نصّه التي لها خصوصيتها التي تميّزها عن مثيلاتها، كما لها علاقتها بالجزئيات الأخرى التي تكوّن معها كلّية نصّ البحث.

وقد انتظمت على اختلافها في مجموعات من المدوّنات، لكلّ واحدة منها دورها في رفد البحث بالمعارف والفكر، من لدن التوصيفات المعرفية الأوّلية التي تؤسّس المعنى، إلى مصاف المفاهيم المنهجية أو الفكرية التي تحدّد آفاق المعرفة.

المعاجم ومدوّنات اللغة:

اللغة مبدأ المعرفة، ومنها يتكوّن المعطى الأوّلي في كلّ دراسة، حيث المفاهيم القائمة في العلوم صورة للمصطلح المنشوز من دلائل اللغة بتوصيفاتها المبدئية للأشياء، وللمعقولات.

والمعرفة الحاصلة في العلوم إنّما هي فكر متكوّن من تناول المصطلح في حيّز موضوع الدراسة والتخصّص، ومن خلاله يتفتّح الفكر على آفاق يصنعها العقل من تمثّلاته للمعنى القائم فيه، بدلالة اللغة التي حدّدت القيمة التوصيفية الأولى التي يحملها.

وبذلك كانت المادّة المعجمية أهمّ أركان البحث في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ولا يمكن لبحث أن تتأسّس معارفه ما لم تكن المادّة المعجمية مكوّن مفاهيمه المبدئية، التي يعود إليها في كلّ تأسيس واستدلال.

ولمّا كانت دراستي تحتوي على مفاهيم كثيرة في التنظير، والتكوين الفكري، احتاجت إلى تقعيدات اللغة، وتأسيسات المعجم، من أجل أن تؤكّد بنائية المعرفة التي ترومها، وتحاور الأفكار التي تستدعيها إلى مجال الاستناد فيها، أو تجعلها في المقابل من سياقها.

ولمّا كانت كذلك استقراء لنصوص كثيرة اختلفت ميادين بحثها، وتخصّصت بتخصّص المنهج المتّبع فيها، كان لزاما على الدراسة أن تأرز إلى المادّة المعجمية لتفكّ المعنى المستخلص في هذه النصوص بالتأسيس اللغوي الذي قامت عليه، ثمّ لمعرفة متكوّن مصطلحها. والعلوم والمعارف مصطلحات منتظمة في سياق منهجي، يؤكّد خصوصية ميدان البحث.

والمعجم قاموس اللغة ومدوّن المعارف، وفيه المستند لكلّ المنطلقات المفاهيمية، سواء التطبيقية منها أو الفلسفية فالقواميس العامّة حملت بناءات اللغة في ألفاظها؛ أي التوصيفات الأولى للمدركات، وهي في الغالب منظومة أسماء الأشياء والأفعال.

والقواميس الخاصّة حملت بناءات المفاهيم التي استخلصت من اللغة ألفاظا، انتظمت في المعارف مصطلحات لما حملت من معاني جديدة، أكسبتها إيّاها ميادين الدراسات بسياقاتها التي تميّز تخصّصها.

فلمّا جاءت الدراسة إلى اكتناه مصطلح التاريخ لتؤسّس لمعرفة تنظيرية كانت قواميس اللغة متّكأها، ومنها أفادت معنى التاريخ في لغة العرب، ثمّ في ثقافتهم. كما بيّنت علاقة المفاهيم التي حملتها كتب السلف حول التاريخ، وكيف أنّها لم تعدُ أن تناولت اللفظ من القاموس ولم تلبسه المعنى المترتّب على تخصّصها، فكان المفهوم لغويا رغم وجوده في حيّز المصطلح.

كما أسعفتني مادّتها في تعريف كثير من مصطلحات البحث، خصوصا مصطلح النوازل، وألهمتني بيان المعنى منها، وشرح المستغلق فيها، فكان الحاصل منها أساسا مهمّا في بناء الموضوع بناء علميا دقيقا يستلهم أوّليات المفاهيم ليصل إلى المعارف المنشأة عليها.

وتتبّعت ذلك في أصل الكلام عند ابن فارس في معجم مقاييس اللغة، وأردفته بكتابه مجمل اللغة ثمّ في القواميس من لدن الأقدم منها إلى أحدثها، لعلمي أنّ المصطلحات لها تكوينها اللغوي كما لها تكوينها التاريخي، وأنّ التكوين اللغوي يعكس الأفق الثقافي للمستوى الحضاري في المجتمع.

وتقرّيت المعنى في كثير من القواميس المعتمدة، فتناولتها عند الفراهيدي في كتابه العين، وعند الجوهري في الصحاح، ثمّ قفّيت على ذلك بما في لسان العرب لابن

منظور، وما حمل تاج العروس للزبيدي، وألحقت به ما جاء في كتابي ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، والمخصّص، وصولا إلى أحمد رضا في متن اللغة.

وعضّدتُ كلّ ذلك بما حملت الكتب المتخصّصة بألفاظ الفنون والعلوم، مثل ما جاء عند الفيومي في المصباح المنير، والبغدادي في جواهر الألفاظ.

وأمعنت في هذا الاتّجاه لأنظر في كتاب الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة للأنصاري، وكتاب التعريفات للجرجاني، لأؤكّد المعنى الذي احتمله المصطلح من خلال تطوّر المفاهيم الحاصل بتطوّر الثقافة، فختمت بكتاب كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي.

ولم يخف عليّ التأثير اللغوي الذي يحدثه تلاقح الثقافات، حيث عرّبت ألفاظ كثيرة استخدمتها الثقافة، واحتاجت إليها المعارف، وأدخلت أخرى ببناءاتها الأصلية لتصبح من محمول اللغة العربية.

ولعلّ عنّ لبعضهم بغرض غير علمي، أو بغفلة ابستمولوجية أن أسند ما في لغة العرب إلى غيرها، ليسلم المعنى الحضاري منه إلى غيرها من الأمم، أو ظنّا منه أنّ ذلك أصلها، وأنّ العرب استلهموها بنظرية الاقتباس، فنظرت في كتاب المعرّب من الكلام الأعجمي للجواليقي.

ولأنّ العلوم في حركتها التطوّرية أخذت إلى التخصّص رمزا لعلميتها، وتفعيلا لديناميتها، وتباينت المصطلحات بتباين المناهج، وأصبحت بين عامّ يتناول اشتراكا بين المعارف، وخاصّ يتناول بدقّة خالصة،وقيمة محدّدة، لجأت إلى المعاصر من القواميس المتميّزة بخصوصية الميدان، مثل قاموس الأنثروبولوجيا لشاكر مصطفى سليم.

كتب النوازل والفتاوى:

لمّا كانت الدراسة موقوفة على النصّ النوازلي كان لزاما أن تكون مدوّنات النوازل والفتاوى سيّدة الاقتباس، ورائدة الاستدلال وكان لزاما أن يستدعى النصّ منها شاهدا للواقعة، ومحلّلا للحادثة، وحاملا للمعنى الزمني الذي ينشده التاريخ.

ولتوجّه الدراسة كان إطارها العامّ نوازليا، حيث أنّ كلّ النصوص الموازية في البحث تنتظم في دائرته، وتستوي في حدوده، فتكون شارحة، أو مبيّنة، أو مساعدة على تفهّم معنى.

والنصّ النوازلي في الدراسة على أقسام، الأوّل منه كان من أجل الاستدلال على وثائقية النوازل بما تحمل من جزئيات لا تقوى كتب التاريخ العامّ على حملها، ذلك أنّ السياقات التي باشرتها هذه الكتب لا يمكنها أن تهتمّ بالجزئي الباهت في التسطيح العام للواقعة والحادثة.

من أجل ذلك جمعت نصوصا نوازلية كثيرة، إذ مساقات التنظير تقضي بأن يكون للتراكمية شأن الهيمنة الاستدلالية، وللتنويع شأن القوّة الدلالية للمعنى المراد من السياق.

لذلك أخذت نصوصا كثيرة من مدوّنات الفتاوى، وألزمت البحث على تنويع مصادرها الجغرافية، والمذهبية، والتاريخية، حتّى لا يكون الاستدلال أعرجا في قيامه. فالنصّ النوازلي وثيقة كلّ الأزمان وجميع المجتمعات المتفرّقة على الجغرافيا.

فاقتبست من النوازل المالكية مثل نوازل ابن هلال التي تعدّدت نسخها بسبب مراكز وجودها، وأجوبة التسولي، والأجوبة الناصرية للدرعي، وأجوبة السكتاتي، ونوازل الرسموكي. وهذه كلّها نوازل مالكية من المغرب الإسلامي.

وغرفت من النوازل الحنفية والشافعية، مثل الفتاوى الفتّاحية" للتميمي درويش، و"فتاوى صلاح الدين" للطرابلسي، والفتاوى الأزهرية في فقه الأئمّة الحنفية" للقلعي

الحنفي، و"الفتاوى الزينية" لابن نجيم. وكلّها فتاوى من المشرق الإسلامي، ومن عصور مختلفة.

وعرضت نصوصا من نوازل الزجلوي"، و"نوازل باي بن عمر الكنتي"، و"أجوبة سيدي عمر بن عبد القادر التنلاني"، وأجوبة محقّقة النقول مهذّبة الأصول لمحمّد بن عمر التنلاني، و"الجواهر اللئالي" لعبد العزيز سيدي عمر، و"الدرر المكنونة في نوازل مازونة" للمغيلي. وكلّها نوازل جزائرية.

واستفدت من نوازل أخرى اختصّت بمهنة معيّنة، أو رقعة جغرافية خاصّة لها مميّزاتها، وجمعت فيها نصوصا معتبرة تفيد الباحث في كثير من التحقيقات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، مثل تحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة للبويعقوبي، ومواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال لمحمّد بن عبد الله الكيكي، والجواهر المختارة فيما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة للزيّاتي، وكتاب مسائل نفوسة لعبد الوهّاب بن عبد الرحمان بن رستم.

وهناك كتب نوازلية تحمل جزئيات يندر أن توحي بها كتب أخرى، ويحتاج إليها الباحث في التطوّرات الثقافية والأنثروبولوجية، كما يحتاج إليها المتخصّص في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وفي كثير منها مستند للدراسات والأبحاث. ففي كتاب نوازل الشيخ عبد الله سيدي محمّد العربي بن أحمد بردلة عثرت على معايير لعبة كرة القدم في عصره الأمر الذي يبعث على التساؤل حول هذه اللعبة الرياضية وتاريخها.

ومدوّنات أخرى من دون هذه جمعت نصوصا نوازلية كثيرة، تنوّعت بتنوّع العصور التي أخذت منها، وتباينت بتباين المجتمعات التي أثارتها، ولم يجمعها إلاّ جامع أبواب الفقه، منها فتاوى البرزلي، ومنها المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب للونشريسي، وهو موسوعة مهمّة احتوت نصابا

جزيلا من الفتاوى، فأصبحت مصدرا لكلّ الباحثين في الشؤون الفقهية والقانونية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

وأمّا فتاوى ابن رشد وفتاوى ابن الحاج، وفتاوى ابن سهل، فإنّها مدوّنات العصر الأندلسي في أطواره الأولى، الأموية، والطوائفية، والمرابطية، ومنها كان الاستدلال الوثائقي على هذه المراحل من التاريخ. وكانت هذه النوازل مصدرا لكثير من جزئيات الحياة الأندلسية التي تتطلّبتها الدراسة مثالا، أو تحليلا.

وأمّا نوازل ابن لبّ، ونوازل الشاطبي، ونوازل ابن رسّاج، ونوازل الحديقة المستقلّة، ومجموع ابن طركاط، فإنّ البحث قائم على حفريات نصوصها، ومنها تكوّنت مباحث الفصل الخاصّ بالتطبيق، وهو الفصل الرابع، وعليها بنيت معارفه، ومن خلالها حرّر نصّه في إثبات الوقائع التي نهد إلى إبرازها وإنشازها في فضاء البحث التاريخي الأندلسي، والتي أفردتها للحياة الثقافية موضوع المثال في النموذج.

كما استندت على ديوان الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية مردفا ببعض المقالات، لأنسج من المسائل الواردة فيه نصّا حول الحركة المثاقفة، التي نشطت في الفترة المدروسة، والتي وسمت بها المدرسة الأندلسية الغرناطية.

واتّبعتمنهجا خاصّا في استدعاء نصوص نوازلية أخرى عاصرت النصوص الأصلية التي اعتمد عليها، فجئتبها معضّدة لهاأو مكمّلة للنواحي التي لم تذكرها، وكان لزاما عليّ ذكرها أو الوقوف عندها.

كتب التراجم والطبقات والمناقب:

الدراسات التاريخية ذاتخصوصية في معتمدها من النصوص، التي تتنوّع بتنوّع مناهج الكتابة وبتنوّع صورة المحمول فيها فبعضها يتسطّح على حيّز الدراسة ليغطّي مساحة لا بأس بها، والآخر يتباهت فيأتي لواحق لنصوص أخرى تهيمن على النصّ المحرّر، وبعضها يفرض حضوره بما يحمل من معطى، لا يستطيع الباحث الاستغناء عنه.

من هذه النصوص كتب التراجم والطبقات التي تهتمّ في منهج تأليفها بالفذّ لتعطي له هوية تاريخية كاملة، من حيث المميّزات الشخصية، ومن حيث العلاقات، ومن حيث التأثير.

وعلى هذا يستطيع الباحث أن يحفر من خلال الفذ ليكتشف الجماعة والمجتمع، ومن خلال الخصوصية الفردية ليصل إلى السمات الجماعية، ومن حدّ الوحدة ليرسم آفاق النوع. ويركّب من جزئيات الحياة الخاصّة كلّيات العصر والمجتمع الذي يتناوله موضوعا.

ولمّا كانت دراستي تنهد إلى اكتشاف المجتمع في جزئياته التي تغيب عن نصوص التاريخ العامّ كان لزاما عليّ أن آخذ كتب التراجم والطبقات مستندا وثائقيا في تعريفي للأعلام، ولوصولي إلى النقطة التي تتفرج منها زاوية الحدث المتمثّلة في الفرد.

فاستدعيت كثيرا من نصوصها لغرض ما ذكرت، فقمّشت من تاريخ العلم لابن الفرضي، وهو موسوعة التراجم لعصري الإمارة والخلافة في الأندلس ومنه أسّست المغارف حول هذه الحقبة، وقد دلّت الاقتباسات القديمة، والإحالات الحديثة على أهمّيته في الدراسات الأندلسية، ثمّ وصلت ذلك بما حمل كتاب "الصلة" لابن بشكوال من نصوص عن عصر الطوائف والمرابطين، وهي الموسوعة التي ركّزت النقد عليها لما احتوت من منهج أخلّ بكثير من الوثائقية فيها.

ثمّ تناولت من "الديباج المذهب لمعرفة أعيان علماء المذهب" لابن فرحون، وتعقّبت بالمدوّنات المستدركة عليه مثل "نيل الابتهاج بتطريز الديباج" و"كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج" للتمبكتي، ثمّ أعقبته "بتوشيح الديباج وحلية الابتهاج للقرافي".

مع لمسات من "الوافي بالوفيات" للصفدي، و"فوات الوفيات" للكتبي، متشبّثا بأفنان من شجرة النور الزكيّة لمحمّد مخلوف وهي الموسوعة التي أعتبرها كشّافا

جيّدا للتراجم المالكية ثمّ أردفت نصوصا أخرى تلحق بها منهجا، أو توازيها معرفة، ليكتمل سياق الاستشهاد بها في الدلالة على أهمّية وثائقيتها، أو تحكيمها في استجلاء المناحي المقصودة بالدراسة.

وكان كتاب "نثير الجمان" لابن الأحمر الفضل في إسعافي بنصوص حول أعلام المدرسة الفقهية الغرناطية، ومن خلال نصوصه ركّبت الترجمة الشخصية لابن لبّ، الذي كان من أساطين الفقه، وعلى أمثاله دارت الفتوى، وبه ولداته تكوّنت الخصوصية الغرناطية.

وأمّا كتب المناقب فقد ذكرت في محلّها مساءلة عن منهجها ضمن مدوّنة وثائق التاريخ الإسلامي، فاستشهدت بنصوص من كتاب مناقب سيدي عبد القادر بن محمّد بن سليمان بن سماحة" للتسكوني، أتيت بها مثالا نموذجيا.

وأطّرتها بدراسات حديثة مثل كتاب "أخبار المناقب في المعجزة والكرامة والتاريخ" للطفي عيسى، ومقال حول كتاب بهجة الناظرين لابن عبد العظيم الزمّوري" لمحمّد بنشريفة، ومقال "الماء في دكالة خلال العصر الوسيط من خلال سير الصالحين" لأحمد الوارث، وكلّها استلهمت نصوص المناقب وما وازاها من نصوص في سياق المنقبة وثائق تاريخية.

ورغم أنّني أعتبرها من الوثائق، لاعتبارات منهجية، وأخرى معرفية، اشترطت تسليم ما فيها إلى منظومة النقد الوثائقي الدقيق، لتصفو بعد ذلك نصوصا وثائقية غير مشكوك فيها.

كتب الرحلة:

استعنت بمنصوصها دلالة على أهمّية محمولها في الدراسات التاريخية، الثقافية منها، والاجتماعية، والاقتصادية، وذلك بالإشارات التي تحتويها، والتي تجمع من خصوصيات الجغرافيا ملامح التاريخ، فاستلهمت من بعض نصوصها ما أقمت به الدليل على التوثيقية فيها.

ويبيّن تأنّ كتب الرحلة وثائق خطيرة في اكتشاف الجغرافيا بما تحوز من إنسانية تحوّلها إلى كتلة وجودية لها خصائصها، ممّا يجعلها متفتّحة على البحث التاريخي عامّة، والبحث والأنثروبولوجي والاجتماعي خاصّة.

ولمّا كانت الرسالة غير ناهدة للبحث المتخصّص في الرحلة، وكان اقتضاء التأسيس في التنظير لمعنى الوثيقة في الدراسات التاريخية أن تستدعى نصوصا للاستشهاد فحسب، فقد ركّزت على بعض النماذج، مثل رحلة القلصادي، ورحلة العياشي، وكتاب وصف إفريقيا للحسن الوزّان، وهي أشهر الرحلات التي تناولتها الدراسات الحديثة لأهمّيتها التاريخية؛ حيث تتفتّح على جغرافيا واسعة، وتحمل مادّة وفيرة تكوّن معطى مهمّا للدراسات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

ولم أبرح حتّى عرّجت على رسالة ابن فضلان لأمثّل بها تفتّح المسلمين على جغرافية الآخر بمعايير معيّنة، وآفاق خاصّة، ورحلة بيير جوردا الموسومة رحلة إلى الشرق لأمثّل بها تفتّح الآخر على جغرافية المسلمين، ومنهما تؤخذ تمثّلات التثاقف بين الأمم.

ثمّ أتبعتها برحلة عبد الرحمان بن إدريس التنلاني، وأكّد بها أهمّية منصوص الرحلات، حيث نصوصها من متفرّدات الأصول في الأدبيات الجزائرية التي تحمل تمثّلات الجزائريين لأواخر الحقبة العثمانية، وبداية الحقبة الاستعمارية.

وأتبعت هذه بمجموعة من الدراسات التي تناولت الرحلة ميدانا للبحث لارتباطها بمواضيع دراسية، أو لكونها نصوص ذات خصوصية في البناء الأدبي والمعرفي، مثل كتاب أدب الرحلة عند العرب لحسني محمود حسين، وكتاب تاريخ الرحلة والاستكشاف في البرّ والبحر لإسماعيل العربي، وكتاب دراسات في التراث الجغرافي العربي لعبد العالي الخفّاف.

وكلّها أفادتني في التبصّر بأدب الرحلة ومعرفة خصائص نصوصها، وأعانتني أن أضع مقتبساتي منها موضعها من الاستدلال والبرهنة، وكانت ظهيرا لنصوص الرحلات لإقامة التأسيس في تنظيرنا لمفهوم الوثيقة في الدراسات التاريخية.

كتب الفهارس والبرامج:

وفي سياق التنظير لمعنى الوثيقة ودورها في الكتابة التاريخية، وللدلالة على أنّ وراء نصوص التاريخ العامّ نصوصا أخرى لها الأهمّية الكبرى في تناول قضايا معيّنة بالدراسة والتحليل، كان حضور كتب الفهارس، والبرامج، والأثبات ،التي وضعها أصحابها دليلا ببليوغرافيا لمسيرتهم العلمية، ولتواصلهم مع مصادر العلوم، وتثبيتا لسندهم العلمي المشروط في التحصيل والظهور.

فذكرت منها الفهرسة لابن خير التي حوت كثيرا من تراجم الأعلام، وذكرت مؤلّفاتهم وخصوصياتهم العلمية، وبرنامج الوادي آشي الذي يمثّل ترجمة لأحوال الحياة العلمية والمدرسية في العهد الحفصي، وفهرسة عبد الحقّ بن عطية، وبرنامج المجاري الذي حدّثنا من خلال تراجمه على تداعيات العصر الذي ندرسه، كما ألمع ببعض المعطى حول شخصيات القرنين الثامن والتاسع.

وتأتي كلّ فهرسة دليلا علميا على عصرها، وفي محمولها الكثير عن الحياة العلمية، وعن العلماء، وعن العلاقات العلمية الحاصلة من خلال نظام الدراسة أو نظام الإجازة، وكلّها نصوص مهمّة للمؤرّخ والدارس.

لذلك توسّعت في الدلالة على أهمّية نصوصها في اقتباس الأمثلة منها، فكانت فهرسية ابن غازي الفاسي، وثبت المشّاط، وثبت القطب النهروالّي، وإجازات من علاّمة الجزائر ابن العنّابي الأثري.

ثمّ أشفعت بدراسات حديثة لأعضّد رأيي، ولأستدلّ على ما ذهبت إليه، فالسياق التنظيري يقتضي بحكم الاستدلال الإكثار من الأمثلة استجابة للتراكمية التي يتطلّبها، فاقتبست من كتاب: كتب البرامج والفهارس الأندلسية دراسة وتحليل لهاني العبد، ومن

مقال عمر لشكر: قراءة في فهرس مغربي، ومقال عبد الله الترغي: ملامح التواصل الثقافي من خلال رحلة الأسانيد.

مدوّنات ذات أغراض تأليفية مختلفة:

ومنها كتب التاريخ العام، وهي النصوص الأكثر اعتمادا في الدراسات التاريخية، ولا يمكن أن تتجاوز نصوصها لأصالة محمولها التوثيقية، إذ عليها كتبت النصوص التاريخية المعاصرة، ومنها أقيمت صورة الماضي محلّ التاريخ، ومن خبرها نصبت وقائعه.

وكان تاريخ الرسل والملوك لأبي جعفر الطبري الذي استدلّيت منه على منهج الطبري في إيراد الخبر، لأؤكّد نظرتي حول مسلك الرواية في منهج التاريخ، وبيّن موقعية الطبري الحقيقية من خلال نصوصه.

وكتب أخرى تنحو نحوها وتتميّز عنها بخصوصية المراد من النصّ المحرّر فيها، مثل كتاب "الإحاطة في أخبار غرناطة" للسان الدين ابن الخطيب، فلم أر مؤرّخا للأندلس زهد في نصوصه مع نصوص كتابه أعمال الأعلام الذي أورد فيه تاريخ حكّام المسلمين بالغرب الإسلامي. وكتابه اللمحة البدرية في الدولة النصرية، الذي يؤرّخ للمرحلة التي اخترتها، ومنه اقتبست الكثير الذي يتماسّ مع نصوص النوازل المختارة.

وكتبه الأخرى ولو لم تكن على نسق الإحاطة إلّا أنّها مصدر مهمّ للمؤرّخين والباحثين في الشأن الغرب الإسلامي، مثل كتابه "أوصاف الناس في التواريخ والصلات" الذي منحنا نصوصا خاصّة عن معاصره ابن لبّ وفيه مجموعة مهمّة من النصوص عن معاصريه الذين كانوا أعلاما للحياة الثقافية الغرناطية.

وكتابه نفاضة الجراب في علالة الاغتراب"، و"معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار"، ومثلى الطريقة في ذمّ الوثيقة"، والتي على اختلاف مقصد الكتابة فيها، إلاّ أنّها تحمل الكثير من الخبر ممّا يجعلها من روافد التاريخ في الغرب الإسلامي.

لذلك جاءت نصوصها حاضرة في التحدّث عن الفترة المختارة نموذجا للتطبيق، وقد استقيت منها في بعض الأحيان نصوصا دلالة على حدث، أومقايسة لتعضّد نصوص نوازل الفترة المدروسة.

ولمقدّمة معاصره ابن خلدون أهمّية مميّزة، فهي مقدّمة بين يدي جميع العلوم، ومدخل مهمّ لكلّ الفنون، ولا يجد الباحث مندوحة عنها، فقد أعطت صورة المنهج في التعامل مع الوثائق المعتمدة في كتابة التاريخ، كما أعطت منظورا خلدونيا لكلّ مناحي المعرفة.

ومنها دلّلت على منهج ابن خلدون في إثبات معنى التاريخ من خلال المنهج، وبيّنا كيف تمثّلتها الدراسات الحديثة؛حيث المقدّمة نسخة مترجمة عن ابن خلدون الذي باشر التاريخ بمناهج عديدة ليحدث التماس بين كثير من العلوم، التي تبحث في الإنسان واجتماعه.

وقد حلّت مدوّنات محلّ الاستشهاد، أو محلّ الاستئناس، أو قامت نصوصها معضّدة لفكرة أو اتّجاه، أو مناقضة لمنقول، مثل كتاب "الإعلان بالتوبيخ"للسخّاوي، الذي برهنت منه على اتّجاه في تكوين معرفة تاريخية من خلال تحديد المفهوم، وكتاب "المختصر في علم التاريخ" للكافيجي، الذي استأنست بنصوصه للدلالة على ضعف المبنى المعرفي للنصوص الإسلامية التي حاولت التاريخ دون أن تستطيع التخلّص من قوالب المعجمية.

المراجع الحديثة العربية والمعرّبة:

ما كان للبحث أن يفي بكلّ الذي أمّمه من الدراسة ما لم يلتقط من القديم المكوّن مصادر، ومن الجديد المكوّن مراجع، وممّا ائتلف كتابا أو انتظم مقالا، لذلك طوّفت في كثير منها المتعلّقة بالموضوع معرفة ومنهجا.

فاقتبست من الأبحاث التي باشرها أصحابها حول النوازل تأليفا، وتصنيفا، واستقراء، ومن التي اهتمّت بالتاريخ منهجا وميدانا لتكوين المعرفة، ومن التي اهتمّت بالتاريخ وقائع وأحداثا.

كما استعنت بأخرى ساعدت على تحرير نصّ، أو تكوين فكرة، أو شرحت مستغلقا اعترضني أو بيّنت منهجا متّبعا في تناول نصوص النوازل، أو استدعى البحث حضورها في منظومة التنظير والاستدلال.

وتنوّعت بين الكتاب، والمقال، والمداخلة، كما تنوّعت بالتخصّص العلمي، والميدان المعرفي، كما تميّزت بالمنهج واللغة، فقد اعتمدت على مراجع بلغات متعدّدة من أجل أن أثبت ما ذهبت إليه، وأن أمضي بالبحث التاريخي إلى أفق الدراسات الجادّة، التي تنأى بنفسها عن الرداءة التي تشهدها ساحة البحث العلمي.

منها ما استخرجه محمّد عبد الوهّاب خلاّف من موسوعة ابن سهل النوازلية، وهي الدراسات التي نقل الباحث صورة واضحة عمّا تحمله النوازل من معارف، قلّ نظيرها في المدوّنات الأخرى.

أو الدراسات التي تناول فيها إبراهيم بونتشيش القادري ملامح المجتمع الأندلسي، وكانت كتب النوازل مراجع التوثيق في بناء معرفته التي أراد أن يحرّرها تاريخا. وقد نالت نوازل ابن الحاج اهتماما بالغا عنده، فحفر في نصوصها ليصل إلى جزئيات مهمّة من حياة المجتمع.

وأخرى غير هذه أعطت للباحث أفكارا، وأخرى منحتني رؤى بنيت من خلالها سياق المعرفة التي رأيت أنّها تكوّن سياق النصّ الذي أريد ان أحرره في هذا البحث، الذي يبني على ما سبق ليضيف جديدا.

المراجع الأجنبية:

ما كان لهذا البحث ان تستقيم دراسته على عمق التنظير الذي كنت أنشده فيه لولا ما أسعفتني به المراجع الأجنبية، التي اختلفت مقاصد البناء فيها، كما اختلفت مراحل التأليف لها.

فاستعنت بكثير ممّا ألّف في القرن التاسع عشر، وهو قرن التأليف والتراكم، كما هو قرن التأسيس للرؤى الجديدة في ميادين العلوم ومناهجها، ولعلّه قرن المناهج، إذ ما انفكّ المنطق الرياضي يبلور أفكار كثير من الاتّجاهات العلمية والمدرسية.

كما أنّه قرن الاتّجاه العلمي في الدراسات التاريخية، فكانت نصوص الكتابات على عهده قائمة في التركيب المعرفي والمنهجي الذي ارتأيت أن أنسج به الرؤية التي أردتها من بحثي الذي يتعمّق في المعرفة التاريخية.

وسحبت من نصوص القرن العشرين ما بيّن التطوّر الظاهر في الدراسات التاريخية، خصوصا ما أحدثته مدرسة الحوليات التي حرّكت ثورة في الكتابات التاريخية، وجعلتها تمضي إلى سبيل المنهجية، لا من سبيل تقعيد القواعد ولكن من سبيل النفاذ إلى كلّ جزئيات الحياة، مع اتّخاذ زوايا النظر في التاريخ، هي أقرب إلى ابستمولوجيا الموقف الذي يتبنّاه المؤرّخ من قضيته، أكثر ممّا يتبنّاه من أصوله.

وأردفت كلّ ذلك بزخم من المقالات، التي نوّعت مدارسها، كما نوّعت مشاربها. وركنت إلى الكمّ فيها من باب تراكمية التنظير الواجبة في التدليل والبرهنة. لذلك لا توجد في البحث قيمة معرفية إلاّ ولها مقال تحيل إليه، أو تتماسّ معه، فهي مبثوثة في كلّ النص الذي حرّرته.

وقد استقامت هذه المرجعية الأجنبية في مناحي البحث، لتدلّل على الاستقصاء الذي انتهجته من اجل جلب كلّ انواع التنظير الذي يتطلّبه مثل هذا النصّ المحرّر في رؤية تنظيرية، وتطبيقية.

وكما حرصت أن يكون للمقال نصيب مفروض في الإحالة، حرصت أن أجمع بين الجديد منه والقديم. القديم للاستدلال على تاريخية الفكرة المفتوحة على التحرير، والجديد على تطوّرها، وتطوّر مناهج البحث فيها.

صعوبات البحث:

الواجب في مباشرة البحث التاريخي أن يتجاوز الباحث عوارض الصعوبات، ويستسهل الحزن في سبيل بحثه، ويوطّئ بالصبر والمقاومة كلّ العراقيل التي تحول بينه وبين الوصول إلى غايته من بحثه.

ولقد حكثيني من الصعاب لعلّ أهمّها خصوصية النصّ الفقهي ودقّة المصطلح حيث لا يمكن تفهّم النصّ النوازلي إلاّ من بتفهّم المصطلح ووضعه في سياقه الذي ورد فيه، وكلّ محاولة لإخراجه عن سياقه تضرّ بفهم المراد منه.

ولم يقتصر الأمر على المصطلح الفقهي بل تعدّاه إلى اللفظ في اللغات الأجنبية التي لا يحسنها الباحث إلاّ من خلال المدارسة مع أهل الاختصاص، فالباحث يجد عنتا في تقصّي المعنى التام من النصوص الأجنبية رغم أنّ له دراية بتفهّم المصطلح، لذلك طال به أمد البحث من أجل إنشاء نصوصه من اللغات الأجنبية، ثمّ ترجمتها إلى العربية.

ولم تكمن الصعوبة في هذا فحسب، بل إنّ عدم وفور النصّ بالجزائر، وضعف الخدمات المكتبية بها، دفعني إلى تجشّم أعباء السفر إلى المغرب -مع قلّة ذات اليد-، وكان ذلك لمرّات عديدة، -وليس الظعن كالمقام، والانتقال كالاستقرار - فقد فرضت عليّ مسلكيا متميّزة، وأداء حقوق علاقات خاصّة، واتّخاذ إجراءات معيّنة.

وكان آخر هذه الصعوبات خطورة النصّ النوازلي الذي جمعته لأدلّل به على ما ذهبت إليه من تنظيري لوثائقيته. وقد وجدت أنّه من الكثرة في جزئياته التي جمعناها، فلم أستطع التدليل بكلّ نص مجموع. فارتأيت اضطرارا أن أجعل النصوص في

سياقات، على أن تتفتّح الدراسة على أفق أخذ النصوص النوازلية للتحقيق في وثائقيتها في بحث مستقلّ.

ولا أدّعي أنّني أتيت بما لم تأت به الأوائل، إذ أنّني أومن أنّ البحث مجال مفتوح، وأنّه لا يمكن أن نقول كلمة أخيرة في التاريخ، مادامت الدراسات مفتوحة على جديد الوثائق، ومستحدث المناهج.

ولكنّي أستطيع القول أنّني ساهمت ببحث جادّ، استلهم المنهج الأكاديمي في كتابته، وحاول محاولة أصيلة في تقصّي المعنى المراد من تحرير نصّ تاريخي جديد، فأكّد على أهمّية النصوص في الكتابة التاريخية، وألمح إلى موقعية النص النوازلي منها، بجهد معتبر في التعامل مع المادّة التي أضناه البحث عن مظانها، والسفر من أجل توفيرها.

والله أسأل أن يكون العمل متقنا كما أراد، وأن يجعله خالصا كما أحبّ، فله الفضل والمنّة في بدايته ونهايته، وله الحمد على إتمامه، وله الفضل أن جعلني من الباحثين.

والشكر الواجب للدكتور الحاج عيفة الذي صبر وصابر، وتواضع تواضع الأكابر، ورعى هذا البحث بإخلاص المحبّ، وبحرص المعلّم، فله منّي الشكر، وله من الله الجزاء.

الفصل الأوّل

العلمية توجّه الدراسات التاريخية

المعجم واكتناه مصطلح التاريخ

علمية التاريخ بين الوصف والتاريخ

المعرفة التاريخية: مدارس واتّجاهات

ليست الدراسات التاريخية علوما رياضية بالمعنى التقني البحت، ولكنّها بآلية البناء المعرفي في سياقاتها التركيبية تمنحها التماثل مع كثير من البناءات التي يستلزم فيها المنهج تقعيداللمقدّمات، وتأسيسلالأوّليات، من أجل أن يستوي السياق المعرفي على هيكل من التمثّل للميدان المراد دراسته، أو تخصيص المعرفة فيه.

والدراسات التاريخيةتختصّة بميدانها المتفرّع على ميادين كثيرة، وبمناهجها التيوتتّع على مراحل تكوين المعرفة فيها. والمستند في الدراسات التاريخية القائم دليلا على تاريخية الحدث، هو جانب من جدلية هذا التكوين المعرفي، الذي لا ينفكّ أوّله عن آخره. لذلك تستلزم المناولة فيه معرفة بدايات التأسيس المنهجي والفلسفي الذي يؤلّف مجموع السياق في كلّ ذلك.ومن هذا السبيل يتأكّد الإشكال الذي يحاوله هذا الفصل، والمتمثّل في التساؤل الآتي:ما هي مقدّمات سياق المعرفة التاريخية الذي يؤكّد حضور الوثيقة في التأسيس التاريخي؟.

المعجم واكتناه مصطلح التاريخ

من القضايا الابستمولوجية في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مسألة التعريفات، التي تأخذ حيّزا معرفيا في البناء التأسيسي للعلوم.فالمصطلح مظنّة الفهم، وهو كذلك مظنّة الالتباس. وقد استشعر العلماء والباحثون أهمّيته، ووعوا بأنّ ولوج مسلك أيّ علم، وسبر أغواره وفهمه الفهم الصحيح والدقيق لا يتمّ إلاّ بدراسة مصطلحاته، فهي أدواته الفعّالة"[1].

وقد انبرى كثير من القدماء والمحدثين إلى تفريغ الاصطلاحات في مدوّنات خاصّة، فكانت كتبهم خلاصة أفكار من سبقهم[2]، حيث جمعوا ما تناثر عند سلفهم، وخصّصوا ما عمّموا في كتاباتهم، وذلك باستجلاء مقاصد المتخصّصين في تقرير

(1) عزيزة المكنيسي: قضية المصطلح وآفاق الدراسة المصطلحية، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 06، القنيطرة، المغرب 2006، ص 177.

(2) علي بن محمّد بن علي الجرجاني (816ه/1413م): **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت 1422ه/2002م، ص 12.

العلوم، وبيان مواضيعها، وضبط المعاني الحاصلة من إيراد الألفاظ المختارة لسياقات محدّدة.

قال التهانوي:" وقد كان يختلج في صدري أوان التحصيل أن أؤلّف كتابا وافيا لاصطلاحات جميع العلوم، كافيا للمتعلّم من الرجوع إلى الأساتذة العالمين بها كي لا يبقى حينئذ للمتعلّم بعد تحصيل العلوم العربية حاجة إليهم إلاّ من حيث السند "[1].

وذلك لأنّ المصطلح هو حاجة المعرفة الأولية في كلّ العلوم، وأنّ أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدوّنة والفنون المروّجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإنّ لكلّ علم اصطلاحا خاصّا به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسّر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا، وإلى انغمامه دليلا"[2]. ومعرفته هي"اللازم المحتّم، والمهمّ المقدّم لعموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه"[3].

ويستدعي المصطلح استحضار التعريف متمثّلا في توصيف بسيط يحمل المعنى العام. ما يلبث أن يستدعيه قيمة معرفية أولية تؤطّرها اللغة بموازين بناءاتها وفلسفتها،لتعرض عناصرها عرضا يوضّح المدلول[4]. وبها يكون التعريف خاضعا معرفيا لبرنامج تعليمي[5]، أساسه التوضيح والإفهام.

فالمصطلح بالمعنى الدقيق هو "كلمة وضعتها فئة مخوصصة في صناعة معيّنة بإزاء مفهوم محدّد بحيث إذا ذكر ذلك اللفظ لا يراد به غير هذا المفهوم"[6]،

---

(1) محمّد علي التهانوي: **كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم،** تحقيق: علي دحروج، ط 01، مكتبة لبنان، بيروت 1996، ج 01، ص 01.

(2) نفسه، ص 01

(3) أحمد أبو العبّاس القلقشندي(821هـ/1418م): **صبح الأعشى في صناعة الإنشا،** د ط، دار الكتب المصرية، القاهرة 1340هـ/ 1922م، ص 71.

(4) Jean-Marie (Marandin) et Bernard (Fradin): Autour de la définition : de la lexicographie à la sémantique, in: Langue française , Paris 1979, V 43, N° 01, p 60.

(5) idem.

(6) عبد العزيز المطاد: أصول المصطلح، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 05، القنيطرة، المغرب 2006، ص 08.

ويصبح بذلك الوحدة المعجمية الحاملة لتصوّر معيّن داخل حقل معيّن عن طريق التواطئ، أو الاصطلاح بين متخصّصين ذلك المجال"[1].

ومن هذا المنطلق، أو في سبيله كانت بعض الكتابات في علوم متنوعة، مثل كتاب"المقدّمات الممهّدات" لابن رشد(ت520هـ/1126م)[2]، الذي وضعه بين يدي دراساته للمدوّنة من أجل أن يضبط به المفاهيم المؤسّسة للدرس المراد تكوينه.

وكتاب"الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة"للقاضي زكريا بن محمّد الأنصاري (ت 926هـ/ 1520م)، الذي بسط فيه المصطلح بحدوده، إذ لمّا كانت الألفاظ المتداولة في أصول الفقه والدين مفتقرة إلى التحديد تعيّن تحديدها، لتوقّف معرفة المحدود على معرفة الحدّ"[3].

والتاريخ أكثر المصطلحات في الدراسات الإنسانية شيوعا، وأكثرها ابتذالا[4]، وأوسعها في تحرير قضاياها استعمالا واستهلاكا، وأبعدها في التكوين المعرفي غموضا[5] وإشكالا[6] بموضعيته المعرفية التي كوّنت إحدى القضايا المخصبة داخل

---

(1) عبد العزيز المطاد: "علم المصطلح و قضايا الوضع والتوليد"، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 06، القنيطرة، المغرب 2006، ص 183.

(2) ابن رشد أبو الوليد محمّد بن أحمد(520هـ/ 1126م): **المقدّمات الممهّدات**، تحقيق:محمّد حجّي، دار الغرب الإسلامي، ط 01، بيروت 1408هـ/ 1988م، ج 01، ص 09.

(3) زكريا بن محمّد الأنصاري(926هـ/ 1520م): **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، تحقيق: مازن المبارك، ط 01، دار الفكر المعاصر، بيروت 1411هـ/ 1991م، ص 65.

(4) نقصد بالابتذال كثرة الاستعمال مع نفاسة المعنى، إذ أنّ كلّ العلوم والمعارف لها مقدّماتها التاريخية، كما أنّ الثقافة العامّة كثيرا ما توظّف مصطلح التاريخ مزجية له المعاني المختلفة كما تحدّد له المجال. أنظر:
قاسم عبدو قاسم: **إعادة قراءة التاريخ**، ط 01، سلسلة كتاب العربي، الصفاة، الكويت 2009، ص 13.

(5) Catherine (Croizy-Naquet) : Ecrire l'histoire: le choix du vers ou de la prose aux XIIe et XIIIe siècles , in: Médiévales, Paris 2000, V 19, N° 38, p: 71.
ومحمّد محمود الحويري: **منهج البحث في التاريخ**، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة 2001، ص 07.

(6) يرى الدكتور بشار قويدر أنّ مصطلح التاريخ صار معروفا لدى المهتمّين به، أنظر كتابه: **مناهج التاريخ الإسلامي ومدارسه**، ط 01، دار الوعي، الجزائر 1413هـ/ 1993م، ص 09.وأرى أنّ مصطلح التاريخ صار معروفا بقيمة معرفية توصيفية، وأنّ المفاهيم لهذا المصطلح توسّعت ابستمولوجيا حتّى أنتجت اختلافا صميما بين علميته وفنّيته من جهة، وبين سردياته وفلسفاته من جهة أخرى.في هذا الاتّجاه، أنظر:
قاسم عبدو قاسم: تزوير التاريخ، عالم الفكر، ع 03، م 36، الصفاة، الكويت، ص 08. و
André (Burguière): De la compréhension en histoire , in A E S C, Paris 1990, V 45, N° 01, p 123.

داخل المنظومة الفكرية[1]المجادلة للمعنى بالقيم الفلسفية، من أجل التركيب المعرفي للمفاهيم.

ولا يكاد الدارس استجلاء مفهومية[2]لم يبسط في مدوّنات المؤرّخين النظر الدقيق إلى حيثيات السياقات التي تناولت التاريخ مفهوما، أو يسلم إلى كتابات الفلاسفة العقل المتفهّم لبناءات التشكيلات المعرفية، المساقة على محورية جوهر الاكتناه في معلوم المراد من التحقق النظري الكامن في تناولاتهم للتاريخ ميدانا للمعرفة، ومؤسّسا لرؤى تبحث في الفعل التاريخي المتفاعل مع حيثيات الزمان والمكان بأداة العقل.

إنّ التاريخ في اكتناه المعنى المستدلّ من كتابات المؤرّخين والمفكّرين، هو تعريف بسيط ودقيق، تتناوله المادّة المعجمية في إطار التوصيف. وهو في الوقت نفسه سجال معرفي،تتناوله الفلسفة في إطار بيان ما تتركّب منه المعرفة[3].

وقد اختلفت الدراسات في القديم والحديث بين هذا وذاك[4]، حيث كان تعريفه في بعضها مقدّمة منهجية لم تتعدّ التعريف القائمفي كلّ العلوم، وكان في بعضها الآخر مجال الموضوع برمّته أو غلب عليه. وكان في بعض ثالث مجال النظر في تأسيس منهج دراسي وقسم رابع أعطاه ميتافيزيقية بعيدة تتأسّس فيها فلسفة تبحث في

(1) Jean (Ladrière) : Histoire et destinée , in : <u>Revue philosophique de Louvain</u>, Louvain, Belgique 1960, T 58, N° 57, p 103.

(2) بين التاريخ في التوصيفي الكمّي، والتاريخ في المعرفي التكويني، يقوم إشكال المفهوم بقيمة ابستمولوجية لمقاربة التمثّل الحاصل في الذهن، والمحصّل للمعرفية بالعلاقات العلمية. وقد كان هذا من تساؤلات شارل فيكتور لانغلوا في اشتغاله بالتاريخ. أنظر:

Charles-Victor (Langloix) : Avertissements aux candidats à l'agrégation d'histoire (1901) , in : <u>V S R H</u>, Paris 2000, V65, N° 01, pp 126-127.

(3) يقول الخالديإنّ لفظة التاريخ تدلّ على العلم وعلى مادّة العلم في آن واحد. أنظر: طريف الخالدي: **بحث في مفهوم التاريخ و منهجه**، ط 01، دار الطليعة، بيروت 1982، ص 07. و

Bernard (Guenée): **Histoires, annales, chroniques. Essai sur les genres historiques au MoyenAge**, in: <u>A E S C</u>, paris 1973, V 28, No 04,pp 999-1000.

(4)في القرون الثلاثة الأولى للهجرة لم يدوّن المؤرّخون تعريفا كاملا، و محدّدا للتاريخ، و اكتفوا بذكر فوائده وأغراضه. أنظر:

محمّد بن صامل السلمي: **منهج كتابة التاريخ الإسلامي وتدريسه**، ط 01، درا الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر 1418هـ/1988م، ص 48.

المعنى الإنساني في فعله و حركته، وصداها في سيرورة الزمن المنظّم لحياة الإنسان.

بين المادّة المعجمية ونظريّات تفسير التاريخ التي تتشوّف إلى فلسفة قائمة بذاتها، كان الأديم الذي تكوّنت منه منظومة تعاريف التاريخ، التي اختلفت من السرديات[1] على مستوى المفهوم فاعتمدت المادّة المعجمية صرفة، ثمّ أضافت إليها بعضا من التحرير يتوافق مع منهج التأليف[2]، إلى التعليلات على مستوى الوظائف[3] الداخلية وعلاقاتها السيكولوجية[4] بأساس العلوم وحركية التعقّل والتفهّم الإنساني لها.

كان الجوهري حاضرا في كتب التاريخ من بعده ليس على أساس الرواية عنه أو الرواية له، و لكن على أساس أنّه أوّل من أعطى للتاريخ مفهوما معجمية، فهو أوّل من أعجم التاريخ في المدوّن. وهكذا صار الباحثون عالة عليه، بل صارت المعاجم تدور على محوريته. قال في الصحاح: "التأريخ: تعريف الوقت. والتوريخ مثله. أرّخت الكتاب بيوم كذا، وورّخته، بمعنى"[5].

ثمّ أتى أبو منصور الجواليقي المتوفّى سنة (540هـ/1145م) ليؤرّخ للمادّة المعجمية ليس من خلال تحديد زمني محض، وإنّما بتحديد لغويّ جنسي[6]، وأعاد

---

(1) المنهج السردي يتوافق تماما مع اعتماد المادّة المعجمية قيمة معرفية للتعريفات والتفسيرات.

(2) نرجح كتاب الإعلان بالتوبيخ مثالا على ذلك.

(3) أقصد بها الوظائف التي تؤدّيها القيم المعرفية المبثوثة في العلوم كلّها، بداية من التعاريف، وانتهاء بالفذلكات.

(4) بهذا المستوى تتحدّد عندي مفهومية الابستمولوجيا، حيث هي نظرية في سيكولوجية العلوم، وديناميتها الداخلية المتفتقة على ظواهرها التي هي مجال المعقولات.

(5) الجوهري إسماعيل بن حمّاد (393هـ/ 1003م): **الصحاح**، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطّار، ط 03، دار العلم للملايين، بيروت 1404هـ/ 1984م، ج 01، ص 418.

(6) يستقر عندي أنّ للتاريخ الصفة الزمنية، والمكانية، والجنسية. وفي مثل هذه الحال يكون الربط بين اللفظ والجنس نوعا من التاريخ. وكذا ربط الألفاظ بثقافات معيّنة. والدراسات العلمية في معظمها قائمة على معرفة العلاقات بين المعطى والموضوع، وبين السبب والمسبّب، وبين علّة والمعلول.ولعلّ الدراسات الحديثة المسمّاة Paleolinguistiques تنحى هذا الاتجاه، حيث تحفر في اللفظ وفي بيئته الثقافية، وفي تاريخيته، لتصل منه إلى دراسة الإنسان كوجود يعبّر عنه اللفظ وقد حقّقت نتائج مهمّة للمؤرّخين. أنظر:

Randels W.G.L : La civilisation bantou, son essor et son déclin, in : A E S, Paris 1974, V 29, N° 02, p : 270. و

Joseph (Vendryes): **Le langage : Introduction linguistique à l'histoire**, La naissance du livre, Paris 1921, pp 6-7

المادّة إلى إطار ثقافي معيّن ليستدرك المعنى المطلوب من الثقافة، وليس من البناءات الجذرية في اللغة.

قال: "يقال إنّ التأريخ الذي يؤرّخه الناس ليس بعربي محض وأنّ المسلمين أخذوه عن أهل الكتاب، وتأريخ المسلمين أرّخ من سنة الهجرة، وكتب في خلافة عمر رضي الله عنه فصار تاريخا إلى اليوم.وقيل إنّه عربي و اشتقاقه من الإرخ، وهو ولد البقرة الوحشية إذا كانت أنثى، بفتح الهمزة و كسرها، كأنّه شيء حدث كما يحدث الولد...ويقال إنّ الأرخ الوقت، والتأريخ كأنّه التوقيت "(1).

وفي كتاب معجم مقاييس اللغة لابن فارس، وهو كتاب ذو أهمّية في الدراسات اللغوية، حيث المادّة المعجمية منه قائمة على الأصل في بناء الكلام.فكلّ لفظ لم يأت من هذا الأصل فهو من الدخيل، وكلّ لفظ احتوى على حروف الأصل، ولم يذكر فيه، فهو من المعرّب.يقول مبيّنا ذلك: "أرّخ: الهمزة والراء والخاء كلمة واحدة عربية، وهي الإراخ لبقر الوحش، قالت الخنساء:

ونوح بعثت كمثل الإراخ آنست العين أشبالها

وأمّا تأريخ الكتاب فقد سمع، و ليس عربيّا و لا سمع من فصيح "(2).

وأورد صاحب لسان العرب المادّة السابقة في كتابه فقال: "التأريخ تعريف الوقت، والتوريخ مثله.أرّخ الكتاب ليوم كذا: وقّته، والواو فيه لغة، وزعم يعقوب أنّ الواو بدل من الهمزة، وقيل: إنّ التأريخ الذي يؤرّخه الناس ليس بعربي محض، وإنّ

(1) أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (540هـ/1145م):**المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، ط 02، دار الكتب، القاهرة 1389هـ/ 1969م، صفحات 137-138.

(2) أحمد بن فارس أبو الحسين بن زكريا(395هـ/1004م): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، د ط، دار الفكر العربي، بيروت، ج 01، ص 94. و في موضع آخر قال: "تاريخ الكتاب كلمة معرّبة"، ولم يزد على ذلك، أنظر: أحمد بن فارس أبو الحسين بن زكريا: **مجمل اللغة**، تحقيق: زهير عند المحسن سلطان، ط 02، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1406هـ/ 1986م، ج 01، ص 94.

المسلمين أخذوه عن أهل الكتاب..."[1].

دّلها المادّة نفسها، لم يزد عليها، وهذا دليل على أن ليس في البناءات اللغوية المزيد في عصره، رغم أنّ العلوم كانت قد توسّعت، والمعارف انتشرت واشتهرت، وصارت لها غلبة على فكر الناس واهتمامهم والمدوّن في العلوم تأثّر بعموم الثقافة. وهذا له دلالته في تقصّينا لتاريخ اللفظة وانتشار الفنّ.

وحاولت في كتاب تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي وهو خلاصة التأليف المعجمي[2] الذي استوفى المادّة جمعا واستدراكا، أن ألحظ تطوّر المادّة المعجمية لنتتبّع تطوّر مفهوم التاريخ، أو أجد صبغة الصنعة التاريخية، غير أنّني لم أعثر على جدوى.

جاء فيه أرخ "الكتاب، بالتخفيف، وقضيّته أنّه كنصر، وأرّخه بالتشديد، وآرخه بمدّ الهمزة: وقّته، أرخا وتاريخا ومؤارخة. ومثله التوريخ ... وقال الصولي: تاريخ كلّ شيء غايته ووقته الذي ينتهي إليه، ومنه قيل: فلان تاريخ قومه، أي إليه ينتهي شرفهم ورياستهم. وفي المصباح أرّخت الكتاب إذا جعلت له تاريخا.."[3].

ولست أدري إن كانت المعاجم قد كنفت مادّتها الأصلية فلم تحفل بمتركّب الألفاظ الناتج عن ديناميكية العلوم والفنون، أو أنّ هناك انقطاعا في تفاعل المدوّنات بمتولّد الأفكار. أو أنّها بقيت بمنأى عن التأثير المنهجي والفلسفي لمستحدث المعارف المتوثّبة إلى العلمية بالمناهج، والمنطلقة من التأسيس اللغوي. أو أنّها لم تحدث التماس المعرفي الذي يحدث التوتّر الانفعالي لينتج التطوّر الحاصل ابستيمولوجيا لدى العلوم والفنون.

---

(1) ابن منظور محمّد بن مكرم(711هـ/1211م): **لسان العرب**، د ط، دار المعارف، القاهرة د ت، ج 01، ص 58.

(2) محمّد مرتضى الزبيدي(1205هـ/1790م): **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، د ط، مطبعة حكومة الكويت، الكويت 1385هـ/ 1965م، ج 01، صفحات 5-9.

(3) نفسه، ج 01، صفحات 225-226.

هذا الذي ذكرنا نبلوره إشكالا ندفعه إلى خضمّ المسألة التاريخية المعرفية، ليحدث تكوير اللغة على المعارف والعلوم، من أجل أن يبعث المادّة المعجمية بتاريخية حيّة ومتفاعلة مع المعطى الثقافي عامّة، والمعطى العلمي خاصّة. وأن يكون ملمحا لتطوّر الرؤى المعرفية للعلوم.

واستلهم الصفدي(ت764هـ/1363م) التوجّه المعرفي الذي فرضته حركية المعجمية[1] فاعتمد مستند اللغة ومادّة المعجم ليحرّر التاريخ معرفة.وجاءت مقدّمة كتابه الوافي صياغة تكوينية لمعرفة معجمية بحتة، وكان المترادف فيها من بناءات الألفاظ، لا من تأسيسات العلوم، ومن خلاصات اللغة، لا من حركية المناهج[2]. وتراكم المدّ اللغوي في توجّهات الكتابة نحو التكوين المعرفي، لا من قبيل التأسيس المصطلحي[3]، ولكن من قبيل انسحاب المفهوم من عموم اللفظ إلى خصوص المنهج.

وحاول السيوطي(ت 911هـ/ 1505م)في رسالته الانفلات من هيمنة المادّة المعجمية باسطا يده إلى الجديد كما زعم[4]،لكنّه لم يبلغ بها المعنى المستلزم للتاريخ. ولم يسطع أن يقدّم بين يدي تسميته التاريخ علما بما يقتضيه المنهج في تعريف العلوم وتأسيس بنائها المعرفي، فجاء معنى العلم في رسالته المعرفة، وساق التاريخ أداة لعلوم أخرى، أهمّها علم الحديث الشريف، وهكذا لم يختلف عن سابقيه ومعاصريه، واتّسق معنى التاريخ عنده معجميّا فكان التوقيت[5].

وكانت هذه المادّة المعجمية[6] المستند الذي اتّكأ عليه السخّاوي في مقدّمة كتابه الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ، من أجل أن ينطلق إلى تأسيس معرفي لمصطلح

---

(1) استطاعت هذه الحركة أن تهيمن على توجّهات لمعرفة، وذلك لمقدّماتها الأصولية في بناء المعرفة.

(2) صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(764هـ/ 1363م): **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، ط 01، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1420هـ/ 2000م، ج 01، صفحات 25-54.

(3) من المعلوم أنّ كلّ العلوم تبدأ بهذا التأسيس.

(4) جلال الدين السيوطي: **الشماريخ في علم التاريخ**، تحقيق عبد الرحمان حسن محمود، د ط، مكتبة الآداب، القاهرة 1411هـ/ 1991م، ص 06.

(5) نفسه، ص 17.

(6) قاسم عبدو قاسم: **الرؤية الحضارية للتاريخ**، ط 02، دار المعارف، القاهرة 1985، ص 110.

التاريخ، ولإحداث التماس بين المعرفة الناتجة من اللغة والمعرفة الناتجة من حركية العلوم لذلك عرض المادّة المعجمية بمختلف مظانّها ومصادرها، ورتّبها لكي يكون المعنى العربي أقرب إلى مقاربته، ثمّ ليربط المفهومية من المعنى المذكور عند العرب مع مفهومية التاريخ في زمانه لتناسب المعنى الدلالي والاصطلاحي.

قال السخّاوي: "وفي الاصطلاح التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال من مولد الرواة والأئمّة، ووفاة، وصحة عقل وبدن، ورحلة وحجّ، وحفظ، وضبط، وتوثيق، وتجريح وما أشبه هذا من الحوادث، والوقائع الجليلة، من ظهور ملمّة، وتجديد فرض وخليفة ووزير، وغزوة، وملحمة، وحرب، وفتح بلد وانتزاعه من متغلّب عليه، وانتقال دولة.وربما يتوسّع فيه لبدء الخلق، وقصص الأنبياء، وغير ذلك من أمور الأمم الماضية، وأحوال القيامة ومقدّماتها..."[1].

واستدرك بعد ذلك ليتجاوز حدود التعريف المعجمي، ويعطي لمفهوم التاريخ المعنى المعرفي متجاوزا بساطة التوصيف الذي ذكره في البداية، وهو نفسه الذي أحدثته المعاجم، فقال: "أمّا موضوعه فالإنسان والزمان، ومسائله أحوالهما المفصّلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة للإنسان وفي الزمان وأمّا فائدته فمعرفة الأمور على وجهها ومن أجلّ فوائده أنّه أحد الطرق التي يعلم بها النسخ في أحد الخبرين المتعارضين المتعذّر الجمع بينهما.[2]

ورغم هذا الاستدراك إلاّ أنّ السخّاوي الذي لامس بعض إهاب التاريخ حينما أعلم عنه بتحديد موضوعه، ثمّ بذكره لأهمّ عناصره؛ الإنسان والزمان[3]، لم يستطع أن يتجاوز حدود النظرة التقليدية للتاريخ التي تجعله ضمن سياق منظومة ثقافية ومعرفية

---

(1)شمس الدين محمّد بن عبد الرحمان السخّاوي(902هـ/1497م):**الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ**، ط 01، دار الجيل، بيروت 1413هـ/1992م، ص 07.

(2) السخّاوي، المصدر السابق، ص 07.

(3) يرى أحد الباحثين أنّ السخّاوي كرّس كتابه للدفاع عن التاريخ، وأنّه كان مهتمّا بالنواحي المنهجية، وهذا لا يخالف ما طرحت، فالفرق بيننا أنّه تناول السياقات بكمّها، وتناولتها بقيمها المعرفية. أنظر: قاسم عبدو قاسم: **في تطوّر الفكر التاريخي**، ط 01، دار عين، القاهرة 2004، ص 132.

عرفها العرب قديما، ثمّ استصحبوها بعد ظهور الإسلام، وبروز ميادين علم جديدة.

ولا يعدو السخّاوي بهذا أن يكون استمرارية لمنهج قديم سيطر على مفهوم التاريخ العملي[1]، حيث لم ينظر في التاريخ إلاّ كونه من سياقات المرويات التي ارتقت بها الأحاديث النبوية من مجرّد موروث ثقافي عرفه العرب، وارتبط بأيّامهم وشعرهم[2]، إلى علم له أسسه العلمية الدقيقة التي ترقى في اليقين العلمي إلى درجة المخبريات أو تفوقها.

وبها كان للأمّة الإسلامية علم لم يكن لغيرها، من حيث كونه باحث في تدقيق المرويات بأساليب دقيقة، هي من تشوّفات العلم، ومن تطلّعات المعرفة.لأنّ العلم يبحث عن اليقين، وأوليات اليقين العلمي، يقين صحّة الخبر.

واتّجاهات كثيرة لتخليص التاريخ المروي من التداول اليومي لترقى به إلى العلمية، من حيث اعتماده والبناء عليه، تسعى لإيجاد المنهج بالأساليب الحديثة حتّى يؤطّر بين اليقين والصحّة، ليكون[3]رديف التاريخ المكتوب في تأسيس المعرفة التاريخية[4].

نتلمّس هذا الاتّجاه في مدوّنات القدماء، فبعضهم صرّح بذلك في مقدّمة كتابه، وبعض آخر نلمحه في المنهج المسيطر على موضوعاته فابن خيّاط[5] لم يذكر شيئا من ذلك، وجاءت مقدّمته مقتضبة، قال فيها:" هذا كتاب التاريخ، وبالتاريخ عرف

(1) كثيرة هي المفاهيم التي تحدّدت من خلال العمل والحركة، وقدّمت معطيات لبناء تعريفات فاضت بالمعرفة. ولعلّ ما سأبيّنه فيما يستقبلنيمن الدراسة يؤكّد ذلك.

(4) الشعر ديوان العرب الذي حمل إلينا أخبارهم، وتقاليدهم، ومناحي حياتهم.

(3) Danièle Voldman : L’histoire orale entre science et conscience, in Revue d’histoire, Paris 1990, V 25, N° 01, pp : 113-115.

(4) Luc Messanvi (Garcia) : Archives et traditions orales, in : C E A, Paris 1976, V 16, N° 61, p : 189.

(5) لمح إلى أنّ ما ذكرتمن المؤرّخين هو محلّ لمثال، وإنّما اقتصرت على هذا العدد حتّى لا يطول بي الكلام المحدود بمنهج البحث.

الناس أمر حجّهم وصومهم، وانقضاء عدد نسائهم، ومحلّ ديونهم "[1].

وهذا المعنى للتاريخ الذي يتعامل به ابن خياط مع مادّته، هو المعنى نفسه الذي ذكرته المعاجم وارتكزت عليه، حيث التاريخ هو التوقيتولمّا كان هذا المعنى حاضرا كان المنهج المناسب بسياق علوم الناس يومها، وبسياق المعنى المراد، فجاء أغلب تاريخه مرويات عن الأحداث والوقائع[2]، والباقي جاء على شكل تقريرات حولية[3]، وكتابة مرسلة.

وممّن صرّح بمنهجه فيمقدّمته ابن جرير الطبري (ت 310هـ/923م)، الذي ذكر طريقته في الكتابة فقال:"وليعلم الناظر في كتابنا هذا أنّ اعتمادي في كلّ ما أحضرت ذكره فيه، ممّا شرطت أنّي راسمه فيه إنّما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه دون ما أدرك بحجج العقول و استنبط بفكر النفوس "[4].

ثمّ بيّن الداعي إلى ذلك من ضرورات العلم فقال: "إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أنباء الحادثين، غير واصل إلى من لم يشاهدهم، ولم يدرك زمانهم، إلاّ بإخبار المخبرين، ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس "[5].

وأردف ذلك ببيان حجّته إذا قامت في وجهه الانتقادات، من حيث كون الروايات التي أوردها قد تحمل ما لا يتقبّله العقل، فقال: " فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين ممّا يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه،من أجل أنّه

---

(1) خليفة بن خياط(240هـ/854م): **تاريخ خليفة بن خيّاط**، تحقيق: سهيل زكّار، د ط، دار الفكر، بيروت 1414هـ/ 1993، ص 23.

(2) أنظر مثلا: تاريخ خليفة بن خيّاط، ص: 30، و ص: 74، ص: 299. والكتاب في أغلبه على هذا المنوال

(3) نفسه، ص 154، وص 274، وص: 366. و لم يسند ما ذكر إلى أحد بل جعلها على شكل تقريرات.

(4) محمّد بن جرير أبو جعفر الطبري(310هـ/923م): **تاريخ الأمم والملوك**، مراجعة:نواف الجرّاح، ط 01، دار صادر ، بيروت 1424هـ/2003م، ج 01، ص 02.

(5) نفسه، ج 01، ص 02.

لم يعرف له وجها في الصحّة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنّه لم يؤت في ذلك من قبلنا و إنّما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وا إنّما أدّينا ذلك على نحو ما أدّي إلينا "[1].

وخلاصة الكلام في منهج الطبري أنّه "اعتمد في مادّته التاريخية على الروايات بنصّها الحرفي...بل غالبا ما كان يهمل تعديل هذه الروايات، كما يهمل تعديل هؤلاء الرواة، على عكس ما كان يفعل أحيانا برواة الحديث.أمّا التاريخ فلا تقام عليه أحكام شرعية، وهو بهذا المفهوم إخبار منضبط بتاريخ، فيكفيه ذكره لكلّ الروايات الخاصّة بحادثة تاريخية معيّنة..."[2].

من خلال المقاربة المعرفية للسخّاوي، ومن خلال المقايسة بين التوجّهات في حيثيات إيراد المرويات عند المؤرّخين، مع إبراز التعريف الحاصل عندهما يتبيّن أنّ التاريخ هو التوقيت، تماما كما جاءت به المعاجم، وأنّ التاريخ في مدرسة ابن جرير هو من ضمنيات المرويات، جيء به للتدقيق الزمني. لذلك لم يحصل للتاريخ المعنى إلاّ من حيث الرواية.

غير أنّ هذا الاتّجاه سيكون مشاكلا لمحاولة التاريخ في العصور الحديثة، وتكون بناءاته الروايتية أشبه بملمح التوثيق في الكتابة المعاصرة، وأوسع في التناول التجميعي لأحداث التاريخ، ولو أنّ الطبري لا يذكر عند النقل من الرواة، عن أيّ كتاب من كتبهم ينقل، ولكثير منهم كتب تعدّ بالعشرات"[3]، إلاّ أنّ ذكر السند هو أحد أساسيات التوثيق.

بهذا التجميع الذي لا يشاكل تجميع المحقّقين من المحدّثين أعطى الطبري نموذجيته الرائدة في تحرير التاريخ، حيث كانت تمثّلاته للتاريخ تمثّلات روايتية[4]،

---

(1) الطبري، المرجع السابق، ج 01، ص 02.

(2) محمّد أحمد ترحيني: **المؤرّخون والتأريخ عند العرب**، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت د ت، ص 83.

(3) مصطفى شاكر: **التاريخ العربي والمؤرّخون**، ط 03، دار العلم للملايين، بيروت 1983، ج 01، ص 260.

(4) استعمل هذا الاشتقاق لكي لا يحدث الالتباس على القارئ فيختلط مفهوم الرواية الأدبية بمفهوم الرواية التاريخية.

وكان خضوعه المنهجي واضحا، إذ صارت المتكوّن الأوّل من التاريخ في ذهنية الطبري المؤرّخ(1)، لذلك كان تجميعه للخبر تراكميا، حسبما يقتضيه منهج الروايتي التوثيقي ولم يحدث فيه التفضيل، فاتّسق على صورة القصص(2).

والمحصّل أنّ الطبري هو أهمّ مؤرّخ في تاريخ البشرية على الإطلاق(3). حيث لا يمكن لأيّ مؤرّخ الاستغناء عن موسوعته التاريخية. إنّها تبيّن بأنّ درجة الوعي التاريخي كان قد وصل في تلك الفترة إلى درجة فائقة من التطوّر(4). لقد اهتمّ الطبري بجمع كلّ ما وجد من وثائق تاريخية، ضمّنها عمله التاريخي دون أن يشوّه منها(5) لتتّفق مع موقفه السياسي، ووضعه الاجتماعي"(6).

لقد حقّق الطبري بمنهج تطبيقي رائع ما صار معضلة منهجية في العصر الحديث، وأثبت بطريقة ابستمولوجية كيف ينشأ التاريخ من الوثيقة، وكيف يشقّ المؤرّخ سبيله من وثيقة تاريخية إلى تاريخ وثائقي.

علمية التاريخ بين الوصف والتنظير من لدن ابن خلدون إلى القرن التاسع عشر

تأتي مقدّمة ابن خلدون(ت808هـ/1406م) لتحاول تجاوز إشكال حضور المادّة المعجمية، ليس من سبيل إحداث التعريف الموازي ببناءات معرفية مغايرة، ولكن بإسقاطات المنهج على المحتوى السردي، من أجل أن تتجاوز به إلى إحداث المعنى

---

(1) ألفت الانتباه إلى أنّ ذهنية الطبري المؤرّخ غير ذهنية الطبري المفسّر، أو الطبري الفقيه، ولكن بخصوصية التناول المنهجي لتحريره العلمي، مع وجود التأثير الذي تفرضه طبيعة العلوم المتساعدة.

(2) ديفيد هينج: **التأريخ الشفهي**، ترجمة: ميلاد المقرحي، د ط، مركز دراسة جهاد الليبيين ضدّ الغزو الإيطالي، ليبيا 1991، ص 33.

(3) أتحفّظ على هذا الإطلاق لأنّني أومن أنّ كلّ مؤرّخ له خصوصيته في العصر الذي ظهر فيه، وكلّ مؤرّخ له من السبق في ناحية معيّنة.

(4) أفهم أنّه من الروّاد الذين فقهوا معنى التوثيق ودوره في كتابة التاريخ. وبهذا سبق المدارس الغربية التي تتبنّى الوثيقة مبدأ راسخا في محاولة التاريخ.

(5) الطبري هو أوّل من أبعد اختياراته وتفسيراته حتّى يفسح مجال الدراسة لغيره. وهذه أمانته في نقوله إلينا مادّة التاريخ الإسلامي ووثيقته المتمثّلة في روايات الأحداث.

(6) كرم خله: **النظرية الكونية للتاريخ**، ط 01، دار العلم والعمل للنشر، هامبورج، ألمانيا 1996، ص 22.

الأنطولوجي الذي[1] يكوّن صورة الوجود الحيوي في اتّجاهات التاريخ[2]، وتنأى به عن التشاكل مع الخرافة والأسطورة التي تتماسّ مع التاريخ في اعتماد السرد الذي يتناهى فيه الحدث.

كما تحاول تجاوز الصياغة الجغرافية التي تتشوّف إلى استيعاب التاريخ بالمعطى الزمكاني المتكثّف في لحظة المؤرّخ إلى الصياغة المنهجية التي تؤطّر كلّ السرديات بالنظر المنهجي المؤسّس على الرؤية الاجتماعية[3]، التي هي جوهر التاريخ، من حيث كونه حركة الإنسان المتفاعلة مع مفردات الزمان والمكان.

فالتاريخ من خلال المقدّمة هو" من الفنون...في ظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيّام والدول، والسوابق من القرون الأول...وفي باطنه نظر وتحقيق، و تعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، و جدير بأن يعدّ في علومها و خليق"[4].

يصوغ ابن خلدون المادّة المعجمية قيمة توصيفية ممتلئة بالزمن، ليعمّق المعنى التوقيتي الذي تنبعث منه قيم يماهي فيها الاتّجاه الأنطولوجي[5] ليحقّق المعنى الإنساني

---

(1) في النسقيات المعرفية يستشكل على الباحث ارتباط المحصّل الأنطولوجي بالمدى التاريخي، وذلك وارد من سبيل اعتماد القيم في بناءات متغايرة، غير أنّه بدلالة النظر الابستمولوجي التي تنفي التقابل بين آنية الأوّل وزمنية الثاني، تتأكّد الصلة بينهما، غير أنّني لا أقول كما يقول الفلاسفة أنّ التاريخ يصبح أنطولوجيا، ولكن أقول أنّ التاريخ يحقّق كلّ القيم المتّصلة بالإنسان. أنظر في العلاقة بين الأنطولوجيا والتاريخ:

Breton (Stanislas) : Histoire et Ontologie , in : <u>Revue philosophique de Louvain</u>, Louvain, Belgique 1962, T 60, N° 67, pp 345-368.

(2) في هذا المعنى أنظر: Aziz Al-Azmeh : Histoire et narration dans l'historiographie arabe, in <u>A E S C</u>, Paris, Mars-Avril 1986, V 41, N° 02, p : 412.

(3) Roger (Le Tourneau) : Ibn Khaldoun, laudateur et comtempteur des arabes , in : <u>R O M M</u>, N° 02, Paris 1966, p 158.

(4) عبد الرحمان بن محمّد بن خلدون (808هـ/1406م): **مقدّمة ابن خلدون**، تحقيق: أحمد الزعبي، د ت، دار الأرقم، بيروت، صفحات 35-36.

(5) يبقى المصطلح المستخدم ضمن جزئية المعنى المخصّص لعلاقة المعارف في ميدان معيّن مع اتّجاه البحث في الذات والوجود، وهكذا يتكوّن التماهي بين التاريخ والمؤرّخ، بين الزمان كاتّجاه والوقائع كفواصل. أنظر في إشكالات المصطلح:

Christophe (Roche): Terminologie et ontologie, in : <u>Languages</u>, Paris 2005, V 39, N° 157, pp: 56-57.

الإنساني في الوجود التاريخي حيث الإنسان هو موضوع التاريخ، وهو واضع التأريخ.

ثمّ يؤكّد التوجّه النظري في صنعة التاريخ التي ترقى به إلى العلمية من خلال مباشرته بطرق النظر، والتحقيق، والتعليل ليصبح التاريخ موضوعا باعثا على التأمّل والتدقيق في جزئياته المكوّنة لمظهره، ويتجاوز التحقيق صور ورود الخبر إلى إمكان وقوع الفعل، ويتعمّق التعليل بين نقديات الوثيقة ومحمول الوثيقة، أي الحامل والمحمول على حدّ سواء، ويكون التاريخ حينها جماع النظر في الفعل الإنساني بزمنيته النسبية، ونسبية خبره.

إنّ المقدّمة محاولة في الفكر[1] والنقد التاريخي[2]، تحتوي على "نسق منهجي دقيق سيكون نقطة انطلاق لمفهوم جديد للتاريخ"[3]، و"هو في الواقع تجريبي بشكل أساسي، وهو لا يستند إلاّ على ملاحظة طبيعة الأشياء[4]، ملاحظة ليست بالبسيطة وإنّما تتعمّق من أجل "الوصول إلى إيجاد وقائع يقينية، يجب عليه بالضرورة البدء ببرهانها"[5]، "لكي يكون صحيحا... بطريقة دقيقة"[6].

وفي المقدّمة يرى ابن خلدون "لأجل أن يكون التاريخ صحيحا، وكذلك لأجل أن يحسن فهمه، وجوب وضع طريقة أكيدة لتحقيق الوقائع التاريخية وعرض القوانين التي تعمل طبقها النظم الاجتماعية بشكل واضح"[7].

وبهذا يمثّل كتاب المقدّمة منعطفا أساسيا، فهو يسجّل ظهور العلم

---

(1) جميل موسى النجّار: علم التاريخ وتفسير التاريخ في الفكر الخلدوني، مجلّة المجمد العلمي، ج 03، م 54، بغداد 1428هـ / 2007م، صفحات 60-64.

(2) غاستون بوتول: **ابن خلدون فلسفته الاجتماعية**، ترجمة: عادل زعيتر، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، ط 02، بيروت 1984، ص 35.

(3) عبد القادر جغلول: **الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**، ط 04، دار الحداثة، بيروت 1987، صفحات 106-107.

(4) ايف لاكوست: **العلاّمة ابن خلدون**، ترجمة: ميشال سليمان، ط 02، دار ابن خلدون ، بيروت 1978، ص 202.

(5) عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص 107.

(6) عبد الحميد لطفي: **علم الاجتماع**، د ط، دار النهضة العربية،، بيروت، د ت، ص 233.

(7) طه حسين: **فلسفة ابن خلدون الاجتماعية تحليل ونقد** ترجمة محمّد عبد الله عنان، ط 01، مطبعة الاعتماد، القاهرة 1343هـ/ 1925م، ص 31.

التاريخي"[1]، حيث أنّ "مهمّة التاريخ ليست بسرد الوقائع الماضية، حتّى وإن كانت صحيحة، وإنّما بتحليل الروابط بين الوقائع وإظهار النسق الخفي لها"[2]، وأن" يسلّط الأضواء على الأسباب والدوافع كافّة، تلك التي تلعب دورها، بشكل أو آخر، في بنية وصيرورة الواقعة التاريخية"[3]، حتّى يتمّ له الوصول إلى الخلاصة التركيبية لجزئيات التحليل، من أجل الكشف عن القوانين[4] المبثوثة في الفعل الإنساني، والمتحكّمة في تفاعله مع المحيط بحيثيات الزمان والمكان[5].

فهو "محتاج إلى مآخذ متعدّدة ومعارف متنوّعة، وحسن نظر وتثبّت يفضيان بصاحبهما إلى الحقّ وينكبان به عن المزلّات والمغالط لأنّ الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرّد النقل، ولم تحكّم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربّما لم يؤمن فيها من العثور ومزلّة القدم، والحيد عن جادّة الصدق"[6].

يحاول ابن خلدون في تعريف التاريخ منطلقا من متتالية موروثة تجعل التاريخ صورا حاضرة في آنية الزمن، ثمّ يحوّره إلى تقعيد منهجي ليعطي المعرفة التاريخية حيوية العلوم المطّردة بالمناهج فيصير التاريخ معرفة الحدث بدلا من رواية الحدث، وتصبح المعرفة التاريخية في حيثيات الوقوع وليس في إحصاء الوقائع.[7]

بهذه المعيارية ناهض ابن خلدون ميل مؤرّخي الشرق إلى جمعهم جمع تخليط

(1) ايف لاكوست، المرجع السابق، صفحات 202-203.
(2) عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص 107.
(3) عماد الدين خليل: **ابن خلدون إسلاميا**، ط 01، دار المكتب الإسلامي، بيروت 1403هـ/1983م، ص 11.
(4) محمود إسماعيل: **فكرة التاريخ بين الإسلام والماركسية**، ط 01، مكتبة مدبولي، القاهرة 1988، ص 26. وحول القانون من خلال السياق الخلدوني يراجع ملحم قربان: **خلدونيات: قوانين خلدونية**، ط 01، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1404هـ/ 1984م، صفحات 28-40.
(5) عمر فرّوخ: **كلمة في تعليل التاريخ**، ط 03، دار العلم للملايين، بيروت 1397هـ/ 1977م، ص 12.
(6) عبد الرحمان بن خلدون، المصدر السابق، ص 41.
(7) إلى مثل هذا أو يقاربه أشار عبد القادر جغلول أنظر:
Abdelkaser)Djeghloul): "Ibn Khaldoun: La politique et l'histoire", in MAJALLAT ET-TARIKH:Actes du Colloque International sur Ibn Khaldoun, Alger 1982, pp: 217-218.

كلّ الأخبار وكلّ الوقائع"[1]. وجعل القاعدة المطبّقة في التاريخ للتمييز بين الصحيح والخطإ والمرتكزة على تقويم الإمكان والامتناع، تقوم على دراسة المجتمع البشري، يعني العمران"[2]، الذي هو يمثّل في نظره حياة الناس الاجتماعية في كلّ ظواهرها"[3]. أو هو المعنى الأشمل الذي يدلّ على المجتمع الإنساني عامّة"[4].

فالتاريخ بهيئة إيراد الخبر لا يبحث في حيثيات الحدث المرتبط بالزمن ارتباط العضوية، حيث لا تاريخ بدون زمن، وإنّما يبحث في فعليات النقل، فيخرجه ذلك إلى متعلّق بقيمة الخبر ووروده.

والتاريخ بهيئة النظر في المنقول يبحث عن الإمكان المفسوح في حركة الفعل الإنساني في قالب الزمن، أي العمران بمعناه الأنطولوجي والوجودي، أي يسعى إلى إحداث المطابقة بين هذا المنقول وطبائع العمران[5]، التي تصبح معيارية تمثّلات المؤرّخ للماضي الإنساني.

غير أنّ العمران وهو إوالية المقايسة في الفكر الخلدوني لا يتطابق مع المعنى الذي يتقاطر من مصطلح الحضارة، ولا يتماثل مع مفهوم الثقافة، ذلك أنّ العمران ليس حاصلا وليس نتيجة، وإنّما عملية نشاط المجتمع الحياتي نفسها"[6]. فما يقوم عند ابن خلدون ليس مفهوم العمران السكوني، وإنّما المفهوم الدينامي[7].

وهذا يتناسب مع المعنى الذي أراده ابن خلدون من التاريخ موضوعا، ومن التأريخ صنعة، ومن هنا يمكن أن نعرّف التاريخ من خلال المنظور الخلدوني أنّه "علم

(1) غاستون بوتول: المرجع السابق، ص 35.

(2) عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص 108.

(3) بولشاكوف وآخرون: **دراسات في تاريخ الثقافة العربية/القرون 5-15/**، ترجمة: أيمن أبو شعر، د ط، دار التقدّم، الاتّحاد السوفييتي 1989، ص 352.

(4) علي أومليل: **الخطاب التاريخي دراسة لمنهجية ابن خلدون**، د ط، معهد الإنماء العربي، بيروت، د ت، ص 197.

(5) محمّد عابد الجابري: **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**، ط 06، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص 99.

(6) نفس المرجع، ص 352.

(7) إحسان سركيس: **التأويل التاريخي ودور الفرد**، د ط، دار دمشق، سوريا، د ت، ص 14.

اجتماع الماضي"[1]. وهكذا يصاغ مفهوم التاريخ من حركية المنهج.

ممّا حاوله ابن خلدون في مقدّمته لا ينكفئ على نقد المؤرّخين في معارفهم التاريخية فحسب، فذاك الذي باشره كثيرون في استدراك بعضهم على بعض[2]، ولكن في بسطه النقد محاولة لأطروحة علمية التاريخ من خلال موضوع التاريخ نفسه.

وقد "كان التاريخ في عصره بعيدا عن أن يمتلك قاعدة النظام العلمي. كان التاريخ في كلّ التصنيفات المختلفة للمعرفة يدخل في مقولة العلوم الدينية أو الأدبية"[3]. فالتاريخ عنده علموليّس مجرّد سرد أخبار بلا تدقيق أو تمحيص"[4].

كانت المحاولة الخلدونية بارعة في طرحها لمقتضى النظر الخلدوني لعلمية التاريخ بابستمولوجية التوصيفات، ومقاربة معارفها في سياق الترتيب المفاهيمي والزمني الذي تقتضيه كلّ بنائية معارفية في منظومة العقل، حتّى تفضي إلى منطقية التعلية التي تحقّقها العلوم وخاصّة الرياضيات.

فالنصّ الخلدوني وضع التاريخ في البداية ضمن مركّب المعارف الإنسانية ولم يميّزه في هذا التسطيح المعارفي، فهو"من الفنون التي تتداوله الأمم والأجيال...وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال، ويتساوى في فهمه العلماء والجهّال..."[5].

ثمّ التاريخ ككلّ العلوم بظاهر هو للتوصيف العام والبسيط، وهذا الذي تتشاكل فيه التعريفات من لدن عمومية المعاجم إلى خصوصية المعارف.وبباطن تتميّز فيه

---

(1) حسن الساعاتي: **علم الاجتماع الخلدوني قواعد المنهج**، ط 01، دار النهضة العربية، بيروت 1972،ص 44.

(2) بعض انتقادات ابن خلدون مستقاة من ابن حزم الظاهري، أنظر علي بن محمّد بن حزم (456هـ/1063م): **الفصل في الأهواء والملل والنحل**،تحقيق محمّد إبراهيم نصر وعبد الرحمان بن عميرة، د ط، دار الجيل، بيروت 1405ه/1985م، ج 01.

(3) عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص 105.

(4) محمّد قجة:تطوّر المنهج العلمي في الكتابات التاريخية عند المسلمين وصولا إلى ابن خلدون، نحو قراءة عربية للتاريخ والحاضر، مراجعة علي محافظة، ط 01 مؤسّسة عبد الحميد شومان، عمّان، الأردن 2007، ص70.

(5) عبد الرحمان بن خلدون، المصدر السابق، صفحات 35-36.

المعارف والبناءات النظرية التي ينتجها العقل في حركية التفهّم والتعقّل.

فظاهره"..لا يزيد على إخبار عن الأيّام والدول، والسوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال..."[(1)]. وباطنه "...نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق..."[(2)].

وإذ التاريخ بهذا المنظور عند المحقّقين من العلماء، يحتوي على صور المعقولات، ويملك القدرة على التعليلات، ويبحث في الوقائع بمبدإ الربط بين الأحداث والأسباب[(3)]–وهذا هو أصل العلوم– كان حريّا أن يجعل في أصالة من الحكمة[(4)]، وأن يعدّ في جملة العلوم[(5)].

ويمضي النص الخلدوني في بنائيته الناهدة إلى علمية التاريخ، فيبيّن أهمّية العلم للروايات الذي "يجلو لها صفحات الصواب ويصقل"[(6)] لها المعارف، ولمّا كان العلم هو تناول المعرفة بالمنهج، يذهب ابن خلدون إلى طرح منهج التاريخ في الروايات حيث تحكّم أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني... و قيس الغائب منها بالشاهد[(7)].

بهذا المنظور يؤكّد ابن خلدون على علمية التاريخ من خلال المنهج، إذ كان يدرك أنّ العلوم مناهج، وأنّ المكتسب النفعي من المعرفة هو إدراك الأشياء على

---

(1) نفسه ، ص 36.
(2) نفسه.
(3) حول الربط بين الأسباب والمسبّبات، أنظر:
Iordan (PEEV): Aspects et problèmes de causalité dans la réalité socio-historique chez Ibn Khaldoun in : MAJALLAT ET-TARIKH: Actes du Colloque International sur Ibn Khaldoun, Alger 1982, pp: 105-113.
(4) لا أرى أنّ ابن خلدون يقصد بها الفلسفة، وإنّما يقصد النظر العقلي في تفهّمه للأشياء، وهذا الذي سنراه في استقرائي لفلسفة التاريخ.
(5) عبد الرحمان بن خلدون، المصدر السابق، ص 36.
(6) نفس المصدر،ص 36.
(7) نفسه، ص 41.

حقيقتها، وأنّ العلم هو الذي يتكفّل بهذا الإدراك بمقتضى بسطه النظر في مسائلها ومشكلاتها، متفحّصا المعطى من لدن تكوّن الإشكال إلى تركيب الخلاصة.

والعلم في جوهره"بحث نظري، بمعنى أنّه جهد مبذول للمعرفة والفهم الذي يحيط بظواهر الطبيعة، على أن تشمل الطبيعة الإنسان والعالم المحيط به"(1).وأنّه في جوهره نشاط يتمثّل في حلّ المشكلات.وإذا كانت المشكلات هي الهدف الرئيسي للفكر العلمي ، فإنّ النظريات هي النتيجة المرتقبة، وأهمّية النظريات من الناحية المعرفية أنّها تزوّدنا بالحلول الكافية لهذه المشكلات"(2).

وأيّا كانت صورة العلم، من حيث" هو شكل للوعي الاجتماعي يمثّل نسقا متطوّرا من المعرفة التي يصير التحقّق من صدقها و تحديدها على نحو أكثر دقّة(3)، أو هو نتاج الفكر البشري، نتاج يرعى قوانين فكرنا، ويتكيّف مع العالم الخارجي"(4)، ويعني كشف الحقيقة وتأمّلها، ومهمّته أن يبني صورة عقلية للعالم تلائم واقع الخبرة"(5)،فإنّ المعنى المدرج لدى ابن خلدون يحتوي عليها، أو على ما يقاربها، سواء سواء ما اتّصل بالعلم في حقيقته أو اتّصل بالمنهج الذي يرومه.

وأرى أنّ المحاولة الخلدونية التي كانت حفرية في المرويات ثمّ تطوّرت إلى الإعلان عن علم جديد(6)كانت محاولة منهجية صرفة، تقرّاها في دراسات الروايات

---

(1) صلاح قنصوه: **فلسفة العلم**، د ط، درا الفارابي، بيروت 2008،ص 42.

(2) ماهر عبد القادر محمّد علي: **فلسفة العلوم –المشكلات المعرفية-**، د ط، دار النهضة العربية، بيروت 1404هـ/1984م، ص 85.

(3) فرانز روزنتال و ب يودين: **الموسوعة الفلسفية**، ترجمة: سمير كرم، ط 05، دار الطليعة، بيروت 1985، ص 300.

(4) غاستون باشلار: **الفكر العلمي الجديد**، ترجمة:عادل العوّا، ط 05، المؤسّسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت 1423هـ/2002م، ص 05.

(5) صلاح قنصوه، المرجع السابق، ص 43.

(6) جورج لابيكا: **السياسة والدين عند ابن خلدون**، تعريب: موسى وهبة وشوقي الدويهي، ط 01، دار الفارابي، بيروت 1980، صفحات 25-52. و عبد الغني مغربي: الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمّد الشريف بن دالي حسين، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1988.

ولا أستطيع القول أنّه ميلاد علم جديد، فالحفريات المعرفية تظهر كلّ يوم أصول بعض المعارف في البناءات القديمة.وأزعم أنّ كثيرا من المفاهيم التي وردت عند ابنخلدون سبق إليها، لكنّه كان موفّقا في بلورتها نظريات دراسة.

فأسلمته إلى علم العمران. وبه أعطى ابن خلدون لتعريف التاريخ حركية المنهج. وهكذا حقّقت الدراسات التاريخية الإسلامية منهجيا قفزتها النوعية في بناءات المعرفة التاريخية، من التحقّق بالرواية، إلى التحقّق بالمشاهدة، ثمّ التحقّق بالمنهج.

إنّ المنهج الخلدوني هو الذي تجاوز الإشكال الذي طرحته الدراسات الحديثة في مقارنتها التاريخ بالعلوم، وأرادت أن تجعل من التاريخ نسبية في الحقائق، واحتمالية في النتائج. فأرسل إلى المنشإ، أنّ التاريخ يحتوي على علم في جزئياته، هو علم الاجتماع. ولم يكن هذا لأجست كونت من بعده كما تدّعي دراسات لم تستطع تكوين رصيد النظر في المنتج المعرفي التاريخي للمسلمين[1].

لقد سبق ابن خلدون الفكر العالمي في طرحه الابستمولوجي لعلمية التاريخ، واتّخذ من المنهج قيمة لعلميته. وحقّق بذلك تجاوز إشكال التعريف الذي يؤطّر التوصيف في قوالب المعجميات. وشكّل بناء معرفيا يمتزج فيه المنهج بالسرد، ليخرج التاريخ من مسطّحات المرويات إلى عمق النظر والقياس، من أجل تشكيل المعرفة، وهذا هو الذي نهدت إليه العلوم في تشكّلها وتخصّصها.

لم يقدّم ابن خلدون إشكال علمية التاريخ بسؤال مباشر كما يقدّمه المهتمّون اليوم، مع الفارق في التصوّر الابستمولوجي لتحرير الإشكالات، ولكن جعله يتماهى في منظور شامل، يتكوّر فيه المنهج على السجلّ المعرفي، والخلاصة على الإشكال والمعطى، إنّها فلسفة ابن خلدون التي تبذّت الاتّجاه المعرفي المتشعّب مع الجزئيات والحاصل في الكلّيات.

---

(1) Fred(Morrow Fling): Historical synthesis, in: A H R, Washington 1903, V IX, N° 01, p 04.

ولا يمكن أن نجزم أنّ المنظور الخلدوني صار من مسلّمات التحقيق في علمية التاريخ[1]، وأضحى في منهج الكتابة التاريخية من بديهيّات النظر في أصول الصنعة التاريخية[2].

ويجب علينا أن نحلّل السياقات والنصوص التي جاءت من بعده، وأن نتفهّم تركيب الكلام فيها حتّى نستطيع معرفة المتناول اللفظي من المعنى[3]، وأن نحدّد العلاقة بين الألفاظ بقيمتها المعجمية، والنسق بقيمته المعرفية[4].

ومع ذلك تؤكّد الدراسات أنّ ابن خلدون كان سبّاقا إلى اكتشاف علم الاجتماع. وأرى من خلال النسق الذي يكتنف المقدّمة أنّه كان رائدا في تنظير شامل، ليس لعلم الاجتماع فحسب، ولكن لدراسة ابستمولوجية عميقة تجاوزت في متناولها التوصيفات لتصل إلى دراسة العلاقة بين المعرفة والمنهج[5]. وهذا هو المنحى الذي هيمن على الدراسات الحديثة وأعطى حراك المعرفة والفلسفة في اتّجاه تأسيس النقد وبناء التجديد العلمي عليه.

لقد حقّق ابن خلدون صورتين معرفيتين، الأولى كونه خلاصة التوجّهات الفكرية والنظرية التي عرفها المسلمون قبله[6]، والتي امتازت أحيانا بخلاصات منهجية

---

(1) يرى قاسم عبدو قاسم أنّه "لم يكن ما كتبه ابن خلدون إيذانا بنهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في مجال الدراسات التاريخية، ولم يكن ممكنا أن يحدث هذا. فقد استمرّت الأنماط والمناهج القديمة تعربد...". قاسم عبدو قاسم، في تطوّر الفكر التاريخي، ص 131.

(2) أكاد أجزم أنّ الكتابات التاريخية من بعد ابن خلدون نظرت إليه على أنّه نهاية فكر، ونتيجة علم، ولم تنظر إليه على أنّه بداية منهج، ومنطلق تحقيق.

(3) كان المتناول اللفظي عند ابن خلدون في توصيف التاريخ بالفن، ومن خلاله أخطأت المقاربات لفهم موقعية التاريخ من العلم في المنظور الخلدوني.

(4) المقاربات المعرفية للنصوص هي أولى بامتداد النص في الحادثة، وفي المؤرّخ، وفي التاريخ من حيث هو ازدواجية المؤرّخ - النص. أنظر في بعض معاني ما أورد:

Pascal (Payen) : Discours historique et structures narratives chez Hérodote, in : A E S C, Paris 1990, V 45, N° 03, pp: 527-528.

(5) إلى مثل هذا المعنى تنهد بعض الدراسات الابستمولوجية، أنظر:

محمّد وقيدي: **العلوم الإنسانية من ابن خلدون إلى أوغست كونت**، دراسات عربية، ع 06، س 17، بيروت ابريل 1981، ص 20.

(6) قاسم عبدو قاسم: ابن خلدون كيف قرأه المؤرّخون، العربي، ع 576، الكويت نوفمبر 2006، ص 66.

واضحة[1]؛ وأحيانا كانت فلسفات ممتدّة على مستويات معرفية ونقدية[2].والثانية أنّه كان قاعدة زمنية للفكر الحديث الذي واجه إشكالات قيمة بمنظورات تأسّست من تاريخية التطوّر العلمي.

لكنّ الظاهرة الخلدونية لم تجد التمثّلات، ولم تتكوّن منها مدرسة ممتدّة في الزمن المعرفي وصار المحتوى الذي بثّه ابن خلدون منهجا محنّطا بكيمياء الغفلة عن التجديد[3].ومن غير المستطاع أن نعاين كلّ السياقات[4] لمعرفة ذلك، والاعتماد على على الاختيار هو الأولى بهذه الدراسة[5].

كان الكافيجي(ت879هـ/1474م) رائدا في تناول مفهوم التاريخ بعد ابن خلدون، وحاول أن يقدّم كتابا يهتمّ بمعالجة نظريّة للتأريخ دون غيرها[6]، مانحا رؤية ابستمولوجية في مصطلحه، مكوّنا لمحتوى معرفي يؤول اتّجاهه إلى علمية التاريخ.

ورغم أنّ البعض اعتبر محاولته أقدم رسالة إسلامية عن نظرية التاريخ[7]، إلاّ أنّ ما قدّمه لم يتمتّع بعمق الدراسة ونفاذ الصنعة في بيان المراد. ولم يستطع أن يتخلّص من قاعدة المقدّمات اللغوية إلى تركيب الخلاصات المنهجية، مع كلّ الذي حاوله في تعريف الزمن[8]الذي هو مادّة التاريخ.

---

(1) مثلها التنظير الفقهي، ومصطلح الحديث الشريف.

(2) مثلها إخوان الصفا.

(3)يرى بعضهم أنّ تمثّلات كثيرة لابن خلدون كانت من تفسير خاطئ لدعوته. أنظر:
محمود إسماعيل: **قضايا في التاريخ الإسلامي-منهج و تطبيق-**، ط 02، دار الثقافة، الدار البيضاء 1981، ص 154.

(4) لا يستطيع الباحث أن يتناول كلّ السياقات، لذلك يعتمد بعضها نمودجا، أو تحقيقا للمراد. والدراسات التي جمعت ذلك الكمّ من السياقات، تناولتها بعموم أخلّ بالقيم المعرفية الناتجة عن الدراسة.

(5)رغم أنّ بعضهم يجعل الكافيجي والسخاوي متأثّرين بابن خلدون، إلاّ أنّهم يصرّحون عدم التزامهم بمنهجه. ولذلك أتساءل:أين التأثّر إذن؟!. أنظر:
محمود إسماعيل،المرجع السابق، ص 153.

(6) فرانز روزنتال: **علم التاريخ عند المسلمين**، ترجمة: صالح أحمد العلي، ط 02، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1403هـ/ 1983م، ص 318.

(7) نفسه، ص 318.

(8) محيي الدين محمّد بن سليمان الكافيجي(879هـ/ 1474م): **المختصر في علم التاريخ**، مطبوع مع كتاب علم التاريخ عند المسلمينل فرانز روزنتال، صفحات 326-332.

ولا نجد في منصوصه أثر المنهج الذي هو أصل العلم، بل نجد توصيفات عامّة للحوادث[1] التي هي محتوى التاريخ، وفواصل زمنه.وهي المشتركات بين كلّ الذين بيّنوا موضوع التاريخ، واهتمامه المعرفي.

إنّ الكافيجي بكتابه "المختصر" لا يقدّم التاريخ موضوعا فكريا مؤسّسا على قواعد منهجية، وإنّما يتناوله موضوعا عامّا يبسطه في إطار المعارف التي تكوّن الثقافة الإسلامية في ذلك العصر، حيث يتناول العالم المسائل المعرفية في رسائل صغيرة[2]، هي أقرب للتعريفات منها لإقامة منهج للنظر، والتأسيس. وتساعد على تنويع المعارف لا على بنائها.

وقد تناولها بذهنية الفقيه[3] المتمرّس بالتخريجات الفقهية، ولم يكن مؤرّخا محترفا[4]، لذلك لم ينجح في تكوين نظرية في التاريخ مثل التي كانت لابن خلدون[5]. خلدون[5].ويبقى الكافيجي مثل كلّ العلماء الذين باشروا التاريخ باعتباره أحد فروع المعرفة المكوّنة لمنظومتهم العلمية.

وعند القرماني(ت1019هـ/1610م) تأسّس بالمقاربة المعرفية اتّجاه إلى اعتبار التاريخ علما، لا من سبيل التأسيسات المنهجية والقواعدية، وكونه أداة منهجية لتصحيح الأخبار[6] عنده فحسب، ولكن من سبيل أنّه "إخبار..."[7]،وأنّه "الإحاطة

---

(1) المصدر نفسه، ص 333.

(2) قال السيوطي: "أمّا تصانيفه في العلوم العقلية فلا تحصى... أكثر تآليف الشيخ مختصرات". أنظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي(1089هـ/ 1505م): **بغية الوعاة في طبقات اللغويين النحاة**، ط 02، دار الفكر، بيروت 1399هـ/ 1979م، م 01، ص 117.

(3) فرانز روزنتال، المرجع السابق، ص 319.

(4) نفسه، ص 320.

(5) يرى أحد الباحثين أنّ الكافيجي هو أحد منظّري التاريخ القلائل، ولست أرى على أيّ أساس بني هذا الرأي. أنظر: عزيز العظمة: **الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية**، ط 01، دار الطليعة، بيروت 1983، ص 12.

(6) أحمد بن يوسف القرماني(1019هـ/1610م): **أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ**، تحقيق: فهمي سعد وأحمد حطيط، ط 01، عالم الكتب، بيروت 1412هـ/1992م، ج 01، ص 05. ومعنى هذا أن يكون إوالية للعلوم الأخرى وليس علما قائما بذاته، مستويا على منهجه الخاص به.

(7) نفسه، ج 01، ص 5.

بعلم من مضى حتّى كأنّك حاضره، وأوصافه حتّى كأنّك ناظره"[1].

وإذا تجاوزنا المتناول اللفظي عند القرماني إلى المعنى الذي يقارب ما تطرحه الدراسات الحديثة، ألفينا مبدأ المعاصرة الذي تحاوله حفريات المعرفة التاريخية في النصوص الأصلية والمصادر القديمة، حينما تلامس الواقعة من خلالها. وهذا حدّ مقاربة توصيفه التاريخ بالعلمية حينما قال:"اعلم أنّ علم التاريخ..."[2]. فلم يتجاوز أن سمّاه علما، ولم يبسط في منهجه العلمي بمقاربة تأسيسية تؤكّد هذا الاتّجاه.

لكنّ مقاربة القرماني تبقى بعيدة عن الاتّجاه العلمي للتاريخ عامّة، والاتّجاه الخلدوني خاصّة، إذ لم تحاول في تأسيس ذلك، والبحث عن القرائن وتأطيرها بمنهج الاستدلال. لذلك تبقى إشارته التي رأينا متناولا لفظيا لمصطلح العلم بعموم التوجّه المعرفي.

كانت المحاولة الخلدونية نشازا في سجل الحراك المعرفي الإسلامي، وكانت ومضة أنارت فضاء واسعا، غير أنّ المتحسّس المعرفي في العالم الإسلامي كان قد انطوى على صيغ احتوى بها نفسه، واحتواه بها الزمن. ولم نجد بناءات المعرفة تتمثّل الخلدونية في انشغالها بالتاريخ، بل لم نجد وعيا بالتاريخ على غرار ما عرف في العهود السابقة.

وصيّر القرن التاسع عشر بجديده المؤرّخين إلى اعتماد وجهة جديدة في النظر إلى التاريخ، وصار بإمكانهم أن يعيدوا النصوص القديمة، بأدوات مبتدعة، إلى قراءة جديدة[3]، وأن يوسّعوا سجلاّت الاهتمام ضمن حيّز التاريخ.[4]

---

(1) نفسه، ج 01، صفحات 5-6.

(2) نفسه، ج 01، ص 5.

(3) يرى بعضهم أنّ ذلك يعود إلى القرن الثامن عشر مع بعض الإشارات في القرن السادس عشر. أنظر:
Henri (Duranton): La diffusion d'une nouvelle histoire: les avatars de clio au XVIIIe siècle, in : R H S, Paris 1991, V 44, N° 03, p 360.

(4) Guy (Berger): Chateaubriand face à l'histoire, in C A I E F, Paris 1995, V 47, N° 01; pp: 292-293.

وشهد القرن توثّبات كثيرة من أجل أن يبعث التاريخ بطريقة علمية[1]، بل حاول بعضهم تحويل التاريخ إلى علم، مؤسّسا إيّاه على الإحصائيات[2].وقدّم لذلك برؤى جادّة حول مفاهيم العلوم واتّجاهاتها، مستندا إلى العلاقات بين الفكر والعلم التي أطّرتها الفلسفة في عصره[3]. بنى عليها نظرته حول ثقافة المؤرّخ التي تؤهّله لمحاولة ذلك[4].

والحقّ أنّ المحاولات كانت ثورية، ولكنّها لم تكن لتؤسّس لمنهج ثابت يمتاز بتؤدة المخبر، ويقينية الملاحظة وأنّ كثيرا من الأفكار شابهها التداخل بين فروع التاريخ ولتكن البيولوجيا مطرح المثل، فعلاقتها بما قبل التاريخ مؤسّسة على مرحلية تطوّر الإنسان، وليست مؤسّسة على الحدث التاريخي بعمومه.[5]

ويتّفق المؤرّخون على أنّ القرن التاسع عشر هو قرن التاريخ[6]، بل هو أحسن عصور الدراسات التاريخية، حيث اعتبر التاريخ علما إلى جانب العلوم الأخرى[7]، وتراكمت الكتابات المهتمّة به. كما اعتبر موجّها لكثير من المعارف. وازدادت التفسيرات التجريبية له عمقا[8].

---

(1) Marc (K. Jensen): Vigny, l'histoire et le roman, in C A I E F, Paris 1995; V 47, No 01, p: 324.

(2) Pasquale (Villari): **Studies historical and critical**, Charles Scribner's Sons, New Work 1907, p 03.

(3) Wildon (Carr. H) : **The problem of truth**, Dodge Publishing Co, New York 1913, p V.

(4) Henri T. (Buckle): **History of civilization in England**, London 1857, V 01, pp 01-35.

(5) وليام هاولز: **ما وراء التاريخ**، ترجمة، أحمد أبو زيد، د ط، دار نهضة مصر، القاهرة، 1965، ص 15.

(6) Henri (Berr): **Synthèse en histoire**, librairie Félix Alcan, Paris 1911, p v.

(7) Jean-Philippe (Chimot): Entre histoire et mythe: Delacroix; Daumier, in : Romantisme, Paris 1999, V 29, N° 104, p 40.

(8) البان ويدجيري: **المذاهب الكبرى في التاريخ من كونفشيوس إلى تونبي**، ترجمة، ذوقان قرقوط،، ط 01، دار القلم، بيروت 1979، ص 225.

كما أنّه أحسن العصور للمؤرّخين الذين نالوا فيه الحظوة والأبّهة.(1) وتصدّرت اهتماماتهم قضايا الفكر في الدراسات الاجتماعية، والإنسانية. وخلاله –في سنة 1866م– أسّست مجلّة القضايا التاريخية، وهي أوّل أكبر مجلّة بخصوصية علمية.(2)

لقد تطوّرت المعرفة التاريخية في القرن التاسع عشر بتأثير المدرسة التاريخية الألمانية، وتوجّه البحث التاريخي إلى تفعيل الرؤى في معارف كثيرة من أجل إحداث نمطية العلمية في مفهوم التاريخ، حتّى تؤول الدراسات فيه إلى العلمية في مناقشتها للإشكال العام: كيف جرت أحداث الماضي بالضبط.(3)

وتحمّل البحث التاريخي منذ ذلك الحين إشكالا جديدا غير مرتبط بالوقائع، بل يتداخل في مفهومية مصاحبة لمعالجة الحدث التاريخي في ذهنية المؤرّخ الذي صار همّه الحدث وكذلك صفة عمله في نقله الأحداث إلى نسق النصّ، حيث وقع تحت تأثير العلمية في توجّهاته(4) ومناولاته، من أجل أن يضفي عليه البحث والدراسة بدلا من السردية(5).

أعطى مفهوم التاريخ المركّب من حيث الدلالة، إذ هو رواية حيّة لأحداث الماضي(6)، إمكانية النظر في محتواه على أنّه يحمل معنيين متلازمين هما: معرفة الحقيقة، وفهمها في سردياتها المختلفة، والبحث عن هذه الحقيقة في زمنية الأشياء. فهو يحتوي على الفنّية والعلمية(7)، وبمقتضى ذلك يتّصف بالتحقيق العلمي الذي

---

(1) Krzysztof (Pomian): L'histoire de la science et l'histoire de l'histoire, in A E S C, Paris 1975, V 30, N° 05, pp: 935-936.

(2) Gérard (Noiriel) : Naissance du métier d'historien, in Genèses, Paris 1990, V 01, N° 01, p: 61.

(3) Pascal (Payen), op cit, p 528.

(4) Diaz (Furio): L'evénement et l'histoire de la révolution française, in M E F R, Italie et Méditerranée, Paris 1992, V 104, N° 01, p 13.

(5) Ehrard (Jean): L'histoire revisitée par la Révolution. Condorcet et Volney, in M E F R, Paris 1996, V 108, N° 02, p 450.

(6) E. (Vliettink): La philosophie de l'histoire in R N P, Paris 1923, V 25, N° 97, p 85.

(7) James T. (Shotwel): **An introduction to the history of history**, Columbia university press, U S A 1922, p 01.

يجعله في مصافّ العلوم، ويمنحه مكانته بينها[1].

هذا الاتّجاه لم يكن صرفا في كلّ الأدبيّات التي حاولت التعريف، ولم تستطع أن تنتهي إلى هيكلة منظّمة لمعرفة تاريخية خالصة تحقّق المفهوم والمنهج المتأسّس له، أو عليه.فمنها من اتّخذ مكانا مقابلا حيث أطّر التاريخ في إبهام لفظي يتظاهر بفلسفة ما وراء الحدث، من حيث قيمه التي تنافي الحقيقة[2]فيفقد جدواه كما فقدتها العلوم الإنسانية كلّها[3].

هذه الجدوى تزايل التاريخ حينما ينعقد المفهوم على أنّ التاريخ بدون منهج، وأنّه ببساطة مظهر صدفوي بدون ماورائية ذات أهمّية[4]، مشاع للصدفة لا يستقيم على نسق[5] تحدّث منه الأهمّية النظرية، لتتكوّن بعد ذلك إشكالات المعرفة التي تستدعي المنهج ضرورة.

ولكن لانجد أنّ العلمية صفت للتاريخ إلاّ من حيث الجدل القائم بين طرفين لا يتناقضان، وإنّما يتقابلان في مساءلة دائمة من أجل مدّ الإشكال إلى غاية غير محدودة النهاية، تماما مثل الدوال الرياضية المتفتّحة على ما لانهاية، وثمّة يكون مجال تعريفها غير محدود. وهكذا يحقّق التاريخ مجال العلمية في نسيج الجدليات القائمة حوله.

بمقتضى النظر العلمي يطرح الجدل إشكال علمية التاريخ بقيمة التطبيق الصارم للمنهج العلمي على وقائعه[6]، حيث العلم أساسا هو منهج لبحث القضايا،

---

(1) Franc W. (Blackmar): **The study of history and sociologie,** Kansas Publishing House, USA 1890, p 12.

(2) Pierre (C. Roux-Lavergne): **De la philosophie de l'histoire**, Bibliothèque nouvelle, Paris 1850, p V.

(3) ibid, p V.

(4) Joh. "Gust. Droysen): **Grundriss der Historik**, Leipzig 1882, p 03.

(5) Christophe (Bouton): La tragédie de l'histoire. Hegel et l'idée de l'histoire mondiale, in Romantisme, Paris 1999, V 29, N° 104, p 07.

(6) Frederick J.(Teggart): **The processes of history**, Oxford University Press, London 1918, p V.

وأهمّ مراحله ما اهتمّ بتحديدها[1]، وأسّسها في مضمار المعطى قيمةً تستدعي التأمّل، وتتقبّل التحليل، إلا يمكن أن يعدّ علما مجرّد تجميع الأحداث ورصفها[2].

قامت الرؤى تحاول شكلا تنظيريا عساه يؤسّس لقواعد تحدث نظرية تتشكّل عليها بناءات المعرفة التاريخية بعلمية متواترة في دراساتها، وأبحاثها لكنّ الأمر لم يكن في المتناول الهيّن، حيث أنّ المقايسات ظلّت تجعل من علوم الفيزياء، وعلوم الطبيعة مرجعية أو محكّا[3]، ولذلك ظلّ التقعيد خاضعا للتقويم الابتدائي من حيث عدم مطابقة أحداث التاريخ للظواهر الطبيعية.

ولم يعن للمنظّرين أن يكون لهم الاتّصال بالعمل التاريخي برؤية مخبرية، ولم يدفعوا النظر المقارن إلى إحداث التواصل مع الحدث مثلما يفعلونه في رصد الظواهر البيولوجية، أو التفاعلات الكيميائية[4].

وهكذا كان لزاما على المؤرّخين أن يحاولوا التنظير مع عملهم بتلازمية المعنى والمنهج، فبسطوا التعاريف للتاريخ من أجل إحداث المبنى المعرفي الأوّلي الذي يستدعي المنهج اضطرارا[5]، وجعلوا تعاريفهم تموج بالحركية إزعاجا للفكر نحو تأمّل دقيق، مثل قول أحدهم "التاريخ سجلّ التغيير"[6].

هذا التعريف ينهد إلى حركية التفاعل أكثر ممّا ينهد إلى تحديد الإطار، فالتغيير مصطلح تاريخي واجتماعي مفعم بالحركة، وهو من الألفاظ التي تتشاكس فيها

---

(1) ibid, p 01

(2) Wolf (Lepenies): Contribution à une histoire des rapports entre la sociologie et la philosophie, in: A R S S, Paris 1983, V 47, N° 01, p 38.

(3) Frederick J.(Teggart): **Prolegomena to history**, university of california publications, U S A 1916, p 164.

(4) J.(Stengers): Marc Bloch et l'histoire, in: A E S C, Paris 1952, V 08, N° 03, p 329.

(5) Julian (Ribera): **Lo cientifico en la Historia**, Impreta de P. Apalategui, Madrid 1906, pp 1-12.

(6) Samuel R. (Gardiner): **Introduction to the study of english history**, edition 04,London 1903, p 01.

المناهج، وتختلف حولها الرؤى، وهو في تاريخيته ذو قيمة منهجية كبيرة، حيث لا نلمح الأسباب إلاّ بالتغيير الذي يطرأ على الأحداث، ومن دونه لن نلمح شيئا(1).

وهكذا تتماثل العلوم الفيزيائية والعلوم البيولوجية مع التاريخ(2)، إذ كلّ لا يتأسّس فيه النظر إلاّ من خلال الحركة الناتجة عن التغيير الذي يستدعي إشكال البحث عن سببه. وقد ألمح أجت كونت إلى أنّ حركية الأشياء هي التي تشير إلى سكونها(3)، ولولا ذاك لما أعطى ظاهرها لنا شيئا نتعقّله به.

إنّ الحدث إذن مثل الشيء، قيمته ليست في كونه موجودا فقط، بل في كونه قابلا للتحديد والتقدير(4)، ومهيّأ لاحتواء معرفي. إنّه في حالة ممكنة نستطيع أن نحاولها دراسة ونظرا، أي في ظاهر تتفاعل المعرفة بتماسيته الوجودية ليتحدّد معناه في التكوين المعرفي، كما هو في تكوينه الوجودي.(5)

إنّ هذه المقايسة(6) بين الفكر العلمي والفكر التاريخي تكوّنت من أجل إقرار علمية التاريخ، وكانت ضمنياتها في تعاريفه التي طرحها المشتغلون على اكتناه المعنى فيه. وقد حقّقت بعض الانتصار على مستوى التعريف، فمن التاريخ الذي هو "معرفة الماضي الإنساني"(7) إلى التاريخ الذي هو" علم الماضي"(8). أي الانتقال من رواية

---

(1) Paul (Lacombe): **Introduction à l'histoire littéraire**, Librairie Hachette, Paris 1898, pp 35-36.

(2) البان ويدجري: **التاريخ وكيف يفسّرونه من كنفوشيوس إلى توينبي**، ترجمة، عبد العزيز جاويد، د ط، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، مصر، د ن، ص 187.

(3) Paul (Lacombe), op, cit, p 36.

(4) J.(Bittermieux) : Notes sur le principe de causalité, in Revue Néo-Scolastique de philosophie, Paris 1920, V 22, N° 87, p 313.

(5) P. (De Munnyck) : La racine du principe de causatité, in Revue Néo-Scolastique de philosophie, Paris 1914, V 21, No 82, pp 194-195.

(6) يجب أن ندرك أنّ المقايسات أصيلة في كلّ بحثن وانّها في البحث التاريخي ضرورة منهجية تقوم عليها كثير من الإثباتات عن طريق القرائن.

(7) Eric (Vigne) : **Le temps de l'histoire en question**, in : Vingtième siècle. Revue d'histoire, Paris 1985, V 06, N° 01, p 131.

(8) Marc (Bloch) : **Apologie pour l'histoire ou Métier d'historien**, Armand Colin, Paris 1993, p 49.

خبره فحسب، وا إحصاء أحداثه، إلى النظر والتحليل في مضامين ما نقلت النصوص، لتكوين رؤى وتفسيرات علمية للحدث وتكو ّ نه.

كان إشكال علمية التاريخ مسألة قائمة في بونين معرفيين، الأو ّ ل على مستوى التعريف في حد ّ ذاته، والثاني على مستوى خصوصية المعرفة التاريخية. وقد نلحظ كيف أن ّ المفاهيم حول طبيعة التاريخ أخذت حي ّزا كبيرا في الكتابات منذ القرن التاسع عشر، وكيف أن ّها تنو ّ عت من أجل أن تحق ّق المعنى المراد من التاريخ.

لا يستطيع الباحث فيما كتب تنظيرا، أو كتب دراسة تاريخية صرفة، أن يجزم بما وصلت إليه نتيجة الجدل حول علمية التاريخ(1) لكن يستطيع أن يؤك ّد أن ّ حركي ّتها كانت من انتصارات التاريخ، ليس بإحقاق علميته كما حاولت بعض الكتابات(2)، ولكن ولكن بولوجه إلى الدراسات والفلسفات على أن ّه من أهم ّ ميادينها.

ولم ّ ا كان كذلك فقد صارت قضيته قضية الدراسات الإنسانية كل ّها، والعلمية فيها توج ّ ه تقوده العلوم المنهجية المعاصرة التي تحاول أن تكون وريثة الفلسفة في الهيمنة على العلوم. وصارت الأبحاث تتناول العلمية من داخل هذه العلوم، وتسعى إلى إبراز كيفية النشأة للمعرفة التي تتداولها.(3)

يظل ّ السؤال التاريخي قائما حول الذي ذكرنا، وتبقى الدر اسات التاريخية مفتوحة عليه، تتبن ّاه إشكالا مضافا إلى إشكالات الإستوريوغرافيا القديمة(4) والمعاصرة، من أجل

---

(1) أنظر مثالا على ذلك:

P (Villari): **Scritti vari**, Editore Nicola Zanichelli, Bologna, Italia 1911, pp 1-108.

(2) منهم من اعتبره علما وكتب يحل ّل من خلال علميته. أنظر:

(Buchez) Philippe-Joseph: **Introduction à la science de l'histoire**, Philippe Librairie Guillaumin, 2e édition, Paris 1842, T 01, pp 62-74.

(3) Pierre (Bourdieu) : La cause de la science, in A R SS, Paris 1995, V 106, N° 01, pp 3-10.

(4) أرنولد توينبي: **الفكر التاريخي عند الإغريق**، ترجمة لمعي المطيعي، ط 02، الهيئة المصرية العام ّة للكتاب، القاهرة 1990، صفحات 239- 254. و

J. B. (Bury): **The ancient Greek historians**, Macmillan Company, New York 1909, p 01.

أجل تحقيق التعريف المتضمّن المدى المعرفي.

إضافة إلى إشكال آخر متمثّل في مسألة امتداد الحيّز بين التاريخ والسوسيولوجيا، التي طرحت على أنّها الاتّجاه العلمي للتاريخ، وأنّ التاريخ إذا أراد أن يتخلّص من كونه مجرّد مسجّل للأحداث عليه أن يكون تطبيقيا، يعني أن يكون سوسيولوجيا[1]. وقد أفضى التركيب في التحليل إلى أن اندمجت الآلة في الموضوع، وصارت محوريته لولبية البناء في التأسيس المعرفي، حيث البحث السوسيولوجي في بعض مراحله متناول وثائقي لمتكوّن التاريخ[2].

وهذا الإدماج الابستمولوجي في التكوينية المعرفية هو الذي أسّس محاولات جادّة لتحرير مفهوم التاريخ واكتناه موقعيته من المعرفة، ليس في الإطار العام، ولكن في جزئيات التفاعل داخل العلوم الإنسانية[3]، حيث كادت السوسيولوجيا أن تواري التاريخ[4]. وأراد بعضهم اعتبار التاريخ أحد فروع علم الاجتماع.

وقد تأتّى هذا من غياب المفهوم في منظومة اكتناه التاريخ، الذي قام تعريفه في بعض الدراسات والمقاربات على أنّه سجّل الأحداث، ومضت محاولته على أنّها "معالجة الحقائق الاجتماعية بحدّ ذاتها، أي الصور العريضة للحياة التعاونية، وللاقتصاد العام، والأنظمة والدساتير والحضارة"[5].

هذا الحراك الذي بعثته إشكالات التاريخ في منظومة الفكر، وأرادت أن تكوّن منه مسألة معرفية تستدعي التاريخ في كلّ جدليات العلوم الإنسانية ومناهجها، كان

---

(1) Lucien (Febvre) : De la théorie à la pratique de l'histoire, in A E S C, Paris 1953, V 08, N° 03, p 364.

(2) أنظر محاولة تفصيل ذلك في:

ل. م. دروبيشيفا: **السوسيولوجيا والتاريخ**، ترجمة علي نمر دياب، ط 01، دار الحداثة، بيروت 1981.

(3) يمثّل بول فاين نموذجا لهذه المحاولات. أنظر:

Paul (Veyne) : **Comment en écrit l'histoire**, Editions du Seuil, Paris 1996, pp 347-382.

(4) Lucien (Febvre), op cit, p 363.

(5) كلود دلماس: **تاريخ الحضارة الأوروبية**، ترجمة توفيق وهبه، ط 02، منشورات عويدات، بيروت 1982، ص 07.

نتاجا للزخم الذي عرفته الكتابات التاريخية في القرن التاسع عشر، والمنهج التاريخي الذي شغل الفكر والكتابة[1].

غير أنّ هذا الزخم لا يمكنه أن يعشي أبصارنا عمّا أنتجته القرون التي سبقت، ولا عمّا حاول "فيكو" تحقيقه من قبل[2]، حيث حاول باستشراف في أن يجعل التاريخ علما جديدا[3]، و"قام بوضع مثل أعلى تاريخي للمعرفة في مقابل المثل الأعلى الرياضي والعلمي لديكارت"[4]، محاولاوضّع مذهب تاريخي شامخ، لا هو مجرّد تصنيف تاريخي، ولا هو مجرّد إدراج للمعرفة التاريخية...- بل-يقدّم صورة تاريخ مثالي خالد تسير طبقا له تواريخ كلّ الأمم والأزمان"[5].

لكنّ القرن التاسع عشر أعطى للمعنى الذي أراده فيكو تراكمية امتدّت على مستوى الدراسات والكتابات[6]، وامتدّت على مستوى الزمن، فحقّقت الامتداد الطولي والامتداد الأفقي. وهكذا تمدّعت بالسند الكفيل بانتصار الأفكار التي لم تستطع أن تحقّق الوجود بالنظريات التطبيقية.

المعرفة التاريخية :مدارس واتّجاهات

كان من صور التراكمية التي أنتجها القرن التاسع عشر أن تأسّست اتّجاهات ومدارس، لكلّ منها منهجها الخاصّ الذي تأسّست عليه، ورؤيتها المميّزة لتكوين

---

(1) Alfred (Feder S. J.): **Lehbruch der historischen methodik**, 2. Auflage, Regensburg, Deutschland 1921, pp 17-50.

(2) لقد كانت أفكار القرن الثامن عشر إرهاصات التراكم المعرفي في القرن التاسع عشر. أنظر:

Edwin (R-A Seligman) : **The economique interpretation of history**, Second edition, Columbia University Press, New York 1907, pp 7-15.

(3) إيمري نف: **المؤرّخون وروح الشعر، دراسة لإسهام الأدب والعلوم الأدبية في تدوين التاريخ منذ عهد فولتير**، ط 02، دار الحداثة، بيروت 1984، ص 107.

(4) أرنست كاسيرر: **في المعرفة التاريخية**، ترجمة، أحمد حمدي محمود، د ط، دار النهضة العربية، القاهرة، د ت، ص 03.

(5) عطيات أبو السعود: **فلسفة التاريخ عند فيكو**، د ط، المعارف، الإسكندرية، مصر، ص 173.

(6) منها ما انتقده. أنظر:

Auguste (Gratry): **La morale et la loi de l'histoire**, Librairie Charles Douniol, Paris 1871, T 01, pp vig- viig.

المعرفة التاريخية[1] وتشكّل منها تنوّع هو أقرب لفروع الفيزياء منه لألوان الفسيفساء، حيث للعلاقات الميكانيكية حركية الفعل، بينما لعلاقات الارتباط جماليات الفن.

قضى المعنى العام لحركية الجدل القائم حول نوعية المعرفة التاريخية أن تأسّست فلسفة تناولت التاريخ مادّة الفكر[2]، وأحداثه جزئيات النسق الذي تحاوله نسيجا جدليا يؤلّف المعاني العلمية والعقلية التي يتمثّلها الوجود من أفق التاريخ.

كان فولتير (ت1778م) أوّل من أعطى بمصطلحه فلسفة التاريخ أهمّية التوجّه نحو حاجة علمية في كنف التاريخ[3] ولا يعني هذا أنّ من قبله لم يحاولوا فلسفة التاريخ[4] ولكنّه حاوله بمفهوم أنّ التاريخ أصبح محلّ اهتمام ابستمولوجي يتعدّى الحدث التاريخي إلى نسقه الزمني، والإنساني[5].

وبعد فولتير تكوّنت الرؤية من خلال أطروحة علمية التاريخ في القرن التاسع عشر، حيث بدا أنّ التاريخ لا يمكن أن يكون تطبيقيا، ولا إحصائيا، حتّى يحقّق علميته، ومع ذلك يريد أن يكون علميّا. والعلوم الإنسانية إذا أرادت أن تكون كذلك،

---

(1) المعرفة التاريخية في بدايتها تمثّلات لتفسير أحداث التاريخ، ومن خلاله تكوّنت الاتّجاهات. أنظر:
Mathews (Shailer) : **The spirituel interpretation of history**, Harvard University Press, Cambridge, England 1916, pp 3-21.

(2) في علاقة التطور في دراسة طبيعة التاريخ وعلاقته بالعلوم ثمّ نشأة الأسئلة الفلسفية، أنظر:
Godwin (Smith M.A): **Lectures of the study of history**, Harper & Rrathers Publishers, New Work 1866, pp 45-116.

(3) هناك من يرجع الاهتمام بفلسفة التاريخ إلى القدّيس أغسطين. أنظر:
James(Lindsay): Etude morale sur la première philosophie de l'histoire, in: Revue néo-scolastique; Paris 1902, V 09, N° 36, p 502.

(4) أثّرت حركة التاريخ في الفترة ما بين 1450م و 1750م على الاهتمام بالتاريخ، غير أنّه لم يحدث النقلة في نوعيته. أنظر: هاري إلمر بارنز: **تاريخ الكتابة التاريخية**، ترجمة: محمّد عبد الرحمان برج، د ط، الهيئة المصرية لصناعة الكتاب، القاهرة، د ت، ص: 195. و Louis (Benloew): **Les lois de l'histoire**, Librairie Germer-Baillière et Cie, Paris 1881, p 13.

وترى دراسات أخرى أنّ النهضة الإيطالية أحدثت توجّها خطيرا في تأسيس كلّ الاتّجاهات العلمية والإيديولوجيا، و كانت النواة التي انداحت منها التشكّلات المعرفية. أنظر:
ماكس هوركهايمر: **بدايات فلسفة التاريخ البرجوازية** ترجمة، محمّد علي اليوسفي، ط 01، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت 1981. و Emile (Gebhart): **La Renaissance italienne et la philosophie de l'histoire**, Librairie Léopold Cerf, Paris 1887.

(5) ترى بعض الدراسات أنّ كتبه في التاريخ جاءت في سياق جديد، وحملت روحا تاريخية جديدة. أنظر: هاري إلمر بارنز، المرجع السابق، ص 217.

يجب عليها أن تكون فلسفية[1]وذلك أنّ التمثّل الفلسفي يقوم على النظر في المجال القائم بين أوّليات الأشياء في التجربة ونهاياتها الكلّية المنشأة من خلالها.

لا يمكننا أن نستعرض فلسفة التاريخ باحتوائها موضوعيا، ولا باحتوائها تاريخيا، لذلك سنعمد إلى إنشاء نصوص من الإشكالات التي تبدّتها، ومن الأسئلة التي أثارتها في تأسيسها للفكر الفلسفي التاريخي.

إذا كان المؤرّخ باحثا يكشف عن حقائق الماضي بتوثيقها، ويجمعها بتنظيم نسقها، لتصبح ذات أهمّية في مجال البحث.فإنّ فيلسوف التاريخ هو باحث في مستخرجات ماورائية الحدث المهيمنة عليه[2]، سواء بتحقيق الوصول إلى قوانين تحكم الفعل التاريخي[3]في حيّزه الزمكاني، أو بتحليل العلاقات بين الإنسان في وجوده الفاعل، والمحيط في وجوده المنفعل.

الفعل التاريخي في فلسفة التاريخ صورة لظواهر معيّنة من العلاقات بين قوى متفاعلة بمكوّنات الوجود الطبيعي، أو بقيم التراتب الزمني، أو بهما حينما تتعلّق بميتافيزيقية تمثّل شكل الإمكان العقلي لحدوث الفعل.

قد تأخذ صورة أوّلية حينما تكون خروجا من السردية إلى قراءة فلسفية[4]، تمنح القارئ متعة عقلية عندما يتناول حقائق التاريخلكنّها في كلّ الحالات تأخذ السببية والقوانين التي تحكمها القواعد التي تنطلق منها فلسفة التاريخ[5]، فتكون إذن رواية العقل للحدث من مستوى التكوين الأوّلي المتحكّم في صورته.

وأريد لها أن تزايل القيم والعلاقات على مستوى الفعل لتخرج إلى رحابة الوجود

---

(1) Lucien (Febvre),op cit, p 363.

(2) Paul (Lacombe): **De l'histoire considérée comme science**, Librairie Hachette, Paris 1894, p VII.

(3) Max (Nordau) : **The interpretation of history**, Translated by M. A. Hamilton, Moffat, Yard and Company, New York 1911, p 49.

(4) L'Abée (Bazin): **La philosophie de l'histoire**, Cramer, Geneve, 1765, p 01.

(5) L'Abbé (Frère): **Principes de la philosophie de l'histoire**, Chez Gaumes Freres, Paris 1938, p viij.

المطلق، فيكون بحثها في المطلق بكلّ حيثياته[1]، مستحثّة كلّ المعارف التي تنتج عن تفاعل الإنسان مع محيطه، أو عن تعقّله للموجودات[2].

هذه الرحابة تجعلها تتقاطع في أوّلياتها مع علوم كثيرة، منها الجيولوجيا وعلم الفلك[3]. فبحثها التاريخي زمني. والزمني على الأرض متأخّر عن الزمني المرتبط بالسماء الذي هو تاريخه، أي كلّ ما كان زمنيا قبل الأرض، وقبل التاريخ الذي يحتوي الفعل الإنساني.

لم تكن فلسفة التاريخ إلاّ مظهرا من التقاء الاتّجاهات المتحكّمة في مصير المعرفة عامّة، لذلك جاءت مزحومة بالرؤى التي لا يستطيع الباحث أن يفكّ منها ما هو تاريخي ممّا هو لاتاريخي. كما لا يستطيع أن يفصل بين العلوم العقلية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ صار التكوين الكلّي للمفاهيم من توجّهات الفلسفة[4] عامّة.

وأرى أنّ الاختلاف الحاصل في توجّهات التاريخ لم تكن خالصة للتاريخ، بل كانت رؤى فلسفية دخل التاريخ مجالها لأنّه هو الإنسان في الزمن، وأنّ الفلسفات كلّها بحث في الإنسان، فكان ظاهر الموجود الإنساني المتكشّف للتعقّل واستخلاص القوانين.

وأرى أنّ النقد الابستمولوجي[5] لفلسفة التاريخ يفسح لمغيّباتها-وكلّ معرفة تحتوي على مغيّبات – بالظهور قيمة مضافة لأطر التحليل التي تساعد على تفهّم

(1) Jean (J. Altmeyer): **Cours de philosophie de l'histoire**, Meline, Cans et Compagnie, Bruxelles, Belgique 1840, p 10.

(2) Roux-La Vergne (M): **De la philosophie de l'histoire**, Clermont. Ferrand, Paris 1850, p 16.

(3) Johann Gottfried (Herder): **Philosophie de l'histoire de l'humanité**, Traduction Emile Tandel, Firnin Didot Fréres, Paris 1861, t 01; p 21.

(4) يتراكم الزخم التحليلي في ربط المناهج ببعضها حتّى يخيّل أنّ الفلسفة مهمّتها تكوين مفاهيم من علاقات المواضيع في العلوم. أنظر في بعض هذه المعنى:

Pierre (Bourdieu): Les sciences sociales et la philosophie, in: A R S S, Paris 1983, V 47, N° 01, pp 45-52.

(5) هو عندي تكوير المحصّل على الموضوع لإعادة التجديد وتفعيله في كلّ الجزئيات الزمنية والمعرفية.

المنهج وعلاقته بتأسيس المعرفة في ميدانه.إنّه ينتج التحليل النفسي للعلم والمعرفة.

ومن خلاله يتبيّن أنّ فلسفة التاريخ فتحت الإشكالات انطلاقا من حقائق التاريخ، لكنّها استدعت ما وراء الحقائق لجدلية الفعل والإمكان. فغيّب التاريخ في التكوين قيمة محورية، ليفسح المجال لقيم الفلسفة خالصة.وتأسّست نظريات فلسفية في التاريخ لم تنجح في إنشاء مركّب معرفي تاريخي، بقدر ما نجحت في تكوين إنشاءات فلسفية من مساءلة التاريخ[1].

لم تستطع فلسفة التاريخ أن تتجاوز طبيعة الفلسفة وهي تتناول التاريخ[2]، ولم تسطع أن تحدث الأدوات والقيم غير الفلسفية في محاولتها فهم التاريخ قيمة زمنية، وظلّت – سواء أفصحت عن ذلك أم لا– تبحث عن الجوهر في التاريخ من وجهة النظر الفلسفية، وغدا التاريخ موضوعها متعلّقا بقيمها وخلاصاتها[3].

وكان المنطلق من الفلسفة إلى التاريخ عوضا أن يكون عكس ذلك[4]. فهردر الذي شدّد على ارتباط الحياة الإنسانية بالعوامل المادّية، و أنّ الكمال يتحقّق في الإنسان بالنسبة لباقي الكائنات[5]"لم ينجح قطّ فيلسوفا للتاريخ في إقامة نسق موحّد، كامل في ذاته، وتردّدت طريقته في التفكير بين قطبين متقابلين هما: الكائن (المتحقّق)، والمتسامي."[6]

---

(1) من بين الإشارات إلى ذلك، أنظر:
Benedetto (Croce): **Teoria e Storia**, 2 edizione, GIus Laterza & Figli, Bari, Italia 1920, pp 71-72.

(2) غدت منهج التناول في موضوعات كثيرة متّصلة بالتاريخ. أنظر على سبيل المثال:
Hans-Georg (Gadamer): **Le problème de la conscience historique**, Editions Seuil, Paris 1996.

(3) يستخلص ذلك من بعض الكتابات، مثل:
Georg (Simmel): **Die probleme der Geschichtsphilosophie**, Leipzig 1905, pp 112-115.

(4)يشار إلى أنّ ميشليه كان يرى أنّ التاريخ إسقاط لمبادئ فلسفية. أنظر:
Paul Viallaneix (M): **Michelet: le magistère de l'historien**, in C A I E F, Pris 1995, N° 47, p 252.

(5) حسين محمّد سبيتي: **أعلام فلسفة التاريخ**، د ط، المكتب العالمي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1996، ص 120.

(6) أرنست كاسيرر، المرجع السابق، ص 04.

وهيجل الذي أنهت فلسفته فلسفة القرن الثامن عشر، وافتتحت التي للقرن التاسع عشر[1]، متوّجا المسيرة الفلسفية التقليدية، ومبلورا إشكاليتها بنضج[2]، يرى أنّ الفكرة تؤسّس للواقع، وأنّ التطوّر قائم على صراع الفكرة مع نقيضها المفضي لتأسيس فكرة جديدة وصولا إلى الغاية القصوى(المثال أو المطلق)[3].

وبالوضعية والمصير يعرض هيجل العلاقة بين العقل والتاريخ[4]، في بحث موضوع هو التاريخ الفلسفي للعالم[5]، حيث يبيّن أنّ "المنهج الوحيد الذي يمكن أن يأخذ يأخذ به البحث الفلسفي، ويكون متّسقا وذا قيمة، هو تناول التاريخ حيثما تبدأ العقلانية في التغلغل في السلوك الفعلي لشؤون العالم"[6].

يبني هيجل فكرته في فلسفة التاريخ على أنّ "تاريخ العالم وتطوّره كان دائما صيرورة عقلية"[7]، ذلك أنّ "العقل يسيطر على العالم، وأنّ تاريخ العالم، بالتالي، يمثّل أمامنا بوصفه مسارا عقليا"[8].

امتدّ الجدل الهيجلي إلى الماركسية وتبنّته منهجا، غير أنّها اتّخذت من المادية مذهبا[9]. و"المادية التاريخية هي من إبداع ماركس وأنجلس، فهما أوجدا المادية التاريخية في ارتباط وثيق بالمادية الديالكتيكية كنظام متلاحم للمفهوم العلمي عن العالم، وكأسلوب معرفة العالم وتحويله ثوريا"[10].

---

(1) Jean (Hyppolite): **Introduction à la philosophie de l'histoire de Hegel**, Editions du Seuil, Paris 1983, p 41.

(2) سالم يفوت: الزمن التاريخي. المعقولية والغائية، "كتابة التواريخ"، تنسيق محمّد مفتاح، مطبعة النجاح الجديدة، ط 01، الدار البيضاء 1999، ص 41.

(3) جاسم محمّد سلطان: **الفكر الإستراتيجي في فهم التاريخ "فلسفة التاريخ"**، ط 01، مؤسّسة أمّ القرى للترجمة والتوزيع، المنصورة، مصر 2005، ص 91.

(4) Jean (Hyppolite), op cit, p 41.

(5) هيجل: **محاضرات في فلسفة التاريخ** ترجمة، إمام عبد الفتّاح إمام، د ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1986، ص 67.

(6) المرجع نفسه، ص 132.

(7) جاسم محمّد سلطان، المرجع السابق، ص 91.

(8) هيجل، المرجع السابق، ص 78.

(9) أحمد محمود صبحي: **في فلسفة التاريخ**، د ط، دار النهضة العربية، بيروت 1994، ص 220.

(10) بودوسيتنيك و سبيركين: **المادية التاريخية**، د ط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1979، ص 07.

والماركسية تؤمن أنّ الفلسفة بذاتها هي التاريخ في حركته، أي أنّها الحياة"[1] وبهذا التطابق تصبح الفلسفة والتاريخ شيئا واحدا ولذلك قال ماركس: "لا نعرف إلاّ علما واحدا هو التاريخ"[2].

والمفهوم المادّي للتاريخ، المستند إلى نظرية التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية، يفترض بشكل عضوي فكرة التقدّم الاجتماعي"[3]. ومن هنا كان الزعم بأنّها "عالجت قضية المعرفة التاريخية معالجة جذرية، فألحقتها مثل المعرفة العلمية، بمهمّة عملية عليا، هي التمثّل الثوري للعالم ذي الواقع الاجتماعي التاريخي"[4]. وبذلك وبذلك جمعت "علوما ثلاثة هي علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم التاريخ"[5].

إنّ جنوح الماركسية إلى الاقتصاد ليكون معطى حاسما، كان جزءا من تكوّنها المادّي المقابل لكلّ مثالي[6]في التاريخ، وصياغة للواقع في معادلة التحليل من أجل أن يصبح التاريخ علما، وتحقّق به توجّهاتها الأيديولوجية من خلال فلسفته.

تبقى فلسفة التاريخ عندي مرحلة من مراحل الفلسفة عامّة، تنبئ عن التطوّرات الخطيرة التي حدثت داخل المتناول الفلسفي الذي هيمنت عليه حركية الكتابات التاريخية، واستحوذت عليه الاتّجاهات الاجتماعية[7]، التي جعلت بعض الباحثين

---

(1) أنطونيو غرامشي: **قضايا المادّية التاريخية**، ترجمة، فواز طرابلسي، ط 01، دار الطليعة، بيروت 1971، ص 55.

(2)

(3) يفغيني جوكوف: **بعض مسائل المنهجية في التاريخ**، تعريب، حاتم سلمان، د ط، دار الفارابي، بيروت 1979، ص26.

(4) أناتولي راكيتوف: **المعرفة التاريخية** ترجمة حنّا عبود، ط 01، دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر، دمشق 1989، ص 17.

(5) محمّد وقيدي: العلوم الإنسانية من ماركس إلى يومنا الحاضر، دراسات عربية، ع 07، س 17، بيروت مايو 1981، ص 33.

(6) Georges (Plékhanov) : **Essai sur le développement de la conception moniste de l'histoire**, Editions Sociales, Paris 1973, p 09.

(7) Marc (Sagnol): Simmel Georg, les problèmes de la philosophie de l'histoire. Une étude d'épistémologie", in R F S, Paris 1987, V 28, N° 01, p 148.

يؤكّدون في كتاباتهم أنّ فلسفة التاريخ هي السوسيولوجيا(1). وتبقى معها إشكالاتها الفلسفية التي تتردّى بين حدّين فلسفيين(2).

يدرك الباحث أنّ فلسفة التاريخ بعثت بإشكالات علمية التاريخ(3)، وأصبغت عليها صبغة تلوجّه الفلسفي، ولم تخرج عن نطاق هذه الإشكالات. فهي إشكال نقد العقل التاريخي أو نقد التاريخ للعقل(4)، وهي قيم التاريخ التي تضاهي قوانين الطبيعة(5)، وهي الابستمولوجيا والنقد(6)، وهي الوقائع وميتافيزيقية الوقائع(7)، وهي التاريخ والحقيقة(8)، وهي فلسفة التاريخ ولا فلسفية التاريخ(9)، وهي بحث للمستقبل من خلال الماضي(10)، وهي رؤية اللحظة الحاضرة في ضوء الماضي(11)، وهي إحداث التماثل بين العلم والتاريخ(12).

إنّ فلسفة التاريخ تكوين لمفاهيم نظرية أو معرفية بمساءلات فلسفية. إنّها

---

(1) أنظر الدراسة التالية:

Paul (Barth): **Die philosophie der geschichte als sociologie**, Leipzig 1987.

(2) لمقاربة هذا المعنى، أنظر المداخلات التالية:

Alain (Boyer) et autre: Raymond Aron, la philosophie de l'histoire et les sciences sociales, Colloque organisé à l'Ecole normale supérieure en 1988, Editions Rue d'Ulm, Paris 1999.

(3) بيجلا يغيب عنّا أنّ موضوع الفلسفة هو العقل، و أنّها تنظر إلى التاريخ على أنّه مظهر تجلّيات العقل في الزمن، لذلك عنّ لأحدهم أن يعرّف التاريخ بأنّه "علم تطوّرات العقل". أنظر:

Louis (Bourdeau): "L'histoire et les historiens", Librairie Germer Baillière et Cie, Paris 1888, p 05.

(4) Raymond (Aron): **La philosophie critique de l'histoire**, Librairie philosophique J. Vrin, Paris 1969, p 27.

(5) ibid, p 131.

(6) Raymond (Aron): **Introduction à la philosophie de l'histoire**, Editions Gallimard, Paris 1991, p 11.

(7) Raymond (Aron): "La philosophie critique de l'histoire", p 219.

(8) Raymond (Aron): "Introduction à la philosophie de l'histoire", p 333.

(9) Benedetto (Croce): op, cit, p 71.

(10) Maurice (Defourny. Buckle) : La philosophie de l'histoire chez Condorcet, in : Revues Néo-Scolastique, Paris1904, V 11, No 42, p 157.

(11) ول وأريل ديورانت: **دروس التاريخ**، ترجمة، علي شلش، ط 01، دار سعاد الصبّاح، الصفاة، الكويت 1993، ص 36.

(12) Simone (Bernard-Griffiths): Histoire naturelle et histoire de la philosophie d'Edgar Quinet, in C A I E F, Paris 1995, N° 47, p 216.

التاريخ المحوّل إلى قيمة نظرية، أو إلى انشغال عقلي حول صور الإنسانية الجماعية والفردية، التي تهيّأت في الزمن فأحدثت الوجود، وغايرت العدم. لذلك تحمل صورا فلسفية أكثر ممّا تحمل صورا تاريخية[1]، رغم ادّعائها أنّها الجانب النقدي الذي تخلّى عنه التاريخ، وادّعائها أنّ فيلسوف التاريخ "يبحث في العلاقة المعرفية الموجودة بين المؤرّخ ومادّته التي هي الماضي"[2].

واتّخذت الدراسات التاريخية أشكالا من الرؤى والاتّجاهات، تحاول كلّها تحقيق التاريخ معرفة لها أدواتها، ولها مقاصدها وتبعث هذه المعرفة نسقا فكريا ذا توجّهات منهجية خاصّة، ولكن بمحورية واحدة هي التاريخ، ليكون التركيب النهائي للدراسات هو التاريخ، وليس ما بني على التاريخ.

كانت مدرسة الحوليات أهمّ هذه الاتّجاهات، وقد ظهرت بوادرها في العشرينيات من القرن الماضي عبر مجلّة "La Revue de Synthèse"[3]، حيث تكوّن اتّجاه يقاوم هيمنة المدرسة الوضعية[4] على الاهتمامات التاريخية، ويحدث القطيعة المؤسّسة التي كوّنت أصل اتّجاهه[5] فيما بعد، لم يلبث أن أسّس لنفسه مجلّة خاصّة، سمّيت "Annales d'histoire économique et sociale" سنة 1929[6].

---

(1) هناك دراسات جيّدة تناولت هذا الإشكال و وضعته في حيّزه المنهجي والفلسفي. أنظر:
Herbert (Wildon Carr): **The philosophy of Benedetto Croce**, London1917, pp 189-209.

(2) رائد عبد الجليل محمّد العواودة: **فلسفة التأويل التاريخي عند روبن جورج كولنجوود**، أطروحة مرقونة لاستكمال متطلّبات درجة الدكتوراه ، إشراف وليد أحمد عطاري، كلّية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، السنة الجامعية 2012/2011، ص 45.

(3) أنشئت سنة 1900 من طرف Henri Berr.

(4) Guy (Bourdé). Hervé (Martin): **Les écoles historiques**, Editions du Seuil, Paris 1983, p 171.

(5) Jaques (Revel) : Histoire et sciences sociales : les paradigmes des Annales, in : A E S C, Paris 1979, V 34, N° 06, p 1360.

(6) Jacques (Le Goff) (direction): **La nouvelle histoire**, Editions Complexe, Paris 1978, p 39.

ينهد الاتّجاه الجديد إلى تجاوز الحدث إلى مدّة أطول منه[1]، إلى نسبية الوجود الإنساني في الزمن، ومزحزحا نظرته من الاهتمام بالحياة السياسية إلى الحركة الاقتصادية، وإلى المنظومة الاجتماعية، والسيكولوجية الجماعية[2]، وإخراج التاريخ من أخدود النمطية[3]، وتقريبه من العلوم الإنسانية الأخرى[4]. وكان يرى أن يسرع في إخراج التاريخ من عزلته، وفتحه على المساءلات، ومناهج العلوم الاجتماعية الأخرى[5].

إنّ التاريخ في نوعيته المتميّزة ليس دراسة للماضي بإخبار عن أحداثه فحسب، ولكنّه الزمن الإنساني الذي يبحث فيه العلماء، والسوسيولوجيون، والاقتصاديون[6]، والفلاسفة عموما عن نماذجهم التي تقايس الأفكار، وتشاكل الصور[7].

وموضوع التاريخ عند أساطين مدرسة الحوليات ليس معرّفا نظريّا بطريقة محدّدة، وهو مجال في دوائر غير متناهية للمعرفة والاستكشاف[8] وفي نظرهم أنّ اتّجاهات كبيرة خطّت، وطرق بحث رسّخت حتّى تقادمت، إلاّ أنّه بالإمكان فتح حقول بحث جديدة، واكتشاف مناطق أخرى في المعرفة التاريخية[9].

---

(1) "L'histoire de longue, même de très longue durée".

أنظر:

Fernand (Braudel): **Ecrit sur l'histoire**, Flammarion, Paris 1969, p 45.

وانظر:

Lucette (Valensi): Présence du passé, lenteur de l'histoire, in A E S C, Paris 1993, V 48, N° 03, p 492.

(2) Guy (Bourdé). Hervé (Martin), op, cit, p 171.

(3) Jacques (Le Goff) (direction), op, cit, p 39.

(4) Guy (Bourdé). Hervé (Martin), op, cit, p 171.

(5) Jacques (Revel), op, cit, p 1362.

(6) James (E. Thorold Rogers): **The économique interpretation of history**, T. Fisher Unwin, London 1888, pp 1-6.

(7) Jean-Yves (Grenier): Bernard Lepetit (1948-1996), in: A H S S, Paris 1996, V 51, N° 03, p 520.

(8) Louis (Michel) : Le territoire de l'historien d'Emmanuel Le Roy Ladurie ou l'histoire des Annales à la troisième génération, in : R H A F, V 28, N° 01, pp 96-97.

(9) Ibid, p 97.

وقد كانت ذهنية المؤسسين لهذا الاتجاه متأثرة بتمثلات السوسيولوجيا(1)، وخاصة سوسيولوجيا دوركهايم التي استحوذت على أحدهم(2)، ومنها اقتبس مفهوم الفريق الاجتماعي(3) ووفق هذه الذهنية كان في كل أفعاله وحركاته يبحث عما هو إنساني(4)، لقد كان في اهتماماته يرمز إلى تلاحم التاريخ والحياة(5).

إنها محاولة لتفهم التاريخ من خلال وقائعه التي تتماهى في الزمن، لا من أجل أن تتسطح الرؤية التاريخية، وإنما لتتأكد القيمة الزمنية للتاريخ، بمعنى أن يكون الزمن الذي يمثل الوعي الإنساني هو المتشكل من صورة الأحداث، وهكذا يكون الماضي دراسة لقيم حية تنفي القطيعة بين الحاضر والتاريخ.(6)

يستلزم هذا المعنى من التاريخ أن توسع الدائرة التي تنداح من مركزية الوثيقة على محورية الزمن(7)، ليصبح المعنى التاريخي للحدث أوسع من الوثيقة، وأرحب من زمنها النسبي.

لذلك لا تكون مهمة الأدوات المادية للتاريخ إنشاء الحدث، وإنما إنشاء الزمن المتركب من الحدث لإنشاء التاريخ الذي هو الزمن المتحول عن قيمته إلى قيمة الإنسان، الذي أعطاه معنى اللاطبيعي(8).

---

(1) كانت هذه التمثلات من أجل أن يستفيد التاريخ من علمية السوسيولوجيا. أنظر:
Jean (Joana): Les usages de la méthode biographique en science sociales, in: Pole Sud, Paris 1994, V 01, N° 01, p 90.

(2) أقصد: Marc Bloch.

(3) J. (Stengers): "Marc Bloch et l'histoire", p 331.

(4) Henri (Baulig): Marc Bloch , géographe, in: A H S, Paris 1945,V 8,N° 2, p 07.

(5) Lucien (Febvre), Marc (Bloch): Marc Bloch. Témoignage sur la période 1939-1940: extraits d'une correspondance intime, in A H S, Paris 1945, V 8, N° 1, p 15.

(6) في بعض ما أذهب إليه، أنظر:
Guy (Bourdé). Hervé (Martin), op, cit, pp 192-199.

(7) إلى مثل هذا المعنى، أنظر:
Jacques (Le Goff) (direction), op, cit, p 38.

(8) أقصد أن الإنسان أعطى للزمن معنى غير معناه الطبيعي-حيث الحركة للتفاعل الكيميائي والبيولوجي- ومنحه الوعي به، فكان الزمن من خلال الحدث تاريخيا إنسانيا.

وهكذا وقع الحرج بين الأركيولوجيا ومدرسة الحوليات(1)، إذ لم تكن العروض التي تقدّمها الأركيولوجيا قادرة أن تمنح امتدادا للمحتوى الزمني للمكتشفات، وكانت تحتاج إلى علوم أخرى(2) تهيّئ زمنها ليكون تاريخا.

الزمن المتحوّل عن قيمته، والعلوم المهيّئة للأدوات، وعلمية التاريخ، تطرح القضية عند مدرسة الحوليات إشكالا يبحث في ماهية التاريخ؛ تعريفه، ومفاهيمه. معترفة أنّ التاريخ من خلال مساره قبل زمن مدرسة الحوليات لم يستطع تعريف نفسه(3).

وأنّها بالتمطّيط الذي تتبنّاه للزمن المشغول بالفعل الإنساني، تتساءل عن التاريخ الذي عرّف بعلم الماضي، لماذا لا يكون علم الحاضر؟، أو علم المستقبل؟(4). المستقبل؟(4).إنّها بالتقاطيع الزمنية الثلاثة، تخلص إلى مركّب استنتاجي نهائي، محصّله أنّه التاريخ الإنساني(5).

ليست الاتّجاهات الأخرى بأقلّ قوّة في طرح رؤاها حول معرفة التاريخ وتحقيق المعنى منها، ولكنّ مدرسة الحوليات كانت قد هيمنت على مسار الكتابات التاريخية، وأثّرت في المدارس(6) وحقّقت امتدادا في المؤسّسات والهيئات المشتغلة

---

(1) في إشكال الأركيولوجيا و مدرسة الحوليات، أنظر:
Schnapp (Allain): Les Annales et l'archéologie: une recontre difficile, in M E F R A, Paris 1981, V 93, N° 01, pp 469-478. و
Parise (Nicolas. F): Annales e numismatica antica, in M E F R A, Paris 1981, V 93, N° 01, p 479.

(2) Fernand (Braudel), op, cit, p 193.

(3) Lucien (Febvre): De l'histoire au martyre. Marc Bloch 1886-1944. In: A H S, Paris 1945, V 08, N° 01, p 05.

(4) هناك من يجزم أنّ التاريخ هو علم الحاضر والمستقبل. أنظر.
عبد العظيم محمّد الديب: **نحو رؤية جديدة للتاريخ الإسلامي-نظرات وتصويبات-**، ط 01، دار البشير للنشر وللتوزيع، عمان، الأردن 1414هـ/ 1994م، ص 74.

(5) Lucien (Febvre), De l'histoire au martyre, p 05.

(6) André (Burguière): Histoire d'une histoire: la naissance des Annales, in A E S C, Paris 1979, V 34, N° 06, p 1348.

على الهمّ[1] التاريخي[2].

كما أنّها تتجدّد بتجدّد المعرفة في العلوم الإنسانية، والعلوم الإنسانية تتجدّد باستمرار –التي تتفتّح عليها بالمعطى والمنهج[3]. وقد قامت لتجعل من التاريخ علما[4] يضاهي العلوم الأخرى، فمنحته التحليل الممتدّ في كلّ الجوانب بإنسانية الفعل التاريخي.

لكن ليكون التاريخ تاريخا بمقتضى قاعدة الحدث التي تحتوي على الفعل وزمن الفعل، يجب أن يحاول بحثا علميا يبتعد عن كلّ التأمّلات الفلسفية، متحرّيا أن يكون في ميدان التاريخ خالصة دراسته، ومحدّدا بحثه[5].

هذا هو الذي أرادته مدرسة المنهجية، أو المدرسة الوضعية، التي هيمنت على التعليم العالي والبحث في أواخر القرن التاسع عشر، والتي انتظمت اتّجاها مدرسيا حول مجلّة "La Revue historique" التي تأسّست سنة 1876[6].

أرادت أن تكون علمية التاريخ لا من حيث التأمّل والتفسير الذين هما أقرب إلى الفلسفة، ولكن من حيث إوالية تطبّق بحزم على الأصول، فتجمع المصادر، وتنتقد الوثائق[7]، ثمّ تستخلص الوقائع والأحداث[8]، باستنتاج دقيق ونزيه من دراسة معمّقة

---

(1) بمعناه العلمي والفلسفي.

(2) Crifo (Giuliano): Scuola delle Annales e storia del diritto: la situozione italiana, in M E F R A, Paris 1981, V 93, N° 01, pp 483-494. و

Bromislaw (Geremek): Marc Bloch, historien et resistant, in A E S C, Paris 1986, V 41, N° 05, pp 1091-1092. و

Sergio (Romano): Le "Annales" e L'Italia, storia di metodi e storia di "attori, in: ME F R, Paris 1981, V 93, No 01, p 457.

(3) أحسن من يقدّم عرض هذا التجديد كتاب:

Jacques (Le Goff) : La nouvelle histoire, Editions Complexe, Paris 1978.

(4) André (Burguière), op cit, p 124.

(5) Guy (Bourdé). Hervé (Martin), op, cit, p 137.

(6) Charles-Olivier (Carbonell): L'histoire dite "positivisme" en France, in: Romantisme, Paris 1978, N° 21-22, p 174.

(7) Guy (Bourdé). Hervé (Martin), op, cit, p 137.

(8) Charles-Olivier (Carbonell), op, cit, p 178.

لكلّ ذلك[1].

رفضت فلسفة التاريخ، ودفعت معها السوسيولوجيا، التي أرادت ان تهيمن على العلوم الإنسانية، وأن توجّه البحث فيها توجّها يتوازى مع التاريخ، لا بمنطلق التأسيس من الحدث، ثمّ البناء عليه، وإنّما من تأمّلات فكرية موازية للحدث.[2]

إنّ الموضوعية التي تقتضيها الدراسات التاريخية تفرض على الباحث أن يبتعد عن الذاتيةهذه الذاتية كامنة في الرؤى والمعطيات الفكرية الخالصة التي تزوّد بها الفلسفة المعرفة التاريخية.

لا يمكن أن يتقصّى التاريخ فكر المؤرّخ في أحداث الماضي، بل عليه أن يتقصّى الوقائع في الأصول لينقل عنها الحقيقة من ماض هو محلّ الواقعة، إلى حاضر هو محلّ الدراسةإنّ كشف الحقائق هو منتهى العلمية في التاريخ[3].

مع كلّ الذي بيّناه من لدن الكتابات التاريخية الإسلامية إلى منتهى التاريخ الجديد، تبقى المعرفة التاريخية تبحث عن مستقرّ المفاهيموأنّ نهائية التعريف لا يمكن الوصول إليها[4] لما لم يحدّد ميدانها، ويثبّت منهجها، ولن تكون كذلك فهي كلّية تندرج تحتها جزئيات العلوم الإنسانية الأخرى.

ولكن من استخلاص المعنى الحاصل ممّا سبق بيانه، يتقرّر بلا مختلف حوله

---

(1) Frederic (Duncalf) and August (C. Krey): Parallel source problems in medieval history, Happer & Brothers Publishers, New York 1912, p 07.

(2) تؤيّدالدراسات أنّ مدرسة المنهجية هي الفعل المضادّ للتوجّه العلمي في الدراسات التاريخية، التي هيمن عليه التوجّه السوسيولوجي. أنظر:

Laurant (Mucchielli) : Une lecture de Langlois et Seignobos , in : Espaces Temps, Paris 1995, N° 59-61, pp 130-136.

(3) Guy (Bourdé). Hervé (Martin), op, cit, p 170.

(4) يبقى معنى التاريخ للإنشاء، كما يقول ألتوسير:

Le "concept de l'histoire" reste à construire.

أنظر:

Pierre (Vilar): Ernest Labrousse et le savoir historique, in: A H R F, Paris 1989, V 276, No 01, p 113.

أنّ المعرفة التاريخية -المتفتّحة على التأويلات المتعدّدة -[1] مرتبطة بالحقائق، وأنّ كل الأفكار التي تناولتها إنّما تناولت الحقيقة فيها، فلا يمكن أن يؤسّس في التاريخ على غير ما وقع، فما لم يقع ليس حقيقة وليس تاريخا.

وما هو حقيقة في التاريخ اختلف فيه باختلاف المنهج، واختلاف إيراد السياقات، وتباينت وجهات النظر حوله بتباين الآلات والأدوات، ولم يبق ما هو مجمع على حقيقته إلاّ ما حملت الوثائق ظاهرا لا لبس فيه[2]. والتاريخ في صميمه المعرفي هو حدث، له منتهاه الحركي والزمني، ولا شيء يدلّ عليه إلاّ الوثائق، التي ترمز إليه بشهادتها على وقوعه.

إنّ هذا لا يمنحنا نظرية في التاريخ، ولا يساعد على تحديد منهجي، غير أنّ الباحث الحقّ من يبحث في التاريخ متمثّلا منهجا دقيقا للإجابة على إشكال التاريخ الأساسي: كيف حدثت الأشياء[3].

ولا شيء يستطيع أن يكون كفيلا بذلك مثل الوثائق، ولا منهجا يتناول الحقائق خالصا مثل مراجعة الأصول. والتاريخ الذي هو إنباء عن الماضي في الحاضر، لا يكون إلاّ من سيل علامات، ولا علامات إلاّ من جنس الوثيقة.

استطاع ابن خلدون أن يضفي العلمية على التاريخ حينما منح توجّهه في تناول الوقائع منهجا يؤطّر به تأسيساته. فأصبح البحث التاريخي بطرقه العلمية التي تمّ تأسيسها، جزءا لا غنى عنه من المنهج المتّبع في كلّ العلوم. وكثير من العلوم تؤكّد أنّ الحقيقة لا تدرك في ميدانها إلاّ عبر تتبّع تطوّرها"[4].

---

(1) Jean-Philippe (Chimot), op, cit, p 39.

(2) تبقى الحقائق مرهونة بالوثائق، والوثائق بالدراسات، ويبقى التاريخ ما بقي البحث عن الحقيقة. والآلات، والوسائل مطيّة الباحث إلى ذلك.

(3) Charles-Olivier (Carbonell), op, cit, p 183.

(4) محمّد وقيدي: **كتابة التاريخ الوطني**، ط 01، دار الأمان، الرباط، المغرب 1990، ص 06.

هذا التطوّر هو مجموع التوصيفات الحاصلة للواقعة التاريخية التي يطرحها التاريخ قيمة معرفية، وقيمة وجودية، تتجلّى فيها القضايا المتعلّقة بالمدركات العقلية، كما تتجلّي فيها قضايا الوجود المتفاعلة مع مكامن التأثير الدافع إلى التفاعل. فأصل الوجود حركة دافعة، أو حركة جاذبة للمقابل الضروري بحيثيات المعنى القائم في أصل الوجود.

والواقعة التاريخية هي الحقيقة التي تردف معنى الوجود في تراكمية زمنية نعبّر عنها بالتاريخ، ونمنحها قيمة المعطى الضروري لكلّ المعارف المتعلّقة بالإنسان في مجموع الكنه المترتّب عن وجوده، والمتشكّل من قضاياه[1].

وما لم نحقّق في الواقعة التي هي صورة الوجود في قيمة زمنية فارطة[2]، لا يمكننا تأسيس المعطيات والتطوّرات التي تحتوي كلّ الظواهر المعرفية، الوضعية والميتافيزيقية.

والتحقيق في الواقعة يشتمل على دراسات واسعة، ويستدعي مناهج متعدّدة، من أجل محاولة بنائها[3]، لتكوّن صورة الإنسان الزمنية التي ترومها المعارف بالإشكالات والدراسات، ولتكوّن مراحل الوعي الإنساني بأبعاد الزمن الذي يحتويه في قبلياته، وبعدياته.

---

(1) يسري في المفاهيم الفلسفية والتحليلية أنّ الوجود والكينونة هما التاريخ، وأنّ الزمن إذا اتّصل بهذه الكينونة صار تاريخا، وأنّ المفاهيم متعلّقة بهذا المعنى لتاريخية الإنسان،الذي حوّل الزمن إلى تاريخ. أنظر:

ميرتشيا إلياده: **البحث عن التاريخ والمعنى في الدين**، ترجمة، سعود المولى،ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2007، ص 130.

(2) يستقرّ في خلدي أنّ إشكالات الزمن المطروحة في أساس الفلسفة الحديثة تتأتّى من كونه لحظة متفلّتة من خلال الموجودات.فالموجود دليل على الزمن، والزمن مادّة الحياة، والتاريخ بحث في صور هذه المادّة في شكلها الواعي.

(3) يخطئ من يزعم أنّ التاريخ إعادة بناء الماضي على ما كان عليه، أو بعبارة رانكه: "كما كان فعلا"، بل هو محاولة ذلك فحسب إذ لا يمكن كتابته إلاّ من خلال وجهة نظر. أنظر:

Raymond (Boudon): Comment écrire l'histoire des sciences sociales F, in: Communications, Paris 1992, V 54, N° 01, p 299.

الفصل الثاني:

التوثيق اتّجاه معرفي وتأسيس منهجي

ازدواجية: الوثيقة–الحدث في كتابة التاريخ.

مفهوم الوثيقة بين آلية التوصيف وديناميكية المنهج.

التوثيق محمول النصّ الزمني.

لمّا كانت الدراسات التاريخية قائمة بداية على إثبات الواقعة، بمرتكز من الدليل المادّي الذي يوحي مباشرة بالحدث، أو بإمكانية استقرائه واستنتاجه من الخبر أنّى كان مصدره، بعد صياغته صياغة مخبرية[1]، تتجه توجّها علميا، وتنحو منحى منهجيا، لتؤكّد علميتها من خلال التطبيقات التي تفرضها في إثبات الوقائع، أو نفيها، بمحتوى دقيق وصارم.

ثمّ ما تلبث تؤسّس تأويلا لكلّ ما ورد دليلا على الواقعة، وتكوّن تحليلا على ما حُمل خبرا، فتنشأ المعرفة التاريخية على هذه الدعائم، التي يمثّل التوثيق أوّلياتها، كما يمثّل متتالياتها التكوينية. وهكذا يحصل في تمثّلاتنا للمعرفة التاريخية الإشكال المهمّ: ما محلّ التوثيق من بناء المعرفة التاريخية؟، وهل متكوّنه معرفي أم منهجي؟

ازدواجية: الوثيقة-الحدث في كتابة التاريخ

لمّا كانت الواقعة التاريخية لحظة وجودية سبقت بنسبية زمنية لا يستطيع الإنسان أن يتداركها فيحدث التماس معها، كان عليه أن يوجد المنهج الذي يمكّنه من إحداث معاصرة للحدث.

هذا المنهج لا يمكنه أن يكون بسيطا، فإدراك صور الماضي- وهي وجود كامل- يوجب منظومة متكاملة من الرؤى تتضافر لتمنح البحث التاريخي خصوصية الكلّية التي تحتوي الظاهرة الإنسانية في الزمن.

وقبل أن تعطى التفسيرات الاجتماعية والأنثروبولوجية، أو تقوم الفلسفة لتبحث العلاقات والأبعاد الناتجة عن الفعل أو أثره، لا بدّ من أن يؤكّد التاريخ وقوع الفعل حقيقة، وأن يتحقّق في ذلك بالوثائق الدالّة على حدوث الفعل. فالتاريخ فعل، وشهادة على الفعل، وزمن نسبي بينهما[2]. من خلال تفحّص كلّ ذلك تتكوّن المحاولة في

---

(1) في هذا السياق يرد نصّ مهمّ لأحد الباحثين، يؤكّد فيه التوجّه المخبري لدى المؤرّخ. أنظر: علي جواد: تاريخ العرب في الإسلام، ط 01، دار الحداثة، بيروت 1983، ص 09.

(2) Roland (Barthes) : L'écriture de l'événement , in : Communications, N° 12, Paris 1968, p 108.

التاريخ. و"كتابة التاريخ مهما اختلف الشأن فيها مدينة في نهاية الأمر إلى نوعية المصادر التي ينهل منها المؤرّخ"[1].

وعلى منهجية التوثيق لدى المؤرّخ حيث إثبات الوقائع بالوثائق تأسيس معرفي تاريخي، تقوم المناهج التأسيسية في معرفيات العلوم الأخرى، حيث وثائق التاريخ مجال الاختيارات حتّى على المستوى الابستمولوجي[2] المشتغل على التحليل الفلسفي والعلمي لتطوّر الفكر.

إنّ التاريخ الذي صار يصبغ بالعلمية في القرن التاسع عشر، ويعرّف على أنّه علم الماضي[3]، لم يكن يعرف إلاّ الوثائق[4]إذ فرضت العلمية ألاّ يلبس المؤرّخ نصوصه شيئا من المتخيّل، وألزمته بيان الحقيقة، وليس صناعة الحكاية[5]. فكان الاتّجاه إلى الوثائق منحى العلمية في المنطلق التأسيسي لبنية المعرفة في التاريخ.

وصارجلب الوثائق أكبر اهتمامات المؤرّخين[6]، حتّى نزع بالبعض أن غلب عليه شره تجميع الوثائق دون استخلاص التاريخ منها[7].

ومن الوثائق ركّب نسق الوقائع في صورتها الزمنية المتشاكلة مع الحاضر في هيئة الوجود الفاعل، وبها انتهج إلى تحقيق الماضي مادّة للبحث التاريخي المتوثّب للعلمية.

---

(1) عبد النبي اصطيف: من وثائق التاريخ الاجتماعي للقطر العراقي، شهادة عيان على توابع الحرب العالمية الأولى،مجلّة دراسات تاريخية، ع 17-18، م 05، دمشق 1984، ص 184.

(2) التوثيقي التوجّه الابستمولوجي منحى الفكر المتجذّر في أصول العلوم وتطوّراتها التاريخية، وكلّ حفرياته تتوسّل وقائع التاريخ الثابتة بالتوثيق المتكوّن بالمنهج التاريخي. أنظر بعض هذا المعنى في:

جورج كانغيلام: **دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها** ترجمة محمّد بن ساسي، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007، ص 268.

(3) أنظر الفصل الأوّل، ص

(4) François (Hartog): Le témoin et l'historien, in: Divinatio, N° 13, Sofia, Bulgaria 2001, p 35

(5) Louis (Bourdeau), op, cit, p 176

(6) Louis (Halphen): **L'histoire en France depuis cent ans** , Librairie Armand Colin, Paris 1914, p 57.

(7) Henri (Berr) : **L'histoire traditionnelle et la synthèse historique**, Librairie Félix Alcan, Paris 1921, p 05.

وصار كلّ ما يحمل من إشارات إلى الماضي في حراك حثيث ضمن منظومة تحرير التاريخ، سواء ما حمل فنون العصور القديمة[1]، أو ما شكّل كتابات ونصوص. وكلّ ما صلح للنشر أخرج في نطاق العلوم المساعدة. واستحدثت المدارس الأركيولوجية في كلّ الجهات[2]، كلّ ذلك من أجل أن تشكّل المدّ الوثائقي للتاريخ.

ولمّا كانت الحوادث التاريخية تخرج عن نطاق التجريب، كانت أهمّية الوثائق التي هي أصول التاريخ[3]، حيث يحقّق المؤرّخ من خلالها هدف التاريخ العلمي[4] المتوخّي للحقيقة[5]، وبها يجسّد علميته في النظر إلى أصول معرفة، لا تحكم ظواهر الأشياء، بل تقيّد فعلا إنسانيا في الزمن.

هذه الأصول منحت للتاريخ توجّها دقيقا في اعتماد المرجعية في إثبات الحدث، وتبنّى تأكيد الحقائق من خلال انتظام الوثائق ليؤسّس اليقين العلمي حول الفعل، مبتعدا عن الأسطورة، ومجانبا للخرافة[6]، ومثبتا لموضوعية مبدئية للدراسة الاجتماعية الاجتماعية المركّبة على أحداث التاريخ.

وبهذا النهج تأثّرت الدراسات في القرن التاسع عشر، وتمثّلت التوجّه نحو إعادة الاعتبار للوثيقة[7]، حتّى قيل أنّ الأصوات حينها، تحوّلت إلى أصول[8] بتأثيره.

---

(1) حتّى الأسطورة والخرافة أصبحت في متناول التوثيق التاريخي، ليس لأنّها تحمل الحقيقة ولكن لأنّها مرتبطة بحقيقة أنشزتها في المخيال البشري. لتمثّل هذا أنظر المحاولة الطريفة في تفسير العلاقة الأنطولوجية في المكوّن التاريخي والأسطوري في:

L'abbé (Banier) : **La mythologie et les fables expliquées par l'histoire**, Libraire Brisson, Paris 1921.

(2) Léon (Levrault): **L'histoire (évolution du genre)**, 2em tirage, Libraire classique Paul Delaplane, Paris 1907, p 138.

(3) عبد اللطيف إبراهيم: وثائق التاريخ العربي، منبر الإسلام، ع 05، س 21، القاهرة 1383هـ، ص 145.

(4) Fidelino (De Figueiredo): **O Espirito historico**, 3em Edicao, Livraria classica editor, Lisboa, Portugal 1920, p 36.

(5) عبد اللطيف إبراهيم، المرجع السابق، ص 145.

(6) سالم الألوسي: الوثائق وأهمّيتها في الكتابات التاريخية، مجلّة المجمع العلمي، ج04، م 51، بغداد 1425هـ / 2004م، ص 160.

(7) Fidelino (De Figueiredo), op, cit, p 15.

(8) François (Hartog), op, cit, p 35.

أصبحت قيمة البحث لا بمقدار ما يحقّقه من تقدّم في الحرفة فحسب، بل بمقدار ما اعتمد عليه فيه من تلك الوثائق"(1)، حيث هي جزؤه الموفور من مبادئ التركيب المعرفي.

وفي اعتاد تعريف التاريخ بأنّه استقراء الأحداث التاريخية وتسجيلها(2)، أو أنّه عودة الماضي(3)، يتوافق منهج اعتماد الوثائق أصولا للأحداث، ودراستها أصولا للبحث، مع منهج الاستقراء الذي يحاوله التاريخ.

إنّ تقديم الماضي في صورة المعرفة المتداولة في الدراسات يكوّن إشكالا قائما على مستوى العلاقة بين المؤرّخ وقارئ التاريخ، الذي ينتظر منه أن يقدّم له التاريخ سردا للحقائق، ونظاما للوقائع، وليس رواية خيالية(4). إنّه يحوّل الوقائع إلى معرفة(5) محلّها العقل المتفهّم، وليس الشعور المنفعل.

عملية التحويل هذه تبدأ على مستوى المؤرخ الذي يستدعي أوّلا الوقائع من استاتية الوثائق إلى حركية المعنى الزمني للتاريخ. إنّه يحاول عملية إنشاز الآثار لتتركّب فعلا إنسانيا متفاعلا، ويكون عمله فكّ الأثر من مادّية الأشياء، وإعادته إلى وجودية الإنسان في الماضي، التي نطلق عليها معرفيا مفهوم التاريخ.

وأمّا علاقته بالقارئ فقد ألزمته أن يشتغل أحيانا على منظومة من الوثائق، تنقصها الدقّة، ويعتريها الكذب(6)، وتسودها المغالطات، وفي أغلب الأحيان تكون

---

(1) عبد اللطيف الشاذلي: **المجتمع المغربي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر من خلال الآداب الصوفية**، أطروحة دكتوراه مرقونة، إشراف محمّد مفتاح، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1407هـ/ 1987م، ص 01.

(2) مصطفى النشار: **من التاريخ إلى فلسفة التاريخ- قراءة في الفكر التاريخي اليوناني**، د ط، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ت، ص 53.

(3) Fidelino (De Figueiredo), op, cit, p 34.

(4) Paul (Ricoeur): L'écriture de l'histoire et la représentation du passé, in: A H S S, V 55, N° 04, p 731.

(5) William (H. Mace): **Method in history for teachers and students**, Ginn & Company Publishers, London 1898, p 01.

(6) Claude (Larquié): La province de Madrid en 1646, d'après un document contemporain", in: Mélanges de la Casa de Velazquez, V 03, N° 01, Paris 1967, p 328.

ناقصة غير موفورة الانتظام السردي، أو التسلسل الزمني، غير أنّ المعنى المحرّر من التاريخ يلزمه دوما امتلاك الوثيقة، ولو كانت درجة موضوعيتها ضعيفة[1]. وليس لدينا أحسن من شهادة التوثيق لكي نستطيع القول أنّ الحدث وقع.[2]

والمؤرّخون الذين يحسنون التعاطي مع هذه الأصول أيّا كانت المراحل التي ترمز إليها، ومهما كانت درجة اليقين التي تعتري إشاراتها، يحسنون عرض الحقبة التاريخية التي تتّصل بها، كأنّما يعرضون التاريخ المعاصر[3]. فالأصول الوثائقية هي أداة التمكّن من السيطرة المنهجية على الحدث، في أوّل تركيبه في انتظام زمنية الوقائع.

ومهما كانت النسبية التي تمنحها الوثائق للحقائق التاريخية إلاّ أنّها أول المعطى المنهجي في الدراسات التاريخية[4]، وأسبق مرحلة في الفكر التاريخي. فلا يمكن أن يمضي البحث دون استقصاء الوثائق، التي وإن قلّت أعدادها فإنّها ليست بخيلة[5]، ولو بإشاراتها إلى الأحداث.

إنّ مصادر المؤرّخ كثيرة، ومتنوّعة، ومنها يؤسّس الحدث، ومن خلالها تتهيّأ للتاريخ الموضوعية في التوجّه، والتأسيس في المبدإ.وكلّ ذلك بفضل الاستنطاق[6] الحاصل للوثائق، التي هي أهمّ مصادره[7] حينما تصير إلى ملكية المؤرّخ الذي يودعها إيجابية الفاعلية الموضوعية.

---

(1) idem.
(2) Paul (Ricoeur), op cit, p 237.
(3) Arnaldo (Momigliano): **Les fondations du savoir historique**, Traduit par Isabelle Rozenbaumas, 2e tirage, Les Belles Lettres, Paris 2004, p 01.
(4) George (Husband Baird): **Historical Evidence**, Clarendon Press, Oxford 1909, p 27.
(5) Moses I. (Finley): Le document et l'histoire économique de l'Antiquité", in: A E S C, Paris 1982, V 37, No 05, p 298.
(6) François (Hartog): L'œil de l'historien et la voix de l'histoire, in: Communications, Paris 1986, V 43, No 01, p 59.
(7) George (Husband Baird), op, cit, p 29.

فالوثائق تحصر الحدث بالمعنى التاريخي المتحفظ بالزمان والمكان، وتحدّد طبيعته وروايته[1]، فعليها يبنى النظر المتفهّم للحدث، وبها يؤسّس خلق الإشكالات المداولة على الحدث من أجل منحه حرّية الإفلات من الأحكام المبدئية، التي ربّما أحدثتها العلاقة بين الوثائق والتاريخ[2] في إعطاء المعنى النهائي للعملية.

وبالاعتماد على الوثائق يختلف منهج الكتابة بين التاريخ والأدب، من حيث أنّهما يؤسّسان لسرد وقائع، وتوصيف أحداث. فالمؤرّخ يختلف فيما يكتب عن القصّاص، والروائي، الذين بإمكانهما كتابة القصّة من محض الخيال[3]، ويمنحان المتعلّق بهما الحلم[4]، بينما يمنح المؤرّخ النظر والتفكير في منطقيات السرد وحقائقه.

إنّما يخصّص عمل المؤرّخ الذي يشتبك في حيثيات كثيرة مع أعمال أخرى، هو طبيعة عمله، وليس ميدان عمله. فالاشتراك مع السوسيولوجيا مثلا يتشاكل إلى حدّ التداخل في المضامين، والحقول، والزمنية[5]. والاشتراك مع الأدب يتشاكل في السرد، واستدعاء أحداث من زمنيتها، إلى زمنية معاصرة للكاتب أو القارئ.

ولكنّ المؤرخ هو الذي يتميّز بخصوصية إيراد الحدث من أصوله، أي الوثائق، وهو الكفيل بالتحقيق في هذه الوثائق بدراستها، ونقدها، وتقصّي الحقائق من خلالها[6]، ويمنح توجّها صارما في التفاعل الديناميكي مع المادّة، وعرضها العلمي والفكري[7].

---

(1) Luc (Baboulet): Du document au monument, in: Communications, Paris 2001, V 71, N° 01, p 437.

(2) idem.

(3) فريد بن سليمان: **مدخل إلى دراسة التاريخ**، د ط، مركز النشر الجامعي، تونس 2000، ص 39.

(4) Madeleine (Foisel): Le témoignage littéraire, source pour l'histoire des mentalités. Un exemple: Jean de la Vendre, in: H E S, Paris 1984, V 03, N° 01, p 145.

(1) Paul (Veyne),Comment on écrit l'histoire, pp 345-382.

(6) Madeleine (Foisel), op, cit, p 145.

(7) ما يؤكّد ذلك استحواذ دراسة الوثائق على حيّز كبير في كتب التنظير للكتابة التاريخية. أنظر مثال ذلك:

Fred(Morrow Fling): **The writing of history an introduction to historical method**, Yale University Press, London 1902, pp 48-125.

كان فوستيل دي كولانج من أساطين هذا التوجّه في المحدثين، يعتقد فيه الاعتقاد الحارّ، ويسعى إلى تنقية التاريخ من كلّ الأفكار المعاصرة المؤطّرة للحدث التاريخي. ولم يكن يرى منهجا صحيحا في هذا السبيل إلاّ اعتماد الوثائق، التي كان يرى أنّها الشاهد التاريخي الوحيد[1]وأنّ سبيل البحث في التاريخ، هو دراسة مباشرة للوثائق[2].

وكانت تمثّلاته في محاولات الكتابة التاريخية وتوقيع الأحداث تقوم دائما على توفير النصّ إثباتا ونفيا[3]بل يذهب مذهب متطرّفا[4]حينما يجعل مخالجة أخذ النصوص لذهنية المؤرّخ معيارية ميوله العقلية والوجدانية[5]. ويجد غبنا حينما يكون اتّصاله بالمعطى الوثائقي غير مكتمل[6] النصاب المعرفي[7].

ولقد قامت مدرسة المنهجية في أواخر القرن التاسع عشر تتبنّى مفهوما للتاريخ لا يتأسّس إلاّ من سبيل الوثائق، ولا يستقيم فيه المعنى والمصطلح، إلاّ بتناول الوثيقة مدخلا منهجيا لتحقيق الحدث، ودراسته. فيقصد "إلى الماضي دون فكرة مسبقة أو فلسفة مفروضة، ويحاول استعادة الماضي من أصوله، أي من آثاره المادّية والأدبية، فيقبل على هذه الآثار ليستخرج نصوصها وأشكالها الأولى"[8].

---

(1) Eduard (Fueter): **Histoire de l'historiographie moderne**, Traduit de Emile Jeanmaine, Librairie Felix Alcan, Paris 1914, p 705.

(2) Fustel (De Coulanges) : **Recherches sur quelques problèmes d'histoire**, Librairie Hachette, Paris 1885, p 01.

(3) Lucien (Febvre): Psychologie d'historiens : deux lettres de Fustel de Coulanges à Gabriel Monod et une lettre de Ferdinand Lot sur Fustel, in : A E S C, V 09, N° 02, Paris 1954, pp 151, 155.

(4)أقصد بالتطرّف الشغف الحارّ الذي يستدعي القيمة في كلّ محاولات التفسير والمقارنة.

(5) Fustel (De Coulanges) : **Questions historiques**, Librairie Hachette, Paris 1893, p 03.

(6) Paul (Guiraud) : **Fustel de Coulanges**, Librairie Hachette, Paris 1896, pp 88-89.

(7) قصد بالنصاب المعرفي كلّ حيثيات البناء المعرفي، ومنها في صنعة المؤرّخ قراءة الوثيقة في لغتها الأصلية، لأنّ النصّ المترجم يفقد بعض خصائصه بعد الترجمة.

(8) قسطنطين زريق: **نحن والتاريخ**، ط 04،دار العلم للملايين، بيروت 1979، ص 42.

أكّد هذا الاتّجاه رانكه الذي حفر في معرفية التاريخ من خلال تناول[1]الوثيقة التي اعتبرها المناط الذي يحقّق فيه فكر المؤرّخ. ومن خلال دفع أسس النقد الخاص بمادّة الوثيقة يجنح إلى المعالجة الموضوعية الكاملة للماضي[2]. وهذا هو الذي يمنحه يمنحه التأكيد على تاريخية التاريخ. كما يمنحه مستند التأسيسات في النظر إليه على أنّهحكاية الحدث الذي هو أثر الفعل بقيمة الزمن، متبنّيا في ذلك منهجا قويا، اعتبره البعض قسوة في إثبات المنهج[3].

وأكّدت حفريات رانكه على توجّه له مميّزاته وله تأثيراته.فمميّزاته جنوحه إلى الموضوعية العلمية ومزايلته النظرية الفلسفية، باستحداث الوثيقة موضوعا منهجيا لتوجّهات البحث التاريخيوأمّا تأثيراته فتكوينه لمدرسة تاريخية كان لها امتدادها الزماني والجغرافي، حيث أفكاره متناول المؤرّخين الألمان والفرنسيين[4].

ومن هذا الاتّجاه قرّر سينيوبوز ولانغلوا أنّ التاريخ يصنع من الوثائق[5]، فهي الدلالات القاطعة على حدوث الفعل، وهي أثره الباقي في الزمن الذي يصلنا به. وليس عملنا في التاريخ سوى محاورة زمنية الفعل من خلال الوثيقة.

إنّ التاريخ الذي يؤسّس للحدث الماضي قياما في الزمن الحاضر، لا يمكنه أن يتناول بنائيته إلاّ من موجود قائم آخر، إذ التاريخ واقع قائم في زمن مغاير للحظة المؤرّخ، وليس منشأ من مجرّدات الأفكار.

---

(1) Edward (Gaylord Bourne) : **Essays in historical criticisme**, London 1901, p 250.

(2) محمّد عبد الرحمان برج: الموضوعية في التاريخمجلّة كلّية الآداب، ع 02، الجزائر 1970، ص 28.

(3) Anthony (Grafton) : **Les origines tragiques de l'érudition**, traduit par Pierre-Antoine (Fabre), Edition du Seuil, Paris 1998 , p 58.

(4) حول مدرسة رانكه، أنظر:

Janes (Westfall Thompson) : **A history of historical writing**, The Macmillan Company, New York 1942, pp 187-204.

(5) Charles-Victor (Langlois) et Charles (Seignobos) , **Introduction aux études historiques**, éditions Kimé, Paris 1992 , p : 29.

هذا الموجود الآخر لا يمكن إلاّ أن يكون مجموع الوثائق التي تحنّط الحدث في لفائف المعاني التي تتضمّنها. فهي الدليل القائم في لحظة كتابة التاريخ، الذي هو استدعاء الماضي فعلا لا زمنا في الحاضر.وهكذا فإنّ التاريخ حسب سينيوبوز ولانغلوا هو استثمار الوثائق[1].

وبسط سينيوبوز Seignobos المعنى المنهجي المراد من تأسيسهما، فقرّر أنّه لمّا كانت الوقائع أمورا ماضية، فإنّها لا يمكن أن تلاحظ بطريق مباشر، ولا يمكن إذن أن تعرف إلاّ بطريق غير مباشر، وذلك بدراسة الآثار التي حفظت لنا منها، كما في الجيولوجيا، وعلم العصور القديمة"[2].

ثمّ يؤسّس المعنى الأوّلي في العمل التاريخي، ويقرّر أنّه"وقد ارتدّ إلى عمليات غير مباشرة، ناقصة وسطحية جدّا، هو إذن يعتوره النقص بالضرورة.ولكنّه وحده القابل لأن يطبّق على جميع الدراسات المتعلّقة بظواهرالمجتمعات الإنسانية، لأنّ كميّة الوقائع التي يمكن الإنسان أن يشاهدها مباشرة كميّة ضئيلة جدّا، لأنّ الحاضر سرعان ما يستحيل ماضيا"[3].

هذه الاستحالة التي هي المعنى الأساسي للزمن الذي هو تحوّل الموجودات، هي كذلك المعنى الأساسي للعمل التاريخي، الذي يلتقطها بعتحوّلها، ولكن بصيغة استحداثها عن طريق الوسيط الذي لا يمكن إلاّ أن يكون الوثائق، إذ أنّ جميع الأعمال التي تجري على الوقائع الاجتماعية تتمّ على وثائق مكتوبة"[4].

ويخلص المنهج الذي تبنّاه المؤرّخان إلى أنّه حيث "لا وثائق لا تاريخ"[5]،

---

(1) Charles-Victor (Langlois) et Charles (Seignobos), op, cit, p 253.

(2) عبد الرحمان بدوي: **النقد التاريخي**، ط 02، وكالة المطبوعات، الكويت 1977، ص ب.
(3) نفسه.
(4) نفسه.

(5) "Pas de document, pas d’histoire"
Charles-Victor (Langlois) et Charles (Seignobos), op, cit, p 29.

"والمسلك الذي تفرضه طبيعة المعرفة في التاريخ هو البدء من الوثيقة، وهي الأثر المادّي الوحيد عن الماضي"[1].

بهذا صار المؤرّخ "ينطلق من الوثيقة كأساس بحث، ويعتبرها نهاية في الحصيلة المعرفية الكاشفة عن الأنباء الماضية"[2]، ويبدي اقتناعا بأنّ التاريخ بدون نصوص ليس تاريخا[3]. وصتارالقاعدة المنهجية التي ينطلق منها المؤرّخ هي أنّ التاريخ يكتب بالاستناد إلى الوثائق[4]، التي يساورها المؤرّخون بالدراسة لمشكوك منهجي حول مضامينها[5].

ولتأكيد ذلك حاول لانغلوا Langloisأن يمدّ المنهج بتطبيقات من خلال ما كتب، ليعطي نموذجية لتنظيره[6]. وكانت التأسيسات لدى مدرسة المنهجية الوضعية هي القراءة النقدية للوثائق، ومقارنتها.[7]

لقد كانت القيمة الكبرى التي أعطيت للوثائق نابعة من تقديس الحقائق في منهج التاريخ، حتّى غدت "بمثابة تابوت العهد في معبد الحقائق، وكان المؤرّخ يدنو منها وهو منخفض الرأس ويتحدّث عنها بجلال واحترام. فإذا وجدت الحقيقة في الوثائق فهي حقيقة إذن"[8]. المؤرّخ الذي لا يتعمّق في تراكمية الوثائق باطّراد زمني[9]،

---

(1) عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص ج.

(2) محمّد تضغوت: **نحو تحديث دراسة التاريخ الإسلامي-مقاربة منهجية-**، ط 01، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة 2004، ص 14.

(3) Olivier (Buchsenschutz) et autre : Histoire quantitative et archéologie protohistorique, in : Histoire et Mesure, Paris 1995, V 10, N° 03, p 232.

(4) جوزف هورس: **قيمة التاريخ**، ترجمة: نسيم نصر، ط 03، منشورات عويدات، بيروت 1986،ص 66.

(5) Benedetto (Croce): **What is living and what is dead of the philosophy of Hegel**, translated by Douglas Ainslie, Russel & Russel, U S A 1915, p 135.

(6) Charles (V. Langlois): **Société française au XIII^{e} siècle, d'après un roman d'aventure**, Librairie Hachette et C^{ie}, Paris 1904, pp II-X.

(7) Jean (Walch): **Romantisme et positivisme: une rupture épistémologique dans l'historiographie**, in: Romantisme, Paris 1978, V 08, N° 21, p 162.

(8) إدوار كار: ما هو التاريخ؟، ترجمة: ماهر كيالي و بيار عقل، ط 02، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1980، ص 16

(9) Geoffrey (Barraclough) : **Tendances actuelles de l'histoire**, Editions Flammarion, Paris 1980, p 84.

يزايل منهجيا شخصيته، إذ هو منتج للزمني قيمة في حاضر الفكر.

إنّه اتّجاه منهجي جعل كلّ سبله في التحرّي نحو الوثائق، مانحا إيّاها صفة المصدر المطلق للحقيقة، غير راكن إلى صرامة إجراءات التحليل النقدي، ومتّجها نحو منحى تقديسي للأرشيف[1]، حيث هو تراكمية الحقائق المنبثّة في الوثائق.

غير أنّ هذا المنهج لم يسلم من الانتقادات التي قامت تؤكّد على عدم لازميته المنهجية المؤسّسة ورغم أنّ التّاريخ يصنع بالوثائق إلاّ أنّها ليست كلّ التاريخ، وربّما أدّى استثمارها إلى مغالطات كما يؤدّي إلى الحقائق[2]، فنسبيتها قائمة، ولذلك لا تمنح تمنح التأسيس المنهجي المطلق.

ما من وثيقة بوسعها أن تخبرنا أكثر ممّا أراد لها محرّرها"[3]، فهي توجيه مسبق، وتأكيد على أحداث لا يستطيع المؤرّخ المعتمد على الوثيقة أن يدلّل على وقوعه أو عدمه، إنّها تحمل فكر محرّرها، الذي لا نستطيع أن نتبيّن مقصده من تحريرها.

إنّ العملية المستخلصة في الوثائق، هي عملية صنع المؤرّخ الذي تناول الوثيقة بالمنهج والدراسة والاستنباط، وسواء وجدت الحقائق في الوثائق أو لم توجد، فإنّها لا بدّ أن تخضع لصنع المؤرّخ[4]. والماضي الذي هو مناط البحث التاريخي لا يمكن أن ينفصل عن الحاضر، فما هو سوى تمثّل، وبناء، وعارض أعدّ بانتقاء من خلال مصادر وفيرة، وحقل لا ينضب معينه[5].

لقد كانت ذهنية مدرسة الحوليات تقوم على أساس هذا الانتقاد، من أجل أن

(1) Vincent (Duclert) : Les historiens et les archives, in : <u>Genèses</u>, N° 36, Paris 1999, p133.

(2) Henri-Irénée (Marrou): **De la connaissance historique**, Editions du Seuil, Paris 1954, p 68.

(3) إدوار كار، المرجع السابق، ص 16.

(4) نفسه، ص 17.

(5) François (Bédarida) : Le temps présent et l'historiographie contemporaine, in : <u>Vingtième siècle. Revue d'histoire</u>, N° 69, Paris, p 157.

تحرّر المؤرّخ في عمله، وتمنح صناعة التاريخ الاتّساع المناسب لفضاء المعنى المسند إلى التاريخ بنسبيته الزمنية المتفتّحة على أفقية الفعل التاريخي، الذي لا ينحصر في الوثيقة، ولا تستطيع الوثيقة احتواءه.

إنّ مدرسة الحوليات في محاولاتها المتجدّدة لمنح التاريخ الأهمّية المنهجية، التي تحوصل علميته، بإحداث فكر متأمّل، ينتج صور الماضي أسلوبا علميا يوازي الأسلوب الذي تعتمده العلوم الاجتماعية الأخرى[1]، لم تستطع أن تتعدّى أهمّية الوثائق في صناعة التاريخ، أقرّت أنّ التاريخ علم يرتكز على الكلام المكتوب-يعني النصوص-عن ضرورة حاجية، تماما مثل العامل مع مادّته مهما كان تخصّصه[2].

ذلك أنّه مهما كان المنتج الفكري الحاصل في الدراسات التاريخية فإنّه لن يستطيع الركون إلى إشارة تاريخية، ما لم يحصل له النظر في أثر تركه الإنسان في أتون الزمن، ليتعدّى به الآنية، ويجعله وسيطه إلى نهائية زمنية نسبية.

وقد مضى التأسيس المنهجي في الدراسات التاريخية أنّ البحث في أوّل توجّهاته نحو الماضي يبحث عن مؤشّره في الحاضر، وأنّ التاريخ تركيب حدثي لأثر قديم، وبعث زمني لرميم في سرديات محورها الأحداث التي يرمز إليها.

لقد حقّق هرودوت هذا المعنى في نظر المؤرّخين، وأعطى لتاريخه أهمّية منهجية أسّست على القيم المعرفية التي حوصلها ممّا جمعه من مدّخراته، وامتلكه من وثائق[3]، لا نعرف أهمّيتها إلاّ من خلال تاريخه الذي هو جماع ما اكتسبه من شواهد التاريخ.

---

(1) أرى أنّ مدرسة الحوليات مثّلت أزمة التاريخ أمام السوسيولوجيا، وأنّها أتاحت هذا المجال من حيث لا تدري. أنظر في هذا المعنى:

Charles (Tilly): "L'histoire à venir", in: Politix, Paris 1989, V 02, N° 06, pp 25-32.

(2) Lucien (Febvre) : Parole, matiere première de l'histoire, in : Mélanges d'histoire sociale, Paris 1943, N° 04, p 06.

(3) Bernadotte (Perrin): **History**, The Columbia University Press, New York 1912, p 159.

إنّ البحث التاريخي الذي يحاول تركيب الفعل على نسق زمني فارط لزمنيته، وترتيب موقعيات جزئيات الأحداث في سياق كلّيات الوقائع، يقتضي على نفسه حفريات كثيرة، في الأثر، وفي السرد، وفي الطبائع، وفي اللغة، وفي الفلكلور ليجمع منها لقط الإشارات الزمنية والسيكولوجية لتفاعل الإنسان مع الزمان والمكان.

والتاريخ الجديد(1) الذي سعى إلى أن يحرّر نفسه من هيمنة الوثائق وما تفرضه من تحديدات(2)، موجبا القطيعة مع فكرة "المصادر تتكلّم بنفسها"(3) ومؤكّدا أنّ التاريخ لا يكتب إلاّ بوجهة نظر خالصة(4)، فتحايل في إيضاح منهجه بتوسعة(5) مفهوم الوثيقة(6)، حيث أنّ عليه أن يستعمل كافّة ما يستعمله الإنسان: اللغة، والعلامات، وأدلّة الريف، ونظم الحقول، والأساور والقلائد، وكلّ مصدر آخر يمكن الحصول عليه"(7). وكلّ ذلك من أجل أن يشغب منهجيا على الذين يعتمدون الوثائق أسلوبا لصناعة المؤرّخ.

إنّ "المؤرّخين كثيرو الملامسة للوثائق، يكنّون من الاحترام للأسلوب الوثائقي ما يحدوهم أحيانا إلى اعتباره الأسلوب الأوحد"(8) فهو الذي يمكّن المؤرّخ من التفاعل مع مع ميدانه، ويعطيه العلاقة المتميّزة بالمنهج المتخصص حسب نوعية مضامينه.

فالدراسات التاريخية لا تنطلق من فرضيات لتحدّد موضوع البحث، كما أنّها لا

---

(1) التاريخ الجديد هو مرحلة تطوّر مدرسة الحوليات.

(2) جفري باراكلو: **الاتّجاهات العامّة في الأبحاث التاريخية**، ترجمة صالح أحمد العلي، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1404هـ/ 1984م، ص 64.

(3) André (Burguière), De la compréhension en histoire, p 124.

(4) Raymond (Boudon), op, cit, p 299.

(5) تتبّع تداعيات الفكرة في كتابات أصحاب هذا الاتّجاه، مع استصحاب مبدإ هيمنة المؤرّخ على الوثيقة.

(6) Marc (Bloch): Apologie pour l'histoire, p 78.

لا ينفكّ تأويل عن نصّ في محاولة تحرير المعرفة التاريخية، ومظلة فتح الحدث على الفكر لا تقوم بنائيتها إلاّ على نصّ مبدئي، وثيقة كان أو أسطورة. لفهم المعنى المكوّن هنا ينظر:

Jacques Le Goff : **Les contes de Perrault**, in A E S C, N° 03, Paris 1970, pp 633-653.

(7) جفري باراكلو، المرجع السابق، ص 64.

(8) هيوغ أتكن: **دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية**، ترجمة: محمود زايد، ط 01، دار العلم للملايين، بيروت 1963، ص 147.

تؤسّس على اختيار مشكلة، ثمّ توجّه الدراسة لحلّها أو مقاربتهاإنّ المبدئية الراسخة في البحث التاريخي هي مرحلة استكشاف ما في الوثيقة[1]، والانطلاق إلى إحداث الإشكالات المترتّبة على المعطى الوثائقي، الذي يكوّن الصورة الأولى للماضي، ثمّ ما تراءى لمحاولات الفهم لدى الباحث بمنهج الاستقصاء.

والبحث عن الوثائق من العمليات الأساسية في كتابة التاريخ[2]، فمنها "يبدأ باسترجاع الحوادث التي أدّت إلى الوثيقة"[3]، وعن طريقها يقصد تحصيل الماضي[4]، الماضي[4]، حتّى قيلأنّ" التاريخ لا يبدأ إلاّ إذا ما توفّرت وثائقتستحقّ الثقة"[5]. و"الباحث الذي يكتب التاريخ دون أن يحصل على مجموعة من الوثائق الأساسية، تنقص قيمة بحثه العلمية أو تتضاءل، أو تنعدم، مهما بذل من مجهود"[6]. وبهذا جعل جعل التاريخ من العلوم الوثائقية[7].

وإذا كانت الوثائق عدّة الباحث في محاولته التاريخ، حيث يستكشف الماضي من خلالها، وهي كذلك مستند المؤرّخ في الاستدلالات، حيث لا يجد البديل عنها إلاّ إذا ضاقت به السبل إلى اختيارات المقايسة.فإنّها كذلك المأرز الذي يلجأ إليه في المراحل الانتقالية، ومراحل الثورات[8]، أو يحتكم إليها ليفصل في القضايا المتداخلة[9]. المتداخلة[9].

والدراسات الجزائرية المعاصرة تتهيّأ مدوّنة الدكتور موسى لقبال الموسومة

---

(1) نفسه، ص 148.

(2) قاسم يزبك: **التاريخ ومنهج البحث التاريخي**، ط 01، دار الفكر اللبناني، بيروت 1990، ص 89.

(3) محمّد فتحي عثمان: **المدخل إلى التاريخ الإسلامي**، ط 01، دار النفائس، بيروت 1408ه/ 1988م، ص 61.

(4) هنري إريني مارّو: **من المعرفة التاريخية**، ترجمة: جمال بدران، د ط، الهيئة المصرية العامّة للتأليف والنشر، القاهرة 1971، ص 101.

(5) فريد سليمان، المرجع السابق، ص 39.

(6) قاسم يزبك، المرجع السابق، ص 39.

(7) عادل كامل الألوسي: **البحث عن الوثائق**، ط 01، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1991، ص 42.

(8) Sophie-Anne (Leterrier): L'histoire en révolution, in: A H R F, Paris 2000, V 320, N° 01, p 66.

(9) أبو عبد الرحمان بن عقيل الظاهري: كاتب التاريخ و قارئه، الفيصل، ع 281، الرياض فبراير/مارس 2000، ص 19.

"دور كتابة في تاريخ الخلافة الفاطمية" تكوّن نموذجية المؤرّخ الذي يؤسّس الأحداث باستقراء النصوص، وينشئ منها وثائقه ليقيم المقارنة والمقابلة، محرّرا خلاصة نصّه التاريخي[1].

مفهوم الوثيقة بين آلية التوصيف وديناميكية المنهج

من هذه المفاهيم المنهجية التي أعطت للوثائق أهمّية في البحث التاريخي[2]، وأقرّت لها سبيلا في مبدئيات الإنشاء، كان التناول عند الباحثين للوثيقة وأصنافها، حيث توسّع مدلول الوثيقة، وتراكم مفهوم أهمّيتها في ذهنية الباحثين حتّى عدلوا بها إلى أشياء كثيرة، ومتنوّعة.

وأدّى هذا إلى طرح إشكال ابستمولوجي في مفهوم الوثيقة، انطلاقا من التناول اللفظي المعجمي، ثمّ من استقراء السياقات التي جاءت ضمنها الوثيقة، وانتهاء بالمعنى المتكوّن من استعمال المؤرّخين للدلائل والقرائن على الوقائع.

وربّما حلّ الالتباس في مفهوم الوثيقة حتّى صارت المقدّمات تؤسّس لمدلولها. فمصطلح الوثيقة يقدّم إشكالا في حدّ ذاته[3]، ويستدعي تعريفا مضبوطا[4]، إذ به تقوم تقوم المحاولة في البناء التاريخي، ومن حدوده تتكوّن منظومة الوثائق المعتمدة.

من المنظور الابستمولوجي تأكّد في المنهج أن تتحدّد المفاهيم، وأن يتساءل النصّ مهما كانت موضوعاته، عن التوجّهات التي تؤطّر التكوين المعرفي في سياق

---

(1) موسى لقبال: دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، منذ تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس الهجري(11م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979. وطاهر بن علي: منهج الدكتور موسى لقبال-رحمه الله- في إيراد النصوص، مجلّة الواحات للبحوث والدراسات، ع 10، غارداية، الجزائر محرّم 1432ه/ ديسمبر 2010م، صفحات 147-153.

(2) منهم من ذهب إلى جعل الوثيقة ضمن النصب، أنظر:

Luc (Baboulet), op, cit, p 436.

(3) لاأقصد المفاهيم المعجمية التي تحمل التوصيفات العامّة، بل أقصد المفاهيم المتكوّنة من الاستعمال المنهجي، والمعرفي للمصطلح.

(4) هذا التعريف المضبوط لا يمكن أن يكون قالبا تفرغ فيه المفاهيم فيهيمن عليها في كلّ مستوياتها، وإنّما يكون اتّجاها عامّا لمتناول المعنى للسياق المراد. ولْحذّر من التعريفات والقوالب التي تأسر الباحث، وتضغط على توجّهاته.

التركيب، وذلك من أجل أن تتسطّح المكوّنات المعرفية في النسق العام للمحتوى النصّي.

ومن هنا تطرح كثير من الكتابات التاريخية المعاصرة السؤال المنهجي الأساسي: ما هي الوثيقة؟،[1] ليس بمعنى ما هو توصيفها، ولكن بمعنى ما هي حدودها المعرفية في نسق المحتوى المراد في النص، وما هي قيمها المجموعة من خلاصات العلاقات بين المعارف[2].

هذا التساؤل يمنح الباحث الدقّة فيما يحاول تجاه الوثيقة كما يمنحه الحرّية المنهجية، والسيكولوجية في التعاطي مع المعنى المحصّل من الوثيقة في المنهج التاريخي، أكثر من القوالب التي تشكّل عوائق مرحلة إنشاء الوثائق.

ومن خلال تحديد المفهوم الذي يحتويه مصطلح الوثيقة المتناغم مع التوجّه المعرفي للنصّ، يمكن منهجيا معرفة المرجعيات الوثائقية المعتمدة في تكوين المعرفة التاريخية لموضوع البحث. فتقديم وثائق وتأخير أخرى[3] يقوم منهجيا على مفهوم الوثيقة، وتبعا لذلك يحدث الترتيب[4]. وتغدو الإشكالات المتعلّقة بمصطلح الوثيقة أكثر عمقا، إذ ترتبط بالفضاء العامّ الذي يغلّف مفهوم التاريخ[5].

---

(1) Dominique (Cotte): Le concept de (document numérique), in: Communication et langages, Paris 2004, N° 140, p 31.

وإبراهيم عبد القادر بوتشيش: "وثائق حول التاريخ السياسي والاجتماعي لمدينة مكناسة في العصر الوسيط: (من خلال الإنتاج الأدبي والتاريخي والنوازل)، مكناسة مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 02، مكناس 1987، ص84.

(2) هذه تحتويها التساؤلات التي تتضمّنها النصوص، أنظر مثالا على ذلك:

Emmanuel (Souchier): Présentation, in: Communication et langages, Paris 2004, N° 140, p 4.

(3) رأى أنّ المؤرّخ لا يلغي الوثيقة مهما كانت قيمتها، وإنّما يعمد إلى تقديمها أو تأخيرها حسب السياق، وحسب الموضوع.

(4) في بعض هذه التطبيقات، أنظر:

Lucie (Fossier): Informatique et documents médiévaux, in: A E S C, Paris 1976, V 31, N° 06, p 1131.

(5) الحسين بلقطب: مفهوم الوثيقة و تجديد الخطاب التاريخي، الفكر العربي المعاصر، ع 78-79، م 14، بيروت جويلية -أوت 1990، ص 117.

إنّ الفهج التاريخي يقتضي بضرورة ابستمولوجية أن تتهيّأ لدى الباحث ذهنية مناوبة تحاول بتردّدات، التذكير بقيم الوثيقة في المحتوى التاريخي، كما تذكّر باستدعاء مفاهيم يطرحها علم التوثيق، من أجل أن تتكوّن المعرفة التاريخية من تأسيسات محاورة الوثيقة بالمنهج التاريخي من جهة، و بمنهج علم التوثيق من جهة أخرى، فالوثيقة ليست ملك المؤرّخ فحسب، ولكنّها ملك لكلّ الباحثين، غير أنّها في مهد علم التوثيق ابتداء.

قيمة الوثيقة العلمية لم تتأتّ من الاستثمار التاريخي لها فحسب، فهذه مزجاة لها لما تحمل من إشارات إلى المجهول من التاريخ،لأنّها ببساطة عنوان حاضر على القيمة الزمنية للماضي، وإنّما تأدّت كذلك من لدن روّاد علم التوثيق(1)، الذين أسّسوا القيم العلمية لمتناولهم المعرفي(2)، فكان موضوع العلم عندهم في الوثيقة نفسها(3)، وليس في محتواها الذي تشترك فيه كلّ المعارف.

ولهذه الاعتبارات المعرفية التي تتقاطع بالمعنى العلمي لمفهوم الوثيقة، وتختلف بالمعنى التوظيفي المترتّب على أولويات الوثيقة التكوينية، تطرح قضية التعريف المشترك لمصطلح الوثيقة(4)من أجل ألاّ يشتطّ المعنى بالبحث، أو يتحدّد بالتوظيف.

وقد أدرك الباحثون قضية المصطلح فحاولوا أن يندّوا به عن توصيفاته المعجمية، وعن قيمه المبدئية بالمحتوى المادّي، وأعطوه المفهوم من خلال استثماره

---

(1) Viviane (Couzinet): Le document: leçon d'histoire, leçon de méthode, in: Communication et langages, Paris 2004, V 140, N° 01, p 19.

(2) امتاز علم التوثيق بالتخصّص العلمي، وأحدث موقعية ثابتة في مبدئيات البحوث العلمية، و للتوسّع أنظر:
جاك شومييه: **أصول التوثيق**، ترجمة: انطوان عبده، ط 02، منشورات عويدات، بيروت 1982.

(3) في أهمّية الوثيقة و قيمتها العلمية من حيث منظور علم التوثيق، أنظر:
Paul (Otlet): **Traité de documentation**, Editions Mundaneum, Bruxelles 1934, p 48.
أمّا المؤرّخ فلا يدرس "وثيقة من أجلها هي نفسها". أنظر:
هنري إريني مارّو، المجع السابق، ص 101.

(4) Jean-Michel (Salaun): Chronique inachevée d'une réflexion collective sur le document, in: Communication et langages, Paris 2004, N° 140, p 10.

داخل العمل التاريخي، ليمكّنوا المنهج من احتوائه، وتشكيل محتواه ضمن سياق المراد.

لم يكن مصطلح الوثيقة قائما في المعجم بمفاهيمه التي تبنى عليها حركة الفعل المعرفي[1] الحديث، وإنّما حمل معاني ارتبطت في جزئيات منها بسيكولوجية المصطلح المستخدم لبيان قيمة مادّية لشكل معرفي خاصّ يدلّ على توجّه علمي معيّن.

وكلّ ما حمله المعجم هو صفة مميّزة لنزوع نفسي وفكري، أو سلوك لإجراء، غايته الإحكام الزمني والفعلي، أي ما يكون عليه هذا النزوع، وهذا الإجراء. وهكذا لا يكون اللفظ في مكمنه من المعجم دليلا على شيء، أو آلة، أو جرم. وبذلك لا يكون مستقلاّ بالوجود ليدلّ على شيء خاصّ، وإنّما تابعا ليدلّ على حالة تعتري شيئا معيّنا.

وتفيد المادّة المعجمية أنّ الواو والثاء والقاف كلمة تدلّ علىعقد وإحكام. ووثّقت الشيء: أحكمته"[2]. و"الوثيقة: الإحكام في الأمر"[3]، و"الوثيقة في الأمر: إحكامه والأخذ بالثقة"[4]، و"أخذ بالوثيقة في أمره، أي بالثقة"[5].

وعلى هذا درجت النقول بين العصور للمادّة المعجمية دون أن تشير إلى مستجدّ في استعمال اللفظ[6]، رغم ظهور فنّ الوثائق الذي دأب عليه المكتتبون فدلّ هذا على أنّ الوثيقة ظلّت كما زعمتُ تابعة لتدلّ على حالة وقد جاء عند بعضهم أنّ "الوثيق: المحكم، والوثيقة: مؤنّث الوثيق، وما يعتمد به"[7] فزاد في التعريف، غير أنّه أبقاها حالة، ولم يرق بها لتكون دلالة على شيء مستقلّ.

---

(1) نقصد بها صياغة المعرفة التي تتطلّبها الإنشاءات العلمية المتواترة على نهج الإبداع، أو سبيل التراكم.

(2) أبو الحسين أحمد بن فارس(ت 395هـ): معجم مقاييس اللغة، ج 06، ص 85.

(3) علي بن إسماعيل بن سيده أبو الحسن (ت458هـ/1065م): **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، تحقيق عبد الستّار أحمد فرّاج، ط 01، منشورات معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، القاهرة 1958.

(4) أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت): **كتاب العين** تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، ج 05، ص 202، وابن منظور، **لسان العرب**، ج 10، ص 371 ومحمّد مرتضى الحسيني الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ج 26، ص 451.

(5) إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصحاح، م 04، ص 1563.

(6) أنظر: أحمد رضا: **معجم متن اللغة**، د ط، مكتبة الحياة، بيروت 1960، ج 05، ص 705.

(7) بطرس البستاني: **محيط المحيط**، د ط، مكتبة لبنان، بيروت 1987، ص 957.

وفي كتب الوثائق يبرز التعريف على النحو التالي:الّحجّة ما كان عليه خطّ القاضي أعلاه، والشهود أسفله، وأعطي للخصم. والوثيقة مثلها"[1]فجاءت مثل الحجّة تماما، دلالة على ما حملت من رسم يمثّل الإحكام والثقة، التي ذكرتها كتب اللغة. وعلى هذا المعنى يبنى المفهوم الذي يصوغه لفظ الوثيقة في كتب الفقه والشروط[2].

وجنح مجمع اللغة إلى تعريف الوثيقة كما عرّفتها دواوين اللغة بمنهج الجمع بين التعريفات، ثمّ زاد عليه أنّها "المستند وما جرى هذا المجرى."[3]. فلامس المعنى الذي أقرّته كتب التوثيق حينما جعلت الوثيقة في مقصد السجلّ، والصكّ، والحجّة، والمحضر[4]، وكلّها مستندات.

والحجّة هي المعنى الدلالي لمصطلح الوثيقة في الدواوين التي ذكرناها، جعلت لها مقصدا، فوضعت لتحقّق مراد الاحتجاج في رفع الدعوى أو دفعها بين المتخاصمين. وهي الدليل الذي يركن إليه المثبت لحدث سابق لم تقم المعاينة والحضور على شهوده.

فالوثيقة عند بعضهم هي ما يوثّق كلامك، ويدلّ على أنّك تقول ما تقول، وتكتب ما تكتب معتمدا على أصول يمكن لغيرك أن يطّلع عليها ليتحقّق من صحّة كلامك، وصواب أحكامك[5]؛ لأنّنا لا نصدر في كتابة التاريخ عن الهوى، أو الذاكرة، أو الانطباع الشخصي، أو العاطفة، بل على الوقائع التي تؤيّدها الوثائق"[6].

---

(1) علي زوين: علم الوثائق والتوثيق في تراثنا الإسلامي، آفاق الثقافة والتراث، ع53، س 14، مركز جمعة الماجد، الإمارات المتّحدة، صفر 1427هـ/ أبريل 2006، ص 165.

(2) أنظر مثال ذلك في:

أبو القاسم بن احمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي(ت 841هـ/ 1438م): **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكّام** تحقيق محمّد الحبيب الهيلة، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2002، م 05، ص 319.

(3) مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، ط02، دار المعارف، القاهرة 1973، ج 02، ص 1012.

(4) علي زوين: المرجع السابق، ص 164.

(5) هذا المعنى مفرغ من سيكولوجية المؤرّخ، إنّه يمنح العلاقة بين الوثيقة والمؤرّخ جفاء الآلة، بينما المؤرّخ ينظر إلى الوثيقة زمنا ساكنا مفعما بحركة الفعل، وتلك عندي هي جدلية المعاني التي يبتهج بها المهتمّ بالتاريخ.

(6) حسين مؤنس:**التاريخ والمؤرّخون**، د ط، دار المعارف، القاهرة 1984، ص 51.

وفي منصوص البعض "كلمة التوثيق (documentation) تنطوي على معنى يستخدمه المؤرّخون وغيرهم، يدلّ على أي طريقة للبرهان تستند إلى نوع من المراجع، سواء أكانت مكتوبة أو شفهية، أو مصوّرة، أو أثرية.ومن أجل الوضوح يبدو أنّه من الأفضل أن نستخدم كلمة وثيقة (document)"[1]بهذا المعنى.

ثمّ إنّ الوثيقة هي مادّة أساسية في إرجاع الحقائق إلى مصادرها الرئيسية تقابل لفظ Documentباللغة الإنجليزية، و تعني بالنسبة إلى المؤرّخ المرجع الذي يعتمد عليه في تدوين كتابته التاريخية، و السند الذي استند عليه في نقل المعلومة أو الخبر"[2].

هذه التعريفات تقدّم مفهوم الوثيقة حسب وظيفتها في العمل التاريخي، وقد دخلت على المفهوم من حيث حركية الفعل، لا من حيث الجوهر المادّي، فأعطت تسطيحا يتكافأ مع الاستخدام التاريخي لها، ومنحت المؤرّخ تمطيطا يستطيع به مدّ يده إلى كلّ ما يلمس فيه الإشارة إلى التاريخ. أي ما يحيله على نسبية زمنية فارطة تختزل الفعل[3].

فالوثائق هي "شهود معاصرة للوقائع التاريخية وهي قطع من حياة الأسلاف تحمل تراث الأمّةوهي تشكّل أحد المخزونات المادّية الحيّة لماضيالأمّة..بكلّ إيجابياته وسلبياته، ليس فعلا ماضيا ساكنا تتراكم فيه قطع متحجّرة من الماضي، هو بالمعنى الحضاري، مخزون ديناميكي يفعل في الحاضر..."[4] .

أصبح في حركة التاريخ أن يقوم الباحث بتجميع بعض الأشياء المبعثرة،

(1) لويس جوتشلك: **كيف نفهم التاريخ**، ترجمة: عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، د ط، دار الكاتب العربي، بيروت 1966، ص 73.

(2) عبد المالك خلف التميمي:الشكّ في الوثائق الرسمية-الوثائق البريطانية عن منطقة الخليج العربي نموذجا-، عالم الفكر، م 36، ع 03، الكويت يناير/ مارس 2008، ص 27

(3)في المبدإ التاريخي كلّ ما هو من الماضي فهو وثيقة، وإنّما ترجع إلى المؤرّخ منهجية توظيفها والاستشهاد بها. أنظر بعض هذا المعنى في:

Marcel (Simon) : Un document du syncrétisme religieux dans l'Afrique romaine , in : Comptes-rendus des séances de l année - Académie des inscriptions et belles-lettres, Paris 1978, No 02, p 500.

(4) خيرية قاسمية: الوثائق كأحد المرافق المساعدة في تدريس التاريخ، المؤرّخ العربي، ع 53، بغداد 1417هـ/1996م، ص 103.

وجعلها على حدة، ليقوم بتحويلها إلى وثائق[1].ويصير وثيقة كلّ ما عثر عليه من مكتوب أيّا كان مصدره[2].

ويتمدّد معنى الوثائق لتدلّ على كلّ الأصول التي تحتوي على معلومات تاريخية[3] دون أن ينحصر ذلك فيما دوّن على الورق"[4] وإن كانت الوثائق الخطّية أعظمها[5]. فكلّ أثر ماديّ أو أدبي خلّفه لنا الماضي هو مصدر من مصادر التاريخ"[6].وكلّ الأشياء الأركيولوجية المكتشفة تتناولها الدراسات على سبيل وثائق أركيولوجية، أو هكذا يتمّ توصيفها في المتناول التحليلي لقضايا التاريخ[7].

وبهذا التوجّه تصبح الأركيولوجيا واستكشافاتها[8] من مصنّفات الوثائق[9]، بمقابلاتها الآلية لماديات الماضي المحتملة للأثر كما خلّفه الزمني، محدثة أوّل التماس مع شواهد الوقائع التي تمثّل متعلّق الحاضر بالماضي، وهو ما يسمّى بالتاريخ[10]. وهي من استشرافات التاريخ لزمنه الميتافيزيقي، وليست من استشرافات الإنسان مثل

---

(1) Michel (De Certeau): **L'écriture de l'histoire**, Editions Gallimard, Paris 1975, p 100.

(2) Paul (Dudon): Pour écrire l'histoire d'une congrégation religieuse, in: R H E F, Paris 1932, Tome 18, N° 81, p 452.

(3) تقوم دراسات كثيرة في بحث التاريخ القديم على وثائق الأركيولوجيا. انظر مثالا لذلك:
Yvon (Garlan) : De l'usage par les historiens du matériel amphorique greq , in : Dialogues d'histoire ancienne, Paris 1985, V 11, p 240.

(4) خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص 103. بل إنّ البعض يعتبر الاعتماد الكلّي على المكتوب أصبح من الكلاسيكيات التي تجاوزها المنهج. أنظر:
Luc Messanvi (Garcia), op, cit, p 189.

(5) هرنشو: **علم التاريخ**، ترجمة عبد الحميد العبادي، ط 02، دار الحداثة، بيروت 1982، ص12.

(6) أحمد حسين اللّقاني: **اتّجاهات في تدريس التاريخ**، ط 02، عالم الكتب، القاهرة 1978، ص 95.

(7) في التكوين المعرفي من علاقة التاريخ بالأركيولوجيا يراجع فصل الأركيولوجيا والتاريخ، في:
Osbert (Guy Stanhope Crawford) : **Man and his past**, Oxford University Press, London 1921, pp 48-55.

(8) Philippe (Leveau) :Le paysage aux époques historiques : un document archéologique, in : A H S S, Paris 2000, No 03, pp 555-582.

(9) Michel (Gras): Donner du sens à l'objet. Archéologie, technologie culturelle et anthropologie, in: A H S S, Paris 2000, V 55, No 03, pp 601-602.

(10) هذه المفاهيم التي أحمّلها لمصطلح التاريخ تتأتّى من سبيل معرفي، من أجل تمديد المعنى بين التوصيف، والمنهج، وصنعة المؤرّخ، فلا يحدث خلل في المقاربات، والمقايسات.

الوثائق المكتوبة.

والدراسات التاريخية هي التي تحدّد ما هو وثيقة، وذلك حسب المتناول منها في دائرة التخصّص، أو الميدان المحصور بالبحث. فهي عند بعض الدارسين "الأوراق الرسمية على وجه الخصوص؛ كالرسائل، والسجلاّت، والمنشورات، والأحكام القضائية، والنظم المالية، والفتاوى الدينية، والمعاهدات السياسية، والمراسيم، وعهود التولية لكبار الموظّفين من أمراء، ووزراء، وولاة، وقادة"(1).

ويعدل البعض بالنصوص من "مقالات، وأفكار، وأشعار، وسجلاّت، وتقارير(2)، وتقارير(2)، وصحف معتمدة، ومذكّرات، ومراسلات رسمية، ومذكّرات خاصّة"(3)، لترقى لترقى إلى مصاف الوثيقة(4)، فتقوم مقامها بقيمة ابستمولوجية في إيرادها دلالة على الماضي، الذي تشير إليه بالانتماء الزمني، فهي بتماسها مع الماضي تكتسب قيمة الوثيقة، وتتحوّل إلى ثلاثية الأبعاد، فهي تمثّل الشهادة الأولى الموحية بالدلالة على الشيء(5)، وهي وثيقة الاحتكام في المفهوم التاريخي المستند على الأثر، وهي بعد ذلك

---

(1) مجاهد توفيق الجندي: الوثائق مصدر أصيل لدراسة التاريخ والحضارة الإسلامية: وثائق الأزهر في التاريخ الحديث والمعاصر، ندوة أضواء جديدة على مصادر تاريخ العرب، منشورات الاتّحاد، القاهرة 1998، ص 539.

(2) منها التقارير الصادرة عن البعثات والجمعيات، وفيها من الجزئي الدقيق والمفرد البسيط الذي لا تصل إليه مسوحات الكتابات التاريخية. أنظر:

سهيل صابان: تقارير أحمد مختار باشا العثمانية عن الجزيرة العربية، الدارة، ع 02، س 29، الرياض 2003، ص 175. وجيريت بيننجز: رسائل أعضاء الإرسالية التبشيرية الأمريكية في الخليج.التقرير الأوّل: استئناف العمل في الكويت، ترجمة تركي بن فهد بن عبد الله بن عبد الرحمان آل سعود، الدارة، ع 03، س 33، الرياض 2007، ص 204.

(3) عقيل حسين عقيل: فلسفة مناهج البحث العلمي، د ط، مكتبة مدبولي، القاهرة 1999، ص 72.

(4) Patrick (Boucheron): Ecrire autrement l'histoire politique, in: Médiévales, Paris 1998, V 17, N° 34, pp 07-08.و

François (Hartog): Introduction: Histoire ancienne et histoire, in: A E S C, Paris 1982, V 37, N° 05, p 687.

(5) هكذا تتناول الدراسات النصوص بكلّ أنواعها، وتضعها موضع الشهادة. أنظر بعض هذا المعنى في:

Véronique (Boudon-Millot), Antoine (Pietrobelli) : De l'arabe au grec. Un nouveau témoin du texte de Galien (Le Vlatadon), in : Comptes-rendus des séances de l'année- Académie des inscriptions et belles lettres, Paris 2005, N° 02, pp 497-534.

ذلك أثر يؤر ّخ به، ومنه[1]. ومن قيمها تستوفي الصحف قيمة الوثيقة[2] الدالّة على الحادثة بتلازمية الزمن الجامع بين الحادثة والتعليق عليها في الصحف.

ويتجاوز آخر هذا الحدّ إلى اعتبار الأهازيج والأغاني صورة لسرد غير مكتوب، غير أنّه يقوم مقامه[3]فالفلكلور أو المأثور الشعبي يتضمّن "الإبداع الشفاهي للشعوب البدائية والمتحضّرة على السواء، ويتحقّق بالكلمات المنظومة أو المنثورة، وتدخل فيه المعتقدات، والعادات، والتقاليد[4]، والمراسيم، والممارسات الشعبية"[5]، و"غيرها من الفعاليات الأدبية والفنّية، التي يرثها الشعب وتنتقل فيه من جيل إلى جيل[6] بالحفظ لا بالتدوين"[7]وتتّبع منعرجاته حركة التاريخ الكبرى لتأتّي أدواته من مجموعات التاريخ نفسها ومن الدراسة كذلك[8].

ويختلط فيها الرسم بالجسد لانفعال وجداني مستلهم لثقافة تحوي الموروث والمعتقد، مع الرسم باللفظلمخيال مستلهم لفنّ يحوي تخزين الصور والقدرة على

---

(1) عبد المجيد الصغير:التأريخ للنصّ وتأويله في الفكر الإسلامي بين عوائق التقليد ومزالق التجديد، كتابة التواريخ، تنسيق: محمّد مفتاح وأحمد بو حسن، ط 01 منشورات كلّية الآداب بالرباط، الدار البيضاء 1999، ص119.

(2) James (Ford Rhodes) : **Historical essays**, The Macmillan Company, New Work 1909, p 84.

(3) Jacelyne (Dakhlia): L'histoire est dans l'attente, in: C E A, Paris 1990, V 30, N° 19, p 251.و

Philippe (Joutard) : Un project regional de recherche sur les ethnotextes , in : A E S C, 35e année, N° 01, Paris 1980, p 176.

(4) في مكانة التقاليد من تحرير التاريخ، أنظر:

Daunon (P-C. François) : Cours d’études historiques, Firmin Didot Fréres, Libraires, Paris 1842, T 01, pp 57-59.

(5) صبري مسلم: "ابن خلدون وعلم الفلكلور"، الكاتب العربي، ع 74، دمشق خريف 2006، ص 129. و

Kawada (Junzo) : Histoire orale et imaginaire du passé. Le cas d’un discours historique africain, in : A E S C, Paris 1993 ,48e année, N° 04, p 1087.

(6) مثال ذلك التقاليد الدينية والأعراف الهندية. أنظر:

William (A. Mason) : **A history of the art of writing**, The Macmilan Company, New York 1920, p 19.

(7) شاكر مصطفى سليم: **قاموس الأنثروبولوجيا**، إنكليزي-عربي، ط 01، الكويت 1981، ص 361.

(8) Richard (M. Doron) : **American Folklore**, The University of Chicago Press, Chicago, U S A 1959, p 06.

الإبداع، فيكوّن التواصل والصلات داخل فضاء سوسيوثقافي مشكّل لقيم تاريخية تحمل الفكر على تحقيق الحدث من تحليل الروابط المبهمة بين المظهرين الثقافيين المبرزين للزمني من خلال الحركة والفنّ [1].

هكذا يتوسّع المضمون في تمثّل الوثيقة لتشمل "القبور[2]، والأبنية، والأسلحة، والأدوات، والنقود[3]، والملابس، والسجلاّت الرسمية[4]، والمعاهدات، والاتّفاقيات، والوثائق السياسية، وكلّها مادّية. كما تشمل الوثيقة الروايات، والقصص، والملاحم، والأساطير، والأقوال، والحكم[5]، وهي شفوية مروية، أو مكتوبة، بالإضافة إلى الوثائق الكتابية أو اليدوية، مثل التصاوير والمشاهد التاريخية، وبعض الحفلات، والكتابات[6]، والنقوش[7]"[1]التي توحي بالزمني على مستوى ما وضعت فيه، بما تثير من إشكالات

---

(1) لمثل هذا تنزع بعض الدراسات في توسّعاتها التحريرية للتاريخ من خلال الممارس شعيرة أو ثقافة أو فنّا. أنظر:

Sarah Davies (Cordova) : Récit de la danse et graphies dansées au XIXe siècle, in : Littérature, Paris 1998, N° 112, p 26.

(2) تعدّ الكتابات على القبور "شاهدا موثوقا بدلالاته على مستوى الحياة الاقتصادية والعلمية للفترة التي كتب فيها الشاهد، من خلال نوعية الخطّ وجماله وحسن تنظيم عباراته...وتكشف...بعض عادات المجتمعات في دفن الموتى وتقديم العزاء". أنظر:

محمّد بن هزّاع الشهري: شاهد قبر من أوّل القرن السابع الهجري لإمام المقام الشافعي بالمسجد الحرام(598-604هـ)، الدارة، ع 03، س 31، الرياض 2005، ص 209.

(3) تعدّ النقود "مصدرا مهمّا من مصادر التاريخ والحضارة...فهي وثائق صحيحة يصعب الطعن في قيمتها...فهي شارات الملك والسلطان...وهي مرآة صادقة للعصر الذي ضربت فيه، تعكس جميع أحواله السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والفنّية والجغرافية وغيرها". أنظر:

عاطف منصور رمضان: مسكوكة ذهبية تذكارية بمناسبة تأسيس دولة بني تغلق بالهند، الدارة ع 01، س 31، الرياض 2005، ص 135.

(4)ومنها سجلاّت المحاكم التي تمثّل "ذخيرة طيّبة للوقوف على معلومات قيّمة تدخل في عدّة مجالات". أنظر:

جمعة محمود الدريقي: دراسة حجج الوقف: وثيقة الزاوية المدنية في مصراتة نموذجا، آفاق الثقافة والتراث، ع 31، س 08، دبي رجب 1421هـ/أكتوبر 2000، ص 06.

(5) ومنها الأمثال الشعبية، التي تعدّ "مادّة غنية للبحث، وتكمن فيها إلى حدّ كبير صور أصيلة عن واقع الناس وثقافاتهم وعاداتهم". أنظر:

مساعد بن عبد الله السرحان: شواهد العمارة التقليدية في الأمثال الشعبية بمنطقة نجد، الدارة، ع 03، س 30، الرياض 2004، ص 53.

(6)الكتابات مدوّن تاريخي يحمل كثيرا من الذي لا تتّسع له مدوّنات التاريخ العام. أنظر مثال ذلك في:

Solange (Ory) : Aspects religieux des textes épigraphiques du début de l'Islam, in : Revue du monde musulman et de la Méditerranée, Paris 1990, No 58, pp 30-39.

(7) النقوش من المصادر التي "يعتمد عليها الآثاري والمؤرّخ في استنباط الحقائق التاريخية". أنظر:

إشكالات حول القضايا التاريخية متيحة مجال المقايسات للمؤرّخ[2].

أو يتمثّلها المنهج في الصور[3] الفتوغرافية[4]، حيث انعكاسات الزمني في مرايا الفن، يستوثقه بمحمول تؤطّره المحاكاة توصيفا تاريخيا مؤنسنا، يستحيل وثيقة بالتمثّلات المعرفية للفن في إطار الثقافة الموجّهة[5]. أو يستحيل تسجيلا لإفرازات المجتمع تمثيلا للثقافة والتاريخ قيما، وتصويرا للحياة نمطا وتغييرا، في أيقونات المتداول بين الناس مثل الطوابع، والبطاقات البريدية [6].

وأنّى اختلفت ذهنيات المؤرّخين في اعتبارات الوثائق[7]؛ من المادّي الملموس أو الثقافي المتوارث، فإنّما ذلك من اعتباراتهم للحقائق التاريخية التي لم تتبدّ لهم إلاّ عبر إشارات الأصول التي تركها الزمني لتحمل نوعا من الهيولى[8] التي توحي إلى تأسيساته[9].

مشلّح بن كميّخ المريخي: نقش إسلامي يؤرّخ لتجديد رخام الكعبة المشرّفة سنة 680هـ/1281م بأمر من السلطان الرسولي الملك المظفّر، الدارة، ع 03، س 31، الرياض 2005، ص 249. وفاطمة بنت علي باخشوين: الروابط الأسرية عند الأنباط من خلال نقوشهم، الدارة، ع 01، س 33، الرياض 2007، ص 101.

(1) شاكر محمود عبد المنعم: "الوثائق...وأهمّيتها في دراسة و تدريس التاريخ"، المؤرّخ العربي، ع 55، بغداد 1418هـ/ 1997م، ص 33.

(2) حسن حافظي علوي: جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، المناهل، ع 22، الرباط 1418هـ/ 1997م، ص 359.

(3) تمثّل الرسوم الصخرية النمط البدائي للصورة، وهي رافد مهمّ للتوثيق التاريخي في عصور ما قبل التاريخ. أنظر:

مسفر بن سعد الخثعمي: الرسوم الصخرية في مدينة أبها وضواحيها. دراسة توثيقية لنماذج مختارة منها، الدارة، ع 02، س 31، الرياض 2005، ص 158.

(4) في التوجّهات المنهجية الجديدة تصبح الصور وثائق معتمدة عند المؤرّخين. أنظر:

Hélène (d'Almeida-Topor) : L'historien et l'image, in : Vingtième Siècle. Revue d'histoire, Paris 1995, V45, N° 01, p 149.

(5) Jean-François (Chevrier) : Documents de culture, documents d'expérience , in : Communications, Paris 2006, V 79, N° 79, pp 63-64.

(6) Martine (Reid) : Récits en cartes postales, in : Littérature, Paris 2004, N° 134, p 148.

(7) Fred (Morrow Fling) : **The writing of history**, pp 43-44.

(8) بالمعنى المتلبّس بالشيء في خصائصه الأولى دون إطلاق.

(9) يمكنني أن أستعير من علم البيولوجيا خصائص الحمض النووي، لأسقطها خاصّية ما تشترك فيه كلّ مخلّفات الماضي مع اختلاف النظر لتوصيفاتها، وتكويناتها.

ويبقى مفهوم الوثيقة مفتوحا في آليات الصنعة التاريخية[1]، فهو لم يتأتّ من قيمة الوثيقة المادية، وإنّما تأتّى من التفاعل المتودّر بين المؤرّخ وكلّ متعلّق بالماضي، فحتّى ما كان القرن الثامن عشر ينظر إليه على أنّه ركام من الخرافة والسخافة في تاريخ بعض الشعوب، صار بفعل فلسفة كاملة للتاريخ أندر وأطرف وثيقة على تاريخ الإنسانية[2].

ونذهب مع المؤرّخ مارّو (Marrou) في توصيفه للوثيقة بقوله: "هي كلّ مصدر معلومة[3] استقصيه ذهن المؤرّخ شيئا من أجل معرفة الماضي الإنساني...وأنّه من المستحيل القول من أين تبدأ أو أين تنتهي الوثيقة، وشيئا فشيئا يتوسّع المفهوم لينتهي باحتضان نصوص، آثار، ملاحظات من كلّ نوع"[4].

وهذا التوسّع في مفهوم الوثيقة هو من التحوّلات الكبرى التي أحدثتها المدرسة التاريخية الحديثة[5]، فتهيّأ للمؤرّخين امتلاك أدوات جديدة مكّنتهم من أن يتبيّنوا طبقات رسوبية داخل حقل التاريخ[6]، فتطوّرت الدراسات التاريخية وتنوّعت، ومنحت رؤى جديدة تبنّتها مدارس حديثة لتبلور المنظور التاريخي في الدراسات، حيث صار

---

(1) أدّت سجالات المنهج في دراسة التاريخ إلى توسعة مدلول الوثيقة بمنحى آلي يخضع للنسق الوظيفي، ليتّسع المتناول في تأسيس بنائية المعرفة التاريخية من خلال المستند الموحي بقيمة الزمني في الحاضر.
أنظر بعض تلميحات ذلك في:

Jean-Loup (Delmas) : L'élargissement de la notion de source, in : L'histoire et le métier d'historien en France 1945-1995, direction de François (Bédarida), Maison des sciences de l'homme, Paris 1995, pp 111-117.

(2) Joseph (E. Renan) : **Etudes d'histoire religieuse**, Michel Lévy Fréres, Libraires-Editeurs, Paris 1858, p 03.

(3) اختلفت الآراء في تحديد وتوصيف مصادر المعلومة، وذلك باختلاف العصور، والمناهج، وقيمة المعلومة المنحوتة من النص، مهما كانت صفته السردية وغير السردية. أنظر في هذا المعنى:

George (Husband Baird), op, cit, pp 29-159.

(4) Henri-Irénée (Marrou), op cit, p 73.

(5) عبد الرحيم الحسناوي: **النص التاريخي مقاربة إبستيمولوجية وديداكتيكية**، د ط، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 2011ن ص 66.

(6) Michel (Foucault) : **L'archéologie du savoi**r, Editions Gallimard, Paris 1973, p 09.

التاريخ علمامعقّدا يتركّب من فروع معرفية متداخلة(1).

فصياغة التاريخ فعلا وحركة باشرها الإنسان حينما أحدث الأثر الدالّ عليه في الزمن بنشاطاته المختلفةوصارت هذه الكتلة من الأحداث والوقائع التي تركها مرتعا للمؤرّخ الباحث عن الدليل المادّي لينشئ عليه نصّا وفق فكرته في اعتبار للتاريخ وصنعته.(2)

إنّ هذا الاختلاف النوعي الذي يمنح للوثيقة الوجود في حيّز العمل التاريخي، احتاج إلى جمع معرفي ضابط، من حيث كونه المعنى الذي يرافق الوثيقة في مستويات استغلالها في الكتابة التاريخية، والتحرير النصّي للمعرفة المبنية عليها.

وقد حاول عبد الله العروي بمقاربة ابستمولوجية أن يمنح الوثيقة التوصيف الحركي في الفعل التاريخي، الذي يحتوي حركيا ازدواجية المؤرّخ –الأصول، وأسّس لمفهومية معرفية تؤول إليها كلّ وثيقة انتظمت بالمحتوى الحركي في سياقات الكتابات التاريخية، ونتج عن هذه المحاولة مصطلحه "الشاهدة"التي هي الواسطة بين المؤرّخ والواقعة(3).

وحاول غيره بمقاربة معرفية قائمة على حركية المعنى في مسلكية الذهن المتقرّي للدلالات، فكان مصطلحه "العلامة". وصاغ في ذلك ثنائية بنائية تزاوج بين المحتوى المضاف، حيث الوثيقة علامة، والمحتوى الأصلي، حيث العلامة في الوثيقة.(4)

فالوثيقة مهما كانت صفتها المادّية أو الأدبية، لن تكون من ضمنيات عمل المؤرّخ إلاّ إذا تحوّلت إلى شاهدة– وهو المصطلح الأقوى في الدلالة على ما نحاول–،

---

(1) سالم يفوت: **الزمان التاريخي من التاريخ الكلّي إلى التواريخ الفعلية**، ط 01، دار الطليعة، بيروت 1991، ص 39.

(2) Edward (P. Cheyney) : **What is history ?**, Alumni Register, University of Pennsylvania, Philidelphia 1907, p 04.

(3) عبد الله العروي: **مفهوم التاريخ- الألفاظ والمذاهب-**، ط 03، المركز الثقافي العربي، بيروت 1997، صفحات 83-85

(4) Stéphane (Michonneau) : **Le document comme trace ou la trace du document**, in : communications, Paris 2006, N° 79, pp 41-61.

أي خرجت من ملكية الماضي[1] إلى متناول المؤرّخ، محتفظة بصفتها الزمنية التي تضفي عليها التاريخية.

فالمؤرّخ لا يلمس التاريخ إلاّ من خلال الشاهدة، والوقائع لا تتبدّى للمؤرّخ إلاّ برمزية الشواهد[2]، ولا متعلّق بينهما إلاّ بوجودها، وكلّ بنائية معرفية يحاولها المؤرّخ تتأسّس على قيمة الشاهدة.إنّها مجال التعريف الذي تدرس فيه قيمة الوقائع.

إنّ المؤرّخ ينشئ وثائقه، وكلّ شيء قابل ليكون شاهدة، لأنّ كلّ شيء يدخل الماضي لحظة تكوّنه، بل إنّ اللحظة ماض، منها ما تحقّقت ماضويتها بملامستها الأشياء، ومنها ما ينتظر.

والمفهوم الزمني المهيمن على المعنى الراسخ في ذهن الإنسان، أو صيرورة الأشياء هو الذي يفرض مفهوم: "التاريخ هو الماضي"[3].وبهذا يكون كلّ ما حمل نسبية زمنية– حدودها انتباه العقل له– تاريخا، أو رمزا للتاريخية[4].

وأيّا كانت الوثيقة في آليات التعريفات، وهي آليات كثيرة ومتنوّعة، إذ المُفعّل من العلوم اليوم تنويع الآلة لفتح الحيّز من خلالها على مواضيع، ومفاهيم، متداخلة ومتشابكة، فإنّ حركية المنهج التاريخي بازدواجية مواضيعه، الحاضر منها منهجا، والماضي منها حدثا، يمنحها الامتلاء الزمني الممتدّ في آنية المؤرّخ بحضورها في محاولته التاريخ، والمتشعّب في ماورائية اللحظة بحمولتها الحدث الماضي.

إنّ الوثيقة بما احتوته من زمنية، مرحلة بنائية في عمل المؤرّخ وسيكولوجيته التي يتفاعل بموجبها مع المعطى الزمني العملي الذي يباشر به، والمعطى الزمني الموضعي الذي يباشره.

---

(1) أعني ملكية الماضي الزمنية، لأنّ الوثيقة في أوان المؤرّخ، تملك الماضي ولا يملكها.

(2) أقصد ما توحي به من معرفة بالحدث.

(3) أحمد محمّد كنعان: "من إشكاليات التأريخ"، التاريخ العربي، ع 47، الرباط 1430هـ/ 2009م، ص 69.

(4) بهذا المنظور يمكنني أن أعتبر مسكة الهواء في منطقة رقان بالصحراء الجزائرية وثيقة تجرّم الاستعمار الفرنسي، و ذلك لما تحمل من إشعاعات تنبئ عن فظاعة تجاربه النووية.

يمكنني أن أستنتج رياضيا وميكانيكيا ممّا سبق، أنّ التاريخ وثيقة، والوثيقة تاريخ، وهذا يؤكّده التحليل السابق بتفاعلية المعطى والنتيجة.غير أنّ ميكانيزمات محاولة التاريخ التي يفقهها المؤرّخ المتمرّس بالتاريخ يدرك أنّ الوثيقة اهتمام منهجي فكري، يمارسه المؤرّخ حركية علمية في إنتاج الفكر العلمي التاريخي.

لعلّ المنهج يفرض علينا هذه الخلاصة لنتفادى الاتّجاهات الناقدة للمناهج، حيث متناولنا للوثيقة كان من خلال حركية المنهج المتفاعل مع المعنى الآلي للوثيقة، الذي يعطي لها حركيتها الذاتية في صناعة التاريخ، والمتعاطي مع المعنى الجاثم في الوثيقة، الذي يتناول منها الحدث، حيث يبني عليه المؤرّخ حركيته في بناء التاريخ.

ونخلص بابستمولوجية إلى أنّ المؤرّخ، والحادثة، والوثيقة في تماه تتكوّن منه مادّة التاريخ، وينشأ منه معنى التاريخ. أمّا مادّة التاريخ فيجعلها عبد الله العروي في الحدث تارة، وفي الوثيقة تارة ثانية[1]، وهذا يدلّ على تلازمية الحدث والوثيقة. وأمّا معنى التاريخ فيحدث من فكر المؤرّخ طورا إذ هو المفعّل لمحاولة التاريخ، ومن الوثيقة طورا آخر إذ هي الشاهدة على الوقائع والأحداث.

فإذا أدرك كلّ هذا الذي ذكرنا، تكون الوثيقة التقاطع اللازم في حيثيات التاريخ، بإحداثية الزمن، وإحداثية الحركة.وتكون المرجعية المادّية لمنطلقات الأفكار في موضعية التاريخ، على مستوى تدوينه، أو على مستوى فلسفته.

ومن إنشاء الوثائق بفضل قابلية الأشياء لتكون شواهد، تتكوّن رؤية معرفية لتحديد الوثائق، لا من سبيل كونها وثيقة، ولكن من سبيل كيفية نشوئها وثيقة، فظهرت التقسيمات لدى الباحثين الذين رأوا أنّ هناك وثائق أصيلة[2]، ووثائق صيّرها البحث التاريخي كذلك. وظهر عند بعضهم نوعان من الوثائق: وثائق تكوّنت بقصد، ووثائق

(1) عبد الله العروي، المرجع السابق، ص 67.

(2)أقصد أنّها وثيقة من مبتدئها، ولم يتدخّل فكر المؤرّخ ليجعل منها بالتحويل وثيقة.

تكوّنت بالتخصيص والاستناد(1).

ووثائق التاريخ الإسلامي تحتوي على كلّ هذه الأنواع وقد نهد المؤرّخون والمهتمّون بالتاريخ إلى إنشاء الوثائق لتحقيق النظر في ورود الأحداث، أو إمكانية ورودها،(2) أو نفي هذا الإمكان بخصوصية اللحظة، أو عموم المنهج، إذ البحث التاريخي مدار هذه التأسيسات، وتدوير المناهج على إشكالاتها، والمحصّل من ذلك هو رؤى البحث التاريخي التي تحاول إعادة بناء الماضي في ضمير علمي(3).

وبهذا نكاد نجزم بكينونة توجّه خطير في مفهومية المنهج حيث يعتبر بعضهم أنّ كلّ ما وقعت عليه يد المؤرّخ أصبح وثيقة، أو "أنّ كلّ ما كتب وكيفما كتب، يوفّر إمكانية ما لاستشفاف الماضي"(4). وكلّ ما أراده أن يكون دليلا على الماضي صار في حزمة الوثائق، وذلك في عموم المراد من التاريخ منهجا، وأحداثا.

وقد أدّى هذا إلى إشكال يساور الباحث في كلّ مراحل تنقيبه عن الوثائق، ويجب عليه أن يعتدّ بيقظة ابستمولوجية تمنعه من اعتماد كلّ شيء وثيقة،(5) وتحصّنه من التردّد في تقدير ما هو كذلك(6)، في خصوصية اللحظة التي يتناولها، والإشكال الذي يتبدّاه.

إنّ التاريخ في صميم الزمن هو فعل وحركة نتج عنهما انفعاله، وهو في صميم المنهج ملمح إلى وقوعهما، والوثيقة دليل ذلك بقيامها أثرا زمنيا ماضيا في الحاضر، يشكّل ملامح الفعل الإنساني المؤطّر بالزمن وماهيات الوجود، التي تمنحه صفات

---

(1) Viviane (Couzinet), op, cit, p 19.

(2) منهج البحث التاريخي منذ ابن خلدون مكّن المهتمّين من دراسة التاريخ بإثبات الحقائق، أو إعطاء القرائن بإمكانية وقوعها، و به تصبح الدراسات التاريخية إشكالا مفتوحا دوما على المراجعة والمداولة.

(3) الذي أعتقده بالجزم القاطع، أنّنا لا نحاول إعادة بناء الماضي في مخيال أدبي، مقاصده المتعة الخاصة، ولا في ضوء أخلاقي مقاصده المتعلّق الوجداني بالحدث ونتيجته، وإنّما نحاول ذلك في ضمير علمي محصّن بالدليل، وقائم على الواقع، متعلّقه النظر في الزمني كما حدث لإنشاء المقايسات.

(4) عبد اللطيف الشاذلي، المرجع السابق، ص 04.

(5) بمنظور منهجي صرف، أي أن يحدّد أنّها أثر في منطلق الفهم المتوجّه ببداية التقدّل للوثيقة.

(6) ليس هناك خطّ واضح بين هذا وذاك، والمؤرّخ مؤرّق بهموم الحقيقة، نصب باعتماد المؤشّرات إليها. إنّي أقول مع فوستيل دي كولانج: أنّ قراءة التاريخ صعبة، وأقول مع أبي القاسم سعد الله -رحمه الله-: البحث معاناة.

الإنسان الفاعل.[1]

التوثيق محمول النص ّ الزمني

اكتسب المعنى الوثائقي في التاريخ الإسلامي صفة البسط على كل ّ مخلّفات العصور الإسلامية، واتّجهت فيه الدراسات إلى اعتماد كثير[2] من النصوص وثائق، من أجل أن يكون المتناول الدلائلي في تكوين بناء الوقائع أكثر ماد ّة، وأوسع مساحة، ليتمكّن البحث من عمق الفعل، وأفقية الزمن .

وقد كانت الرواية في الثقافة الإسلامية محاولة منهجية دقيقة لتحقيق المعنى اللازم للوثيقةوأعطت صيغة معي ّنة لتداول الحدث في وعاء شفهي متنق ّل بضوابط الحفظ والأمانة[3]ثم ّ تحقّقت بالنسخ وثائق مكتوبة،كان جامعوها يمارسون دور التوثيق مع دور التأريخ.

والطبري في خصوصية ممي ّزة تدرك بمقاربة ابستمولوجية، كان أرشيفيا أكثر منه مؤر ّخا، ومنهج الحوليات في مدو ّنه هو ضبط تصنيفي[4]لوثائقه المجموعة من وعاء الرواية.

ولخصوصيته الأرشيفية كان أهم ّ مدو ّنة في التاريخ، كما كان قاعدة التأريخ التي اعتمدها كثير من المؤر ّخين من بعده، ونال بها الثناء والتقريظ. وفيه قال المسعودي: وأم ّ"ا تاريخ أبي جعفر محم ّد بن جرير الطبري الزاهي على المؤلّفات، والزائد على الكتب المصن ّفات، فقد جمع أنواع الأخبار، وحوى فنون الآثار، واشتمل على صنوف العلم..."[5].

ن ّ إ الطبري الذي أدرك بعقله الفقهي أهم ّية النص في الدلالة على معقولات

---

(1) لعلّ طبائع العمران في المنهج الخلدوني بعض من هذا المعنى الأنطولوجي.

(2) كلّ النصوص اعتمدت وثيقة برؤى منهجية مختلفة.

(3) مع نسبية ملحوظة، كانت بعضا من منهج تحقيق الرواية عند المحدّثين.

(4)من المعلوم أنّ كلّ أرشيف يعتمد تصنيفا معيّنا، بل إنّ علوم التوثيق منهج علمها التصنيف.

(5) علي بن الحسين أبو الحسن المسعودي(346هـ/ 957م): **مروج الذهب و معادن الجوهر**،تحقيق:محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط 05، دار الرشاد الحديثة، بيروت 1393هـ/1973م، ج 01، ص 15.

الأمور، أدرك كذلك دور النص في إثبات مكونات الوقائع، وخشي إن تعمد غير تجميع روايات[1] الأحداث أن يتجاوز بمنهج عصره، وقناعة نفسه حدود التاريخ، ويظلم من بعده ، من الذين يهتمون بالبحث التاريخي وصنوفه.

لقد حقّق الطبري بمنهجه معنى البحث التاريخي حيث فتحه على كلّ العقول المتعاقبة، والمناهج المتجددة، ووضعنا في أتون البحث التاريخي بإسدائه المقاربة التوثيقية لروايات التاريخ، وجعل مدونه عرضة للكتابة التاريخية منهجا، وبحثا، وتوثيقا.

لقد صار بالطبري بمدونه مادة التاريخ، في شخصه، وفي منهجه، وفي نسق مروياته التي تنتظم وثائق عن عصره، وعن العصور التي سبقته لقد حقّق التوجه الحديث في مباشرة التاريخ من خلال أشكلة تمثّل الماضي، التي لا تستوي فيها المسافات بين التدوين واسترداد الحدث من الذاكرة الكامنة وراء النص إلاّ بعد أن يتأسس الأرشيف.[2]

إنّ الوعي المنهجي الذي اكتسبه الطبري من موسوعية في المعارف، وتعمق في البحث الفقهي جعله يتفادى إشكالات سيكولوجية وذاتية أثّرت في كثير غيره، حينما حاول التاريخ تمثّلات لم تحمل آفاقها المرئي من التطورات المنهجية داخل القيم المعرفية التي يحاولها غابت قيمة الزمن المحتوي للفعل التاريخي حيث التطور والتحول من مشكّلاته.

ومثال ذلك ابن بشكوال الذي لم يكن يتمتّع باليقظة الابستمولوجية حينما باشر كتابة صلته، وقضى عليه المعنى النفسي في تمثّل التدين وترجمة الأخلاق، فوأد كثيرا من الروايات التي رأى أنّها لا تتوافق مع مقتضيات الإيمان الأخلاقية[3] في نظره، فاستنكف عن ذكر كلّ ما رآه غير جائز في حقّ المؤمن لم يتفطّن إلى أنّ الروايات حقّ للتاريخ، وليست

---

(1) أجزم أنّ المقاربة الابستمولوجية لمقدّمته القصيرة تؤكّد على فهمه العميق للتوثيق، وإدراكه أنّ البحث التاريخي اجتهاد مثل اجتهاد الفقهاء، لا يغني اجتهاد أحدهم عن الآخر، وكلّ اجتهاد هو نصّ للذي يليه.

(2) أنظر هذا المعنى في محاولة التاريخ عند:

Paul Ricoeur, op cit, p 237.

(3) ابن حيّان القرطبي: **المقتبس من أنباء أهل الأندلس**، تحقيق: محمود علي مكّي، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت 1393هـ/ 1973م، ص 128.

حقّا للمؤرّخ[1].

كما أنّه أطنب في بعض التراجم واختصر في أخرى، فأسهب في المشهورين وأوجز في غيرهم، فكان عدم التوازن في ذلك يمثّل قصورا بيّنا، وكانت الترجمة غير كاملة الأركان، ولا مستوفية الأغراض.[2]

وفي تحقيق المعنى اللازم للوثيقة كانت كتب التراجم[3]، وكتب الطبقات[4]، وكتب المناقب[5] على نهج الرواية في التوثيق، ولكن بصيغ مختلفة. فقد كانت متناولا وثائقيا لأحداث التاريخ[6]، ومصدرا لتوثيق أحداث بعض العصور[7]. وفي منصوصها ملتقط المؤرّخ الذي يكمّل به نصوصا أخرى[8].

وقد احتملت نصوصها كثيرا من الاجتماعي[9]، والاقتصادي[1]، والثقافي، والعمراني[2]، الذي ينساب خارج نصوص التاريخ التقليدية وتماسّت مع كلّ الفئات في

---

(1) أسدت إلينا كتب الجرح والتعديل كثيرا من المعروف باحتفاظها الرواية عن الرجال وعلى الرجال، وجعلت باب البحث مفتوحا على مادّة، تناولها كلّ عصر بمنهجه، ورؤاه، وحسب النواحي التاريخية التي يريد أن يحاولها.

(2) ناطق صالح مطلوب: كتاب الصلة لابن بشكوال. دراسة في منهجه وقيمته العلمية، <u>المؤرّخ العربي</u>، ع 39، بغداد 1409هـ/ 1989م، ص 155.

(3) في نصوص التراجم يتداخل الإثبات التاريخي للحدث مع منهج الاستقراء السوسيولوجي، ويتجاذب تحليل المدى في التكوّن التاريخي مع خصوصية اللحظة في الوجود الشخصي. وتصبح نصوص التراجم وثيقة للتاريخ وللجدل المنهجي في مفهومية العلوم المتساعدة. أنظر هذا ملمح في:

Jean (Joana), op, cit, pp 89-90.

و Bernard (Pudal) : Du biographique entre "science" et "fiction" Quelques remarques programmatiques, in: Politix, Paris 1994, V 07, N° 27, pp 5-24.

(4) يأتي النصّ من كتب التراجم والطبقات على هيئة الوثيقة في أدبيات المؤرّخين المعاصرين. أنظر:

Sublet (Jacqueline) : La prosopographie arabe, in : <u>A E S C</u>, Paris 1970, N° 05, p 1237.

(5) من الناحية المعرفية تكون هذه الأنواع على شاكلة واحدة، حيث الترجمة هيكلها الأساسي.

(6) حليمة فرحات وحامد التريكي: كتب المناقب كمادّة تاريخية، ضمن التاريخ و أدب المناقب، <u>الملتقى الدراسي</u>، الرباط أبريل 1988، منشورات عكّاظ، الرباط 1989، ص 51.

(7) طريف خالدي: **دراسات في تاريخ الفكر العربي الإسلامي**، ط 02، دار الطليعة، بيروت 1979، ص 85.

(8) Hady (R. Idris) : **Manaqib d'Abu Ishaq Al-Jabanyani**, Presses universitaires de France, Paris 1959, p XVII.

(9) لمّا كانت المناقب إبراز قيم الكمال الإنساني لدى الشخصية الظاهرة، كانت صور الاتّصال الاجتماعي في حياته ذات دلالة دينية واجتماعية. كما كان نقل مشاهد الفاقة والبؤس من مجتمعه، طريقة مثلى لإظهار حاجة العصر إليه، وبيان دوره الاجتماعي الخارق، ولو من خلال مزامنة حياته معها. أنظر:

إبراهيم القادري بوتشيش: "النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامّة لدراسة تاريخ الفئات العامّة بالغرب الإسلامي (ق 5-6هـ / 12-13م)"، <u>التاريخ العربي</u>، ع 22، الرباط 1423هـ/ 2002م، صفحات 262-265.

في اتّجاه الثقافة وصناعة الحياة(3). وكانت معطى لكثير من المقاربات التي تتقاطع فيها العلوم الإنسانية(4) بالنظر إلى المكوّنات السببية للظاهرة(5)، أو بحملها على التفسير والتحليل(6) وعلى محمولها بنى المؤرّخون كثيرا من تأسيساتهم ضمن معيارية تاريخية للواقعة، أو جغرافيا الحدث(7).

غير أن كتب المناقب كانت على مساورة من الشكّ فيها، إذ لم تكن كلّها رواية خالصة لوقائع وأحداث وإنّما لتضيف الحدث إلى الكرامة، حيث تتشوّف الأجيال اللاحقة من المتصوّفة إلى تدوين أخبار الشيوخ وتجاربهم وتمنيعها بالكرامة"(8). وتضيف سيرة الولي الحاضر إلى سيرة الأولياء(9) عبر الزمن الفارط، ليصبح التاريخ المعنى المتجلّي لميتافيزيقية هي غائية الزمني المخصوص بالحكاية، ولذلك يكون لها"

وأحمد الوارث: الماء في دكالة خلال العصر الوسيط من خلال سير الصالحين: كتاب التشوّف إلى رجال التصوّف نموذجا، دعوة الحقّ، ع 392، الرباط 2009، صفحات 139-148.

(1) أحمد بن محمّد بن عمر بن الحمصي(934هـ/1527م): **حوادث الزمان ووفيّات الشيوخ والأعيان**، تحقيق: عبد العزيز فيّاض حرفوش، ط 01، دار النفائس، بيروت 1421هـ/2000م، ص 23، و ص 553.

(2) أحمد الطاهري: دور المصادر العربية والتوثيق في توفير أسس التنقيب الأثري بالأندلس (ملاحظات أوّلية)، بحوث، ع 06، المحمّدية 1995، ص 244.

(3) محمّد الصمدي: كتب التصوّف والمناقب مصدرا لتاريخ عامّة الأندلس خلال العصر المرابطي، ربيع المخطوط الأندلسي الثاني، تنسيق مصطفى أمادي، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، المغرب 2010، صفحات 81-96.

(4) تتناول الدراسات نصوص التراجم معطى كامل القيم من حياة الإنسان من أجل تأسيس نظر فاحص، وفكر مفسّر. أنظر مثال ذلك في:

Jean-Claude (Passeron) : Biographies, flux, itinéraires, trajectoires, in : R F S, V 31, N° 01, Paris 1990, pp 3-5.

(5) Frédéric (Coninck) et Francis (Godard) : L'approche biographique à l'épreuve de l'interprétation. Les formes temporelles de la causalité, in : R F S, V 31, N° 01, Paris 1990, pp 23-53.

(6) Daniel (Courgeau) et Eva (Lelièvre) : L'approche biographique en démographie, in : R F S, V 31, N° 01, Paris 1990, p 55.

(7) Khaled (Kchir): La perception de l'Ifriqiyya et sa construction par les auteurs maghrébins du Moyen âge, in: Savoirs historiques au Maghreb: construction et usages, coordination/ Sammi Bargaoui, Editions CRASCO? Oran 20006, p 16.

(8) محمّد فتحة: التأريخ بالمناقب أو الوعي بالذات، مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 30، الرباط 2010، ص 39.

(9) Houari (Touati) : Approche sémiologique et historique d'un document hagiographique algérien, in : A E S C, V 44, N° 05, Paris 1989, p 1209.

إطار خاصّ يتمرّد على طاقة الحدث وإن ارتبط به في الواقع، لأنّه يحمل من التأويل لهذا الواقع ما تتلاقى به الرغبة في الحدث، والإمكان في الحدوث عند المترجم له"[1] حصرا. فيكون الزمني كلّه مرتبط بلانسقية الفعل في عوائد الأمور وطبائع العمران[2]. ولذلك أكّد الباحثون أنّ الكرامة شرط التأليف فيها[3].

وقد اعتراها من الخرافة والأسطورة ما امتزج بالتاريخ ممّا أشكل في منهاج التأويل أن يحظى المؤرّخون منها على نسق تاريخي واضح[4]. وعلى قدر ما كانت نصّا توثيقيا[5]، كانت كذلك إشكالا وثائقيا[6] فيها، وفي نصوص أخرى يبحث المؤرّخ المؤرّخ عن التاريخي، وغير التاريخي[7].

ويتّسع النصّ المحرّر في التاريخ ليتماسّ مع نصوص كثيرة[8] يستخلص منها الزمني، ويتناول منها المتقاطعات على الحدث، ليحرّر المعنى التاريخي المراد، مثل

(1) عبد الله المرابط الترغي: كتب التراجم العامّة وكتب المناقب خلال عصر المولى إسماعيل(1082هـ - 1139هـ)، المناهل، ع 56، الرباط سبتمبر 1997، ص 05.

(2) إنّها حكاية الكرامة بسياق تاريخي فيه يتلازم ويتزامن ويتوازى العام من الشهادة مع الخاصّ من الغيب. أنظر:

أحمد بن إبراهيم بن يحيى الأزدي القشتالي: تحفة المغترب ببلاد المغرب لمن له من الإخوان في كرامات الشيخ أبي مروان، تحقيق فرناندو دى لا جرانخا، مجلّة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، م 17، مدريد 1972-1973، صفحات 05-181.

(3) محمّد بنشريفة: حول كتاب بهجة لناظرين لابن عبد العظيم الزمّور، دعوة الحقّ، ع 01، الرباط 1986، ص 09.

(4) (Haouari (Touati), op, cit, pp 1205-1206.

(5) ما زالت النصوص قيد الإنشاء الوثائقي، وقد أثّرت مفاهيم الباحثين حول التاريخ على اعتمادهم هذه النصوص أو تلك، والمؤكّد أنّ المؤرّخين غير متّفقين حول ما هو التاريخ بالمعنى الذي يندّ عن مفاهيم البنيوية، أو التفكيكية، ليعطي الظاهرة المعرفية حدودها.

(6) لطفي عيسى: **أخبار المناقب في المعجزة والكرامة والتاريخ**، د ط، سراس للنشر، تونس 1993، ص 06. والطاهر بونابي: أهمّية المخطوطات المناقبية في كتابة التاريخ الاجتماعي والثقافي والفكري للمغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، المجلّة الجزائرية للمخطوطات، ع 2-3، وهران 2004-2005، صفحات 123-126.

(7) ولعلّنا نؤكّد أنّ من محمولها الكثير من البسيكوثقافي الذي يكوّن وحدة السوسيولوجيا، ويدعّم التحليل في علم النفس الاجتماعي، إلاّ أنّ الكثير من منصوصها يخرج الإنسان عن التاريخ بقيمة الإمكان التي يرصدها المؤرّخ. ولفحص بعض هذه النصوص، ينظر:

أحمد بن محمّد بن عبد الرحمان التسكوني: **مناقب سيدي عبد القادر بن محمّد بن سليمان بن أبي سماحة**، مخطوط، خزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي، كوسام، أدرار.

(8) اعتمدنا نخبة من النصوص للاستدلال والتمثيل.

نصوص الأنساب[1]، التي تحفر في الزمن من خلال الفذّ، وتؤسّس للزمني بوحدة الفرد من قيم التاريخ.

وتشاكلها نصوص السير الذاتية التي تمنح المعلومة من خلال خصوصية الفرد[2]، لتؤسّس جزئيات الحدث[3]، المحدّدة لقيم الفعل التاريخي على مستوى يكون حالة من الأيونة المشكّلة للوقائع[4]، بقيم التوصيف الأوّلي، قبل عقد العلاقات[5] داخل بنيتها الكلّية[6]. وتمنح صور الأحداث من دواخل الفرد[7]، يعرضها مشكّلات لشخصيته[8]، كما تمثّلها الضمير الزمني[9]، من خلال تفاعله مع الموضوع[10]، بقيم

---

(1) عبد الخضر جاسم حمّادي:دور الأنساب في حفظ تاريخ العرب خلال القرنين الأوّل والثاني الهجريين، آفاق الثقافة و التراث، ع 55، س 14، دبي شوّال 1427هـ/ أكتوبر 2006م، ص 59.

(2) Claude (Lévi-Strauss): **La pensée sauvage**, Plon, Paris 1962, p 312.

(3) في جدلية المقاربات المنهجية للسيرة وتقاطعها مع التاريخ في المعطى الوثائقي، وموقف المؤرّخين من محصّلاتها المعرفية التاريخية، ينظر:

إحسان عبّاس:**فنّ السيرة**، ط 01، دار صادر، بيروت 1996.

(4) التكوينية التاريخية في نصّ السيرة الذاتية أصيلة بمقاربة الزمنية في الإنشاء الحدثي للوقائع، كما أنّها أكيدة بمقاربة التلازمية في علاقات الحدث بين الذات والموضوع، أو الفرد والمجتمع. أنظر:

عبد العزيز شرف: **أدب السيرة الذاتية**، د ط، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة 1992، صفحات 110-122.

(5) هناك جدل منهجي حول هذا المفهوم بين المؤرّخين أنفسهم، وبينهم وبين السوسيولوجيين. ويبقى هذا الجدل قائما حيث هو تكوين ضروري في بناء المعرفة. أنظر:

Dominique (Dammame) : Des instruments biographiques, in : Pôle Sud, Paris 1994, N° 01,p 06.

(6) السير الذاتية والعائلية محورية وثائقية لوقائع عامّة، وأحداث شاملة، تتأسّس من جزئياتها المرتبطة بنواحي الحياة عامّة، وفيها من التاريخ قيما جماعية بنسق العرض الشخصي المفصّل لعمق العلاقات الاجتماعية، والبنى الثقافية. أنظر:

Ramzy (Baroud): **My father was a freedom fighter**, Gaza's untold story, Pluto Press, London 2010.

(7) Pierre (Monnet) : Ville réelle et ville idéale à la fin du Moyen Âge : une géographie au prisme des témoignages autobiographiques allemands, in : A H S S, Paris 2001, N° 03, p 591.

(8) Joseph (Tubiana): Autobiographies et sens de l'histoire. Deux exemples soudanais, in : R O M M , Paris 1982, N° 34, p 135.

(9)حتّى لا يستشكل المعنى على القارئ أضفت الضمير إلى الزمن حتّى يتكوّن المدلول التاريخي للأحداث كجزء من حركة الزمن التي ترويها السير الذاتية، ولا تختلط بالمفهوم السيكولوجي المتمثّل لها كجزء من حركة النفس الداخلية.

(10) Eric (De Dampierre) : Le sociologue et l'analyse des documents personnels, in : A E S C, N° 03, Paris 1957, p 442.

زمنية من مباشرة التاريخ[1]، أو قيم ميتافيزيقية من تماس التاريخ[2]ويتحو ّل التاريخ بذلك وحي النص ّ [3]، الذي يؤول إلى وثيقة تحيل على التاريخ من خلال فاردة الزمن النفسي.

فتصير صورة التاريخ من خلال الذات، كما كانت "محاولة للبحث عن الذات من خلال التاريخ"[4].وبهذا المركّب تحتلّ هذه النصوص[5]مكانة مفضّلة لدى المؤر ّخ[6]ليس لأنّها تمنح المعلومة التاريخية مباشرة، وا ٕنّما لكونها ملمح للاستقصاء في التطو ّرات التاريخية، والثقافية[7]، من خلال ذاكرة تاريخية لتفاعل يتحقّق في الوجود، ويرنو إلى الاستمرارية[8].

ومن شكلها الكنّاشات[9]والتقاييد التي حوت اللقط المقيّدة لحوادث ووقائع متعلّقة بأصحابها ومرتبطة بمحيطهم الشخصي والعائلي[1]، وقد "كانت بالنسبة لأصحابها تلعب دور المفكّرة أو كر ّاس لتسجيل الاهتمامات الآنية والعارضة"[2].

ومحمّد عبد الغني حسن: **التراجم والسير**، ط 03، دار المعارف، القاهرة 1980، ص 07.

(1) Jean (J. Rousseau) : **Les confessions**, Charpentier Libraire-Editeur, Paris 1811.

(2) Saint (Augustin) : **Confessions**, traduction par Dom Louis Gougaud, Les Editions GRES et Cie, Paris 1923.

(3)يرى بعضهم أنّ السيرة الذاتية لا تمثّل وثيقة تاريخية، وهذا يدلّ على ثصور في فهم المدلول الوثائقي في تحرير النصّ التاريخي. أنظر:

تهاني عبد الفتّاح شاكر: السيرة الذاتية في الأدب العربي، ط 01، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2002، ص 12.

(4) عبد القادر الشاوي: **الكتابة والوجود: السيرة الذاتية في المغرب**، د ط، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 2000، ص 13.

(5) يطرح بعضهم هذه النصوص في سياق الإيحاءات التي تخضع لمعنى جدلي في بناءات المعرفة التاريخية. أنظر:

Jeremy (D. Popkim) : Connaissance de soi et connaissance historique. (Ego-hisoire) et savoir,in: Qu'est-ce qu'on ne sait pas en histoire ?, direction : Yves Beauvois et Cécile Blondel, Presses universitaires de Septentrion, Paris 1998, p 147.

(6) Pierre (Monnet), op cit, p 592.

(7) فيليب لوجون: **السيرة الذاتية الميثاق والتاريخ الأدبي**، ترجمة عمر حلي، ط 01، المركز الثقافي العربي، بيروت 1994، ص 105.

(8) Freddy (Raphael) : Le travail de la mémoire et les limites de l'histoire orale, in : A E S C, Paris 1980, 35e année, No 01, p 127.

(9)ويسمّيها البعض بالكتابات الذاتية، ولها أسامي كثيرة منها:كنّاش، وزمام، وبطاقة، ومذكّرة، وتذكرة، وكشكول، ودفتر، وتقييد، ومقيّد، وكرّاس، وكرّاسة. أنظر:

ومن صنوفها الذكريات التي تعنى في الغالب بتسجيل الحياة العامّة، منصرفة إلى المجتمع والشخصيات والمشاهد والأماكن[3]. والمذكّرات التي لجأ إليها كثير من الشخصيات العامّة وصوّروا فيها دورهم في تشكيل الأحداث العامّة"[4]. وكلّها رصد وثائقي لمشهد تاريخي لا يتماسّى مع نصوص التاريخ العام، ذلك أنّ أساس المذكّرات "هو الإنسان وشخصيته وتجاربه، وهي مرآة لصاحبها تعكس الأحداث، وتصبح شخصيته قطبا تلتقي عنده الشخصيات الأخرى، وتنطلق أحيانا من الإيمان بأنّ الفرد هو الذي يكيّف الأحداث، ويرسم الخطط، ويقوم بالتفكير والتنفيذ"[5].

وبوحدة العلاقات المؤسّسة للمنظور الاجتماعي تشكّل نصوص العقود صور تقاطع الفذّ مع الجماعي في تركيب المشهد التاريخي، من نواة الأسرة[6]، إلى مركّب الأمّة[7]، بخصوصية الشروط الملزمة التي تحقّق صورة العلاقات الاجتماعية بين الاتّفاق، والخصومة في النزاع[8]، بين الفعل والانفعال، الذي تنشز منه حركة الحياة.

أو نصوص الشعر التي تمجّد الزمني حدثا توقّعه بتقنيات السرد، لتبعث الجزئي

أحمد السعيدي: **سوس التاريخ والثقافة والمجتمع**، د ط، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2011، ص 139.

(1) ومنها الوثائق الخاصّة والأوراق الخاصّة، وقد عدّت من أهمّ مصادر التأريخ والحضارة. أنظر: مي بنت عبد العزيز العيسى: من الأوراق الخاصّة للمؤرّخ ابن عيسى، الدارة، ع 03، ص 29، الرياض 2003، ص 182. وعبد الرحمان بن عبد الله الشقير: وثيقة وقف نجدية لسليمان بت عبد الله بن عثمان بتاريخ 1244هـ، الدارة، ع 04، س 29، الرياض 2003، ص 187.

(2) محمّد المنصور: "مصدر جديد لدراسة التاريخ الاجتماعي للمغرب عند مطلع القرن التاسع عشر: كنّاشة المشدّاط" متنوّعات محمّد حجّي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروي 1998، ص 46.

(3) يحيى إبراهيم عبد الدايم: **الترجمة الذاتية في الأدب العربي الحديث**، د ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1975، ص 16.

(4) يحيى إبراهيم عبد الدايم، المرجع السابق، ص 16.

(5) خيرية قاسمية: المذكّرات والسير الذاتية كمثدر لتاريخ فلسطين في القرن العشرين، الدراسات الفلسطينية، ع 64، بيروت 2005، ص 64.

(6) حسين فالح: "نظرة في بعض وثائق عقود الزواج من القرن الثالث الهجري"، دراسات تاريخية، ع 49-50، س 15، دمشق آذار-حزيران 1994، ص 81.

(7) عبد الكريم رافق: "العلاقات الزراعية في بلاد الشام في العهد العثماني بين المذاهب الفقهية والواقع، دراسات تاريخية، س 13، ع 43-44، دمشق 1992، ص 123.

(8) أنظر أهمّية العقود الوثائقية في:

Amalia (Zomeno): Del escritorio al tribunal. Estudio de los documentos notariales en la Granada nazari, in: Grapheion, Cordoba 2003, pp 75-102.

الباهت في نسيج كلّيات التاريخ من خلال الفرد[1] وأحاسيسه[2]، و الجماعة[3]وتفاعلاتها، والدولة[4]وسياساتها فتمنح للوقائع توثيقا متعمّقا في جزئيات الحدث حيث يتقاطع النفسي[5] والاجتماعي[6].

كما يلبّي حاجة المؤرّخ إلى دلالات أعمق لتفهّم الظاهرة في نسبياتها الزمنية المتعلّقة بالفرد والجماعة[7] على حدّ سواء[8]، مستظهرا "الخلفيات النفسية والاجتماعية والاجتماعية والسياسية والتاريخية والحضارية"[9] التي تقوم شواهد على الوقائع، أو تدفع تدفع الفكر إلى استقراء موح، أو مستشكل، من حيث المدى في اعتماد الشعر وثيقة تتّفق أو تختلف مع ما تذكره الوثائق التاريخية[10].

---

(1) Lauro (Martines) : Amour et histoire dans la poésie de la Renaissance italienne , in : A H S S, Paris 1996, V 51, N° 03, p 602.

(2) عبد العزيز شهبر: التعايش بين الأديان في الأندلس من خلال نصوص شعرية أندلسية، دراسات أندلسية، ع 14، تونس 1995، صفحات 36-46.

(3) عبد الحميد العبّادي: الصلة بين الشعر والتاريخ السياسي، مجلّة مجمع اللغة العربية، م 11-12، القاهرة 1959، صفحات 23-34.

(4) عبد الهادي التازي: الشعر في خدمة التاريخ الدولي للمغرب مجلّة كلّية الآداب بني ملال، ع 01، المغرب 1994، صفحات 17-23.

(5) خليل أبو رحمة: علي بن هذيل الأندلسي و كتابه: (تحفة الأنفس و شعار سكّان الأندلس)، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، س 05، ع 17-18، الأردن 1403هـ/ 1982م، ص 121.

(6) جمعة شيخة: القيمة الوثائقية للنصّ الشعري من خلال شعر الوزير ابن الخطيب مجلّة كلّية الآداب، س 02، ع 02، تطوان 1408هـ/ 1987م، ص 293.

(7) هناك مقاربات جيّدة لنصوص شعرية استوت وثيقة لكثير من مظاهر الحياة، التي لا تستطيع نصوص أخرى أن تلمح إليها مثل الشعر. أنظر مثال ذلك:

Anita (Guerreau-Jalabert): Aliments symboliques et symbolique de la table dans les romans arthuriens (XIIe-XIIIe siècles), in : A E S C, Paris 1992, N° 03, pp561-594.

(8) كثيرة هي النصوص الشعرية التي حملت النفسي والاجتماعي، وتقاطعت فيها الجغرافيا والتاريخ. أنظر:

Mohammed (Hadj-Sadok) : La guerre 1939-40 selon un soldat poète algerien, in : R O M M, Paris 1973, N° 15-16, p 22.

كما يتداعى التاريخ من خلال التوصيف ليملأ السرد بالمعنى. أنظر:

Mohammed (Ben Chneb) : La guerre de Crimée et les algériens. Par le Cheikh Sidi Mohammed ben Ismail d'Alger, in : Revue Africaine, Alger 1907. V 51, N° 166-167, pp 169-222.

(9) حسن الطريبق: المرابطون بالأندلس من خلال ديوان الأعمى التطيلي، المناهل، ع 11، الرباط مارس 1978، ص 367.

(10) أشرف علي دعرور: حياة الأندلس بين الواقع التاريخي والتصوير الأدبي مجلّة كلّية الآداب، ع 04، م 60، القاهرة 2000، ص 64.

إنّ الوقائع من خلال السرد الشعري الذي يختزل المسافات بتقاطعها في بناء الجماليات، تستوي على مساحاتها الجغرافية، وأبعادها الزمانية[1]التي لم تتماسّ مع النصوص الأخرى[2]، وتحقّق بمادّتها الأثيرية الزئبقية[3] الصورة الأنطولوجية التي تكوّن الفعل الزمني الذي يبعث الإشكالات في المنظور التاريخي[4].

إنّ الشعر[5]من خلال النفسي يتوغّل في جزئيات[6]المحيطيات[7]بكلّ تفاصيلها التي تتداخل مع حياة الإنسان وتؤثّر فيها[8]،وترسم فيها الانطباعات المكوّنة لمبدئيات التصوّرات، ومنطلقات اتّخاذ القرار[9]وهو في بعض حالاته نصّ يحمل من "قيمة

ولعلّ القصائد التي حبكهاابن درّاج القسطلي الأندلسيفي تمجيد انتصارات الدولة العامرية تجلّي الكثير من النفسي والفيزيولوجي الذي لا تراعي كتب التاريخ ذكره بتفصيل وثائقي، ولذلك تحمل دقائق التصوير من إثباتاته. أنظر مثالا لذلك:

ابن درّاج القسطلي: **الديوان** تحقيق محمود علي مكّي، ط 02، المكتب الإسلامي، بيروت 1389هـ.

(1) نوري حمّودي القيسي: الشعر وثيقة تاريخية تغني أحداثه وتحقّق وقائعه، المورد، م 15، ج 3-4، بغداد 1406هـ/1986م، صفحات 86-90.

(2) الحسين الإدريسي: ثنائية الفنّ والتاريخ في شعر ابن الأبّار"، الذخائر، ع 15-16، بيروت 1424هـ/ 2003م، ص 20.

(3) جمعة شيخة: الشعر الأندلسي: حدوده وأبعاده كمصدر للتاريخ،المجلّة العربية للثقافة، ع 27، تونس سبتمبر 1994، ص 118.

(4) إسحاق موسى الحسيني: "ثلاث قصائد تاريخية"،مجلّة مجمع اللغة العربية، القاهرة ربيع الثاني 1394هـ/ مايو 1974م، م 33-34، صفحات 66-71.

(5)لا يعزب عن الأهمّية التوثيقية ما يسمّى بالشعر العامّي، ففيه "معلومات ثرّة يمكن أن تسدّ ثغرات في التاريخ". أنظر:

عبد العزيز بن عبد الله الخويطر: المصادر المحلّية لتاريخ المملكة العربية السعودية، الدارة، ع 03، س 26، الرياض 2000، ص 140.

(6) مصطفى الشكعه: **الأدب الأندلسي موضوعاته وفنونه**، ط 05، دار العلم للملايين، بيروت 1983، ص 26.

(7) قامت بعض الدراسات باستقراء شامل لملامح المجتمع من خلال السرد الشعري وقضاياه التي احتملها صورا بيانية وجمالية. أنظر:

سامية مصطفى مسعد: **صور من المجتمع الأندلسي(رؤية من خلال أشعار الأندلسيين وأمثالهم الشعبية)**، ط 01، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة 1998.

(8) يحمل الشعر معالم عمرانية كثيرة لارتباطها بالنفسي والاجتماعي، وعلى نصّه تؤسّس التوبونيميا، وهي إحدى المعالم التي يحفر المؤرّخ من خلالها، ومن خلال الجغرافيا. أنظر في بعض هذا المعنى:

السيّد عبد العزيز سالم: معالم قرطبة في شعر ابن زيدون القرطبي،مجلّة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، ع 22، مدريد 1983-1984، ص 94.

(9)في شعر هجاء المدن بالأندلس قيمة إخبارية عن خصائصها التي لا تلامسها نصوص التاريخ، ومنها يتوغّل الإشكال فيما وراء النصّ الشعري ليحدث المعرفة التاريخية الواسعة بها، مثل قول أحدهم يهجو بلنسية:

ضاقت بلنسية بي وذاد عنّي غموضي

رقص البراغيث فيها على غناء البعوض

الشهادة، وندرة التجربة"[1]، ما يجعل التاريخ ينتظمه وثيقة للحدث. إذ يأتي محمول تارة مدعّما لما جاء في المصادر التاريخية واضحا، وحينا مدقّقا لما جاء بها عامّا، وطورا ثالثا مضيفا أشياء قد لا يهتمّ بها المؤرّخون عادة"[2].

وشكل للشعر نصوص الأدب ممّا يتألّف لونا فنّيا يدعى الرواية والقصّة، ففي محموله من صور الحياة وجزئيات الوقائع الكثير الذي تجعله بعض الرؤى[3] نصّا يفيد التاريخ، لما يوحي من مظاهرها التي لا تتبنّاها حدثا إلاّ مثل هذه النصوص، التي وإن كانت من وحي المخيال، ولعبة اللغة، إلاّ أنّها تتماسّ مع الواقع من خلال المقتبس منه اجتماعيا، أو نفسيا، أو دينيا، أو ثقافيا، أو اقتصاديا، ومنه تقيم الشهادة على واقع[4] لم تتبنّاه الكتابات التاريخية[5] رغم أنّ مادّته كمادّة التاريخ، مخزونة في الوثائق والسجلاّت"[6] في بعض الأحيان خصوصا إذا انفرد النصّ الأدبي بتدوين حدث ما، وحينها تزداد قيمته لما يحمل من جديد للمؤرّخ[7]. ويصبح الوثيقة الأساس لمعرفة مجتمع ما خلال فترة زمنية معيّنة[8].

أنظر: أبو الحسن علي بن بسّام الشنتريني: **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق إحسان عبّاس، د ط، دار الثقافة، بيروت 1398هـ/ 1978م، ج 02، ص 888.

(1) حسناء الطرابلسي بوزويتة: استشعار نهاية الأندلس في ديوان عبد الكريم القيسي الأندلسي، دراسات أندلسية، ع 05، تونس جمادى الثانية 1411هـ/ جانفي 1990م، ص 38.

(2) جمعة شيخة: القيمة الوثائقية لديوان ابن الأبّار، دراسات أندلسية، ع 02، تونس ذو القعدة 1409هـ/جوان 1989م، ص 39.

(3) Georges (Pradalié) : **Balzac historien**, Presses universitaires de France, Paris 1955.

(4) كان الكاتب الروائي الروسي فيودور دستويفسكي يرصد العامّة ويسجّل حوادثهم ليبني عليها مشهدا من مشاهد رواياته الرائعة، وما مشاهدها إلاّ التاريخ الذي لا يكتبه التاريخ.

(5) Christiane (Marcilhacy) : Emile Zola, «historien» des paysans beaucerons, in : A E S C, Paris 1957, V12, N° 04, p 573.

(6) فورستر وفوك: ثلاثة قرون من الأدب، ترجمة جبرا إبراهيم جبرا، د ط، دار مكتبة الحياة، بيروت 1967، ج03، ص 115.

(7) جمعة شيخة: صدى سقوط غرناطة في الشعر الأندلسي، دراسات أندلسية، ع 07، تونس رجب 1412هـ/جانفي 1992من ص 13.

(8) محمّد نجيب بن جميع: أهمّية الأدب الألخميادو الموريسكي في "المعجم الإيتيمولوجي القشتلّي لخوان كوروميناس"، دراسات أندلسية، ع 06، تونس ذو القعدة 1411هـ/جوان 1991م، ص 59.

أو نصوص الرحلات التي تباشر الحدث بإحداثيات الجغرافيا[1]، التي تشكّل مجال المغامرة فيها، لتبعثه مادّة البحث التاريخي[2]، والأنثروبولوجي[3]، وتكوّن به قيمة قيمة مصدرية مهمّة[4] عن اليومي بجزئياته[5] الدقيقة المنفعلة بتيّارات الحياة العامّة، وفي حركة اقتصادها[6]، وعلاقاتها الاجتماعية[7]. وعن العمق الاجتماعي الكامن وراء وراء العادي[8]، الذي تغطّيه ظلال المألوف.

والرحلة تجربة عميقة ذات اتّصال ثلاثي الأبعاد، الطبيعي عن طريق الجغرافيا، والبشري عن طريق الناس، والاجتماعي عن طريق الحياة[9]، وفي محمولها يصير الإنسان موضوع دراسة شاملة بحيثيات متعدّدة، ومتغيّرة بعدما كان أداة لهذه الدراسة[10].

---

(1) الرحلة قيمة جغرافية في مبدئها، وبالجغرافيا، والرحّال، والزمن، تتكوّن فيها ثلاثية التاريخ التي يفحصها المؤرّخ، وتكون صورة الرحلة في المتناول المعرفي. غير أنّها تختلف عن كتب الجغرافيا من حيث منهج تسجيل الوقائع وصور المشاهدات. أنظر:

نقولا زياده: **الجغرافية والرحلات عند العرب**، د ط، الشركة العالمية للكتاب، بيروت 1987، ص 16.

(2) أبو القاسم سعد الله: **تجارب في الأدب والرحلة**، د ط، المؤسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص 203.

(3) عبد العلي الخفّاف ومحمّد أجمد عقلة المومني: **دراسات في التراث الجغرافي العربي الإسلامي**، د ط، دار الكندي للنشر و التوزيع، إربد، الأردن 1420هـ/ 2000م، ص 41.

(4) محمّدو بن محمذن: "الرحلات الاستكشافية الفرنسية في الصحراء الكبرى (الدوافع و العراقيل)"، مجلّة العلوم الإنسانية، ع 20، قسنطينة 2003، ص 157.

(5) Henri (Dubois): Un voyage princier au XIVe siècle(1344), in: A S H M E S P, Aubazine 1996, N° 26, p 80.

(6) إسماعيل العربي: **تاريخ الرحلة والاستكشاف في البرّ والبحر**، د ط، الموسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 06.

(7) Josiane (Teyssot): Voyages et pérégrinations d'Auvergnats pendant la guerre de Cent Ans, in: A S H M E S P, Aubazine 1996, N° 26, p 63.

(8) Bertrand (Gilles): En marge du voyage des élites dans l'Italie des lumières. Du peuple regardé au peuple voyageur, in: M E F R I M, Paris 1999, V 111, N° 02, p 850.

وحسين محمّد فهيم: **أدب الرحلات**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1989، صفحات 129-144.

(9) حسني محمود حسين: **أدب الرحلة عند العرب**، ط 02، دار الأندلس، بيروت 1403هـ/ 1983م، ص 07.

(10) Miquel (André): Rome chez les géographes arabes, in: Comptes-rendus des séances de l'Académie des inscriptions et belles-lettres, Paris 1975, Année 118, N° 02, p 281.

إنّها السرديات التي يتعلّق بزمنها كلّ مدهش، ورائع، ونادر[1]، وغريب[2]. وبه وبه مضمونا، وبها متضمّنا –حيث تطلّ على كلّ جانب من جوانب المعرفة–[3] يحدث

مؤرّخ[4] المقارنات[5] والمقايسات. وتصبح نصّا صحيح المستند[6] للتمثّلات الثقافية[7] من خلال الجغرافيا[8].

وتصفي متكوّنها النهائي متشكّل التاريخ في قابلية التحوّل للاستخدام[9]، حيث يمتزج النص بالحدث[1]، حتّى على المستوى السيكولوجي[2]، ليصبح النصّ جزءا من من تمثّلات أنطولوجية للأنا[3]، وللمغاير الثقافي[4].

---

(1) بعضها استعرض ظواهر اجتماعية، وأخرى طبيعية، كان لها الخصوصية والأثر في حياة الناس والحواضر، أنظر:

عبد المجيد بنجلالي: مدينة فاس في كتابات الآخر (رحلات عبد الله الجرّاري، الوجه الآخر للحياة العلمية والاجتماعية)، ندوة فاس في تاريخ المغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، فاس 2008، ج 02، ص 117.

(2) Christine(Mazzoli-Guintard): Le royaume de Grenade au milieu du XIVe siècle: quelques données sur les formes de peuplement à travers le voyage d'Ibn Battuta, in: A S H M E S P, Aubazine, France 1996, N° 26, p 145.

(3) صلاح الدين علي الشامي: **الرحلة عين الجغرافية المبصرة في الكشف الجغرافي و الدراسة الميدانية**، د ط، المعارف، الإسكندرية 1999، ص 149.

(4) كانت الرحلة مستند كثير من مؤلّفي التراجم، والطبقات. أنظر:

أبو الحسن علي القلصادي(ت 891هـ/1486م): رحلة القلصادي، تحقيق محمّد أبو الأجفان، د ط، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1978.

(5) في منصوص كتب الرحلات كثير من تنوّع الحدث المحمول غاية للمشاهدة، وفيه ملمح عن المشاهد (بالفتح) والمشاهد(بالكسر)، في نصّ العيّاشي ونصّ الوزّان فيما يخصّ قرى توات. انظر:

عبد الله بن محمّد العيّاشي(ت1090هـ/1679م): **الرحلة العيّاشية**، تحقيق سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ط 01، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي 2006، ج01، ص 79. و

حسن بن محمّد الوزّان(ت بعد 957هـ/1550م): **وصف إفريقيا**، ترجمة محمّد حجّي ومحمّد الأخضر، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983، ج 02، ص 133.

(6) مقصورة على الرحّال نفسه، أي صورة لانفعاله بالمشاهدات، وتوقيعه لها كما تمثّلها.

(7) Stéphane (Yerasimos): Explorateurs de la modernité. Les ambassadeurs ottomans en Europe, in: Genèses, Paris 1999, N° 35, p 66.

(8) بهذا تكون الرحلة خبرة اقتصادية بالمقاييس الحديثة، حيث الحيّز، والإنسان، والثقافة، والتاريخ، معادلات التنظير الاقتصادي. إنّ للجغرافيا تأثير على الثقافة، ولا يمكن للمؤرّخ أن يتمثّلها خارج هذا التأثير، فمتكوّنها أنطولوجي، وسيكولوجي، وجغرافي. أنظر:

Robert (H. Lowie): **Culture & Ethnologie**, New York 1917, pp 47-48.

(9) Nicolas (Lenglet Dufresnoy) : **Méthode pour étudier la géographie**, Tilliard Libraire, Paris, T 01, p 127.

وتحتمل في كثير من نصوصها، مستحدثات المعارف[5]؛ أو ّ ليات الأصول التاريخية لكثير من الإثنيات في حيّزها الجغرافي[6]؛ الممتدّ وراء التماس مع كتابات المؤرّخين الكلاسيكيين، حيث الخبر والرواية من منغلقات الحياة[7]، ومستودعات الجغرافيا[8].

وبمحاورة الجغرافيا تستدعي الرحلة خصوصيات الأمم والشعوب[9]إلى منصوص[10]يحقّق الوعي بالحدث بمعنى كوني شامل. كما تعانق بمنصوصها الخصوصيات الإثنية ليتحقّق الوعي بالحدث بمعنى أنطولوجي كينوني[11]؛ فيتلبّس محمولها بالحضور الزمني الكامل المتعمّق بالوجود الإنساني، ويضمّ الوثائق العظيمة

---

(1) أنظر في بعض هذا المعنى:

Hidetaka (Ishida): Régimes narratifs et récits de voyage au Japon(1890-1930). Le voyage comme "leçon des choses" et de la modernisation, in: Genèses, Paris 1999, N° 35, p 89.

(2) تلك هي جدلية: الرحلة في الآفاق، والرسم على الأوراق، أنظر بعض هذا في:

Michel (Butor): Le voyage et récriture, in: Romantisme, Paris 1972, N° 04, p 04.

(3) Simon (Vieme): Le voyage initiatique, in: Romantisme, Paris 1972, N° 04, p 38.

(4) بيير جوردا: **الرحلة إلى الشرق**، ترجمة مي عبد الكريم علي بدر، ط 01، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2000، صفحات 19-22.

(5) Numa (Broc) : Voyages et géographie , in : Revue d'histoire des sciences et de leurs applications, Paris 1969, V 22, N° 02, p 141.

(6) عبد الرحمان بن إدريس التنلاني: **رحلة للشيخ سيدي عبد الرحمان بن إدريس التنلاني**، مخطوط، خزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي بكوسام، توات، ص 01.

(7) أنظر هذه المعاني في:

Faouzia (Belhachemi): Nouvelle interprétation du processue de peuplement dans le massif du Hoggar à partir des géographes arabes, in: Revue de géographie alpine, Grenoble, France 1991, T 79, N° 01, p 144.

(8) Fred (T. Lewicki): A Propos du Nom De l'Oasis de Koufra Chez Les Géographes Arabes du XIe et du XIIe Siècle, in: The Journal of African History, Cambridge 1965, V 06, N° 03, p 295.

(9) بعض الرحلات تأخذ هذا المعنى كلّيا. أنظر:

أحمد بن فضلان: **رسالة ابن فضلان**، تحقيق سامي الدهّان، د ط، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق، د ت.

(10) وهذا هو معنى التاريخ في منظوري؛ حيث يتحوّل الفعل الزمني وحركة الحياة إلى منصوص شفهي أو كتابي، متعلّقه زمنان متغايران.

(11) الناصر اليغلوطي: المأثورات الشعبية في تونس كما وردت في بعض كتب الرحالة الأوربيين، مجلّة الحياة الثقافية، ع 192، تونس أبريل 2008، ص 81.

الشأن في تاريخ الإنسانية"[1].

و"التاريخ والجغرافيا توأمان لا غنى لأحدهما عن الآخر أثناء انتشارهما في جسد الرحلة. فإذا كان الرحّالة، جغرافيا، يستوحي المدوّنة الخرائطية، فإنّه في الوقت ذاته يستوحي المدوّنة التاريخية أعلاما وأزمنة وتواريخ أمم وأفراد ومظاهر مختلفة، معيدا الرحّالة–صياغة كلّ ذلك في "تاريخ جديد"، دون أن تكون الرحلة نسخا للتاريخ أو إعادة إنتاجه"[2]. ومن خلالها تقوم المثاقفة[3] قيمة تاريخية في نصّها، الذي يحقّق استدعاء الآخر حينا، ويرحل إلى الآخر حينا مماثلا[4].

وتستحيل نصوص كتب البرامج،وتسمّى كذلك فهرس، وثبت، والمشيخة، والمعجم[5]-وهي سجلاّت مراحل الأخذ والتتلمذ، وقصّة التحصيل العلمي– مادّة وثائقية مهمّة تحوي الزمني بمتعلّقه من الحياة الثقافية[6]؛ ومتشكّله من الحركة العلمية، العلمية، بأسانيد وروايات مضبوطة وضابطة[7]، وبمؤشّرات عن نفائس الكتب

---

(1) زكي محمّد حسن: **الرحّالة المسلمون في العصور الوسطى**: د ط، دار الرائد العربي، بيروت 1401هـ/ 1981م، ص 179.

(2) عبد الرحيم مودن: **أدبية الرحلة**، ط 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء 1417هـ/ 1996م، ص 13.

(3) جمعة شيخة: بعض المظاهر الدينية في رحلة عبد الله بن الصبّاح الأندلسي، دراسات أندلسية، ع 12، تونس جوان 1994، صفحات 36-44.

(4) أنظر بعض هذا المعنى، وغيره في:

Maria (Jesus Viguera Molins) : La cultura nazari y sus registros historicos, biobibliograficos y geograficos, in : Estudios nazaries, Editados por Concepcion Castillo Castillo, Universidad de Granada, Granada 1997, pp 184-189.

(5) عبد الحي بن عبد الكبير الكتّاني: **فهرس الفهارس والأثبات**، تحقيق إحسان عبّاس، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1402هـ/ 1982م، صفحات 67-71، وحاج بنيرد: قضايا التأليف في القرنين الحادي عشر والثاني عشر عند المغاربة وميزاتها، آفاق الثقافة والتراث، ع77، س 20، دبي ربيع الثاني 1433هـ/مارس 2012، صفحات 97-99.

(6) عبد الحقّ بن عطية المحاربي(حوالي 542هـ/ 1148م): **فهرس ابن عطية**، تحقيق:محمّد أبو الأجفان و محمّد الزاهي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1400هـ/ 1980م، ص 27.

(7) مضبوطة التسلسل، ضابطة المعارف، ومن خلالها استبانت الدراسات حركة كتب، وعلوم، ومؤثّراتها بين المجتمعات. أنظر:

هاني العمد: **كتب البرامج والفهارس الأندلسية دراسة وتحليل**، ط 01 المركز التقني للخدمات المطبعية، عمّان، الأردن 1993، ص 30.

والمدو ّ نات، (1) وذخائر التآليف والكر ّ اسات (2)، ومد ّخرات عن الشيوخ (3)، وأساطين العلم، وحركة الإجازات (4) العلمية بينهم (5).

ومن مجموعها يرصد كل ّ ما له علاقة بالسوسيوثقافي (6) المتداخل مع مكو ّ نات الزمني في جانبه الفكري (7) متعلّقا بحولياته (8) أو متعلّقا بالجغرافيا (9). وتمنح التفصيلات عن الحركة الثقافية ورو ّ ادها، بالتماس مع ملامح تاريخية عام ّ ة (10).

ومن دون هذه، نصوص أخرى كثيرة، يبعثها المؤر ّ خ وثائق تشير إلى الحدث من محمولها، حيث الواقعة جزء من متكو ّ نها الأدبي، أو منها هي، حيث تكو ّ ن واقعة بحد ّ ذاتها، ويصير الاستشهاد بها، لا منها. فتستقيم إذن شاهدة، أو تحمل شهادة، وهي

عبد الله المرابط الترغي: ملامح من التواصل الثقافي بين المغرب والسودان الغربي من خلال رحلة الأسانيد، أعمال ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأقطار الإفريقية على جانبي الصحراء، ط 01، منشورات كلّ ية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا 1999، ص 545.

(1) محمّد بن جابر الوادي آشي(749هـ/ 1338م): **برنامج الوادي آشي**، تحقيق: محمّد محفوظ، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981، ص 06.

(2) أبو بكر محمّد بن خير الأشبيلي(ت 575هـ/ 1179م): **الفهرسة**، تحقيق: فرنسشكه قداره زيدين، ط 03، مكتبة خانجي، القاهرة 1417هـ/ 1997م، ص ن.

(3) محمّد بن أحمد ميّارة الفاسي(1072هـ/ 1661م): **فهرسة الشيخ محمّد بن أحمد ميّارة الفاسي**، تعليق بدر العمراني الطنجي، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1430هـ/ 2009م، صفحات 15-17.

(4) نفيسة الذهبي: قراءة في فهرس الشيخ عبد الواحد السجلماسي(ت 1003هـ/ 1599م)، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 01، القنيطرة، المغرب 1997، ص 39.

(5) تمثّل أخبار الإجازات العلمية كتلة وثائقية للحركة العلمية، وأعلامها. أنظر:

مولاي بلحميسي: **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ط 02، ش و ن ت، الجزائر 1981، ص 34. وأبو القاسم سعد الله: **على خطى المسلمين: حراك في تناقض**، ط 01، عالم المعرفة، الجزائر 1430هـ/2009م، ص 06، و ص 172. وانظر مثالا لذلك:

محمّد زياد بن عمر التكله: **مجموع فيه إجازات من علاّمة الجزائر ابن العنّابي الأثري-1189/1267هـ**، ط 01، دار البشائر، بيروت 1429هـ/ 2008م، صفحات 35-67.

(6) حسن المشّاط المكّي(1399هـ/1978م): **الثبت الكبير**، تحقيق محمّد بن عبد الكريم بن عبيد، د ط، مؤسّسة الفرقان للتراث الإسلامي، مكّة 1426هـ/ 2005م، صفحات 97-100.

(7) محمّد بن علاء الدين أحمد الحنفي المكّي(990هـ/1582م): **ثبت القطب النهروالي**، العربي الدائز الفرياطي، ط 01، دار البشائر الإسلامية، بيروت 1428هـ/ 2007م، ص 04.

(8) عبد الله المرابط الترغي: أعمال السوسيين في كتابة الفهرسة، لائحة بيبليوغرافية، دعوة الحقّ، ع 367، الرباط ماي – يونيو 2002، ص 112.

(9) عمر لشكر: قراءة في فهرس مغربي، دعوة الحقّ، ع 315، الرباط نوفمبر – ديسمبر 1995، ص 119. وعبد العزيز الأهواني: كتب برامج العلماء في الأندلس، مجلّة معهد المخطوطات العربية، ع 01، م 01، القاهرة 1955، ص 91.

(10) Maria (Jesus Viguera Molins, op cit, p 183.

في كلّ ذلك تربط فكر المؤرّخ بماضي الحدث بخصوصية دلالتها.

وتختلف هذه النصوص باختلاف قيمها المعرفية التي تحملها، وبما يمنحها المنهج في اعتمادها مستندا في إثبات الوقائع، حيث تنتظم في مجموع المعادلات للمعطى التاريخي، وتستوي بذلك في نسق التوثيق لتكوّن وحدة التواصل بين المؤرّخ والواقعة، مع احتفاظ كلّ نصّ بقيمة خاصّة، يمنحه إيّاها تماهي الواقعة فيه.

والنص للواقعة ومن الواقعة، والمؤرّخ يحاول التاريخ بحلّ هذه المعادلة، المبنية على العلاقات بين منصوص وحدته اللفظ، ومنصوص عليه وحدته الفعل والحركة. وفكّ الاندماج بينهما- ليزايل الحدث قالب اللفظ منوط بالمؤرّخ، وهو ما يمثّل استخلاص القيم المعرفية التاريخية من إيحاءات النصّ، ومقاصد السرديات.

من هذا المبدإ كانت لنصوص الفقه خصوصية لدى المؤرّخ، كمكوّنة "مجمعا لمختلف المواد التي يقبل عليها المتخصّصون في العلوم الإنسانية"[1] حيث قاربت حركة المجتمع بتمثّلات النظر الفقهي الاجتهادي، والتقطت ملامح كثيرة للمجتمع وحركته اليومية، التي غابت عن المدوّنات التاريخية، وكوّنت إشكالا في كتابة التاريخ[2].

و"لارتباط مرجعيتها الأساسية، وهي الفقه، بالمجتمع، تتمثّل فيما تضمّنته من معلومات اجتماعية، واقتصادية، وحضارية، تلقي أضواء على غير ما جانب من المجتمع، على حياة مؤلّفيها، في هذا البلد أو ذاك، خلال هذا العصر أو ذاك"[3]، وتكون بذلك مصدرا وثائقيا يحاكي كلّ الوثائق الأخرى في توصيفها المنهجي العام،

---

(1) العجوري وفاء: جوانب من الواقع الاقتصادي بالأندلس خلال القرن الخامس الهجري من خلال: كتاب فصول الأحكام لأبي الوليد الباجي، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 04، القنيطرة، المغرب 2004، ص 151.

(2) حمّادي سعدون: رأي في كتابة التاريخ"، مجلّة المجمع العلمي العراقي، م 40، ج 01، بغداد 1409هـ/ 1989م، ص 56.

(3) حسن الواركلي: إشارات اجتماعية واقتصادية عن مدينة (المرية) من خلال مصدر فقهي، بحوث الملتقى الثاني للعلوم التاريخية ، مدريد 1992، ص 163.

ويربو عليها بمحموله الذي لا يماثل غيره إذ توحي إلى واقعة متحقّقة[1].

والفقه الإسلامي فقه تاريخي بمعيارية الفعل المتحقّق في الزمان والمكان، يتشكّل نظرا مغرقا في التاريخية منبعثا بمعطى واقعي، ومحقّقا لقانون تطبيقي، يحكي صورة الفعل من خلال الأحكام، وذلك على عكس الفقه الروماني الذي يغرق في لاتاريخية تترجم الانفصام بين التأهيل الحكمي وسريان المفعول.[2]

ورغم أنّ الفقهياتتتقاطع مع نصوص أخرى كثيرة، إلاّ أنّها تتميّز عنها بكونها محاولة جادّة في أصالة النظر التاريخي للوقائع، حيث تجرّد الأحداث في حيّزها الزمني خالصة من تأثيرات المتناول لها، وهذا ما ينهد إليه التاريخ باعتماده الوثيقة أداة لاستخلاص الأحداث كما وقعت.

وفي تحقيق النظر في الحادثة، برصدها كما وقعت في حيثياتها الزمانية والمكانية، لتتناولها إشكالا واقعيا، تحقّق نصوص الفقه كذلك معنى تاريخيا صرفا، وتمنح المؤرّخ حشدا من الوقائع يشكّل به معالم الفترة التي يتناولها[3]ويصبح النصّ الفقهي منظارا دقيقا يتناوله المؤرّخ في رصد كثير من ملامح الحياة[4].

وبمعيارية الزمان والمكان التي تدفع التاريخ إلى تكوّنه، والسوسيولوجيا إلى تحليلها، تحمل النصوص الفقهية جزئيات معلمية دقيقةتتعمّق في اللحظة التي تحاولها السوسيولوجيا، بينما تتضاءل في المنظور التاريخي العام، وتتماهى في مجموع الحركة المتسطّح على الزمن.

---

(1) محمّد الطوكي: الوجه التاريخي للوثيقة التاريخية، حوليات كلّية اللغة العربية، ع 04 مرّاكش 1415هـ/ 1994م، ص 168.

(2) أسوالد اشبنغلر: **تدهور الحضارة الغربية**، ترجمة أحمد الشيباني، د ط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت، ج 02، ص 72.

(3) كما تحمل في سياقات نصوصها كثيرا من الوثائق. أنظر:
راشد بن محمّد بن عساكر: وثيقة الكبيشية لجليلة بنت الأمير عبد المحسن بن سعيد الدرعي، الدارة، ع 02، ص 29، الرياض 2003، ص 279.

(4) حملت كتب الفقه جزئيات دقيقة أغفلتها كتب التاريخ لخصوصيتها الزمانية، والمكانية. أنظر في ذلك:
محمّد بن محمّد بن الحاج العبدري(737هـ/ 1336م): **المدخل**، د ط، دار التراث، القاهرة، د ت، ج 04، صفحات 60-67.

وهكذا تتقاطع محمولاتها مع التاريخ بمنهج التفاعل، حيث التاريخ هو وعائية المناط في سبيل التنظير الفقهي، والفقه هو حكاية صورة الفعل في إحداثيات سوسيوثقافية تبرز من التشكّلات الجزئية ما يجعل المؤرّخ والفقيه على اتّصال معرفي وثيق ومتداخل[1].

فكلّ ما تمثّله الفقه من إحداثيات القضايا التي توجّه إليها بمعيارية المنهج في تأطيرها حكما أو استدلالا، كانت من صميم التاريخ؛ أي انعكست "على ما عالجه الفقهاء من أقضية كانت تحدث للناس، ومسائل تعرض لهم، صور من حياتهم الاجتماعية، خاصّة وعامّة، ليست تخلو من دلالة على العقلية السائدة، والذوق المتحكّم في نسج خيوط وقائعهم اليومية"[2].

هذه الجزئيات الغائبة في ماورائية الأحداث الكبرى التي حفلت بها مدوّنات التاريخ، وشكّلت بذلك بؤرا، ظلّ التاريخ ينسج حولها الإشكالات، وهو يتحسّس القيم الزمنية المتكوّنة في حيّز إنساني، التي تشكّل جزئيات الحركة الإنسانية[3]، سواء في حالة الاندماج المولّد، أو في حالة الأيونة، حملتها نصوص فقهية متمثّلة أنسنة الحدث[4]، فكوّنت بذلك وثائق مضبوطة بقيم العلاقات بين عناصر التفعيل لحركة الإنسان التي نطلق عليها اسم التاريخ. فبهذا "التصوير الصادق والحقيقي للكثير من الواقع المعيش، يقدّم –الفقه– للباحثين في التاريخ والحضارة عناصر تاريخية لا يرقى إليها شكّ تمكّنهم من دراسة علمية جادّة ونزيهة"[5].

---

(1) عمر الجيدي:الحبسيّة مصدر أساسي للتعرّف على التاريخ الحضاري للمغرب، دعوة الحق، ع 242، الرباط 1984، ص 50.

(2) حسن الوراكلي: المرجع السابق، ص 169.

(3)أظنّ أنّ هذا ما جعل التاريخ ينحسر عن كثير من الحيّز للسوسيولوجيا، التي تبدّت تحليل الجزئيات، على مستوى الحيّز الزماني، أو المكاني، أو الفعلي الحركي.

(4) الفقه يستشعر الزمان، والمكان، والحال، والمآل، ضمن وحدة الإنسان، التي هي وحدة دراسته، وتفاعله.

(5) محمّد الحبيب الهيلة: مناهج كتب النوازل الأندلسية والمغربية من منتصف القرن 11/5 إلى نهاية القرن 15/9، دراسات أندلسية، ع 09، تونس جانفي 1993، ص 23.

وفي محمولها لهذه الجزئيات تتباين كتب الفقه، فأمّا ما اهتمّ منها بالجمع أو الشرح فقد احتمل منها ما دلّل على قاعدة، أو مذهب، أو أشار إلى صيغة من صيغ الممارسة الفعلية لجوانب شرعية في حياة الإنسانومن هنا كان الفقه متشوّفا للحياة والحركة من خلال تنظير لمنظومة فكرية، وتأسيس لقواعد منهجية تضبط الاشتغال بهذا الفنّ من العلوم.

وهكذا كانت تمثّلاته للحياة مضبوطة بالمعنى المنهجي المهيمن على أطر النظر إلى جزئياتها، أي أنّ الفقه هو الذي يستدعي صور الحركة للدلالة، أو للمثال(1)وتصير بعد ذلك تمثّلاته انتقائية، أو محصورة، يستكفي بها منهجا، ويضنّ بها تاريخا(2)، حيث التاريخ الذي يبحث في إثبات الأحداث، يبحث كذلك في صور التراكم التي ينشئ منها الظواهر التي يحبك منها التحليل السوسيولوجي، والأنثروبولوجي ليكوّن المعنى الزمني للحدث.

---

(1) محمّد بن محمّد بن الحاج العبدري: المصدر السابق، ج 04، ص61. ومحمّد بن علي بن عمر أو عبد الله المازري(536هـ/ 1141م):شرح التلقين، تحقيق محمّد المختار السلاّمي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م، م 01، ج 02، صفحات 299-301.

(2) أي أنّه لم يحمل التفصيلات الكاملة التي تؤلّف نسقا تاريخيا متكاملا، ومع ذلك فهو مصدر كفيل بإعطاء صور وملامح تكمّل نصوصا أخرى، أنظر في بعض هذا الذي نقول:
محمّد رزّوق: المرأة من خلال كتاب "المدخل" لابن الحاج، المناهل، ع 43، الرباط مارس 1994، ص 363.

الفصل الثالث

النوازل أرشيف وثائق ومدوّنات تاريخ

النوازل: توثيق الزمني بإحداثيات النفسي والاجتماعي.

النوازل: شاهدات الوقائع وأدوات المناهج.

النوازل الأندلسية: حكاية الواقع ورواية الماضي.

تنوّعت وثائق التاريخ بتنوّع المعطى الذي تحمله، وباختلاف ما ينشده المؤرّخ من محمولها. وهكذا كان كلّ ما تركه الإنسان وثيقة بمقتضى العلاقة بين الإنسان وفعله الدال على الحدث الذي أطّره في الزمن.

وتتهيّأ النوازل لتكون نوعا من هذه الوثائق بخصوصية متفرّدة، لعلاقتها بجزئيات الحياة الإنسانية، وترجمتها للواقع بكلّ حيثيات الوجود المتفاعل مع مفردات الزمان، والمكان.

ولا يمكن أن نقرّر ذلك حتّى نجيب على بعض الإشكالات التي تنتظم إطارا منهجيا لنصّ معرفي يقرّر الماهية التوثيقية للنوازل، وفق هذا التوجّه تتكوّن إشكالاتنا وإجاباتها من خلال منظور الإشكال التالي: ما القيمة المنهجية والمعرفية للنوازل في منظومة التوثيق المعتمد أساسا للمعرفة التاريخية؟.

النوازل توثيق الزمني بإحداثيات النفسي والاجتماعي

وأمّا ما اهتمّ منها برصد صور الحياة والحركة من أجل تكييفها بتوجّهات الفقه المستدلّة من أصوله، المنبثقة من نصوص الشارع، لإحداث المقايسة بين الفعل الواقعي ومتطلّبات المقاصد الشرعية التي يتبنّاها الفقه أطرا لمعرفيته النظرية، فقد احتمل من جزئيات الحياة خطوطا[1] كثيفة متراتلة؛ متوازية أو متقاطعة، ومتضاغثة؛

(1) الخطّ يمثّل صورة لها عمقها في المجتمع، بالتعدّد أو بالتشابه.

مختلطة أو متباينة.

هذا الاحتمال في الفقه كانت حركته انفعالية، حيث تشوّفت هذه الصور إلى الفقه واعترضت منهجه مستحيلة إلى إشكال استدعى لمقاربة الفقهية الممثّلة للحكم الشرعي، الذي ينشده الناس في حركتهم اليومية، وفي تطلّعاتهم الوجودية.

ولاقتصار هذا الفقه على احتواء منظومة الإشكالات، وتفاعله معها ميدانا للنظر، وحيّزا للمعالجة، استفرد بمصطلح خاص يؤطّر جملة التوجّه فيه، ويميّز صفة التطبيقية في تقريراته، فكان ما يسمّى في الفقه بالنوازل.

لا شكّ أنّ نحت المصطلح يبدأ بإوالية اللغة، وأنّ المادّة المعجمية هي أساس معرفي لتكييف المصطلح بخصوصية المنهج، أو بتميّز الميدان، أو بهما مجتمعين. ومن منطلقات التكوّن اللفظي يكون مدلول الاصطلاح، الذي هو نقل المعرفي العام إلى المعرفي الخاصّ وفق ملابسات، ومعايير.

فالنوازل لغة: جمع نازلة[1] والنازلة الشدّة[2] أو الشديدة[3] من شدائد الدهر[4]، تنزل بالناس[5]. أو هي المصيبة الشديدة تنزل بهم[6]، أو الداهية تحدث لهم[7]. وقد ذكرت هكذا على صحيح اللغة أمّا الزبيدي فقال: "ومن المجاز (النازلة: الشديدة) من نوازل الدهر أي شدائدها"[8]. وجمعها نوازل[9]، ونازلات[1].

---

(1) المعجم الوسيط، ج02، ص915.
(2) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج 09، ص47.
(3) ابن منظور، لسان العرب، ج 06، ص 4401. والخليل بن أحمد الفراهيدي(170هـ/786م): **كتاب العين مرتّبا على حروف المعجم**، ترتيب عبد الحميد هنداوي، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1424هـ/ 2003م، ج 04، ص 213.
(4) أحمد رضا، متن اللغة، م 05، ص 442.
(5) الجوهري: الصحاح، ج 06، ص 1829. وابن فارس: المجمل، ص 864.
(6) أحمد بن محمّد بن علي المقري الفيومي: **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للإمام الرافعي**: د ط، المطبعة البهية المصرية، القاهرة د ت، ج 02، ص 158.
(7) علي بن جعفر بن علي السعدي أبو القاسم المعروف بابن القطّاع(515هـ/1121م): **كتاب الأفعال**، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1424هـ/ 2003م، ص 490. وقد جاءت بصيغة الماضي في المصدر المذكور وأتيت بها على صيغة المضارع لتناسب السياق.
(8) الزبيدي، تاج العروس،ج 30،ص 482.
(9) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج 04، ص 231.

وجاء عند ابن فارس في مقاييسه: النون والزاء واللام كلمة صحيحة تدلّ على هبوط الشيء ووقوعه ... والنازلة: الشديدة من شدائد الدهر تنزل"[2].

وأخرجها المجاز حسب الزبيدي، وسياق الكلام عند ابن فارس، مخرج المصطلح حيث دلّ لفظها مقترنا أو غير مقترن، على حلول أمر خاصّ ليس من معهود الناس، مع تميّزه بالشدّة؛ أي كلّ أمر فيه مشقّة نفسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية[3].

وقد جعل الثعالبي النازلة في الدواهي وقال: "قد جمع حمزة من أسمائها – يعني الدواهي– ما يزيد على أربعمائة... يقال: نزلت بهم نازلةٌ، ونائبَة، وحادِثَةٌ، ثُمَّ آبِدَة، وَداهِيَةٌ، وَباقِعَةٌ، ثُمَّ بائِقَةٌ، وحَاطِمَةٌ، وفَاقِرَةٌ، ثُمَّ غَاشِيَة، وواقِعَة، وقارِعَة، ثُمَّ حَاقَّة، وطَامَّة[4] وصَاخَة"[5].وجعلها صاحب المخصّص في باب الدواهي والشرّ كذلك، فقال: "النازلة، يقال دهرهم أمر، أي نزل بهم"[6].

ومن خلال السياق يظهر أنّ النازلة كلمة جامعة لكلّ ما يحلّ بالقوم من الأمور المستشنعة أو المستعصية، لأنّ المرادفات التي ساقها هي صفات النازلة، فلكلّ نازلة خصائص تميّزها عن الأخرى حسب درجة وقوعها، وثقل مراسها، وأنّ النازلة عموم جامع، مناطه الحلول.

فحلول الدواهي بأنواعها التي ذكر الثعالبي؛ هو النازلة، فوقع وصف الحركة، وهي حركة انفعالية[7] موقع الاسم، وغلب على عمومها، فاجتمعت فيه خصائصها

---

(1) المعجم الوسيط، ج 02، ص 915. واشتهر في الاستعمال الجمع الأوّل.

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 05،ص 417.

(3) وقد تكون كارثة طبيعية، مثل الزلازل، والأعاصير، واجتياح الجراد.

(4) وهذه كلّها صفات لأحوال. أنظر:

قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي: **جواهر الألفاظ** تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1405هـ/ 1985م، صفحات 250-252.

(5) أبو منصور بن إسماعيل الثعالبي: **فقه اللغة**، د ط، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت 1885م صفحات 321-322.

(6) أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده: **المخصّص**، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت، س 12، ص 144.

(7) بالنسبة لمكوّن اللغة، وهو الإنسان.

المشتركة، فكان اسما جامعا.

وهذا المعنى العام الذي احتمله اللفظ المعجمي خصّص في الاصطلاح بتكييف الترتيب الزمني والسيكولوجي[1]، فحافظ على صفة الحلول التي يقتضيها بناء اللفظ من مادّة "نزل" وكيّف الشدّة لتصير إشكالا.

لذلك كان الاصطلاح في النوازل أنّها "المسألة الواقعة الجديدة التي تتطلّب اجتهادا وبيان حكم"[2]، وهي "مسائل وقضايا دينية، ودنيوية، تحدث للمسلم، ويريد أن يعرف حكم الله فيها"[3]، وهي "المسائل و الوقائع التي تستدعي حكما شرعيا"[4]، و هي هي جميع الحوادث التي تحتاج لفتوى أو اجتهاد ليتبيّن حكمها الشرعي سواء كانت هذه الحوادث متكرّرة أم نادرة، وسواء أكانت قديمة أم جديدة"[5].

أو هي "القضايا والوقائع التي يفصل فيها القضاة طبقا للفقه الإسلامي"[6]، وهي وهي "مشكلة عقائدية أو أخلاقية أو ذوقية يصطدم بها المسلم في حياته اليومية، فيحاول أن يجد لها حلاّ يتلاءم وقيم المجتمع بناء على قواعد شرعية"[7].

أو"هي مفرد نوازل من القضايا والظواهر التي تقع للفرد أو الجماعة من جرّاء العلاقات أو الروابط أو السلوكات سواء تعلّقت بالفرد كذات، أو به كموضوع، تجعله في حالة اضطرابية تقتضي تدخّل غيره ممّن يعتقد أنّه أعرف منه وأكثر دراية بتصريف الأفعال وفق معايير الشريعة، أي أنّ الفرد يصاب بحالات توتّر وخوف وقلق في

---

(1) يقوم البناء اللغوي على العلاقة بين قيم كثيرة، أهمّها علاقة السيكولوجي بالزمني.

(2) محمّد بن حسين الجيزاني: **فقه النوازل "دراسة تطبيقية تأصيلية"**، د ط، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية 1427هـ/ 2006م، ص 21.

(3) محمّد حجّي: **نظرات في النوازل الفقهية**، ط 01، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر،الدار البيضاء، المغرب 1420هـ/ 1999م، ص 11.

(4) مسفر بن علي بن محمّد القحطاني: **منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة**، ط 01، دار الأندلس الخضراء، جدّة، السعودية 1424هـ/ 2003م، ص 87.

(5) نفسه، ص 88.

(6) عبد العزيز بن عبد الله: "القضاء المغربي وخواصّه"، دعوة الحقّ، ع 224، س 24، الرباط 1402هـ/ 1982م، ص 48.

(7) عبد العزيز خلوف: "قيمة فقه النوازل التاريخية"، البحث العلمي، ع 29-30، س 16،الرباط 1399هـ/ 1979م، ص 76.

ممارساته الحياتية[1]، فيحتاج إلى من يبقيه على وفاق مع محيطه الثقافي والنفسي والاجتماعي دون الإخلال بالأساس الشرعي و العقدي"[2].

أو "هي جملة قضايا وأحكام فقهية صادرة عن القضاة والفقهاء المفتين، على شكل أجوبة عن تساؤلات ترد من عموم المسلمين حول حكم الشريعة في مسائل فرعية بعينها، أو في حوادث مستجدّة حادثة لأشخاص معيّنين في سياق زماني ومكاني محدّد"[3].

ومجموعها المحرّر كتابةً عبارة عن مؤلّفات حرّر مادّتها قضاة أو مفتون أو مشاورون في موضوع أحداث واقعية رفعت إليهم البتّ فيها أو لبيان الحكم الشرعي فيهاأو..رفعت إليهم لإبداء رأيهم في صحّة أو عدم صحّة تطبيق النصوص الفقهية عليها من جانب قاض أو مفت آخر"[4].

والمحصّل منها علم يسمّى فقه النوازل، ويمكن تعريفه بأنّه معرفة الأحكام الشرعية للوقائع المستجدّة الطارئة التي لا يوجد نصّ تشريعيّ مباشر أو اجتهاد فقهي سابق ينطبق عليها، أو صدر فيها اجتهاد دعت الحاجة إلى النظر إليه من جديد"[5].

ومصطلحاتها الواردة في الدراسات والأبحاث هي "مسألة، أو قضية، أو واقعة، أو حادثة، أو مستجدّة"[6]، أو مشكلة طرحت أمام التمثّل الفقهي، لينتج الحكم بإحداث

---

(1) يظهر من السياق أنّ هذا التعريف يجنح إلى المفاهيم الاجتماعية، وهي محاولة رائعة وجادّة لكي نخرج من التأطير الفقهي لكثير من قضايانا، حتّى تتفتّق القيم المعرفية التي تندّ عن مواضعات الفقه.أي حتّى تستقلّ الرؤى المنهجية وفق معايير كلّ علم وفنّ.

(2) إدريس كرم: **العلاقات الاجتماعية من خلال النوازل الفقهية في المغرب**، ط 01، الدار البيضاء 1426هـ/ 2005م، ص 22.

(3) عبد الرحيم العلمي: الاجتهادات الفقهية في نوازل الوقف عند المالكية، أوقاف، ع 12، س 07، الكويت 1428هـ/2007م، ص 39.

(4) توفيق الغلبوزي: فقه النوازل في الغرب الإسلامي. نوازل عبد الرحمان أبي زيد الحائك التطواني-نماذج وقضايا-، الإحياء، ع 19، الرباط 1981،ص 112.

(5) خديجة لطفي محمود: **مناهج النظر في فقه النوازل** رسالة استكمال متطلّبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والأصول، إشراف هايل عبد الحفيظ داوود، كلّية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية 2008، ص 12.

(6) عبد الناصر موسى أبو البصل: المدخل إلى فقه النوازل، ندوة النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاد، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء 2001، ص 12.

القياس المنهجي الذي يستوعب مضامين المعطى ويشكّل لها صورة الحلّ.

ولم تسلم النوازل لهذه التسمية، وإنّما تعدّدت أسماؤها، فأطلق عليها "النوازل، والفتاوى، والأحكام، والمسائل"[1]والأسئلة، والأجوبة، والجوابات ..وتسمّى في بلاد العجم ممّا وراء النهر الواقعات"[2].

وفي حين يرى بعض الباحثين أنّ هذه المصطلحات تعكس مفاهيم متقاربة[3]، "وتجمع محتويات ومضامين واحدة"[4]؛ وأنّ "النوازل ترادف أو تقابل مصطلح الفتوى"[5]. يرى البعض الآخرأنّ الفتوى مخالفة تماما للنازلة، وأنّ الحديث عن النوازل ليس هو الحديث عن الفتاوى"[6]وأنّ" النوازل تختصّ بالحدوث والوقوع"[7]، و"نظرا لاتّصالها بالواقع، وحدوثها، ونزولها، في الحياة أطلق عليها النوازل"[8].

وهذا الاختلاف مردّه إلى الخلط في بيان مصادر التكوين للفعل[9]؛ ثمّ عدم معرفة زمنه الصادر فيه. والمترادفات[10] تتقاطع على أصل، ولكن تفترق على زمن أو محتمل، فلا يقوم بعضها موقع بعض، إلاّ ما كان من معنى الأصل.

---

(1) محمّد بن شريفة: وقائع أندلسية في نوازل القاضي عياض، دعوة الحقّ، ع 264، الرباط 1407هـ/ 1987م، ص 30.

(2) توفيق الغلبوزي: المرجع السابق، ص 111.

(3) عبد القادر بو تشيش، المرجع السابق، ص 253.

(4) مصطفى الصمدي: مسالك التأليف في فقه النوازل بالغرب الإسلامي، الذخائر، ع 11-12، س 03، بيروت 1423هـ/ 2002م، ص 20.

(5) سلام إيريس: **دراسة وتحقيق نوازل ابن هلال السجلماسي(903هـ/ 1497م)**، أطروحة دكتوراه مرقونة، إشراف عبد السلام الهرّاس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمّد بن عبد الله 1422هـ/ 2001م، ص 21.

(6) إدريس كرم: المرجع السابق، ص 17.

(7) محمّد بن الحسن الشرحبيلي: **تطوّر المذهب المالكي في الغرب الإسلامي**، د ط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الرباط 1421هـ/ 2000م، ص 335.

(8) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات و مناظرات، ص 151.

(9) مصادر الفعل، فاعل، أو منفعل، أو متفاعل.

(10) جاء في المعجم الوسيط ج01، ص 339:ترادف الكلمتين أن تكونا بمعنى واحد، وجعل في المولّد. وجاء في مقاييس اللغة، ج 02، ص 503:الراء والدال والفاء أصل واحد مطّرد، يدلّ على إتباع الشيء، فالترادف التتابع. فانظر ملمح الزمان والمكان هاهنا، هل يتّفقان؟، أم أنّ الموقعية فيهما مختلفة.وكذلك المعنى المطّرد من المترادفات يأتي على اختلاف زمني وموضعي، فيبقى الأصل الذي تتّفق عليه، وتحتمل كلّ واحدة زمنها ومكانها، وبهما يختلف المضمون.

لذلك تكون المصطلحات الموضوعة مختلفة من حيث مصدر تكوينها، ومن حيث زمان وقوعها، فيختلف بذلك محتملها.ولا يكون معناها واحدا، إلاّ في حيّز التقاطع، وما زاد عليه فهو خصوصية المصطلح الوارد لقيمة معرفية خاصّة، استدعاها اختلاف الزمان والمكان، أو البناء السيكولوجي للمعنى القائم فيه من حركيتهما الفاعلة أو المنفعلة.

ولتمييز القيم المعرفية من خلال ما ذكرنا، نرتّب المصطلحات حسب زمن صدورها، أي ترتيب تكوينها الزمني منذ أن أنشئت حالا إلى أن أصبحت حكما قابلا لأن يتحوّل إلى حال، وبذلك تكون متتالية على النحو التالي: الواقعات أو النوازل، ثمّ المسائل، ثمّ الأسئلة، ثمّ الأجوبة أو الجوابات، ثمّ الفتاوى، ثمّ الأحكام.

وإذا أوعزنا كلّ قيمة منها إلى مصدرها مع مراعاة حركية الفعل، تكون في حركة دائرية بين طرفين تحدث ما بينهما مفاقهة[1] عبر قيم مختلفة، ومتوزّعة بينهما، واتّجاهات للفعل منهما وإليهما، ومتكوّن من كلّ ذلك. وتحتمل به المعنى التاريخي القائم على الحركة في الزمن.

فالواقعات أو النوازل تفاعل الطرف الأوّل[2] مع الزمان والمكان، فعلا أو انفعالا، انفعالا، واقعا معاشا[3] والمسائل هي المتكوّن من التفاعل. والأسئلة هي تفاعل الطرف الأوّل مع الطرف الثاني بقيم المسائل. والأجوبة أو الجوابات هي تفاعل الطرف الثاني مع الأوّل بقيم الأسئلة. والفتاوى تفاعل الطرفين بقيم الفقه لمتكوّن صورة المفاقهة. والأحكام تفاعل الفقه بالقيم النفسية[4] والاجتماعية[5].

في تكوين الزمني يصبح هذا الترتيب قيمة معرفية تاريخية، نتسلّم بها الواقعة

(1) أي التفاعل بقيم الفقه الذي هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلّتها التفصيلية.

(2) الطرف الأوّل هو صاحب النازلة السائل، والطرف الثاني هو الفقيه المسئول.

(3) Larbi (Mezzine) : **Le Tafilalt contribution à l'histoire du Maroc aux XVII^{e} et XVIII^{e} siècles**, Publication de la faculté des lettres, Rabat 1987, p 77.

(4) على مستوى التديّن تحديدا.

(5) على مستوى الالتزام القانوني والعرفي.

في حيّزها الزمكاني، ونباشر بها دراسة الفعل بمركّباته النفسية، والاجتماعية، والثقافية. ومنه يدرك معنى المصطلح الذي يتكوّن تاريخيا، أو تكوّن تاريخي.

غير أنّ لمصطلح النوازل والفتاوى خصوصية من دون كلّ المصطلحات، ذلك أنّهما الغالبين على معظم المدوّنات، ولأنّ صاحب النازلة يستدعي الفتوى لتكييف حاله مع مستوى التديّن الذي كان يعتريه قبل وقوع النازلة، أو الذي تطلّع إليه بتطبيق الحكم فيهالذلك سمّيت نوازل لسابق وقوعها مسألة ، ثمّ سمّيت فتاوى لأنّ الحكم يردف القضية، ويأتي متأخّرا عنها زمنا، ومنهجا.

وهكذا يكون المصطلحان صورتين زمنيتين لقضايا تسبق فيها النازلة الفتوى بخصوصية القضية، ولا يمكن للفتوى أن "تكون سابقة عليها بحيث لا تكون هناك فتوى جاهزةلسلوك مجهول، باعتبار أنّ الفتوى لا تعطى إلاّ إذا وقعت واقعة...ولا يمكن أن توجد فتوى إلاّ إذا كانت هناك نازلة"[1].

والفتوى بتقدير المعنى المحمول لفظا وحالا، هي المقابل الانفعالي للنازلة، يقوم انعكاسا له محتملا معنى البيان سواء بالحكم[2]، أو بالإخبار[3]. وبلا حلّ لما أشكل من الأمر[4]، أو يشكل من الأحكام[5].

وربّما حملت الفتوى من معنى النازلة الطارئ، فاستبقت إلى مبتدإ الوقت لكونها بلاغة القضية بشرط السيكولوجي. وقد قيل في تفسير قوله تعالى (قالت يا أيها الملؤا

---

(1) إدريس كرم: المرجع السابق، ص 17.

(2) ابن فارس: مقاييس اللغة، ج 04، ص 474. وقد يكون معنى الحكم لازما أصليا فيها، وجاء في الحديث أنّ أربعة تفاتوا إليه عليه السلام" أي تحاكموا. أنظر:

مجد الدين بن محمّد الجزري المعروف بابن الأثير(606هـ/1209م): **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمّد الطنّاحي، د ط ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت، ج 03، ص 411.

(3) نصر بن محمّد أبو الليث السمرقندي(375هـ/985م): **بحر العلوم**، تحقيق مجموعة من المشايخ، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1413هـ/ 1993م، ج 02، ص 495.

(4) محمّد بن علي الشوكاني(1250هـ/1834م): **فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير**، مراجعة يوسف الغوش، ط 04، دار المعرفة، بيروت 1428هـ/ 2007م، ص 1079.

(5) الحسين بن محمّد أو القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني(502هـ/1108م): **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق محمّد سيد كيلاني، د ط، دار المعرفة، بيروت، د ت، ص 373.

أفتوني في أمري)[1]: الفتوى هي جواب الحوادث[2]، اشتقّت على طريق الاستعارة من الفتيّ في السنّ،[3] أي أجيبوني في أمري الفتيّ [4]. وقصدت: هذا الأمر الحادث[5] عن عن قريب[6]، الجديد[7]، الذي نزل بي[8]، وعرض لي[9]، وحضرني[10].

ولكن لمّا كانت النازلة واقعة تاريخية استدعت تكييفا فقهيا، كانت أسبق في ورود الزمن لصفتها التاريخية. بينما الفتوى أوسع بمدلول الزمن العام حيث تستغرق التاريخ واللاتاريخ، إذ تحتمل القتاوى الظنّية أو الافتراضية التي يمكن أن تبقى بدون نوازل واقعية عاشها الناس واحتاجوا لمعرفة شرع الله فيها، وتوفّرهم على الأسانيد والأحكام القابلة للقياس على النازلة المعروضة عليهم، والتي تكون غالبا تعليمية أو جدالية"[11].

كما أنّ الفتوى أوسع بمدلول اللغة حيث تحمل معنى السؤال ومعنى الجواب، فتستغرق الإشكال وجواب الإشكال حينما تكون تردّدا بين موقعين يختلفان في قيمة الفعل والانفعال. وترقى إلى معنى البيان الشامل حينما تكون قيمة في بناء معرفي.

---

(1) سورة النمل، الآية 32.

(2) أحمد بن محمّد شهاب الدين الخفاجي(1069ه/ 1659م): **عناية القاضي وكفاية الراضي**، د ط، دار صادر، بيروت، د ت، ج 07، ص 45.

(3) محمّد بن عمر الرازي فخر الدين(ت606ه/1210م): **التفسير الكبير**، ذ ط، دار الفكر، بيروت 1398ه/ 1978م، ج 06، ص 408. وعبد الله بن أحمد أبو البركات النسفي(710ه/1310م): **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق يوسف علي بدوي، ط 01، دار الكلم الطيّب، بيروت 1419ه/ 1998م، ج 02، ص 603.

(4) عبد الله بن عمر أبو سعيد البيضاوي(691ه/1291م): **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، إعداد محمّد عبد الرحمان المرعشي، ط 01، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، د ت، ج 04، ص 159.

(5) أحمد بن محمّد شهاب الدين الخفاجي، المصدر السابق، ج 07، ص 45.

(6) محمّد بن مصلح الدين القوجوي(951ه/1544م): **حاشية محيي الدين الشيخ زاده** تصحيح محمّد عبد القادر شاهين، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1419ه/ 1999م، ج 06، ص 394.

(7) محمّد بن حسن الشرحبيلي، المرجع السابق، ص335.

(8) علي بن محمّد أبو الحسن الماوردي(450ه/1058م): **النكت والعيون**، مراجعة السيّد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، د ط ، درا الكتب العلمية، بيروت، د ت، ج 04، ص 207.

(9) الحسين بن مسعود أبو محمّد البغوي(516ه/1122م): **معالم التنزيل**، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1423ه/ 2002م، ص 959.

(10) مكّي بن أبي طالب أبو محمّد القيسي(437ه/1045م): **الهداية إلى بلوغ النهاية**، تحقيق مجموعة باحثين، ط 01، منشورات جامعة الشارقة، الشارقة 1429ه/ 2008م، ج 08، ص 5416.أثبتّ هذه الصفات ليستبين من الألفاظ المدرجة ملمح لتقاطع زمني سيكولوجي على مستوى التكوين.

(11) إدريس كرم، المرجع السابق، ص 17.

وقد حمل نص ّ القرآن كلّ ذلك في قوله تعالى: "يستفتونك"[1]، و"فاستفتهم"[2]، و"لا تستفت"[3]، و"تستفتيان"[4]، ويا أيّها الملأ أفتوني في رؤياي"[5]، ويوسف أيّها الصدّيق أفتنا"[6]، و"الله يفتيكم"[7].

وكلّها استجمعت التوسّلات اللغوية إلى المعنى المراد من حركة النفس والذهن في تمثّل معرفي للقضايا المستشكلة في جزئيات الحياة، أو المستشرفة لحكم بتفهّم أركانه، أو المستدعية للرأي بمنهج تحليلي، أو جدلي، غايته البيان والإيضاح.

وربّما جاء المصطلحان لغير ما ذكرنا، فينحصر المدلول اللغوي في جزئيات المعنى بينما ينفصل الاستغراق الزمني، ليحلّ محلّهما المتعلّق، كأن تنسب النوازل إلى فقيه مشهور باسم الفتاوى، لقيمة منصب المفتي، ومثال ذلك فتاوى ابن رشد[8]، التي سمّيت عند بعضهم أجوبة، هذا على أنّ الاستعمال خاضع لتوجّه خاصّ.

ويستقرّ عندي أنّ النازلة هي حكاية إشكال التلبّس بالمسألة[9] من حال خاصّ محدث طرأ على حياة الفرد، أو الجماعة[10]، واستدعى التمثّل الفقهي من أجل تكييفه بالمقتضى الشرعي لتتكوّن هيئة التديّن، التي هي صورة الشريعة في حركة الحياة[11].

---

(1) **سورة النساء،** الآية 127 و176.
(2) **سورة الصافّات،** الآية 11 و 149.
(3) **سورة الكهف،** الآية 22.
(4) **سورة يوسف،** الآية 41.
(5) **سورة يوسف،** الآية 43.
(6) **سورة يوسف،** الآية 46.
(7) **سورة النساء،** الآية 127 و176.
(8) سنتعرّض لها في المبحث الأخير.
(9) أي أصبحت المسألة لحظة وجود. تأمّل قول الإمام مالك حينما سأله رجل من المغرب عن حكم الشرع في قضية حلّت بهم: "ما أدري ما ابتلينا بهذه المسألة ببلدنا". أنظر:
إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي(790هـ/1388م): **الموافقات في أصول الفقه،** تحقيق عبد الله دراز، د ط، دار المعرفة، بيروت، ج 04، ص 287.
(10) تستبين أهمّية هذا التعريف حينما ينظر في إشكال مرادفات النوازل، ويتبيّن كيف نتجاوز حدود التعريفات الآسرة للمفاهيم، ونزايل الفقهي في متضمّنها لنؤسّس للزمني الذي يكوّن التاريخ. .
(11) تحوّل الظروف الطارئة مباشرة إلى مسألة مستعجلة البيان والحكم، ولذلك يقال نزلت مسألة، فيعبّر بالمسألة عن النازلة باعتبار ما سيكون. أنظر بتمعّن:
أبو القاسم بن أحمد البلوي البرزلي، المصدر السابق، ج 04، ص 113.

إنّ البناء المعرفي للنازلة يؤسّس على المعنى السيكولوجي التي تحقله، ويؤكّد على معادلة التديّن في توصيف الواقعة.فمقتضى التمثّل الفقهي للحادثة يتطلّب إيراد كلّ جزئيات النازلة مع مراعاة ترتيبها الحركي بمناوبة الزمني والسيكولوجي، أي كتلة التوتّر[1]بكلّ قيمها النفسية والتاريخية.

والحكاية للإشكال في النازلة لم يقصد بها توثيق العقود بين طرفين، حيث الشهادة الخارجية متطلّب الصحّة، والحادثة حيّز بين ركنين أو أكثر لإرساء الإثبات[2]ولكنّها توثيق لعقد شخصي متلبّس بحال نفسي أو اجتماعي[3].

فأمّا الحال النفسي ففي مقتضاه الإفصاح عن الشخصي المتفاعل مع القيم النفسية والثقافية التكوّن مجموع الهيئة الفاعلة في كينونة فرديته، سواء توحّدت بالفعل في الزمان والمكان[4]أو توسّعت به في الحيّز الاجتماعي المؤطّر، وسواء اتّسعت دائرته[5]، أو انحسرت في مجموع الإطار الطبيعي للفعل[6].

وأمّا الحال الاجتماعي ففي مقتضاه الإفصاح عن الجماعي المشكّل للثقافة والعلاقات، والمكوّن لدينامية الحركة المستوعبة للزمن بخصوصية الأعراف[7]،

---

(1) أقصد بالتوتّر الحركة الإيجابية المودعة في الكائن البشري وفي غيره، والتي عليها بنيت حركة الكون والتاريخ.

(2)هذا خاصّ بالقضاء الذي يحكم على ظاهر القضية بكلّ ملابساتها.

(3) لابدّ من التفريق بين رفع التخاصم للقضاء من أجل حلّ النزاع بين طرفين بغضّ النظر عن الالتزام الديني فيه، ورفع التخاصم للفتوى من أجل حلّ النزاع بين حالين من التديّن واللاتديّن.

(4) محمّد البركة: **فقه النوازل على المذهب المالكي-فتاوى أبي عمران الفاسي**، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 2010، ص 95.

اكتفيت بهذه الإحالات للمثال حتّى لا أطيل حيّز الهوامش، كما أنبّه أنّ بعض الفتاوى المحال إليها في هذا الشأن تدلّ على المعنى التنظيري الذي أبيّنه.

(5) أبو الحسن اللخمي القيرواني(478هـ/ 1086م): **فتاوى الشيخ أبي الحسن اللخمي**، تحقيق حميد بن محمّد لحمر، د ط، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب 1427هـ/ 2006م، ص 58.

(6) محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا النووي(ت676هـ/1277م): **فتاوى الإمام النووي**، تحقيق محمود الأرناؤوط، ط 01، دار الفكر المعاصر، بيروت 1419هـ/ 1999م، ص 61، 139.

(7) القاضي عياض وولده محمّد: **مذاهب الحكّام في نوازل الأحكام** تحقيق محمّد بن شريفة، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، صفحات 56-57.

والجغرافيا[1]، والمنتجة لصور التاريخ بصيغ التفاعل الإيجابي على مستوى الجزئي الفردي، أو على مستوى الكلّي الجماعي.

إنّها "خطاب المجتمع حول نفسه"[2]، بتحويل مقولات اليومي إلى مقو لات رسمية عن طريق الفقيه[3]، وحكاية للزمني منذ أن أحضر في النفس، وأنشئ في الحركة الداخلية التي تنطوي عليها السيكولوجيا التي تخصّ بها مادّة للإرادة الفاعلة في الحيّز الزماني والمكاني، وتؤطّرها تودّرا يترجمه التاريخ حركة زمنية بعد أن كان حركة نفسية.

والعقد فكلّ ذلك عقد نفسي، يقوم في دواخل الفذّ قبل أن يتأسّس في مجموع الأفراد، يفي بمستلزم نصّه الذي تمليه حركة النفس[4]، المشتملة على طرفي العقد، والشاهد، والرقيب وتكتمل هيئة التوثيق بشاهد، ومشهود عليه، وا إقرار ذاتي على الذات للأنا المتديّن، الذي يتفاعل "بالضمير الديني الذي يقيّد صاحبه بفكرة الحلال والحرام"[5]، ولا يصدر حركة حتّى يتمثّل حكم الشرع فيها.

من هذا المنطلق تكون النازلة في منصوص خاصّ ، إنشاؤه تحديد ضابط للمسألة بحيثيات الوقوع، وا إحداثيات النفسي والاجتماعي التي تنزّلت عليهما، وتركيبه صور جزئيات المتعلّق بالمسألة، حيث يتحوّل الزمني إلى رواية دقيقة مشكّلة تشكيل المعادلة، أو مجموع معادلات، مجهولها الحكم المبني على القياس الفقهي.

ولا يمكن للحكم أن يكون بحساب المعادلة ما لم تحتمل المعلوم بدقّة. وبهذه

---

(1) أحمد بن حمزة الرملي شهاب الدين (957هـ/1550م): **فتاوى الرملي في فروع الفقه الشافعي** تحقيق محمّد عبد السلام شاهين، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1424هـ/ 2004م، ص 232.

(2) Jacques (Berque) : **Ulémas : fondateurs insurgés du Maghreb XVIIe siècle**, Editions Sindbad, Paris 1982.

(3) Elise (Voguet) : De la déposition orale au cas d'espèce, reconstitution d'une pratique de la traduction à travers les Nawazil Mazuna (XVe siècle), in : Le Maghreb, al-Andalus et la Méditerranée occidentale (VIII^e^-XIII^e^ siècles), CNRS-Université de Toulouse-Le Mirail, Toulouse 2007, p 317.

(4) استثمر مصطلح النفس للدلالة على كلّ الحركات الداخلية، والذهن من مشمولها.

(5) يوسف القرضاوي: **الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد**، ط 01، مكتبة وهبة، القاهرة 1419هـ/ 1999م، ص 08.

المقاربة الرياضية يكون تمثّل الطارئ، ويتحوّل النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، إلى قيمة حسابية في ترتيب الإشكال الذي يتضمّنه، حتّى ينساب الحلّ المتضمّن للحكم بالقيم المكافئة لقيمه.

وتحوّل الزمني إلى رواية، وتراتبية القيم في الإشكال الذي تحتويه هو بنائية التاريخ في المنصوص، حيث الشاهدة التي تؤطّر الواقعة. والتاريخ الذي يعتمد الشاهدة سندا للواقعة هو رجوع عن التحويل بالعلاقة الانعكاسية من أجل الوصول إلى الحالة الطبيعية[1]وبهذا كلّه تكون النازلة الوثيقة المادّة التي تضمّنت الحدث بالمعنى المتحفّز للبحث التاريخي بإحداثيات النفسي والاجتماعي للمكوّن الحقيقي للفعل.

ولمّا كان التاريخ هو استرداد الحدث من الأثر، بإوالية الإشكالات المطروحة في صميم التفاعل بين المؤرّخ والوثيقة، حيث السؤال هو مناط العمل التاريخي. وبالسؤال يتهيّأ عمل المؤرّخ إلى تفاعلية تراتبية بين الوثيقة–المادة الخام–وبين الفكر المتعقّل لها في صورتها الإيجابية المندفعة من سكونها إلى حركيّتها، التي تمنحها إيّاها الأسئلة.

ولمّا كانت النوازل تحمل هذه الكتلة من الإيجابية المندفعة، إذ تأسّست استفهامات عن وقائع تاريخية، وحوّلت حركة التاريخ إلى أسئلة، ثمّ حوّل المؤرّخ مادّتها إلى أسئلة منهجية–والسؤال هو شرط العقل الناهد إلى المعرفة–، صارت وثيقة أصلية منذ نشوئها، فهي أحكام الوقائع[2]التي تشكّل مناط التاريخ.

النوازل: شاهدات الوقائع وأدوات المناهج

من هذا المفهوم التأسيسي في توصيف النوازل تكوّنت نظرية كثير من الباحثين والمؤرّخين، الذين اعتنوا بخبرة الشاهدات في الدراسات التاريخية، حيث النازلة مناط

---

(1) لا أجد مندوحة من استثمار المصطلحات العلمية، الرياضية والفيزيائية للدلالة على المعنى القائم بإحداثياته.

(2) أحمد توفيق: المسلم بين الإفتاء والتاريخ، ندوة المسلم في التاريخ، إشراف عبد المجيد الشرفي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1999، ص 73.

الإشكال المزدوج[1] الذي كوّن التواصل بين زمنية الحدث وزمنية المؤرّخ، وأتاح باستدعائه لفكر المؤرّخ إحالته على صميم الواقعة، ومنحه مادّة رفيعة[2] ليحاول التاريخ من خلال استهداف قيمها بالمنهج .

ومنذ العصور الحديثة، أي منذ أزمان[3] تكوّن اعتماد المؤرّخين على محمول النوازل، باعتبارها من نوافذ التجديد في البحث التاريخي[4]، فقد التبس الخبر بها، واحتملت نصوصها من الزمني حكاية عن الحياة الفردية، والجماعية، ممّا هيّأها أن تكون شاهدات بمثقال ما تحمل منها، وبمثقال تحديدها للحدث حسب التمثّلات المعاصرة له.

وبهذا المحمول خرجت من حيّز النصوص الأغفال[5]، وأصبحت مصادر أساسية لا ثانوية[6]. و"اعتمدت كأساس لمعرفة أحداث فترة زمنية[7] معيّنة، متيحة فرصة للخروج من دائرة المعلومات الباهتة التي تقدّمها المصادر الإخبارية"[8]. استمرّ المؤرّخون يستعملون مثل هذه الكتب في إنتاجهم ومؤلّفاتهم"[9]. وكلّهم

---

(1)إذا كانت النازلة إشكالا واقعيا، صار حوار المؤرّخ للنازلة إشكالا على إشكالها، وهكذا يكون إشكالا مزدوجا.

(2) Maribel (Fierro) : El espacio de los muertos : fetuas andalusies sobre tumbas y cementerios, in : L'urbanisme dans l'occident musulman au moyen âge : aspects juridiques, Casa de Velázquez, Espana 2000, p 154.

(3) محمّد استيتو: النوازل وطبيعة مصادرها وحدود توظيفها في الكتابة التاريخية،مجلّة كلّية الآداب، جامعة محمّد الأوّل، ع 05، وجدة، المغرب 1995، ص 128.

(4) عمر بن حمّادي: النوازل بين طرافة القضايا، ومشاكل النسخ، وصعوبات التحقيق،مجلّة دراسات أندلسية، ع 44، تونس 2010، ص 39.

(5) أحمد السعيدي: تداخل التاريخ بالفقه، نموذج النوازل الفقهية، التسامح، ع 28، مسقط، عمان 1430هـ/ 2009م، ص 301.

(6) عمر بن حمّادي: قضية أبي عمر الطلمنكي الأندلسي(340هـ/951-429هـ/1037م)، دراسات أندلسية، ع 03، تونس جمادى الأولى 1410/ ديسمبر 1989، ص 06.

(7) محمّد مزين:مساهمة علماء مكناس وفقهائها في حلّ مشاكل المجتمع المغربي عبر كتب النوازل الفقهية خلال بداية العصر الحديث، أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، مكناس 1988، ص 254.

(8) عمر بنميرة: جوانب من تاريخ أهل الذمّة في الأندلس الإسلامية، دراسات أندلسية، ع 14، تونس محرّم 1416هـ/جوان 1995م، ص 47.

(9) محمّد مزين: حصيلة استعمال كتب النوازل الفقهية في الكتابة التاريخية المغربية، ندوة البحث في تاريخ المغرب. حصيلة وتقويم، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الرباط 1989، ص 75.

اعتبروا كتب النوازل كمصادر للتاريخ"[1]، و"أخذوا منها معلومات حول قضايا زمنية مضبوطة ومحدودة"[2].

وكلّ الدراسات المتأثّرة بالمناهج الحديثة رامت من النبش في المادّة النوازلية توفير معطيات تساعد على فهم بنيات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والفكرية"[3]. وأسندت المعطى في التاريخ إلى كتب النوازل استدعاء للحدث من وعاء فقهي متماسّ مع التاريخ في تكوين الواقعة.

واستمرّ اعتماد المؤرّخين للنوازل حتّى صار منهجا قويما في تحصيل الوثائق، وتوفير النصوص. وكان المستشرقان الإسبانيان لوبث أورتيث Lopez Ortiz وسلفادور فيلا Salvador Vila قد تنبّها إلى محمول النوازل التاريخي في سردياتها الفقهية، وهما يباشران فحص الموروث الأندلسي الفقهي، وفتحا باب الدراسات على هذه الوثائق من خلال كتاب الأوّل حول دخول المذهب المالكي، ونشر الثاني لفصول خاصّة بالزواج[4].

وكان كلود كاهن Claude Cahen من الدعاة إلى النظر في منصوصها، وإعطائها أهمّية خاصّة من بين المصادر التشريعية الأخرى[5]، وذلك لتعلّق محمولها بمجالات واقعية يمكن تقريبا تأريخها وتحديد مكانها[6] ولاسيّما المتعلّق بالحسبة والسوق[7]، لتقاطع الحالات الاجتماعية والاقتصادية فيهما، حيث يتاح للمؤرّخ تفهّم كثير من مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

---

(1) محمّد مزين: مساهمة علماء مكناس وفقهائها، ص 254.

(2) محمّد مزين، حصيلة استعمال كتب النوازل، ص 75.

(3) محمّد ياسر الهلالي: نوازل بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط. تقديم وترتيب ببليوكرونولوجي، دعوة الحقّ، ع 396، الرباط 1431هـ/2010م، ص 142.

(4) محمّد عبد الوهّاب خلاّف: **وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل**، د ط، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة 1980، ص 03.

(5) محمّد المختار ولد السعد: الفتاوى والتاريخ، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000، ص 13.

(6) Claude (Cahen) : **Introduction à l'histoire du monde musulman médiéval (VII-XV$_{eme}$ S)**, Edition Maisonneuve, Paris 1982, p 77.

(7) ibid, p 175.

واتّكأ ليفي بروفنسال Lévi Provençal في فصل حول أهل الذمّة من كتابه تاريخ إسبانيا الإسلامية على منصوص النوازل[1] وبيّن أهمّية نصوصها في كشف حجب التاريخ الأدنى حيث يتمثّلها موردا يستعاض به في غياب أرشيف خاصّ[2]. فهي مصادر أقلّ جفافا، وأكثر ثراء من كتب التاريخ العامّة. وفيها انحناء نحو الطبقة المتواضعة، يمنحنا خطوطا عن ظروفها وسيكولوجيتها[3].

وبخبرة الشاهدات في التأريخ للقضاء، يرى المستشرق الألماني جوزيف شاخت Joseph Schacht أنّ تمثّلات المؤرّخ للمجتمع من خلال مادّة الأحكام القضائية وتطوّره يقتضي اعتماد النوازل وثائق عن المجتمع الإسلامي، وأنّ منصوصها هو الكفيل بمادّة الفهم التي تقتضيها الدراسات التاريخية للمجتمعات[4].

أمّا المستشرق جاك بيرك Jacques Berque فقد أسّس بابستمولوجية علاقة الباحث بالنوازل في التعاطي مع نصوصها، فجمع من المعيار الجديد للوزّاني فصولا في المزارعة ونشرها[5]. واستلهم الحياة داخل المغرب في اتّجاهاتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال محمول النوازل[6].

وكانت تمثّلاته التاريخية في أبحاثه من خلال نصوص النوازل، التي وهبها حيّزا كبيرا في العلاقة بين المؤرّخ وميدان بحثه فهي وثائق تأريخه، وشواهد بيّنة[7]، رغم ما

---

(1) Lévi (Provençal) : **Histoire de l'Espagne musulmane**, Maisonneuve et Larose, Paris 1999, pp 214-232.
(2) ibid, pp 216 et 242.
(3) ibid, p 114.
(4) Joseph (Schacht) : **Esquisse d'une histoire du droit musulman**, Edition Max Besson, Paris 1953, p 67.
(5) Jacques (Berque) : **Les Nawazils al muzaraa d'après le Miyar Al Jadid**, Moncho, Rabat 1940.
(6)Jacques (Berque) : **L'intérieur du Maghreb**, Editions Gallimard, Paris 1978.
(7) Jacques (Berque) : En lisant les Nawazil Mazouna, Studia islamica, Paris 1970, N° 32, p 38.

ما يكيل لها من نقد دقيق ينبئ عن خبرة بالنصوص[1]، وهي ميدان فكره المتفحّص لإوالية التأسيس التاريخي[2].

إنّه ينطلق من النوازل كظاهرة فكرية تتحدّث عن ذلك التاريخ البنيوي... الذي يختلف عن تاريخ الأحداث اليومية أو السنوية المضبوطة أو تاريخ المراحل القصيرة... فتتبّع تطوّر نوعية المعاش واستغلال الأراضي وتطوّر عقلية المغاربة وبالتالي موقفهم من قضايا مختلفة..."[3].

وفي دراسة روبرت برانشفيغ Robert Brunschwig حول إفريقية في عهد الحفصيين انتظمت نصوص النوازل تأسيسات وثائقية[4]، ومعتمدا لكثير من مظاهر الحياة وصور العلاقات الزمكانية. وفيها تظهر إلزامية هذه النصوص في الدراسات التاريخية[5]، حيث أكّد على ذلك في بحثه عن الفقه الفاطمي وتاريخ إفريقية[6]، كما حاول استعمالها مادّة أساسية في بحثه عن العمران والقانون الإسلامي في العصر الوسيط[7].

كما انتظمت هذه النصوص تأسيسات وثائقية في دراسة الهادي روجي إدريس Hady Roger Idris حول تاريخ إفريقية في عهد بني زيري، بخصوصية مميّزة حيث أكّد على موضعيتها من بحثه، فقدتضمّنت معلومات واضحة كلّ الوضوح حول

---

(1) Jacques (Berque) : Les Hilaliens repentis ou l'Algérie rurale au XVe siècle, d'après un manuscrit jurisprudentiel, in A E S C, Paris 1970, 25e année, No 05, pp 1328-1329.

(2) Jacques (Berque) : Retour à Mazouna , in A E S C, 27e année, Paris 1972, No 01, p 150.

(3) محمّد مزين، المرجع السابق، ص 254.

(4) Pierre (Guichard) : La production juridique et les sources jurisprudentielles dans l'occident musulman, in : Le médiéviste devant ses sources. Questions et méthodes, Publications de l'université de Provence, Aix-en-Provence 2004, p 56.

(5) Robert (Brunschwig) : **La Bèrbèrie Orientale sous les Hafsides**, des origines à la fin du XVe siècle.

(6) Robert (Brunschwig) : Fiqh Fatimide et Histoire de l'Ifriqiya, in Mélanges G. Marçais, Alger 1957, pp 13-20.

(7) محمّد مزين: التاريخ المغربي ومشكل المصادر. نموذج النوازل الفقهية مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد خاص، فاس 1406هـ/ 1985م، ص103.

حقيقة الحياة الاجتماعية والاقتصادية"[1].

فاعتمدالفتاوى التي تعرّضت لماما لبعض الظواهر والأحداث. وقام بتشخيص عدد من الملاحظات والإيضاحات تتعلّق بكيفية استغلال واستثمار النصوص الفقهية التي تزخر بالتعليلات والأحكام والمطارحات الذهنية والنظرية، فوضع الخطوات المنهجية الأولى للاستفادة منها في العلوم الإنسانية"[2].

وحاول في دراسة خاصّة أن يجعل النوازل مادّة خالصة لإبراز بعض نواحي الحياة[3]. وبذلك عبّد طرق البحث أمام الباحثين وفتح أمامهم آفاق المعرفة التاريخية الصحيحة المعتمدة على النوازل كمصدر أساسي للغرب الإسلامي"[4].

فبهذا المنظور لدى الباحثين تكون النوازل في النصوص الفقهية ذات خصوصية دقيقة[5]إذ تقدّم لنا تصويرا لواقع حياة كلّ طبقات المجتمع على اختلاف مشاربهم، وتبيّن لنا أنواع التعامل الحقيقي بين هؤلاء الأفراد والجماعات، وتسجّل لنا واقع ردود الفعل الاجتماعية لكلّ ما يعترضها من مشاكل سياسية، وغيرها، وتكشف لنا عن معطيات، ونتائج التطوّر البشري، في ميادين الثقافة والاقتصاد والاجتماع[6]. فهي

---

(1) الهادي روجي إدريس: **الدولة الصنهاجية - تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م**، ترجمة حمّادي الساحلي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992، ج 01، ص 27.

(2) عبد العزيز التمسماني خلوق: عطاء التراث الفقهي: الهادي روجي إدريس ونوازل البرزلي،مجلّة دار النيابة، ع 11، الرباط 1986، ص 75.

(3) Hady (R. Idris) : Le mariage en Occident musulman d'après un choix de fatwas médiévales extraites du Mi'yar d'al-Wansarisi », in Studia Islamica, Paris 1970, N° 32, pp 157-167.

(4) عبد العزيز خلوق، المرجع السابق، ص 64.

(5) كثيرة هي الأبحاث والمقالات التي اعتمدت النوازل منجما للحفر التاريخي، أو تأسيسا لحقل توثيقي. أنظر مثال ذلك:

Rafael (Pinilla) : Unas fatwas atribuidas a Ibn Luyun, in : Actas del II coloquio Hispano-Marroqui, Granada, 6-10 Noviembre 1989, Instituto de cooperacion con el mundo arabe, Madrid 1992, pp 289-297.

(6) هذه المفاهيم أكّدها عبد الله العروي، وأعطى اتّجاها ابستمولوجيا قويّا في ضرورة الرجوع إلى كتب النوازل. أنظر:

Abdallah (Laroui) : **L'histoire du Maghreb : un essai de synthèse**, Edition Maspéro, Paris 1982, p 112 et 224.

فهي بحقّ "أركيولوجيا الحياة اليومية"[1].

فهي إذن" المصادر الأصيلة القيّمة، لما تتضمّنه من مادّة غنيّة في مجال الدراسات التاريخية والحضارية. فالنوازل قضايا رفعت من مختلف فئات المجتمع إلى القضاة ورجال الفتوى للنظر فيها، وهي عادة ما تذكر القضية أو النازلة كما حدثت بأشخاصها ووقائعها واسم القاضي أو المفتي الذي رفعت إليه وأحيانا تاريخ وقوع النازلة"[2].

إنّها "مصدر زاخر لدراسة الحياة الاجتماعية بمختلف أوجهها من العادات والتقاليد فالعبادات والعقليات إلى الممارسات والمعاملات التجارية وغيرها"[3]، أي الحياة بمنطلقها النفسي وتاريخها الاجتماعي. فكانت بحقّ مرآة عصرها[4]، وصورة موضعها لارتباطها بالمنطقة التي نشأت فيها[5]، وحملها من عاداتها وأعرافها[6]. وبالنوازل يمكن التّعرّف على مجتمعاتنا من الداخل من خلال وثائقها التي استلزمت الرجوع إلى القاضي أو المفتي"[7].

أي من خلال "حصيلة خبرة المفتي أو القاضي النظرية منقولة إلى مواقع العمل في المجتمع تطبيقا وتنفيذا في البيوت والأسواق والطرقات وبيوت المال، وقضايا التجارة والصناعة والزراعة والملاحة، وميادين القتال والجهاد، إلى غير ذلك من مناحي الحياة اليومية"[8].

---

(1) محمّد دحمان: المجتمع الصحراوي من خلال النوازل الفقهية، دعوة الحقّ، ع 400، الرباط رجب 1432هـ/ يونيو 2011، ص 59.

(2) كمال السيّد أبو مصطفى: **جوانب من حضارة المغرب الإسلامي –من خلال نوازل الونشريسي**، د ط، مؤسّسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1997، ص 08.

(3) فاطمة الزهراء قشّي: الحياة القرية في قسنطينة خلال العهد العثماني مساهمة عائلة الفكّون – "أو عرض كتاب النوازل"، المجلّة التاريخية المغربية، عدد 57-58، تونس جويلية 1990، ص 319.

(4) أحمد بن محمّد فكير: من أعلام فقه النوازل في سوس: القاضي عيسى بن عبد الرحمان السكتاني، مجلّة المذهب المالكي، ع 04، إنزكان المغرب 2007، ص 188.

(5) الحسن العبادي: خصائص فقه النوازل بسوس، **ندوة التراث الإسلامي في سوس**، ط 01، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1430هـ/ 2009م، ص 294.

(6) محمّد البوشواري: قضايا العمل السوسي في أجوبة الفقيه المالكي داود التملي(ت 899هـ)، مجلّة المذهب المالكي، ع 03، إنزكان المغرب 2007، ص 156.

(7) فاطمة الزهراء قشّي، المرجع السابق، ص 319.

(8) عبد الواحد ذنون طه: كتب الفتاوى مصدرا للتاريخ الأندلسي، المجلّة العربية للثقافة، ع 27، تونس 1994، ص 95.

فأمّا وثائقها القضائية فلم تُحمل إلينا[1] بزخمها الذي يشكّل الإطار الواسع للبحث عن محمول اجتماعي وقد تأسّف الباحث لعدم تمكّننا من السجّلات القضائية[2]، حيث تتيح للباحث تمثّلا للنواحي الاجتماعية. وأمّا وثائقها النوازلية فقد حملت كلّ ما لم يصل إلى القضاء[3] وتداولته الدوائر الفقهية في إطار سوسيوديني، حيث عكست صدى ظواهر المجتمع الإسلامي[4]، واحتملته بقيمة التديّن، وقيمة التفقّه.

ونصّها يُوثّق القضايا ويشيدها حسب نموذج السؤال والجواب، دون أن يكون السؤال ضروريا إذا توفّرت المعطيات لمعالجة قضية يفرضها الظرف..إنّ النص الفقهي، والنوازلي الذي يهمّنا هنا بالخصوص، يعبّر عبر منهج أثري عتيق، عمّا يفرزه المجتمع من مواقف، وما يشعر به من آلام، ومن محنة، عبر رموز وممارسات رمزية، اعتمادا على سلوكات وتصوّرات الأفراد والجماعات"[5].

تكتسي في ميدان الدراسات التاريخية بعدا هامّا يتجلّى في أنّها تعكس من خلال السؤال والجواب أوضاعا تاريخية دقيقة من جهة، وتتميّز بعفويتها وبراءتها من جهة ثانية لأنّها لم تصدر من سلطة رسمية، ولم تتلوّن بلون إيديولوجي أو سياسي"[6].

سياسي"[6]. كما تتّسم بصحّة الرواية وصدق المخبرين ونزاهتهم وبعدهم عن التزوير

---

(1) كما حملت الفتوى، التي لا يخلو نصّ فقهي منها.

(2) Jean (Sauvaget) : **Introduction à l'histoire de l'Orient musulman : éléments de bibliographie**, Editions Maisonneuve, Paris 1961, p 21.

(3) فيما يخصّ الدراسات الاجتماعية من خلال الأقضية، وإشكالاتها المنهجية والمعرفية والوثائقية، ينظر:
Jean-Paul (Charnay) : Sur une méthode de sociologie juridique : l'exploitation de la jurisprudence, in A E S C, Paris 1965, N° 03, pp 513-527.

(4) محمّد الصمدي: ملامح من تاريخ العلاقات المغربية السودانية من خلال بعض النوازل الفقهية، أعمال ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين أقطار الإفريقية على جانبي الصحراء، ط 01 منشورات كلّية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا 1429هـ / 1999م، ص 335.

(5) محمّد مزين: الأدب الفقهي والأزمة (ق17)، الإسطوغرافيا والأزمة-دراسات في الكتابة التاريخية والثقافة-، أعمال يوم دراسي، تنسيق عبد الأحد السبتي، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الرباط 1994، ص 63.

(6) إبراهيم القادري بوتشيش: النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامّة لدراسة تاريخ الفئات العامّة بالغرب الإسلامي، ص 254.

وقلب الحقائق"[1].

وا ٕذا كان التاريخ في أصله حسب التوصيف المعرفي الأو ّل هو الوصول إلى الحقائق، فإن ّ كتب النوازل تللمؤر ّخ بالمعلومات المهم ّة والموثّقة[2].كما تقد ّم الحقائق والحوادث كما هي دون تحليل أو تفسير، وبكل ّ صراحة ووضوح[3]، ودون تبعات سياسية، وا ٕيديولوجية.

وبخصوصية العفوية والبراءة يكون محمولها للزمني ماد ّة خالصة، وتصير في المتناول البحثي "وثيقة تاريخية يستعينها المؤر ّخ في دراسة البنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية"[4] وتؤه ّله إلى "إعادة صياغة الماضي صياغة معتبرة علميا"[5].

علميا"[5].

وبتمثّل محمولها نجد أنفسنا أمام ترجمة نفسية للفعل المحكي فيها، أي صياغة ذاتية لحالة الفعل بمكو ّناته الفكرية والشعورية، كما نجد أنفسنا 'أمام قضايا تتعلّق بالواقع وبأبعاده الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية"[6].وبكل ّ ذلك نجد أنفسنا أمام التاريخ من حيث كونه رواية تقاطع السيكولوجي والاجتماعي على محورية الزمن.

فالنوازل بهذا المقدار من القيم المعرفية في منهج التاريخ وثائق، محمولها "صورة للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والديني للدولة، في حقبة من الحقب التاريخية[7] وفي منطقة معي ّنة"[1]، ونصوصها مناط المقاربات الوصفية

---

(1)محمّد بن يونس السويسي التوزري العبّاسي: **الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري**، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1430هـ/ 2009م، ج 01، ص 254.

(2) محمّد الهبطي المواهبي: من فتاوى غمارة خلف تاريخها القريب، الإحياء، ع 20، الرباط 2003، ص 15.

(3) محمّد الطوكي: الوجه التاريخي للوثيقة الفقهية، ص 169.

(4) عبد الله معصر: النوازل الاقتصادية بالغرب الإسلامي، المصباحية منشورات جامعة سيدي محمّد بن عبد الله، ع 05، فاس، المغرب 2001، ص 91.

(5) محمّد مختار ولد السعد، المرجع السابق، ص 29.

(6) رحمة بورقية: العرف والعلماء والسلطة في القرن التاسع عشر(المغرب) قراءة في بعض نصوص النوازل، المجلّة المغربية للاقتصاد والاجتماع، ع 07، الرباط 1984، ص 163.

(7) منهم من يجعلها أحسن ما يدرس به العالم الإسلامي ما قبل المعاصر، أنظر:

لازدواجية الاقتصاد والمجتمع.

وتشكّل مدخلا مهمّا في استجلاء تاريخ العالم الإسلامي من خلال مفهومياتها عن ملامح الحياة ومقاربتها لكلّ واقعي[2] وحقيقي[3]، عرضه أو فرضه الوجود التاريخي[4]؛ حتّى غدت عند غير المسلمين المهتمّين بتاريخهم نصوص التمثّلات لواقعهم[5]، ومعرفة جوانب التطوّر في حياتهم[6]، ومفاتيح الدراسات الإسلامية لحقبة مخصوصة، أو صقع معيّن[7].

فكانت مصدرا مهمّا جدّا للمعلومة التاريخية المختلفة، استعان المؤرّخ بها لتحديد معنى، واستفاد منها عالم الاجتماع والأنثروبولوجي والأثري وعالم النقود... وأصبحت منهلا ينهل منه الكلّ حسب التخصّصات، وأهداف البحث."[8]

إنّها الترجمة الذاتية للمجتمع الإسلامي في مستوياتها الجزئية الداخلية المرتبطة بالشخصية الفردية المكوّنة للنزوع الأوّلي، أي البنية السيكولوجية، وفي مستوياتها الكلّية المتعلّقة بالشخصية الجماعية المكوّنة للنزوع الثقافي النهائي، أي البنية السوسيوثقافية.

David (S. Powers) : Fatwas as sources for legal and social history : A dispute over endowment revenues from fourteenth-century Fez, in: AL-QANTARA, V 11, F 02, Madrid 1990, p 298.

(1) الحسن الزين الفيلالي: النوازل الفقهية قيمتها التشريعية والفكرية، ندوة النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاد، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء 2001، ص 59.

(2) المكّي بن أحمد أقلاينة: كتب النوازل مصدرا للمعلومات عن العالم الإسلامي، ندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي، مكتبة الملك عبد العزيز العامّة، الرباط 1424هـ/ 2004م، م 03، ص 265.

(3) Claude (Cahen), Les nawazil d'ibn Sahl , in : Hespéris Tamuda, V 14, Rabat 1973, p 07.

(4) Rahma (Bourqia) : Droit et pratiques sociales. Le cas des Nawazil au XIX^{e} siècle, in : Hespéris Tamuda, V 37, F 02, Rabat 1997, p 132.

(5) Maria (Isabel) e Calero (Secall) : Referencias a Malagha en el Miyar Al-Mughrib de Al-Wansarisi, in: Multaqà al-dirāsāt al-Magribiyya al-Andalusiyya. Tayārāt al-fiqr fi l-Magreb wa-l-Andalus. Tetuán: Univ. Adel Malek Saadi, 1995.

(6) جان سوفاجيه-كلود كاهن: **مصادر دراسة التاريخ الإسلامي**، ترجمة عبد الستّار حلّوجي وعبد الوهّاب علوي، المجلس الأعلى للثقافة، د ط، القاهرة 1998، ص 78.

(7) Devin (Stewert) : The identity of The Mufti of Oran, Abu L-Abbas Ahmed B. Abi Jumah Al-Maghrawi Al-Wahrani (D. 917/1511), in: AL-QANTARA, V 27, F 02, Madrid 2006, p 266.

(8) محمّد الغضبان: نصّ للمازري بين النسخ والتحقيق: اختلافات المعطيات والضّ واحد، مجلّة دراسات أندلسية، ع 37، محرّم-جمادى الأولى 1428هـ/ جانفي-جوان 2007، ص 73.

إنّ تقرّينا لملامح المجتمع في محمولها يمنحنا ملتقطات عن الفرد ونزوعه وحاله في توحّده واجتماعه، ويبيّن مستواه التعليمي وتفاعله مع المعلوم من المعارف، كما يمنحنا تمثّلاته للحياة والدين والآخر، ومنه مجملا يتكوّن الملمح الثقافي في الفرد المكوّن لوحدة المجتمع الأولى.(1)

وتتبدّى الأسرة في نصوص النوازل قيمة اجتماعية وتاريخية(2) لها مركزيتها من من خلال تفاعلاتها الداخلية(3)على مستوى العلاقات الزوجية النفسية(4)، والأخلاقية(5)، والأخلاقية(5)، والجنسية(6). ومن خلال خصائصها الاجتماعية(7) التي تصبغ المجتمع المجتمع بمظهريتها المكوّنة لنسيجه بنسقه الثقافي(8).

ولمّا كان مدار الحركة الاجتماعية على محورية الأسرةهمّا في ملاحظة

---

(1) إحياء الطالبي: محمّد بن سعيد المرغتي السوسي(ت 1089ه) وإسهاماته في النوازل الفقهية، مجلّة المذهب المالكي، ع 01، إنزكان، المغرب 1427ه/ 2006م، صفحات 161-170.

(2) سامية شبشوب اللجمي: كتب الفتوى والنوازل: مدخل آخر لمقاربة تاريخ الأسرة في المجتمعات الإسلامية، ندوة قانون الأسرة في البلاد العربية-الإسلامية قراءة للضوابط الدينية والقانونية، مؤسّسة كونراد أديناور، تونس 2005، صفحات 32-42.

(3) أبو الأصبغ عيسى بن سهل(ت486ه/1093م): **ديوان الأحكام الكبرى**، تحقيق يحيى مراد، د ط، دار الحديث، القاهرة 1428ه/ 2007م، ص 270.

(4) عبد الله بن أبي زيد القيرواني أبو محمّد (ت286ه/899م): **فتاوى بن أبي زيد القيرواني**، تحقيق حميد محمّد لحمر، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2004م، ص 287. وعلي بن عبد السلام التسولي (ت1258ه/1842م: **أجوبة التسولي**، مخطوط الخزانة العامّة، الرباط، المغرب، رقم882 D، لوحة 280 وجه. وعيسى بن عبد الرحمان السكتاتي(ت 1062ه/ 1652م): **أجوبة السكتاتي**، مخطوط الخزانة الحسنية، الرباط، رقم 12520، لوحة 174 وجه.

(5) مجهول: **فتاوى فقهية على المذهب المالكي**، مخطوط خزانة القرويين، فاس، المغرب، رقم 1739، ص 126.

(6) عبد الوهّاب بن عبد الرحمان بن رستم(ت 250ه/864م): **كتاب مسائل نفّوسة**، تحقيق إبراهيم محمّد طلاي، د ط، المطبعة العربية، غرداية 1991م، ص 118. وأبو الحسن اللخمي القيرواني: **فتاوى الشيخ أبي الحسن اللخمي**، تحقيق حميد بن محمّد لحمر، د ط، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب 1427ه/ 2006م، ص 78. وصالح بن علي الحارثي: **عين المصالح من أجوبة الشيخ الصالح**، ط 02، سلطنة عمان 1414ه/ 1993م، ص 186.ومحمّد بن محمّد الورزازي(ت 1166ه/ 1752م): **نوازل الورزازي**، مخطوط الخزانة الحسنية، الرباط، رقم 12050، لوحة 15 ظهر.

(7) أبا سيدي أمراني علوي: خصائص الأسرة البدوية بتافيلالت من خلال فقه النوازل، ندوةالأسرة البدوية في تاريخ المغرب، تنسيق جماعة من الأساتذة، ط 01 منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، المغرب 1427ه/ 2006م، صفحات 111-120.

(8) Halima (Ferhat) : Famille et société a Sebta d'après l'ouvrage du cadi Iyyad Madhahib al-hukkam (XII^{éme} siècle), in : Hespéris Tamuda, V 30, F 02, Rabat 1992, pp 5-14.

تكوينات المجتمع الإسلامي وتطوّراته، حيث قضايا الزواج والميراث مفعّلات التغيّرات والتحوّلات في بنائية العلاقات داخل المجتمع[1]، كان للنوازل كفل واسع من الفتاوى الأسرية[2] التي أسعفت المؤرّخين بمعرفة دواخل المجتمع التي يتحرّك من خلالها[3]، "فالتاريخ لا يبدأ بمشهد، بل هو حصيلة تأثيرات خفية طويلة الأمد"[4].

وتنبسط معالم الحياة الاجتماعية على منصوص النوازل لتشمل المدّ التفاعلي من الأسرة إلى فضاءات الأقارب[5] لترسم لنا جزئياتها التي لا تمتدّ إليها نصوص التاريخ العامّ، وتبرز ملامح التقاطع السيكولوجي والسوسيولوجي على لحظة الوجود الأسري التي نؤلّفها مفردة تاريخية[6].

وفضاءات الحاضرة بالمعنى العمراني[7] لتحدّد معالم شبكة العلاقات الاجتماعية[8] التي تتركّب والإطار الثقافي حياة اجتماعية تبلور حركة المجتمع المتهيّئة المتهيّئة للتحويل الحضاري حيث المظهر المادّي للمكوّن النفسي والأدبي للمجتمع. كما تبيّن التطوّر العمراني ومسالك التهيئة العمرانية في كلّ النواحي الأساسية للحياة

---

(1) Constant (Hamès) : La filiation généalogique (nasab) dans la société d'Ibn Khaldun, in : L'Homme, T 27, N° 102, Paris 1987, p 100.

(2) إبراهيم عبد القادر بوتشيش: ظاهرة الزواج في الأندلس إبّان الحقبة المرابطية من خلال نصوص ووثائق جديدة، دراسات أندلسية، ع 09، تونس جانفي 1993، ص 14.

(3) جلال الدين عبد الرحمان السيوطي: **الحاوي للفتاوي**، د ط، دار الفكر، بيروت 1414ه/ 1994م، ج 01، ص 177.

(4) جان غيتون: **الفكر والحرب**، ترجمة الهيثم الأيوبي وأكرم ديري، د ط، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت، ص 95.

(5) ابن ورد الأندلسي(ت 540ه/ 1146م): **أجوبة ابن ورد الأندلسي**، تحقيق محمّد الشريف، ط 01، طوب بريس، الرباط 2008، ص 136.

(6) كثيرة هي نوازل الوصية والحبس، وفيها ملامح لا بأس بها عن هذه العلاقات. أنظر مثال ذلك: إبراهيم بن هلال السجلماسي: **نوازل ابن هلال**، طبعة حجرية، الخزانة الصبيحية، صفحات 130-132.

(7) محمّد الهبطي المواهبي: **فتاوى تتحدّى الإهمال في شفشاون وما حولها من الجبال**، د ط، منشورات وزارة الأوقاف، الرباط، المغرب 1419ه/ 1998م، ج 01، صفحات 286-323. و

Saghir (Mabrouk) : L'apport des textes juridiques (fatawi et hubus) dans l'éclaircissement de l'histoire urbaine de la ville de Taza (Maroc), in : L'urbanisme dans l'Occident musulman au Moyen Age, Madrid 1997, pp 233, 234.

(8) منها ما يخصّ العلاقات بين الجيران وتحديد مواقع الضرر في المعاملة ومواطن التآزر. أنظر مثال ذلك: محمّد أمين بن عمر بن عابدين(ت1252ه/1836م): **العقود الدرّية في تنقيح الفتاوى الحامدية**، طبعة حجرية، صفحات 302-324.

في الحواضر[1].

وتمنحنا بنصوصها مدوّنا عن فاعليات التديّن الاجتماعية المتشكّلة إواليات مؤسّساتية دافعة لحركة المجتمع، ومكوّنة لنظمه، التي تحوّل الدوافع الوجدانية إلى حركة اجتماعية صانعة للحظة الوجود المهيمن على قيمة الزمن الذي يعتريه[2].

ولا يبرح منصوصها العادات الاجتماعية[3] والتمثّلات الوجدانية لمكوّنات المجتمع[4] والظواهر المتّسقة مع الاتّجاه العامّ لحركة المجتمع[5]، أو الناشزة عن قواعد التكوين الثقافي[6] ونسيج شبكة علاقاته[7].

كما تلمح إلى مظاهر الخلل[8] في المجتمع، وتبرز صورا تلمح إلى تفشّي بعض

---

(1) Francisco (Vidal Catro) : agua y urbanismo : evacuacion de aguas en fatwa-s de al-Andalus y el Norte de Africa, in : L'urbanisme dans l'Occident musulman au moyen Age-Aspects juridiques, direction de Patrice Cressier, Casa de Velazquez, Madrid 2000, pp 101-123.

(2) لعلّ الوقف خير ما يمثّل ذلك، والنوازل تحمل من قضايا الوقف ما يثبت التفاعل الإيجابي لأفراد المجتمع الإسلامي. أنظر:

خير الدين بن أحمد الرملي(ت1081هـ/1671م): **الفتاوى الخيرية لنفع البرية**، مطبعة بولاق، مصر 1300هـ، ج 01، صفحات 115-219.

وزين بن نجيم: **الفتاوى الزينية**، مخطوط دار الكتب المصرية، القاهرة، رقم 1683 فقه حنفي، لوحة 32 وما بعدها.وصلاح الدين محمّد بن محمّد الطرابلسي(كان حيّا قبل 958هـ/1551 م): **فتاوى صلاح الدين**، مخطوط جامعة الملك سعود، الرياض، رقم 1/1132م، صفحات 16-25. وإحياء الطالبي: قضايا الوقف من خلال النوازل الفقهية بسوس، ندوة الأملاك الحبسية تنسيق محمّد بوناب ومحمّد مومن، ط 01 المطبعة والورّاقة الوطنية، مرّاكش، المغرب 1427هـ/ 2006م، صفحات 397-408.

(3) محمّد العالم بن أحمد الزجلوي(ت1212هـ/1798م): **نوازل الزجلوي**، مخطوط خزانة ابن عبد الكبير، المطارفة، أدرار، صفحات 136 ،137. وعبد الفتّاح درويش التميمي: **الفتاوى الفتّاحية**، مخطوط دار الكتب المصرية، رقم 1034 فقه حنفي، لوحة 69.

(4) عبد القادر بن يوسف أبو السعود الفاسي(1091هـ/ 1596م): **الأجوبة الصغرى**، تحقيق علي بن أحمد الإبراهيمي، ط 01، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط 2007، ص 332.ومحمّد المهناوي: الفقيه الرسمي ومأزق الشورى في دولة الإسلام من خلال فتوى ابن ناجي في قضية تمليك الحراطين مجلّة كلّية الآداب ، ع 01، الجديدة، المغرب 1993، ص 69-62.

(5) إبراهيم بن هلال: **نوازل ابن هلال**، مخطوط خزانة ابن عبد الكبير، المطارفة، أدرار ، ص 24.

(6) باي بن اعمر بن محمّد الكنتي(ت1348هـ/1927م): **نوازل الشيخ باي**، مخطوط خزانة لخضر بن قمار، غرداية، الجزائر، ص 421.

(7) محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا(ت676هـ/ 1277م) النووي: **فتاوى الإمام النووي**، تحقيق محمود الأرناؤوط، ط 01، دار الفكر المعاصر، بيروت 1419هـ/ 1999م، ص 124.

(8) جابر بن زيد الأزدي(ت93هـ/712م): **من جوابات الإمام جابر بن زيد**، ترتيب سعيد بن خلف الخروصي، ط 02، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان 1412هـ/ 1992م، صفحات 155-159.

بعض الآفات الاجتماعية[1]، والأمراض الأخلاقية، مع عرض صور التفاعل الأخلاقي معها،و الانفعال القانوني بها[2]،من خلال معيارية المجتمع المتمثّلةللأعراف و الأحكام و الأحكام الشريعة[3]ومنها يقيم المؤر ّخ معايير المجتمع السلبية والإيجابية.

ويشمل منصوصها ملامح جي ّدة وواضحة عن الأقلّيات وأهل الذم ّة في المجتمع الإسلامي[4]، ومشاركتهم في حركته[5]وموقعيتهم من الحياة العام ّة[6]. وعن المظاهر المظاهر الجديدة لوجود الآخر في جسم المجتمع[7]، وما أحدثته من علاقات[8]، وتفاعلات تبرز نمطا للحياة، وتخص ّص ثقافة للوجود

كما تبي ّن تفاعلات المذهبية السياسية[9] والفقهية، اجتماعيا[10]، وثقافيا[11]،

---

(1) أحمد بن محمّد العبّاسي: **نوازل العبّاسي**، مخطوط جامعة الملك السعود، رقم 5227، لوحة 209 وما بعدها. ويوسف خلفون أبو يعقوب المزاتي(600هـ/1203م): **أجوبة ابن خلفون**، تحقيق عمرو خليفة النامي، ط 01، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت 1394ھ/1974م، صفحات 32-56.

(2) Delfina (Serrano) : Twelve court cases on the application of penal law under the Almorovids, in : Dispensing justice in Islam, edited by Muhammad Khalid Masud, Leiden 2006, pp 473-493.

(3) عبد الخالق أحمدون: من نوازل التعزيرات بالمغرب في القرنين 10 و11ھ جواب أبي حامد محمّد العربي الفاسي في مسألة العقوبة بالمال أنموذجامجلّة كلّية الآداب، ع 09، تطوان 1999، صفحات 27-80.

(4) الرندي: **النوازل الرندية** مخطوط الخزانة العامّة، الرباط، المغرب، رقم 3504 د، ص 128.

(5) العزّ بن عبد السلام(ت 660ھ/1261م): **الفتاوى الموصلية**، تحقيق إياد خالد الطبّاع، ط 01، دار الفكر المعاصر، بيروت 1419ھ/ 1999م، ص 63.

(6) أحمد بن يحيى الونشريسي(ت 914ھ/1508م): **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب** تحقيق بإشراف محمّد حجّي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1401ھ/ 1981م، ج 11، صفحات 300، 301. ومسعود كواتي:**اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحّدين، ط 02**، دار هومه، الجزائر 2009، ص 103.

(7) عمر بنميرة: **الثقافة والفقه والمجتمع نماذج من المغرب الوسيط**، ط 01، جذور للنشر، الرباط 2006، صفحات 55-90، وإبراهيم القادري بوتشيش: المرابطون وسياسة التسامح مع نصارى الأندلس: نموذج من العطاء الحضاري الأندلسي، دراسات أندلسية، ع 11، تونس جانفي 1994، صفحات 25، 26، 29.

(8) لحسن اليوبي:**الفتاوى الفقهية في أهمّ القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط 1419ھ/ 1998م، صفحات 455-457.

(9) جنّاو بن فتى وعبد القهّار بن خلف(من علماء القرن الثالث):**أجوبة علماء فزّان**، تحقيق عمرو خليفة النامي وإبراهيم محمّد طلاي، د ط، دار البعث، قسنطينة 1411ھ/ 1991م، ص 76.

(10) ابن أبي زيد القيرواني، المصدر السابق، ص 294.والعزّ بن عبد السلام(ت 660ھ/1267م): **الفتاوى المصرية**، تحقيق إياد خالد الطبّاع، ط 01، دار الفكر، بيروت 1427ھ/ 2007م، ص 55.

(11) محمّد بن ناصر الدرعي(ت1085ھ/1674م): **الأجوبة الناصرية**، مخطوط الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، رقم 221 مجموع، لوحة 80 ظهر.

وتبرز مدى الالتزام الفقهي والمذهبي في اتّخاذ القرار السياسي والاجتماعي[1]، ومن خلالها يبرز التأطير المذهبي للحياة.

وتتوغّل نصوص النوازل في طبقات المجتمع المتنوّعة وحضاريا، فتنبئ عن فضاءات الريف[2]، والبادية[3]، وعن خصوصياتها الاجتماعية[4]، وعن التحوّلات الاجتماعية الناجمة عن الحوادث الطبيعية أو التاريخية[5] التي أثّرت في مصير التكوّنات القبلية وتحوّلاتها الجغرافية، ومنها ينشئ المؤرّخ مفرداته لتحليل وتعليل بعض الأحداث.

وتحمل نصوصها كثيرا من الشواهد على حركة التجارة[6]، والبيوع[7]، مبيّنة

(1) يذهب بعض الباحثين في استنطاق النوازل إلى اكتشاف ما وراء الحدث من النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والديني، وتلك هي غاية التاريخ. انظر:

Fernando (De la Granja) : Condena de Boabdil por los alfaquies de Granada, in : Al-Andalus, V 36, Madrid 1971, pp 143-176.

(2) محمّد حسن: "الريف المغربي في أواخر العصر الوسيط مدخل لدراسته من خلال نوازل المعيار للونشريسي"، أعمال المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، صفحات 91-118. وعبد اللطيف حبّاشي: حول صورة الفلاّح في الثقافة العربية الإسلامية –أدب النوازل نموذجا-، أمل، ع 09، س 03، الدار البيضاء، المغرب 1997، صفحات 61-79. و

Mohamed (Monkachi) : Lecture des mœurs de la femme rurale marocaine à travers les nawazil de Ziyati, in : Femmes rurales, dirigée par Aicha Belarbi, Casablanca 1996, pp 119-126.

(3) الحسن الباز: "الفقه والمجتمع من خلال الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية"، حوض وادي درعة ملتقى حضاري وفضاء للثقافة والإبداع، أعمال الأيّام الدراسية كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، المغرب 1992، صفحات 147- 164. والحسن العبّادي: نوازل الألواح "الأعراف" في سوس، ندوة النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاد، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء 2001، صفحات 211-226.

(4) محمّد بن محمّد بن ناصر الدرعي(ت1085هـ/1674م): **الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية**، مخطوط جامعة الملك سعود، السعودية، رقم 7633 ب مجموع، لوحة 66 وجه.

(5) سعد غراب: موقف الفقهاء المغاربة من المجموعات الريفية خاصّة من خلال نوازل البرزلي، أعمال المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، صفحات 82-90.

(6) عثمان منصوري: حدود إسهام الفتاوى في التاريخ الاقتصادي المغربي، أمل، ع 07، س 03، الدار البيضاء، المغرب 1996، صفحات 93-103.

(7) علي بن أحمد عبد العال الطهطاوي: **فتاوى الرسول صلّى الله عليه وسلّم**، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1424هـ/ 2003م، صفحات 133-138.

اقتناءات[1]الناس وسلعهم الرائجة[2]، ومعاملاتها[3]، ومواد ّها الصناعية والزراعية، والمهن التي توفّر حاجات الناس[4]. كما تبرز أنواع الحرف المنتجة للصناعات، وأنواع وأنواع المحاصيل[5]الناجمة عن الزراعات، وقضايا توزيع المياه[6].كما تبيّن المهن المتعلّقة بها[7]، والشؤون المترتّبة عليها، وأحوال أصحابها[8]ومنها يستبين المؤرّخ خصوصيات المنتوج[9] في كلّ مجتمع ويتبيّن تسخيره للممكن من البيئة و المناخ.

وتلمح بنصوصها المبثوثة فيها، أو بمجموعها نصّا توثيقيّا[10] إلى حركة العلم داخل المجتمع من لدن تعليم الصغار في الكتاتيب، وتأديبهم[1]، والمسائل المتعلّقة

---

(1) عثمان بن عبد الله القلعي الحنفي: **كتاب الفتاوى الأزهرية في فقه الأئمّة الحنفية**، مخطوط دار الكتب المصرية، رقم 3227 فقه حنفي، لوحة 26.

(2) حسن حافظي علوي: تجارة الملح من خلال نوازل محمّد بن المختار بن الأعمش العلوي الشنكيطي، المناهل، ع58، س 23، الرباط 1998، صفحات160-164.

(3) باي بن عمر الكنتي(1348هـ/1927م): **نوازل الشيخ باي بن عمر الكنتي**، مخطوط، خزانة باي بلعالم، أولف، الجزائر، ص 471، 472، 476.

(4) سعد عراب: كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية: -مثال نوازل البرزلي-، حوليات الجامعة التونسية، ع 16، تونس 1978، ص 89.

(5) البلعيني الفاسي: **فتاوى وأحكام**، مخطوط الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، رقم 370، ص 70.

(6) حميد لحمر: اهتمام الفقهاء بموضوع الماء وأقسامه، دعوة الحقّ، ع 392، الرباط 2009، صفحات 20-24. ومحمّد لمراني علوي: قضايا الماء في بلاد المغرب الأقصى من خلال كتب النوازل الفقهية «المعيار للونشريسي كنموذج»، ندوة الماء في تاريخ المغرب منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب 1999، صفحات 47-63. ومحمّد فتحة: نازلة وادي مصمودة بفاس مثالا عن النزاعات حول الماء، ندوة الماء في تاريخ المغرب منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب 1999، صفحات 167-175.

و : Mohammed (Naciri) : L'eau à Fès miroir social et politique d'une société urbaine, in : Critique économique, N° 07, Rabat 2002, pp 07-09.

و : Patricia (Kabra) : Water Rights and Irrigation Practices in the Medieval Maghrib, in : Islamic law theory and practice, Editions Tauris, London 1997, pp 107-118.

(7) عمر بن عبد القادر التنلاني: أجوبة سيدي عمر بن عبد القادر التنلاني، مخطوط خزانة ابن عبد الكبير، المطارفة، أدرار، ص 01.

(8) Inmaculada (Camarero Castellano) : La ropa del quintero (jammas) segun una fetua de Al-Qawri (s. XV), in : AL-QANTARA, V 30, N° 02, Madrid 2009, pp 447-465.

(9) عبد العزيز سيدي عمر: **الجواهر اللئالي من فتاوى الشيخ سيدي عبد الكريم البلبالي** جمعها محمّد بن عبد العزيز المهداوي، د ط، أدرار، د ت، ص 226.

(10) تستثمر النوازل في جزئياتها؛ أي كلّ نازلة وما تحمل من خبر، أو تلمح إلى حدث. كما تستثمر مجموع النوازل نصّا مركّبا يستدلّ به على حركة العلوم، أو الثقافة.

بها[1]،[2]إلى زخم التأليف وتنوّع المعرفة[3]. كما تلمح إلى العلاقات الثقافية[4]، والتأثيرات العلمية القائمة في التكوين الثقافي[5]، بمشمول التوجّهات الفكرية[6] والإيديولوجية[7]، أو بالتوجّهات المتخصّصة[8]. كما تزخر بتراجم كثيرة لأعلام الثقافة، وأساطين المعرفة[9].

ويشتمل محمولها على ملامح من مظاهر الحرب[10]ونتائجها، والعلاقات بين المجتمع الإسلامي والآخر؛ المحارب والمسالم[11]، ضمن مجالات التدافع الجغرافية[12]

---

(1) عبد الرحمان الحائك التطواني(ت 1237هـ/ 1821م): النوازل، مخطوط الخزانة الحسنية، الرباط، المغرب، رقم 11430، لوحة 10 ظهر. وإبراهيم بن هلال السجلماسي(ت903هـ/ 1497م): نوازل ابن هلال، مخطوط الخزانة الحسنية، الرباط، المغرب، رقم 12024، لوحة 91 ظهر.

(2) محمّد بوطالب: نوازل تربوية، التاريخ وأدب النوازل، تنسيق محمّد المنصور ومحمّد المغراوي، ط 01، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمّد الخامس، الرباط 1995، صفحات 93-99. ووسيلة بلعيد بن حمدة: **الإجارة على تعليم القرآن من كتاب النوازل لأبي القاسم البرزلي**، د ط، منشورات كلّية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، د ت.

(3) يحيى بن موسى المغيلي أبو زكرياء(ت883هـ/1478م): **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، تحقيق مختار حساني، ط 01، منشورات مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر 2004، ج 01، ص 212.

(4) نفسه، ج 01، ص 163. واليزيد الراضي: التواصل النوازلي بين علماء سوس وغيرهم، مجلّة المذهب المالكي، ع 08، إنزكان، المغرب 1430هـ/ 2009م، صفحات 107-140.

(5) محمّد المنوني: لقطات من معيار الونشريسي عن الحياة العلمية في فاس المرينية، التاريخ وأدب النوازل، تنسيق محمّد المنصور ومحمّد المغراوي، ط 01، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمّد الخامس، الرباط 1995، صفحات 87-91.

(6) محمّد المغراوي: فتوى أبي الفضل ابن النحوي حول كتاب إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي، متنوّعات محمّد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998، صفحات 116-128.

(7) Sukru (Ozen) : Los ulemas otomanos debaten sobre el sufismo : Fetuas para apaciguar el conflicto acerca del legado de Ibn Al-Arabi, in : El Sufismo y las normas del Islam, Traduccion : Alfonso Carmona, Murcia 2006, pp 94-103.

(8) جمال الدين محمّد بن عبد المالك الطائي الأندلسي(ت672هـ/1273م): **فتاوى في العربية**، تحقيق أحمد عبد الله المغربي، ط 01، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي 1425هـ/2004م.

(9)محمّد عبد الوهّاب خلاّف: تراجم في تسمية فقهاء الأندلس وتاريخ وفاتهم مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي، المناهل، ع 23، الرباط جمادى الأولى 1402/ مارس 1982، صفحات 263-288.

(10) زكريا بن محمّد الأنصاري(ت 926هـ/1519م): **الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام**، ترتيب أحمد عبيد، ط 02، عالم الكتب، بيروت 1404هـ/ 1984م، ص 285.

(11) محمّد بن علي المازري(ت 536هـ/ 1141م): **فتاوى المازري**، تحقيق الطاهر المعموري، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس 1994، صفحات 363- 365. و

Delfina (Serrano) : Dos fetuas sobre la expulsion de mosarabes al Maghreb en 1126, in : ANAQUEL, V 02, Madrid 1991, pp 161-182.

(12) نجم الدين الهنتاتي: البحر وشؤونه في نظر علماء المالكية بإفريقية وفي نظر زهّادها إلى منتصف القرن V هـ/ XI م، البحث العلمي، ع 46 جمعة محمّد الخامس، الرباط 1999، صفحات 52-60.

والإستراتيجية[1] ومنها يقتبس المؤرّخ كثيرا من صور التفاعل بين الطرفين في ظرفية الصراع المتبرّز حربا[2]. ومنها كذلك يرسم خارطة زمنية للمدّ والانحسار للرقعة الجغرافية الإسلامية.[3]

هذا إذا روعي في هذه النوازل البسط الكمّي المتراكم في بعض مدوّناتها. غير أنّ بعضها بتوجّهه التدويني يكون وقفا على منطقة معيّنة[4] أو ظاهرة طبيعية، أو اجتماعية[5]، أو اقتصادية مخصّصة [6]. وبعضها يتوقّف على حقبة زمنية متفرّدة بالحدث، أو على عصر معيّن[7]. وبعض آخر يكوّن نصوصا للتوجّهات الفكرية والوجدانية لبيئة معيّنة بمكوّنات خاصّة[8] فتعطي للمؤرّخ مادّته الرئيسة في موضوعها، وتشكّل وثائق أساسية بمحتواها المتخصّص.

---

(1) عبد العزيز التمسماني خلوق: موقف الرأي العام المغربي من خلال الفتاوى الشرعية في القرن التاسع عشر وبداية العشرين، مجلّة دار النيابة، ع 18، الرباط 1988، صفحات 49-53. وعبد العزيز التمسماني خلوق: حرب تطوان من خلال الأجوبة الفقهية (جواب أحمد المرنيسي نموذجا)، مجلّة دار النيابة، ع 25، س 07، الرباط 1990، صفحات 51-54. وعبد الكريم الشبلي: الأربطة والمرابطة بإفريقيّة من خلال النوازل المالكيّة (ق 8-10م)، التاريخ العربي، ع 25، الرباط 1424هـ/ 2003م، صفحات 195-210.

(2) أبو فارس عبد العزيز بن الحسن الزيّاتي(ت 1055هـ/ 1645م): **الجواهر المختارة فيما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة** مخطوط الخزانة العامّة، الرباط، رقم 1698 د. محمّد مزين: من نوازل الجهاد للزيّاتي، مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية ع خاصّ، فاس، 1406هـ/ 1985 م، صفحات 321-353.

(3) أنظر مثال ذلك في الونشريسي، المعيار، ج 07، ص 133 و 333، وج 08، ص 85، وج 09، ص 236، وج 10، ص 109.

(4) محمّد بن عبد الله الكيكي(ت 1185هـ/1771م): **مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال**، تحقيق أحمد توفيق، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997. وجمعة محمود الزريقي: المدوّنات الجامعة للفتوى في المذهب المالكي عرض ومقارنة، مجلّة المذهب المالكي، ع 04، إنزكان، المغرب 1428هـ/ 2007م، ص 167.

(5) محمّد عبد الوهّاب خلاّف: وثيقة في أحكام مسؤولية مالك الحيوان أو المكلّف بحراسته في الأندلس مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي، المناهل، ع 25، الرباط صفر 1402/ دجنبر 1982، صفحات 148-164.

(6) أحمد بن محمّد البويعقوبي: **تحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة**، مخطوط الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، رقم 2/255، وفيه كلّ المسائل المتعلّقة بالرعاة مادّيا وأدبيا، ومنه يؤرّخ لهذه الظاهرة الاجتماعية والمهنية.

(7) أحمد بن محمّد فكير، المرجع السابق، صفحات 188-194.

(8) مثل النوازل التي يفرزها مجتمع الأقلّيات الإسلامية في أوروبا. أنظر: خليل المومني: **الفتاوى البدرية**، ط 01، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب 1998.

أو النوازل التي يفرزها الهمّ العام والقلق اليومي الذي يعتري فئة من الناس في تفاعلاتها اليومية المليئة بالمستجدّات الموضوعية والنفسية. أنظر:

عبد الله النوري: **من غريب ما سألوني**، د ط، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1984.

وأخرى اتّجه بها المنهج التدويني التجميعي إلى استقصاء الفتاوى من كلّ العصور، ومن جغرافيا متنوّعة الحضارة والاتّجاه التاريخي، ومن مذهبيات لها تصوّراتها للحياة والوجود. فصارت حركة التجميع موسوعة نوازلية عامّة، وكوّنت أرشيفا وثائقيا لفتاوى كثيرة متنوّعة، ودقيقة(1) يستدعيها المؤرّخ ليقيم بها الحدث، عن صور الحياة اليومية(2) كالجزئيات التي لا تتماسّ مع نصوص التاريخ العامّ (3)، وعن الجغرافيا، والإثنيات(4)، والأماكن(5)، والبيئة، والطبائع،(6) والنظم والوظائف،(7) والزمن والتواريخ(8).

---

(1) سواء بجمعها، كما فعل الونشريسي، والبرزلي. أو بمرجعيتها للمفتي، حيث تناقلت كتب النوازل النصوص النوازلية بتراكمية فقهية. أنظر:

لخضر بن قومار: قراءة في نوازل الشيخ باي بن عمر الكنتي الوافي، مجلّة الواحات للبحوث والدراسات، ع 17، غرداية، الجزائر محرّم 1434ه/ديسمبر 2012، ص 205.

(2) بل حتّى الموت وما يندرج مع معناه من الدفن وطقوسه، نجد له ملامح مهمّة في نصوص النوازل. أنظر:

محمّد مزين: الموت في مغرب القرن العاشر من خلال كتاب الجواهر للزيّاتي، ضمن التاريخ وأدب النوازل- دراسات تاريخية مهداة للفقيد محمّد زنيبر، تنسيق محمّد المنصور ومحمّد المغراوي، ط 01 منشورات كلّية الآداب بالرباط، الرباط 1995، صفحات 101-117.

الونشريسي، المعيار، ج 09، صفحات 394-396. وإبراهيم عبد المنعم سلامه أبو العلا: **وصايا الدفن عند المسلمين في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية دولة الموحّدين**، د ط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية 2005، صفحات 12-14.

(3) محمّد بن الحسن أبو عبد الله المجّاصي: **نوازل المجّاصي**، طبعة حجرية، الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، ص 49. ومحمّد العربي بن أحمد بردلة(ت 1123ه/1711م): **نوازل الشيخ عبد الله سيدي محمّد العربي بن أحمد بردلة**، طبعة حجرية، خزانة القرويين، ص 12.

(4) عبد الله بن محمّد أبو سالم العيّاشي(ت1090ه/1679م): **أجوبة العيّاشي** مخطوط الخزانة العامّة، الرباط، المغرب، رقم ك 896، ص 03.

(5) تصبح النوازل حقلا معرفيا لما يسمّى الطوبونيميا(Toponymie)، ومن خلالها تفتح إشكالات كثيرة على الأماكن والمعالم التي تغيب عن كتب الجغرافيا. أنظر:

الرسموكي: **نوازل الرسموكي** مخطوط الخزانة العامّة، الرباط، رقم 3566 د، صفحات 18، 157.

(6) محمّد بن عمر التنلاني: **أجوبة محقّقة النقول مهذّبة الفصول**، مخطوط خزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي، كوسام، توات، الجزائر، ص 03.

(7) محمّد الهادي العامري: **باب القضاء والشهادات من نوازل البرزلي**، د ط، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، د ت، صفحات 30-39.:

(8) التسولي، المصدر السابق، لوحة 223 ظهر. وأحمد بن محمّد البويعقوبي: **التقييد بالتحرير لمسائل التصبير، مخطوط الخزانة الصبيحية**، سلا، المغرب، مجموع رقم 2/225، لوحة 10 ظهر.

فكانت بكلّ أنواع محمولاتها، ثمّ بمقارابات المقارنات فيما بينها[1]، تراكمية معيارية للاقتباس والتدليل والتصنيف ومنها تتفتّح محاولات المؤرّخ على وثائق أخرى امتدّ لها البحث من خلال هذه. وبكلّ ذلك تصبح النوازل وثائق الاختبار، والاختيار لكلّ المناهج الجديدة الكثيرة، التي تلبّست بها الكتابة التاريخية.

فالكتابة التاريخية لا تتجدّد بالمناهج المستحدثة فحسب، بل تتجدّد بالوثائق كمّا وكيفا ذلك أنّ المحتوى في النصوص التاريخية الحديثة مرهون بما يكتشف من دلائل على الوقائع، وهو ما تحمله الوثائق عامّة، والنوازل خاصّة.

النوازل الأندلسية: حكاية الواقع ورواية الماضي

تميّز المجتمع الأندلسي[2] بكثرة التأليف النوازلي وذلك لحركيته الزمنية المتوتّرة، التي أسلمته إلى حقب تاريخية بالتقلّبات، ولتفاعلاته الثقافية المتنوّعة والمستمرّة، وخصوصيته المالكية التي دأبت مدرستها على حُسن التعامل مع المستجدّات والنوازل وتقليب النظر فيها"[3].

---

(1) الحسن العبّادي: **فقه النوازل في سوس قضايا وأعلام، من القرن التاسع إلى نهاية القرن الرابع عشر الهجري**، د ط، منشورات كلّية الشريعة بأكادير، المغرب 1999، صفحات 463-498.

(2) الأندلس هو الجزء الأوروبي الذي افتتحه المسلمون وعمّروه أثناء تاريخهم بها. وقد مرّ التاريخ الأندلسي بأطوار عديدة أثّرت فيها عوامل كثيرة. والدراسة جزء من هذا التاريخ وأطواره. وحول الأندلس في جغرافيته ومجمل تاريخه أنظر:

دائرة المعارف: مادّة الأندلس، د ط، دار المعرفة، بيروت، م 03، صفحات 35-47. وياقوت بن عبد الله شهاب الدين الحموي(ت626هـ/1229م): **معجم البلدان**، ط 02، دار صادر، بيروت 1995، صفحات 262-264. وأحمد بن أبي يعقوب بن واضح اليعقوبي(ت بعد 292هـ/905م): **البلدان**، د ط، مطبعة بريل، ليدن، هولندا 1860، صفحات 143-145. وأحمد بن محمّد الهمذاني ابن الفقيه أبو بكر(ت نحو 340هـ/951م): **البلدان**، د ط، مطبع بريل، ليدن، هولندا 1302هـ، صفحات 82-83. ومحمّد بن حوقل أبو القاسم (ت367هـ/977م): **صورة الأرض**، د ط، دار مكتبة الحياة، بيروت 1992، صفحات 104-112. وأحمد بن يحيى بن فضل العمري(749هـ/ 1349م): **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق جماعة من الباحثين، د ط، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات العربية المتّحدة، د ت، صفحات 141-148. وعبيد الله بن أحمد بن خرداذبه أبو القاسم (ت نحو280هـ/893م): **المسالك والممالك**، د ط، ليدن، هولندا 1889، صفحات 87-90. ومحمّد أمين بن عبد العزيز الخانجي(ت1358هـ/939م): **كتاب منجم العمران في المستدرك على معجم البلدان**، ط 01، مطبعة السعادة، القاهرة 1325هـ/ 1907م، ج 02، صفحات 67-77. وحسين مؤنس: **فجر الأندلس**، ط 02، دار السعودية للنشر والتوزيع، جدّة، 1405هـ/ 1985م، و**معالم تاريخ إفريقية والأندلس**، د ط، دار الرشاد، القاهرة 2004.

(3) صحراوي خلواتي: خصائص المدرسة المالكية المغربية، مجلّة المذهب المالكي، ع 04، إنزكان، المغرب 2007، ص 156.

وكونت هذه النوازل حقلا تراكميا لاتّجاه معرفي مميّز اجتمعت فيه كلّ المنطلقات والمعطيات في العلوم الاجتماعية والإنسانية.رغم أنّها لم تؤلّف لغرض تاريخي، إلاّ أنّ أصحابها لم يدعوا "مجالا من مجالات الحياة إلاّ وعالجوه المعالجة الشرعية المناسبة، فبحثوا في الأصول النظرية من الأمّهات الفقهية وربطوها بالواقع المعيش بكلّ ملابساته وخصوصياته"(1).

وهكذا جاءت نصوصها -وهي الفقهية بغرض التدوين، ومسالك البحث والنظر- تاريخا بكلّ حيثيات المعنى الحركي للزمن البشري. وصارت في نظر الباحثين الاجتماعيين والإنسانيين موضوعا منهجيا يستدعي الدراسة بمكوّنه المعرفي الخالص المبني على أسس منهجية ومعرفية خاصّة، هي أقرب إلى الفكر القانوني من خلال تأسيساتها، وبمحموله الذي يتمثّل الزمني بتوقيعات الفقه وهو "ينصهر مع خصوبة المجتمع الأندلسي"(2).

وفي جدلية المنهج في تحديد المصادر التي يعتمدها المؤرّخ في تناول قضايا المجتمع الأندلسي تصبح النوازل مصادر موازية لمصادر التاريخ، كما تصبح مصادر لتاريخ إذ تعلّقت بقضاياه التي غابت عن المصادر التاريخية، ثمّ لحملها معنى الماضي -وهو موضوع التاريخ- بتكوّنها أو بتكوّن محمولها(3).

واستقام الملحظ إلى دقّة هذه المصادر في تصوير واقع الحياة وقضايا المجتمع ممّا جعلها تحظى باهتمام المؤرّخين باعتبارها من أصدق الوثائق وأضبطها"(4). فالمقاربة الابستمولوجية لهذه المصادر تبيّن أنّها "الأكثر قربا من الوقائع اليومية

(1) مصطفى الصمدي: **فقه النوازل بالأندلس تاريخا ومنهجا** أطروحة دكتوراه، إشراف عقّي النماري، شعبة الدراسات الإسلامية، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، السنة الجامعية 1421-1422ه/ 2000-2001م، ص 208.

(2) نفسه.

(3) امحمّد بن عبود: **مباحث في التاريخ الأندلسي ومصادره** د ط، منشورات عكّاظ، الرباط 1989، ص 80.

(4) مصطفى الصمدي: فقه النوازل بالأندلس، ص 209.

المكشوفة"[1]، وغير المكشوفة بالمعنى السيكولوجي الذي ينطوي على حركة النفس.

إنّها رواية الأدب[2] التلقائي الذي يحكي صورة الإنسان بتفاصيل حركته في الزمن ويؤشّر متشوّفة إلى الحلّ الفقهي الشرعي بنسبية التديّن، من أجل تحقيق مستوى التأقلم مع مراد النص لذلك كانت للفتاوى أهمّية في ثقافة الأندلسيين، "فهي مرجعهم في المواقف المختلفة المتنوّعة لحياتهم ولتصرّفاتهم في عباداتهم وإيمانهم وأحوالهم الشخصية وهباتهم وعقود التبادل وسائر المعاملات وفي قضائهم: إجراءاته وأحكامه في الأنكحة وما شابهها والبيع وما شاكله والجنايات والقصاص"[3].

إنّها بهذا التوصيف تحكي جزئيات الحركة في مستواها العام والعادي في مفردات الوجود، وتحقّق النصّية لمعتمد منهج الدراسات التاريخية، التي تؤكّد في توجّهاتها الجديدة على العمق الاجتماعي، والأفق الاقتصادي، بصفتهما المتشكّل التطبيقي للمنشأ الثقافي.

ومن خلال هذا المحمول تكون النوازل الاستدلال النصّي لكلّ فعل منذ أن يتكوّن ذهنية متلبّسة بالفرد ودالّة على بنيته الإيديولوجية[4]، إلى أن يصير حركة اجتماعية تؤطّرها العلاقات وتحدّدها الحاجات والضروريات.

وكلّ ذلك هو مناط الدراسات التاريخية الجديدة فالمؤرّخ البنيوي يتلمّس فيها المقاربات الفنّية والوجدانية من أجل أن يحقّق التقارب بين التاريخ الذي هو موضوع الوجود الفاعل، والبنيوية التي هي منهج تأسيس المعرفة منه[5].

---

(1) عمر بنميرة، المرجع السابق، ص 57.

(2) بالمعنى الأنثروبولوجي المتجذّر في طبيعة الإنسان حيث الحكاية عن الحال أرقى مستويات الأدب لتعبيره عن الوجود بالمعنى الأنطولوجي والثقافي.

(3) محمّد أبو الأجفان: "الفتاوى الأندلسية وتقويم تحقيق فتاوى ابن رشد"، ندوة التراث المغربي والأندلسي: التوثيق والقراءة منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، المغرب 1991، ص 142.

(4) بالمعنى الساذج حيث هي تصوّر الوجود من حول الذات.

(5) الهادي التيمومي: **مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم**، ط 01 دار محمّد علي للنشر، صفاقس الجديدة، تونس 2003، ص 95.

والتاريخ الكمّي الذي يفعّل البناء الاقتصادي مفهومية للماضي[1]، متّخذا الاقتصاد صورة للوجود الفاعل للإنسان، ونمطا علميّا لتمثّلات معيارية الفعل التاريخي[2]، ومنتهيا إلى سردية متتالية التحليل، يجد في نصوص النوازل حيثياته الرياضية وأرقامه الحسابية، ليؤسّس عليها نظريته.إنّها تمنحه خصوصيات الاقتصاد بجزئيات الممكن المسخّر والمنتوج النهائي.

وتمنح التاريخ الاجتماعي صور الحياة اليومية، متعدّدة الظواهر، مختلفة الأوجه، حيث تجمعها ملتقطات بسردية الزمن، مؤتلفات بالقيم النفسية والثقافية، متّسقة في الاتجاه الاجتماعي بتكرارها، أو ناشزة عن المكوّن الثقافي بتحوّلها. ويصير للتاريخ الاجتماعي بمحمولها منهج التحليل في موضوع التغيّرات والاستمراريات في تجربة الناس العاديين"[3].

وبنوازله الكيتكوف[4] المجتمع الأندلسي قد دوّن كلّ مراحله، كما دوّن كلّ تغيّراته وتحوّلاته، وأبان عن كلّ موروثاته المتراتبة على عصوره، ووقّع بالنفسي والاجتماعي عن الزمني المترتّب على وجوده، وصار الموضوع المنعكس على نصوصها.

إنّها أشبه بالسجلّات اليومية التي يدوّن فيها الناس المشهد أو الشهادة، وأشبه بالتقارير عن الأحوال اليومية المتجدّدة بالمعنى الزمني، أو المعنى العملي، وأشبه بالقرارات والمراسيم التي تحمل الإجراءات وتعكس الإطار القانوني على حركية الناس.

---

(1) François (Furet) : Histoire quantitative et construction du fait historique, in : A E S C, N° 01, 26e année, Paris 1971, p 63.

(2) Bernard (Lepetit) : L'histoire quantitative : deux ou trois choses que je sais d'elle, in : Histoire et Mesure, V 04, N° 3-4, Paris 1989, p 191.

(3) بول كارتلوج: ما التاريخ الاجتماعي الآن؟، ما التاريخ الآن، تحرير ديفيد كانادين، ترجمة قاسم عبده قاسم، ط 01، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2006، ص 65.

هنا أحد مفاهيمه إذ يرتبط المعنى الكلّي بقضايا علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من حيث اتّجاه البحث، ويرتبط بالتاريخ من خلال التأسيس الزمني والموضوعي.

(4) أنظر الملحق رقم 01.

وبمجموع ذلك تكون الملمح السوسيوتاريخي للمجتمع، والملمح البسيكوتاريخي للفرد، وبهما تحقّق المعنى الموضوعي للتاريخ بصفته المنهج الباحث في حياة الإنسان في صورتها الفردية والجمعية.

ومنها يقوم الاستدلال الاستقرائي على كلّ التطوّرات التي يشهدها المجتمع على مستواه الفردي أو الجماعي، بصورة ثقافته، أو بحركة اجتماعه واقتصاده. ومنها تكون المقاربات لتفهّم سياق تطوّره، كما تقوم بها المقارنات بين مفاصله الزمنية. ومنها تستبين المفارقات في تحوّلاته الناجمة عن تفاعلاته الإيجابية والسلبية مع الزمان والمكان ومستجدّاتهما.

وربّما كان لبعض مدوّنات النوازل كلّ الشروط لتكون دليلا تاريخيا على عصر محدّد، وملمحا جيّدا على تطوّره، ومرآة صقيلة تنعكس عليها مظاهره الحضارية، لتصل إلينا مدوّنة من غير مقصدية الكتابة التاريخية. فلم تكن انتقائية بقدر ما كانت تلقائية، ولم تكن موجزة بقدر ما كانت مفصّلة كما كانت خاصّة بخصوصية الفردية، وعامّة بعمومية الجماعة.

ومنها نستدلّ بزخم مسائلها على حركية المجتمع، وتوجّهاته العامّة في تحقيق الوجود الفاعل كما نستدلّ على كلّ التغيّرات التي تحدث داخله، بدءا من النفسية على مستوى الشخصية الفردية، وانتهاء بالتحوّلات الاجتماعية الكبرى على مستوى الشخصية الثقافية للدولة.

ولمّا كانت بهذه القيمة من حمل الجزئي المترتّب في الحياة الفردية، وحمل الكلّي المتشكّل في الحياة الجماعية، كان التوثيق منها أقوى في الاستدلال على الواقعة في حدوثها الزمني، كما كان أعمق في استقراء ملامح التطوّرات المؤسّسة لبناء المقارنة بين عهود اختلفت زمنيا أو جغرافيا.

ونوازل الأندلس في القرن الخامس ذات خصوصية من حيث هذا الذي أسّست، فقد كانت أرشيفا لما سبقها من النوازل، ومن الوثائق المتعلّقة بالفقه وتطبيقاته النظرية،

والعملية.

كما كانت مدوّنة ثقافية للمرحلة التي عايشتها، مع استصحاب القضايا الثقافية من سلف القرون التي كانت قبلها. تداعت على نصوصها معارف كثيرة حملت من التراجم، والآراء، والأعمال يحقّق للمؤرّخ الاعتماد النصّي في كتابة التاريخ.

تستوي مدوّنة[1] ابن سهل الجيّاني(486هـ/1093م)[2] مجموعة وثائقية من حيث كونها المنقول عن صورة الحياة التي عاشها وعايشها ابن سهل من خلال مهنته التي مكّنت له التنقّل في البلاد الأندلسية عبر بعض مدنها، والتبصّر بما يحدث للناس من مستجدّات التفاعل الثقافي والاجتماعي.

إنّها تكوّن وثيقة من الطراز الأوّل حول الطبائع والأنظمة كما تبدو من خلال الوقائع الحيّة للقضاء، حيث إلى جانب الحالات النظرية، يقدّم ابن سهل قضايا تعرّف عليها أثناء أدائه لمهامه القضائية التي مارسها في كثير من مدن الأندلس، وأخرى استمدّها من أرشيف الوثائق[3] في عصره، والعصور التي سبقت.[4]

وبإثبات كلّ ذلك في مدوّنته جمعا واستقصاء، مع الاختيار الواجب لمقصد الكتابة، وفنّ الطرح، يكون ابن سهل قد حقّق غاية أخرى من غايات التأليف، سواء قصدها، أم لم يقصدها، وأودع كتابه ملامح جليلة من الحياة الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية لعصره، وللعصور من قبله.

---

(1) المسمّاة بالإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكّام، ويطلق عليها الأحكام الكبرى.

(2) محدّث من جلّة الفقهاء، وكبار العلماء، حافظا للرأي، ذاكرا للمسائل، بصيرا بالأحكام، تولّى قضاء غرناطة، توفّي سنة 486هـ/1093م. أنظر ترجمته في:

أحمد بن عميرة الضبّي(ت 599هـ/1202م): بغية **الملتمس في تاريخ رجال الأندلس**، تحقيق روحية عبد الرحمان السويفي، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1417هـ/ 1997م، ص 352. وخلف بن عبد الملك بن بشكوال أبو القاسم (ت578هـ/1183م): **كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق صلاح الدين الهوّاري، ط 01، المكتبة العصرية، بيروت 1423هـ/ 2003م، ص 349.

(3) المقصود العقود الوثائقية.

(4) Thami (El Azemmouri) : Les nawazil d'Ibn Sahl section relative a l'Ihtisab, in : Hespéris-Tamuda, V 14, Rabat 1973 , p 20.

فمن الحياة الثقافية أنّه أورد كثيرا من التراجم لعلماء الأمصار[1]، ومنحنا معلومات زاخرة عن تفاعلاتهم الثقافية وحياتهم الفقهية والعلمية، فجاءت مدوّنته معلمة للفقه والفقهاء في بلاد الغرب الإسلامي. كما جاءت موحية إلى جملة من المعارف والعلوم التي يمثّلها أصحاب الذكر فيها[2].

ومن صور التفاعل المعرفي مع الإشكالات الواردة على العقل الفقهي المؤطّر للفتوى، اختلاف المخرج المقاصدي للتأصيل في الاستدلال على حكم معيّن، يترادف فيه النصّ من أصول المذهب، وورود الأقوال المثبتة للاجتهاد[3]، وحكايته في النازلة توثيق ملمح للثقافة وبنائها في أطر الأجوبة المقدّمة لمناط الإشكال.

وبمحمولها من الأرشيف أمثلة للتنصيص، أو الاستدلال، أو الاستقراء، ثمّ بمحمولها من الواقع صارت وثيقة فقهية، ومعرفية، واجتماعية لما بعدها[4]، حيث بناء نصّها موروث ثقافي يستند إلى تراكمية الإنتاج المعرفي الأندلسي خاصّة، والغرب الإسلامي عامّة.

ولما تحمل نصوصها من أحكام نصّتها أجوبة فقهية على وقائع جرت أحداثا على جغرافية الأندلس، وتفاعلت بها عناصر شبكة العلاقات الاجتماعية التي كوّنت نسيج المجتمع الأندلسي، صارت ميدانا لإنشاء الوثائق، وتركيب النصوص للدلالة

---

(1) أنظر تحصيل ذلك في:

محمّد عبد الوهّاب خلاّف: تراجم في تسمية فقهاء الأندلسي وتاريخ وفاتهم مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى، المناهل، ع 21، الرباط 1981، ص 296-312.

(2)تتبّع ذلك ببيان تخصّص كلّ الذين ذكرهم في:

محمّد عبد الوهّاب خلاّف: تراجم في تسمية فقهاء الأندلسي وتاريخ وفاتهم مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى، المناهل، ع 23، الرباط 1982، ص 263-288.

(3) أنظر مثال ذلك في:

عيسى بن سهل الجيّاني أبو الأصبغ(ت 486هـ/1093م): **الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكّام**، تحقيق يحيى مراد، د ط، دار الحديث، القاهرة 1428هـ/ 2007م، ص 385، 619.

(4) أنظر قائمة الاقتباسات في:

سمير القدّوري: الفقيه عيسى بن سهل الأسدي الجيّاني(ت 486هـ)، التاريخ العربي، ع 37، الرباط 2006م، ص 320.

على الأحداث، أو البحث في حركة الحياة[1]، أو التأمّل في الظاهرات الاجتماعية[2].

ومن أهمّيتها الأرشيفية أنّها صارت مرجعية وثائقية تنشدّا منها المدوّنات المتخصّصة حسب ميادين البحث العلمي، أو حسب الحالات المخصّصة للدراسة. مثل أحكام القضاء والإجراءات القانونية[3] وقد حملت الكثير من ذلك إذ جرّدها صاحبها لمثل ذلك، وأخرى ليستأنس بها القضاة. وبذلك كانت نصوصها ميدانا لإنشاء المعارف الخاصّة بالقضاء وما يتعلّق به مثل الشورى، وغيرها[4].

هذه الأخرى وثائق من أحكام القضاء، غير أنّها ذات خصوصية تاريخية كبيرة، حيث ترتبط بطبيعة المجتمع في بنيته التي تشكّل شبكة علاقاته، وثقافته، والتي تتمثّل في وضعية أهل الذمّة في المجتمع[5]. وقد حملت هذه الوضعية ظاهرة اجتماعية، وثقافية، وقانونية في آن واحد وكلّ الذين تناولوا هذه القضية كانت النوازل مرتكزهم الوثائقي. لذلك أفردت لها الدراسات منها[6] لتتأسّس الشواهد على الوقائع، كما تتأسّس تتأسّس الشواهد على الأحكام الخاصّة بها.

وفي التأريخ العام لأحداث القرن الخامس الهجري، تستقيم مدوّنة ابن سهل مصدرا لإحالات تحرير التاريخ إلى المستند الوثائقي، وترسم بقضاياها الاجتماعية، والاقتصادية أديم الحياة في قرطبة بجزئياتها التي لا تلامسها دواوين التاريخ العام، حيث لا يجد الباحث بدّا من اتّخاذها مرجعية وثائقية دقيقة على مفصليات الحياة.[7]

---

(1) نريمان عبد الكريم أحمد: بيوع ابن سهل الأندلسي، المجلّة التاريخية المصرية، م 45، القاهرة 2007م، ص 263-293.

(2) محمّد عبد الوهّاب خلاّف: وثيقة في أحكام مسؤولية مالك الحيوان أو المكلّف بحراسته في الأندلس مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى، المناهل، ع 25، الرباط 1982، ص 148-164.

(3) محمّد عبد الوهّاب خلاّف: **وثائق في أحكام القضاء الجنائي مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى**، د ط، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة 1980.

(4) David (Pelaez Portales) : La Sura en al-Andalus, in : Anaquel de estudios arabes, Madrid 1998, N° 09, pp 136, 137.

(5) ابن سهل، المصدر السابق، ص 594- 628.

(6) محمّد عبد الوهّاب خلاّف: **وثائق في أحكام قضاء أهل الذمّة في الأندلس مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى**، د ط، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة 1980.

(7) أنظر تطبيق ذلك في:

وينص ّ محمولها على كثير من الظواهر البيئية منها[1]، والبشرية، وكثير من صور الحياة اليومية التي تحملها النوازل من الواقع إلى الفتيا والقضاء، فتدو ّن بفعل حركية ازدواجية الاجتماعي-الديني، وتبرز بذلك دقائق التفاعل الذي يغيب عن المؤر ّخ فيجنح إلى اعتمادها نصوصا مردفة لنصوصه.

من هذه الصور الانتكاس الثقافي الذي طرأ على المجتمع الأندلسي، فقد ظهرت اتّجاهات سوسيوثقافية نشزت عن التوج ّه العام الذي رسمته الثقافة الأندلسية التي رامت الاستقامة على نهج ديني قويم[2]، وعلى قاعدة اجتماعية متّزنة في التدي ّن ونمط العيش المكو ّنين لصور الحياة. وأطلق عليها اسم البدع تقزيما دينيا واجتماعيا لمقترفها، وتنفيرا لغير المتلبّسين بها أن يواقعوها. فحكت النوازل صورها، واحتملت وثائقها.[3]

ومن هذه الصور كذلك ما تنقله عن الطرق المستخدمة في تولية المناصب، حيث يستعان بخدمة السلطان لإثبات ذلك[4]، أو الميل عن القضاة إلى غيرهم إذ كان الحكم غير مرض[5]، أو الفتور الذي يصيب أهل الحرف فتتره ّل الصنعة بأيديهم[6]، ويذهب إتقانها.

وحملت مع كل ّ هذا الإشارات الدقيقة لأحوال مر ّت بها الأندلس أثناء الثورات والفتن التي شهدها المجتمع الأندلسي، وأظهرت بملمحية التطو ّرات الرهيبة التي طرأت على الحياة، مثل تحويل الأحرار إلى عبيد، وبيعهم في السوق، في فتنة ابن

محمّد عبد الوهّاب خلاّف: **قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي-الخامس الهجري**: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، د ط، الدار التونسية للطبع، تونس 1984.

(1) ابن سهل، المصدر السابق، ص 605.

(2) المقّري، نفح الطيب، ج 01، ص 220.

(3) استطاع الدكتور عبد الوهّاب خلاّف أن يحفر في نوازل ابن سهل ويستخرج منها وثائق صحيحة وخطيرة في التأريخ الاجتماعي والثقافي للأندلس. أنظر:

محمّد عبد الوهّاب خلاّف: **ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس، مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي**، ط 01، المركز العربي الدولي للإعلام، القاهرة 1981.

(4) نفسه، ص 603.

(5) نفسه، ص 407.

(6) نفسه، ص 601.

حفصون[1] وهو ما يبيّن العمق الذي تحدثه النوازل في الوقائع من خلال ما تثير من قضايا تخفى على كتب التاريخ أحيانا[2].

وتأتي نوازل أبي الوليد بن رشد[3](ت 520هـ/1126م) مبدّد موسوعي يتوغّل من خلال الفقه إلى مناحي الحياة في الجزئيات المتشعّبة مع الفردية في التميّز والاختيار، وفي شمولية الحركة في المذهب والاتّجاه.ذلك أنّها التقطت المجتمع بزمنيته إشكالات تردّدت على قطبين؛ الجماعة بكلّيتها، والفذّ بخصوصيته.

فقد جمعت عددا هامّا من الفتاوى يصل إلى 660 فتوى، تثير قضايا تهمّ مجالات الحياة بكلّ حيويتها وتنوّعها وتشابكها. فإلى جانب قضايا العقيدة والمذهب الأشعري ورموزه ومسائل العبادات، نقف على مسائل الأحوال الشخصية، بما تعرفه من علاقات وما تطرحه من مشاكل الزواج والطلاق والنسب والإرث والخصومات. كما نقف على قضايا المعاملات التجارية والمالية والفلاحية، وما كانت تعرفه من أنظمة وعقود ومشاكل، إضافة إلى بعض الفتاوي التي تمسّ السياسة والجهاد وما له علاقة بخصوصيات المجتمع الأندلسي في علاقاته[4] بالنصارى"[5].

لذلك تمثّل هذه النوازل اتّساعا في الزمان والمكان والموضوع؛ أمّا من الناحية

---

(1) إبراهيم عبد القادر بوتشيش: أوضاع الفئات المستضعفة في العصر الإسلامي الوسيط: نموذج من الأندلس، مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 01، مكناس 1406هـ/ 1986م، 47.

(2) لا بدّ من الإشارة إلى أنّنا لا نتبنّى كلّ ما حملته النوازل تاريخا، فكثير منها نتبنّاه إشكالا قائما بين توجّهات التاريخ إثباتا أو نفيا.وهي بإشكالاتها ترفد التاريخ بنصوص يكمّل بها محاولته الإحاطة بالحدث.

(3)كان فقيها، عالما حافظا للفقه، مقدّما فيه على جميع أهل عصره، إذ كان أوحد زمانه في طريقته، وزعيم فقهاء وقته، من أهل الرياسة في العلم والبراعة والفهم، يفزع إليه في المشكلات. من تأليفه كتاب البيان والتحصيل، والمقدّمات لأوائل كتب المدوّنة، واختصار مشكل الآثار. أنظر ترجمته في:

الضبّي، **بغية الملتمس**، ص 43، وابن بشكوال، **الصلة**، ص 450، وعياض بن موسى اليحصبي السبتي(544هـ/ 1149م): **الغنية** تحقيق ماهر زهير جرّار، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1402هـ/ 1982م ، ص 54، ومحمّد بن حارث الخشني(361هـ/ 971م): **أخبار الفقهاء والمحدّثين**، تحقيق ماريا لويسا آبيلا ولويس مولينا، مطبوعات المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد 1991، ص 119.

(4)أبو الوليد محمّد بن أحمد بن رشد(ت 520هـ/ 1126م): **فتاوى ابن رشد**، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1407هـ/ 1987م، ج 03، ص 1423.

(5) محمّد المغراوي: مسائل العملة والصرف والأسعار في العصر المرابطي من خلال « من خلال فتاوي ابن رشد»، التاريخ وأدب النوازل تنسيق محمّد المنصور ومحمّد المغراوي، ط 01 منشورات كلّية الآداب، الرباط 1995، ص 59.

الزمنية فإنّها تتناول جانبا من عصر ملوك الطوائف وقضاياه وأحداثه ثمّ عصر المرابطين حتّى حدود سنة 518، وأمّا من حيث المكان فإنّها ترتبط بأكثر المدن الأندلسية وبعض بلدان العدوة المغربية، وأمّا من حيث الموضوع فإنّها تثير مسائل في شتّى شئون الحياة".(1)

فهي تحمل الواقع الأندلسي في أسئلتها وأجوبتها، من حيث شمولها من جهة، ومن جهة أخرى لاقترانها في معظمها بأحداث واقعية(2)، اجتمعت في ديوان واحد ليس من وحدة الموضوع، ولا من وحدة الزمن، وإنّما من وحدة موقعية صاحبها الذي قام البناء المعرفي فيها على محوريته، لمكانته العلمية المتميّزة، ولرفعة أسرته التي استحوذت على القضاء(3) باقتدار وكفاءة.

وباتّساعها وشمولها تسطّحت في المتناول التاريخي لها، حيث إنّها تصوّر الحياة العامّة في الفترة التي عاش فيها ابن رشد، أواخر عصر دول الطوائف وبداية عصر المرابطين، سواء أكانت جوانب سياسية حيث أبرزت علاقة المسلمين بأعدائهم، أو نواحي اجتماعية من العادات، والتقاليد، والاحتفالات، والألبسة، والأطعمة، أو النظم الاقتصادية، أو النواحي العلمية"(4).

ومن هذا التوجّه في تناول النوازل معرفة خارج إطار الفقه الذي تناول القضايا فيها بالنظر والإسقاط المنهجي، تكون نوازل ابن رشد نصوصا للحفريات التي يجب أن" يعكف عليها الباحثون في غير الفقه من المؤرّخين السياسيين والاجتماعيين، ليستكملوا بذلك ما تفتقر إليه الدراسات التاريخية والأدبية من تصوير البيئة، والكشف عن المجتمع، والوقوف على مشكلات تلك العصور"(5).

---

(1) إحسان عبّاس: **بحوث ودراسات في الأدب والتاريخ**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000، م 02، ص 425.
(2) نفسه، م 02، ص 425.
(3) Rachid (El Hour) : Cordoba frente a lo Almorovides: familias de cadies y local, in : Al-Andalus, , Madrid 1997, V XXIX, p 199.
(4) منيرة بنت عبد الرحمان الشرقي: الأحباس في الأندلس من خلال فتاوى ابن رشد، مجلّة كلّية الآداب، ع 55، الإسكندرية 2006، ص 74.
(5) عبد العزيز الأهواني: مسائل ابن رشد، مجلّة معهد المخطوطات العربية، م 04، ج 01، القاهرة شوال 1377ه/ مايو 1958، ص 73.

وفي منصوصها أوّليات التأسيس المنهجي والمعرفي لمجتمع الغرب الإسلامي، حيث تناولت القضايا الجوهرية في منهج الاعتقاد وطرق تناول الأحكام التي يقتضيها الدين، مثل الموقف من العقيدة الأشعرية[1] التي يتبنّاها كثير من أعلام الفقه، وعلماء الكلام. وفيها بيان عن البنية العقدية التي كان عليها أهل الغرب الإسلامي، والتي توحي إلى محلّ الاتّجاه الأشعري في المنظومة المالكية بجهود أئمّة مالكيين مثل أبي الوليد الباجي(ت474هـ/ 1081م).

كما أنّها توحي بأزمة الموقف السياسي الديني في عصره، والتي تمثّلت في "مشكل العقيدة بالمغرب والأندلس خلال بداية القرن الهجري السادس...–حيث–أنّ المسألة المذهبية قد اكتسبت حينذاك بالخصوص، صبغة سياسية حادّة بسبب دعوة ودعاية ابن تومرت...–أنّ– الأزمة المذهبية هي السبب الأوّل في انهيار دولة الملثّمين، وأنّ فقهاء تلك الدولة وأمراءها على السواء كانوا معارضين ورافضين بتاتا لعلم الكلام والأشعرية"[2].

ورسمت نوازل ابن رشد المشهد المذهبي الأندلسي في أواخر القرن الخامس وبداية السادس، وبيّنت كيف أنّ المذهبية الأندلسية لم تتأثّر بالدعوات المذهبية الأخرى، وأنّ بنية العقل الأندلسي ظلّت وفيّة المنهج لمذهب الإمام مالك(ت179هـ/ 795م). فحملت إشكال قبول شهادة من يعتقد الظاهر[3] على طريقة ابن حزم (ت476هـ/ 1083م).

وهذه الفتوى وإن "ألمحت إلى المذاهب الدينية الغريبة على المجتمع الأندلسي،

(1) أبو الوليد بن رشد، المصدر السابق، ج 02، ص 802، 1060.

(2) رضوان مبارك: حول بعض القضايا المذهبية والعقيدية في العصر المرابطي من خلال فتاوى ابن رشد، التاريخ وأدب النوازل، تنسيق محمّد المنصور ومحمّد المغراوي، ط 01 منشورات كلّية الآداب، الرباط 1995، ص 74.

(3) أبو الوليد بن رشد، الفتاوى، ج03، ص 1437.

والتي اعتنقها قلّة من الأندلسيين، ممّا أثار قلق فقهاء المالكية"[1]، إلاّ أنّها تحفر في بنية الضمير الأندلسي الذي حوّل المبادئ العقيدية والأفكار الدينية إلى حركة اجتماعية. مع التأكيد "على تلازم المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، هذا التلازم الذي فرضته مرحلة طويلة من الصراع بين المذاهب السنّية والمذهب الشيعي"[2].

وفي هذا السبيل من الأمور المتعلّقة بالدين وفقهه، تلمح نوازل ابن رشد إلى الوسائط المعرفية والمناهج العلمية التي يعتمدها المرء الذي لا علم له بتنزيل الفقه تنزيل الخبير المشتغل عليه. وفيها بيان واضح لبناء الفتوى في حال غياب المجتهد.[3] وهذه ملمحية مهمّة في معرفة بنية الفكر الأندلسي وتركيبته.

ومن الجوانب الاجتماعية فقد "تعرّضت النوازل لبعض طبقات المجتمع وأهمّ المشكلات الأسرية (مثل مشكلة زواج المتعة والطلاق وحضانة الأطفال)[4]، والعلاقات بين الجيران والمنازعات التي تنشب بينهم، علاوة على إشارات تتعلّق ببعض الاحتفالات الأسرية، وجوانب من العادات والتقاليد الأندلسية، ودور المرأة في العصر المرابطي وإسهاماتها في الحياة الأدبية والعلمي"[5].

ومنها تعرّضت النوازل إلى ظاهرة الشعوذة في المجتمع، حيث بعض الممارسات التي تحوّلت إلى مهن مثل النزر في خطّ الرمل وأخذ الأجرة عليه، مع التأصيل له من الأحاديث وسيرة السلف وتبيّن من طول جوابه أهمّية شيوع الظاهرة مع الاستدلال لها.[6]

ومن" الناحية الاقتصادية تزوّدنا النوازل بإشارات قيّمة لا ترد عادة إلاّ في كتب

---

(1) كمال السيّد أبو مصطفى: صور من المجتمع الأندلسي في عصر الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن رشد القرطبي، المجلّة التاريخية المصرية، م 37، القاهرة 1990، ص 13.

(2) محمّد المغراوي، المرجع السابق، ص 60.

(3) أبو الوليد بن رشد، الفتاوى، ج03، ص 1620-1621..

(4) أبو الوليد بن رشد، الفتاوى، ج02، ص 1046-1047، وج 03، ص 1490.

(5) كمال السيّد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 12.

(6) أبو الوليد بن رشد، الفتاوى، ج01، ص 249-261.

الفتاوى والحسبة، وخصوصا ما يتعلّق بوصف الأرجاء وكيفية بنائها، ومدى اهتمام الأندلسيين باستصلاح الأراضي البور وتحويلها إلى حدائق وبساتين مزدهرة، ولم تغفل النوازل الإشارة إلى ملامح الريف الأندلسي، والعملة[1] المتداولة في بلاد الأندلس خلال عصري الطوائف والمرابطين، وأثمان بعض العقّارات"[2].

وبكلّ هذا الذي تلمح إليه نوازل ابن رشد، يستطيع المؤرّخ أن ينشئ وثائقه التي يحاول من خلالها السيطرة على الحدث الذي لم تحمله رواية خبرية، ولا توصيف جغرافي، ومن هذا السبيل تكوّن النوازل نصوصا ذات أهمّية من حيث أنّها المكمّل الوثائقي لكلّ النصوص التي يستثمرها الباحث[3].

ومن شكلها نوازل القاضي أبي عبد الله بن الحاج[4](ت 529هـ/ 1134م)، التي التي تمثّل نصّا مضافا إلى نصّ ابن رشد لتكمّل مدوّنة الوثائق حول عصري الطوائف والمرابطين، لأهمّيتها كانت لدى المهتمّين بتاريخ الأندلس من "نوادر النصوص الخطّية في عصر المرابطين"[5].

وذلك أنّ "المعلومات التي توجد في هذا المخطوط عن عصري الطوائف والمرابطين تختلف عن المعلومات الواردة في جميع المصادر الأخرى التي تطرّقت

(1) محمّد المغراوي، المرجع السابق، ص 59-69.

(2) كمال السيّد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 13.

(3) تحتلّ النوازل مساحة ولسعة في النصوص المعتمدة في الدراسات التاريخية لحقبة المرابطين، وتمثّل مصدرا متميّزا بما يوفّره للباحث. انظر مثال ذلك في:

إبراهيم القادري بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، ط 01، دار الطليعة، بيروت 1998.

(4) أحد الفقهاء لفضلاء، وكبار العلماء، كان معدودا في المحدّثين والأدباء، ومن المطبوعين في الفتيا، تدور عليه في وقته لثقته وديانته، كما كان مقدّما في الشورى، مع العناية بالحديث والآثار، مقيّدا للعلم طول حياته. ولي القضاء بقرطبة مرّتين. أنظر ترجمته في:

شهاب الدين أحمد بن محمّد المقّري التلمساني(ت1041هـ/ 1631م): **أزهار الرياض في أخبار عياض**، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، د ط، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1361هـ/ 1942م، ج 03، ص 61، وعياض، الغنية، ص 47، وعلي بن عبد الله بن الحسن النباهي(ت بعد 793هـ/ 1314م): **كتاب المرقبة العليا فيمن يستحقّ القضاء والفتيا**، ط 05، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1403هـ/ 1983، ص 102.

(5) محمّد الأمين بلغيث: **دولة المرابطين بالأندلس-من مدينة السياسة إلى مدينة العلم-**، ط 01، دار الوعي، الجزائر 2009، ص 09.

لهذه الحقبة التاريخية مثل الكتب التاريخية وكتب الطبقات أو المصادر الأدبية والجغرافية"[1].

ونوازل ابن الحاج تمدّنا بسيل من النصوص الفقهية التي تخدم التاريخ. فعلاوة على كون ابن الحاج يتعرّض لنوازل وقعت لبعض أمراء المرابطين كعلي ابن يوسف وتميم بن يوسف، فإنّه يتصدّى كذلك لقضايا همّشها المؤرّخون وعملوا على تغييبها في كتبهم[2]، كوضعية الأرض، والعملة وتقلّباتها، والمعاملات الاجتماعية داخل الأسرة الصغيرة والمجتمع ككلّ، كذا المظاهر الاجتماعية والعادات والتقاليد"[3].

وقد تفرّدت هذه النوازل "عن غيرها من النوازل على المستوى التوثيقي بنقلها النصوص الأصلية لعدد من العقود التي يعود تاريخها إلى عصري الطوائف والمرابطين...–حيث أنّنا لا نتوفّر على مثل هذه النصوص في المصادر الأندلسية الأخرى نظرا لقلّة الوثائق الاقتصادية والاجتماعية التي وصلتنا"[4].

فالنصّ في نوازل ابن الحاج يسحب التاريخ على مساحات واسعة من الجغرافيا، وعلى فئات كثيرة من المجتمع، والتي لم تتماسّ مع نصوص التاريخ التقليدية، فهو مثلا يثري تاريخ البادية بالمغرب والأندلس، وينير بعض ما يلفّه من غموض"[5]، وبذلك يكتسي أهمّية كبرى في الكشف عن جوانب من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي"[6] للأندلس.

---

(1) امحمّد بن عبود ومصطفى بنسباع: جوانب من المجتمع الأندلسي خلال عصري الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن الحاج، مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 07، تطوان 1994، ص 46.

(2) ما ينبغي أن يكون هذا من باحث مثله، فهو اتّهام خطير لم يقم عليه الدليل والحجّة. والواجب على الباحث اتّخاذ العذر حالا مستصحبة في نقده واستدراكاته.

(3) إبراهيم القادري بوتشيش: مخطوط نوازل ابن الحاج وأهمّية مادّته التاريخية، مجلّة دار النيابة، ع21، الرباط 1989، ص 27.

(4) امحمّد بن عبود ومصطفى بنسباع، المرجع السابق، ص47.

(5) إبراهيم القادري بوتشيش: «مخطوط نوازل ابن الحاج» مصدر جديد في تاريخ المجال القروي بالمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ندوة البادية المغربية عبر التاريخ تنسيق إبراهيم بوطالب، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1999، ص 30.

(6) امحمّد بن عبود ومصطفى بنسباع: تقييم مصادر التاريخ الاجتماعي للأندلس خلال عصري الطوائف والمرابطين مع تحليل نماذج منها، مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 08، تطوان 1997، ص 69.

فأمّا الاجتماعية منها فقد ألمحت نصوصه إلى كثير ممّا يخصّ فئة العبيد في المجتمع[1]، وأفصحت عن طبيعة الاحتواء الاجتماعي لهذه الفئة ضمن معيارية خاصّة أنتجها المجتمع، بنذاك من جرّاء ثقافة متداخلة التأثيرات. كما ألمحت إلى حالات اليتم وما يتّصل بها[2] من إنفاق أو حرمان[3]، ممّا يبيّن الحالة الاجتماعية للأسرة الأندلسية من جهة، وحالة الالتزام الأخلاقي من جهة أخرى، والذي بيّنت النوازل في نصوصها تدهوره، وسيران الفساد[4] في كثير من الحالات التي أعطت النوازل صورا منها.

ومن الناحية الاقتصادية تقدّم نوازل ابن الحاج معلومات دقيقة عن طبيعة الملكيات الزراعية وظروف استغلالها، ويمكن القول إنّ ما تتضمّنه بعض نوازل الإرث والبيوع والمعاوضة وما يرد عرضا من إشارات في أبواب فقهية أخرى، يكشف عن وجود أصناف من الملكيات الزراعية، كالملكية الجماعية للأرض، وأراضي الأحباس، والملكية العمومية، فضل عن الملكية الخاصّة التي نجدها في كلّ مكان"[5].

مكان"[5].

كما تلمح نوازل ابن الحاج إلى حركة السوق بكلّ الإحداثيات الاجتماعية، من حيث البيان عن بنية المجتمع وشرائحه، والطوائف الدينية [6]، كلّ أولائك في دينامية الاقتصاد المحرّك للفعاليات الاجتماعية، والإحداثيات الاقتصادية، من حيث البيان عن

---

(1) إبراهيم القادري بوتشيش: مسألة العبيد بالمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دراسات، ع 07، أكادير 1995، ص 35.

(2) محمّد بن أحمد بن الحاج التجيبي أبو عبد الله(ت 529هـ/ 1134م): **نوازل ابن الحاج**، صورة بحوزة الباحث عن مخطوطة من سوس بالمغرب، ص 142.

(3) إبراهيم القادري بوتشيش: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ط 02، مطبعة الخليج العربي، تطوان 2004، ص 68.

(4) نفسه، ص 101.

(5) أحمد اليوسفي شعيب: أهمّية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية (نوازل ابن الحاج القرطبي نموذجا)، ندوة الأندلس قرون من التقلّبات والعطاءات، ط 01، مكتبة الملك عبد العزيز العامّة، الرياض 1417هـ/ 1996م، ج 01، ص 391.

(6) مصطفى بنسباع: ابن الحاج التجيبي القرطبي ومسائل بيوعه في معيار الونشريسي، ندوة الأندلس قرون من التقلّبات والعطاءات، ط 01، مكتبة الملك عبد العزيز العامّة، الرياض 1417هـ/ 1996م، ج 05، ص 297.

العملة المتداولة[1] وتدخّل الدولة أحيانا لتحديد أسعار السلع[2]، وغيرها من المظاهر التي ترسم ملامح الاقتصاد المتداخل مع توجّهات المجتمع.

ومن الناحية الدينية الاعتقادية فقد حملت نوازل ابن الحاج الهمّ العام الذي كان يعاود المسلمين في الأندلس بشيوع الاتّجاه الأشعري[3] في تناول قضايا العقيدة ومنهج النظر العقلي التأويلي الذي بدأت الدراسات الأصولية ودراسات علم الكلام تفرضه على منظومة الفكر والفقه. كما حملت حكاية قضية إرادة شاب الزواج من شيعية[4] وقعت على عهد الفقيه أبي إسحاق التونسي، حيث خاف الشابّ من عنت أهله، وفيها ملمح إلى المذهبية وموقعها من العلاقات الاجتماعية.

وفي كلّ العصور الأندلسية لم تفتأ النوازل تواكب حركة المجتمع الأندلسي، الذي بقي يتفاعل مع مستجدّات التاريخ، حيث الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مور من جرّاء سنّة التدافع التي تقتضيها سيرورة التاريخ.

وفي القرنين الثامن والتاسع ازدادت حركة إنتاج الفتوى لخصوصية المرحلة التي بدأت تشهد التطوّرات الخطيرة، سواء على مستوى التفاعل الإسلامي الداخلي، أو التفاعل مع مستجدّات التطوّرات الأندلسية، حيث تقلّص الجغرافيا الإسلامية، وانغلاق المجتمع على مساحة لها تأثيراتها النفسية والثقافية.

وقد كان المذهب المالكي صورة الثقافة التي كانت تؤطّر حركة المجتمع في كلّ مستوياته، وكانت الكفيل بحفظ التماسك الاجتماعي والسياسي في حقب التاريخ الأندلسي كافّة، حتّى اعترفت السلطة السياسية بذلك في قولة الحكم المستنصر (ت366هـ/976م) الشهيرة: "... فلم نر مذهبا من المذاهب غيره أسلم منه

(1) إبراهيم القادري بوتشيش: **إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي**، ط 01، دار الطليعة، بيروت 2002، ص 106.

(2) إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ص 211.

(3) أبو عبد الله بن الحاج التجيبي: النوازل، ص 23.

(4) نفسه، ص 25.

فإنّا ما سمعنا أحدا ممّن تقلّد مذهبه قال بشيء من هذه البدع، فالاستمساك به نجاة إن شاء الله"[1].

من هذه الحقيقة الاجتماعية والتاريخية كان لزاما على أهل الأندلس أن يفعّلوا الاتّجاه المالكي، ويأخذوا بتعاليمه ليصبح عنصرا مهمّا للتماسك بين القوّة السياسية والطبقة الدينية"[2]، ويؤطّر اتّجاههم الاجتماعي والحضاري، إذ هو من مكوّنات الشخصية الأندلسية، التي تتميّز بمذهبيتها المالكية[3].

وقد شمل هذا التفعيل المجال القضائي، وهو مستوى تأطير العلاقات في كلّ نواحيها. وكانت القواعد المالكية حاضرة في منطلقات تأسيس النظر، وفي حيثيات إصدار الحكم. وكان من المفروض قبل أن يتمكّن قاض من قضاة المملكة النصرية من إصدار حكم، مطلوب منه بحسب المذهب المالكي أن يتشاور مع مفت ما"[4].

وهذا الردّ المنهجي المستمرّ إلى المذهبية، أي مصدر التشريع، أنتج حركية فقهية متميّزة، "فقد كان على الفقهاء أن يتعاملوا مع ظروف تاريخية جديدة وشروط ميّزت إسلاما في حالة تراجع"[5].

فالظروف التاريخية التي كانت تمرّ بها الأندلس، وتأثيراتها الحضارية؛ -حيث "منذ منتصف القرن الثاني عشر الميلادي، كانت الأندلس لقمة سائغة في أفواه القوط الإسبان الذين أسقطوا دويلات العرب المجزّأة الواحدة تلو الأخرى، وأدّت هذه الاكتساحات الهمجية لمعاقل العرب والإسلام إلى انكماش الكيان العربي الإسلامي

---

(1) الونشريسي، المعيار، ج 06، ص 357.

(2) ايزابيل سيكال: الحكّام والقضاة في المملكة النصرية، الاجتهاد، ع 57-58، بيروت 1424هـ/2003م، ص 105.

(3) لمعرفة دور المذهبية في التاريخ الأندلسي، انظر:

طاهر بن علي: عوامل الانتشار والتمكين للمذهب المالكي في الأندلس، مجلّة الدراسات التاريخية، ع 15-16، الجزائر 1434هـ/ 2013م

(4) ايزابيل سيكال، المرجع السابق، ص 106.

(5) نفسه. والمقصود جغرافية الإسلام المتراجعة في حيّز الجنوب الغربي لأوروبا.

واقتصاره على مملكة غرناطة فقط"[1]، أدخل الأندلس في مرحلة مميّزة، لها خصوصياتها الثقافية والحضارية.

وهذا ما أدّى إلى خلق حالة من الرجوع إلى الذات للإجابة على الاستشكالات التي فرضتها من خلال الوعي باللحظة التاريخية التي كان المجتمع الأندلسي يحاولها. خصوصا مع كثرة رجال الشريعة والفقهاء الذين عاشوا على ثمرات الأعصر الذهبية لغرناطة[2]، التي بقي فيها مستوى الثقافة رفيعا[3].

وقدْ يفسّر هذا لماذا كانت الفترة من منتصف القرن الثامن/الرابع عشر إلى القرن التاسع/الخامس عشر واحدة من أكثر الفترات إنتاجية في تاريخ الأندلس، فيما يتعلّق بالفتاوى"[4]. حيث كثّفت غرناطة نشاطها العلمي، وواصلت "حركة الإفتاء، والعناية بالنوازل الطارئة"[5].

ومن هذا الجانب كانت الفتاوى في القرنين الثامن والتاسع اتّجاه التوثيق لفترة مميّزة، كما كانت ميدانا لرصد المجتمع الأندلسي من خلال التقنين الفقهي الذي أطّر إشكالاته الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية[6]. وحملت نصوصها جزئيات الحياة التي التي ينشدها المؤرّخ من أجل محاولته إعادة بناء الواقعة التاريخية، واستجلاء التوجّهات العامّة للتاريخ الأندلسي.

---

(1) عبد الحكيم الذنون: آفاق **غرناطة. بحث في التاريخ السياسي والحضاري العربي**، ط 01، دار المعرفة 1408هـ/1988م، ص 117.

(2) إميليو غرسية غومس: **الشعر الأندلسي**.بحث في تطوّره وخصائصه، ترجمة حسين مؤنس، ط 01، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1952، 38.

(3) عبد الحكيم الذنون، المرجع السابق، ص 117.

(4) ايزابيل سيكال، المرجع السابق، ص 106.

(5) القلصادي، الرحلة، ص 25.

(6) اهتّت بعض الأبحاث بترتيب موضوعات النوازل كمعطى لجرد وثائقي للنواحي المفتوحة على دراسة المجتمع الأندلسي في كلّ مستوياته. انظر:

Maria (Isabel) e Calero (Secall) : Una aproximacion al estudio de las fatwas granadinas : Los tamas de las fatwas de Ibn Siray en los Nawazil de Ibn Tarkat, in : Homenaje al prof Cabanelas Rodriguez , O.F.M.,con motivo de LXX aniversario, Universidad de Granada, Granada 1987, T 01, pp 189-202.

الفصل الرابـع

ملامح ثقافية في الأندلس من خلال نوازل القرنين 8 و9 الـهجريين

- مدرسة الفقه الأندلسية في القرنين الثامن والتاسع.

- أعلام المدرسة الفقهية الأندلسية في القرنين الثامن والتاسع.

- قضايا ثقافية أندلسية من القرنين الثامن والتاسع.

لا تتأسّس المعرفة في دراساتنا على الجانب النظري فحسب، فإنّ ذلك قمين أن يعرّضها إلى نوع من الابتذال الفكري المفتوح على تعدّد الرؤى والبناءات، ووجب لها أن تتعزّز وفق المخبرية التي تنشدها في تكوينها بالدراسة التطبيقية التي تتيح لإسقاطات المعطى التنظيري القيمة العلمية.

وبناء على هذا كانت نوازل القرنين الثامن والتاسع الهجريين نخبة الاصطفاء للدراسة التطبيقية، وكان الاستشكال فيها عن القيمة المعرفية لهذه النوازل، وهل هي صورة للمجتمع الأندلسي في ملامحه الثقافية؟.

هذه الملامح مختارة بعناية المنهج، وباتّجاه الدراسات التاريخية الحديثة، التي أكّدت ظهور التاريخ الثقافي[1] على باقي ميادين التاريخ الأخرى وأنّه المقدّم في الدراسات الحديثة[1].

(1) Jay (Winter) : De l'histoire intellectuelle à l'histoire culturelle : la contribution de George L. Mosse , in : A H S S, Paris 2001, V 56, N° 01, p 177.

وقستوى في الاهتمامات التاريخية حتّى غدا من الإشكالات المعرفية المهمّة في الدراسات التاريخية، التي تساءلت عن القيمة المنهجية للتاريخ الثقافي: هل يعتبر ميانا للدراسة، أم يتّخذ منظورا للتحليل؟[2].وذلك لتداخله مع كلّ القيم التي يحاولها التاريخ سردا أو تفسيرا.

مدرسة الفقه الأندلسية في القرنين الثامن والتاسع

النوازل مدوّنة للفكر الفقهي، تجمع نصوصه في حيّز مضبوط، هو حيّز الفتوى ومتطلّباتها المعرفية، والتطبيقيةفالنظر الفقهي يستدعي استحضار الأوّليات من الأقوال المأثورة، فيجمع الاجتهادات أنّى وجدها، ليستقصي الفهم الأعمق لمناحي التأصيل، ثمّ يستأنس بالتطبيقات التي سبقته إلى تحرّي المسألة ومعالجتها.

فيخرج نصّها بمقتضى التجميع من سبيل الفقه إلى سبيل التاريخ بالموازاة المطلوبة في كلّ العلوم والفنون، حيث التاريخ أصل في كلّ بنائية باستمولوجية التكوين الزمني المقدّر في كلّ حركة وجودية.[3]

إلى جانب أنّها في بعض الحالات تكون خبرا معرفيا مباشرا على النصّ الفقهي، وذلك حينما يرد الإشكال حوله، أو حول موضعيته من البنية المعرفية الفقهية في الزمن الذي ترد فيه النازلة [4]وتكون نوعا من الاتّصال الذي يحقّقه التأليف من خلال النصّ أو حوله.[5]

---

(1) Pascal (Ory) : L'histoire culturelle de la France contemporaine : question et questionnement, in : Vingtième Siècle. Revue d'histoire, Paris 1987, V 16, N° 01, p 67.

(2) Philippe (Urfalino) : L'histoire culturelle : programme de recherche ou grand chantier ?, in : Vingtième Siècle. Revue d'histoire, Paris 1998, V 57, N° 01, p 115.

(3) كلّ ما خلّفه الإنسان فهو تاريخ، وكلّ ما سيقدم عليه هو في أفق التاريخ. والدراسات الاجتماعية والإنسانية تاريخية بمحتوى الزمنية فيها، لذلك كانت العبارة:

« Je ne crois pas qu'il soit possible de déborder, ou d'esquiver l'histoire ».

أنظر:

Guvitch (Georges) : **Traité de sociologie**, Presses universitaire de Paris, Paris 1960, T 01, p 97.

(4) محمّد بن ناصر الدرعي، الأجوبة الناصرية، لوحة 80 ظهر.

(5) أنظر بعض هذا المعنى في:

والنصّ النوازلي في قيمته الابستمولوجية يحقّق الكتلة المعرفية الكامنة التي تحفّز المناهج على فكّ القيم المعرفية التي يحتويها بالنسق الذي قام لتحقيقه، أو يتفتّح عليها بالنسق الذي اقترن فيه مع النصوص التي جلبها إلى محوريته. كما يسمح لنا بإنشاء سوسيولوجيا التأليف[1] على مستوى الاطّراد المعرفي الحاصل في بنية التكوين الفقهي، أو على مستوى الانشغال اليومي المحفّز على تحرير النصّ بالقيم المنهجية والأصولية.

فهو بناء معرفي بقيم مختلفة، كوّنها التنصيص في لحظة تاريخية معيّنة، واستدعاه إشكال معرفي خاصّ، فمنح الفكر مدى متعدّد الآفاق للتفاعل والتساؤل. وأحاله على قراءات كثيرة، تتراكم أفقيا وعموديا، لتنشئ المفهوم ابتداء، وتصنع المنظور انتهاء.[2]

إنّها حالة التقاطع التي يحقّقها النصّ قيمة ابستمولوجية تحاول التفهّم عندها لتحدث معرفة فوقية للمعرفة التي اقتضاها النصّ بإشكاله الأوّلي، فيفرز النصّ تمثّلات كثيرة تؤول نحو تركيبية متجدّدة عليه، فيصبح بعد ذلك قاعدة لتشكّل معرفي جديد، انطلاقا من أنّ العلوم نصوص متفاعلة[3]، أنّ النصّ اتّصال العقل[4].

كمال عرفات نبهان: **العلاقات بين النصوص في التأليف العربي**، د ط، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1993، صفحات 5-7.

(1) النصّ وحدة خاصّة لها بعدها التاريخي، كما لها حضورها المختلف والمتنوّع بين كلّ الذين تبنّوه. أنظر:
Vittorio (Citti) : Le texte et les textes, in : <u>Dialogues d'histoire ancienne</u>, Paris 1986, V 12, N° 01, p 315.

(2) تجعل الدراسات الجادّة التي تحاول المعرفة النصّ حدثا مشاركا في صناعة الواقعة، فيستشهد به، ومنه. أنظر:
عبد المجيد الصغير، المرجع السابق، ص 119.

(3) النصوص أفكار، والأفكار من معالم التاريخ. أنظر:
عبد الرزّاق الدواي: "الجنيالوجيا" وكتابة تاريخ الأفكار، <u>كتابة التواريخ</u> تنسيق محمّد مفتاح وأحمد بوحسن، ط 01 منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1999، ص 57.

(4) إنّما الدراسات التاريخية استثمار للنصوص، وحفرية في محتواها، ويجب على المؤرّخ أن يفيد من المناهج الجديدة في تناول النصوص وتفعيلها في النسق المعرفي. وهناك اتّجاهات حديثة تراهن على بناء المعرفة من خلال مدّ النصّ إلى أفق المنظور، لذلك تحدث له المناهج والرؤى لتحقّق ذلك، مثل ما يسمّى Intertexte وHypertexte و Paratexte. أنظر المقدّمة في:
عبد الفتّاح الحجمري: **عتبات النصّ: البنية والدلالة**، ط 01، شركة الرابطة، الدار البيضاء، المغرب 1996، صفحات 7-11.

وقد جمعت النوازل الأندلسية في القرنين الثامن والتاسع نصوصا كثيرة، حقّقت بها مقاصد كثيرة. فإلى جانب مقصد الاستدلال الذي يقتضيه المنهج العلمي الفقهي في إيراد المسائل على نهج التشريع في عمومه، ترد النصوص منهجا للحوار الفقهي، وبلنطثاقفة فقهية تعتمد إيراد النصّ دلالة علمية، وا إحالة مرجعية، وتأسيسا للمعرفة المتداولة التي تقوم بالنصّ وعليه[1].

منها النصوص الأصول، ونقصد بها النصوص الأولى المتكوّنة في أصل المذهب المتّبع في الأندلس، وهو المذهب المالكي. فعليها المعتمد في أصل الفتيا، ومنها المنطلق لأصل التكوين. ولا نقصد بها نصوص القرآن والسنة، فمالكية الأندلس لم يكن لهم الاشتغال بالفقه على طريقة أهل الأثر، حيث اهتمّوا بالمسائل المجموعة عن علماء المذهب دون النظر في الحديث[2]، وأقوال الصحابة كما فعل الإمام

(1) إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الشاطبي(ت 790هـ/ 1388م): **فتاوى الإمام الشاطبي،** تحقيق محمّد أبو الأجفان، د ط، طيباوي الطبع والنشر، الجزائر، د ت، ص 149.

(2) هذلا ينفي وجود المهتمّين بالحديث ودراسته، وإنّما التوجّه الفقهي في الدراسات المالكية لم ينتهج النظر في الأثر، ولذلك قامت مدرسة الظاهر على يد ابن حزم(ت456هـ/1064م) لتجدّد العمل بالأثر وتسحب الوحي إلى التاريخ. أنظر:

طاهر بن علي: **ابن حزم وظاهرة التجديد**، رسالة ماجستير مرقونة، إشراف الأستاذ الدكتور موسى لقبال، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001/2000.ومصطفى محمّد حميداتو: **مدرسة الحديث في الأندلس،** ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1428هـ/ 2007م.

مالك[1]؛ صاحب المذهب[2]، حتّى قيل: ليس عندهم من آثار الصحابة والتابعين كبير شيء، وإنّما كان مصحفهم مذهب إمامهم[3].

لذلك يرد نصّ المدوّنة[4] وفيه إيعاز القول إلى صاحب المذهب، وبه يتأكّد حضوره ويتعدّد ذكره[5]؛ للتأكيد على منحى التوجّه في تناول الفقه المستند إليه، فصاحب المذهب مدرسة في فهم كلام الله وسنّة رسوله صلّى الله عليه وسلّم، ومنهج في تنزيلهما على الأحكام، وعنه تؤخذ التوجّهات في إنشاء النصّ الفقهي الجديد .

اهتمّ الأندلسيون بالمدوّنة ونظروا إليها على أنّها "الكتاب الأساسي للمذهب"[6]، واشتغلوا عليها رواية[7]، واختصارا[8]؛ حتّى غلب عليهم رأي مالك وأصحابه، والتفقّه

---

(1) الإمام مالك بن أنس(179هـ/795م)إمام دار الهجرة، وأحد الأئمّة الأربعة عند أهل السنّة، وإليه تنسب المالكية. له الموطّأ، والردّ على القدرية، وتفسير غريب القرآن. ترجمته في:

محمّد بن حبّان أبو حاتم(ت354هـ/965م): **كتاب الثقات**، ط 01، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند 1398هـ/1978م، ج 07، ص 459. والقاضي عياض بن موسى أبو الفضل(ت544هـ/1149م): **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك** تحقيق محمّد سالم هاشم، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1418هـ/1998م، ج 01، ص 44 وما بعدها.وجمال الدين أبو الحجّاج يوسف المزي(ت742هـ/1341م): **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**تحقيق بشّار معروف عوّاد، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1413هـ/1992م، ج 27، ص 91.و محمّد بن أحمد شمس الدين الذهبي(ت 748هـ/ 1374م): **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمّد نعيم العرقسوسي، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1405هـ/ 1984م ، ج 08، ص 48، وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ط 01، حيدر آباد، الهند 1325هـ/1907م، ج 10، ص 05.

(2) Lévi-Provençal, **Histoire de l'Espagne musulmane**, T 03, p 474.

(3) إبراهيم بن علي بن محمّد بن فرحون المالكي(ت799هـ/1397م): **تبصرة الحكّام في أصول الأقضية ومناهج الحكّام** مطبوع على هامش فتح العلي المالك للشيخ علّيش، د ط، مصر 1329هـ، ج 01، ص 31.

(4) مؤلّف لعبد السلام بن سعيد المعروف بسحنون(ت 240هـ/ 854م) جمع فيه ما يربو على ستّة آلاف مسألة من آراء الإمام مالك وتلميذه عبد الرحمان ابن القاسم(ت 191هـ/ 806م).

(5) فرج بن قاسم بن لبّ أبو سعيد الغرناطي(ت782هـ/1380م):**نوازل ابن لبّ** ، مخطوط مكتبة الحرم المدني، رقم 255/151، لوحة 40 ظهر، و91 وجه، 185 وجه، و**تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد**، تحقيق حسين مختاري وهشام الرامي، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1424هـ/ 2004م، صفحات 73، 107، 128، 136. والشاطبي، الفتاوى، صفحات 150، 176، 207.و ابن سرّاج محمّد بن محمّد أبو القاسم الأندلسي(ت848هـ/1444م): **فتاوى قاضي الجماعة**، ط 02، دار ابن حزم، بيروت 1427هـ/ 2006م، صفحات 107، 113، 143، 156، 186، 227. ومجهول: **الحديقة المستقلّة النضرة في الفتاوى الصادرة عن علماء الحضرة** تحقيق جلال علي القذّافي الجهاني، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1424هـ/ 2003م، صفحات 95، 140.

(6) محمّد زينهم محمّد عزب: **الإمام سحنون**، د ط، دار الفرجاني، القاهرة 1992، ص 186.

(7) عبد الله بن محمّد المعروف بابن الفرضي(ت 403هـ/1012م): **تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس**، ط 02، مكتبة خانجي، القاهرة 1408هـ/ 1987م، ج 02، ص 32.

(8) ابن بشكوال، الصلة، ص 383.

في المسائل المدوّنية"[1]، وجعلوها من مناهج الدراسة في التكوين المعرفي الفقهي، والتحصيل العلمي، فيحفّظ المبتدئ الموطّأ، ثمّ ينقل إلى المدوّنة[2].

ومن خلال المدوّنة غلبت على أهل الأندلس أقوال مالك، ثمّ أقوال ابن القاسم، وهي التي أطّرت الفكر الفقهي الأندلسي، فكان الأندلسيون مثل المالكية في الغرب الإسلامي عموما يفتون بأقوال مالك في الموطّإ، ثمّ بأقواله في المدوّنة، ثمّ بأقوال ابن القاسم، هكذا على الترتيب، وحجّتهم أنّ مالكا هو الإمام الأعظم، وابن القاسم أعلم الناس بفقه مالك.[3]

وكان أهل الأندلس يشترطون في سجّل القضاء بقرطبة إذا ولي أحد القضاء ألاّ يخرج عن قول ابن القاسم ما وجده[4]، احتياطا ورغبة في صحّة الطريق الموصلة إلى إلى مذهب من قلّدوه"[5].

وفي الفتوى عموما كان إذا "اختلف الناس عن مالك فالقول ما قاله ابن القاسم"[6]، الذي يراد قوله لنقله عن الإمام، وصحّة روايته، وكثرة ملازمته، وطول صحبته، وإنّه لم يخلط بمذهب مقلّدهم شيئا"[7]، وظنّ الاطّلاع على مذهبه"[8] ثمّ لمذهبه الخاصّ الذي اجتهده[9].

---

(1) حيّان بن خلف بن حيّان أبو مروان القرطبي(ت 422هـ/ 1031م): **المقتبس من أنباء أهل الأندلس**، تحقيق محمود علي مكّي، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت 1393هـ/ 1973م، ص 274.

(2) محمّد بن عبد الله بن العربي أبو بكر (ت 543هـ/1148م): **العواصم من القواصم**، ط 02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص 492.

(3) عمر الجيدي: **مباحث في المذهب المالكي بالمغرب**، ط 01، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1993، ص 136.

(4) ابن فرحون، المصدر السابق، ص 48.

(5) الونشريسي، المعيار، ج 06، ص 355.

(6) ابن فرحون، المصدر السابق ، ص 53.

(7) الونشريسي، المعيار، ج 06، ص 355.

(8) نفسه، ج 11، ص 379.

(9) محمّد بن الحارث الخشني(361هـ/ 971م): **أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك**، د ط، الدار العربية للكتاب، بيروت 1985، صفحات 237، 256.

والحقيقة أنّ الأندلسيين بهذا التأطير انتهوا بالمذهب "إلى الجمود النظري، وكان ذلك في مواجهة اللفظ الجمّ الذي اتّصفت به المذاهب الفقهية في المشرق"[1]. بل صار نقلهم من المدوّنة وغيرها من كتب المسائل إشكالا معرفيا قائما على مستوى المنهج، حتّى استقام نازلة سئل فيها أهل تلمسان[2]ولو أنّهم اعتمدوا الموطّأ لنهج بهم بهم منهجا مغايرا.

والموطّأ من النصوص المالكية في المنظومة التعليمية والفكرية الأندلسية[3]، وقد تحرّى الإمام مالك فيه "الجمع بين الحديث والفقه، والتعليق عليهما بآثار الصحابة رضي الله عنهم، وبأقوال التابعين وفتاويهم"[4]، فكان للموطّأ بذلك "وقع في النفوس، ومهابة في القلوب لا يوازيها شيء"[5].

وقال فيه الشافعي "ما في الأرض كتاب في العلم أكثر صوابا من موطّأ مالك"[6]وجعله أبو بكر بن العربي الأوّل في باب صنعة الحديث[7]، فهو " الكتاب الذي ربطت به حلقات العلم النبوي ممتّنة، متوالية منذ أن تلقيت عن النبي -صلّى الله عليه وسلّم-إلى أن اجتمعت عند مالك"[8].

---

(1) ليفي بروفنسال: **الحضارة العربية في إسبانيا** ترجمة الطاهر أحمد مكّي، ط 02، دار المعارف، القاهرة 1405هـ/ 1985م، ص 150.

(2) محمّد بن محمّد المديوني أبو عبد الله المعروف بابن مريم(1014هـ/1605م): **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان** تحقيق محمّد بن أبي شنب، د ط، المطبعة الثعالبية، الجزائر 1326هـ/ 1908م، ص 178.

(3) ألّف الأندلسيون كثيرا حول الموطّأ، منهم ابن عبد البرّ الذي ألّف التمهيد، وأبو الوليد الباجي الذي ألّف المنتقى، وأبو بكر بن العربي الذي ألّف القبس، وغيرهم.

(4) الطاهر الأزهر خذيري:**المدخل إلى موطّإ مالك بن أنس**، ط 01، مكتب الشؤون الدينية، الكويت 1429هـ/ 2008م، ص 86.

(5)محمّد بن أحمد شمس الدين الذهبي،سير أعلام النبلاء، ج 18، ص 203.

(6) نفسه، ج 08، ص 111.

(7) محمّد بن عبد الله بن العربي أبو بكر(ت 543هـ/ 1148م): **شرح صحيح الترمذي**، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت، ج 01، ص 05.

(8) محمّد إبراهيم علي: **اصطلاح المذهب عند المالكية**، ط 01، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي 1421هـ، 2000م،، ص 92.

لأنّ الموطّأ لم يحظ بالحضور في المثاقفة الفقهية مثل المدوّنة[1]، وذلك لأنّه كتاب جمع، ومستند أقوال، واتّجاه رواية، وبها حوى أمّهات المسائل، وفي المدوّنة نجد تفصيلا وتقييدا لمسائل وردت بالموطّأ تميّز حكمها بالإجمال والإطلاق"[2] فاهتمّوا بالمفصّل المبين عن المجمل.

ولو أنّهم "اعتنوا بمنهجه في تأليفهم الفقهية. لرأينا كتب المذهب المتقدّمة والمتأخّرة زاخرة بالأدلّة والحجاج، غنية بالمقارنات المعقودة مع المذاهب الأخرى وفقه السلف"[3]. إلاّ أنّ هذا المنهج لا يستقيم مع توجّهات المدرسة الأندلسية المتقدّمة التي تماهت بحفظ مسائل المدوّنة، وتقديس مالك[4] الذي شغب على المنهج. فلا يتناسب كتاب احتجاج مع ذهنيتهم المقلّدة للأقوال. كما لا يستقيم مع منهج المدرسة الأندلسية المتأخّرة التي تنحى منحى المقاصد، بينما الموطّأ كتاب أثر بمقصد تأصيلي[5]، ومنهجه سلفي صرف. لذلك يأتي ذكره أقلّ من المدوّنة والنصوص الأخرى[6]؛ كنقل قول لصحابي، أو نقل قول لمالك.

والمدوّنة والموطّأ نصوص التقعيد المالكي[7]، ليس على المستوى المعرفي فحسب، ولكن على مستوى البناء المنهجي لهذه المعرفة، حيث يراد أن تكون ببناء

---

(1) في اهتمام الأندلسيين بالموطإ نصّا أثريا لصاحب المذهب، أنظر:
مصطفى حميداتو: الشروح الأندلسية للموطإ دراسة تحليلية مقارنة، آفاق الثقافة والتراث، ع 68، س 17، دبي محرّم 1431هـ/يناير 2010م، صفحات 6- 33.

(2) نجم الدين الهنتاني: **المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي**، د ط، منشورات تبر الزمان، تونس 2004، ص 211.

(3) عبد العزيز بن صالح الخليفي: **الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي: مصطلحاته وأسبابه**، ط 01، بيروت 1414هـ/ 1993، ص 262.

(4) Abdel Magid Turki : **Théologiens et juristes de l'Espagne musulmane : aspects polémiques**, Editions Maisonneuve et Larose, Paris 1982, pp 43-67.

(5) نجم الدين الهنتاني، المرجع السابق، ص 194.

(6) ابن لبّ، النوازل، لوحة 40 ظهر، 91 ظهر، وتقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 112،وابن سرّاج، المصدر السابق، صفحات 93، 105.

(7) ورد عند ابن لبّ ما نصّه: "ومذهب مالك في الموطّأ. لكنّه في المدوّنة..."، وهذا سياق مهمّ في الدلالة على موقعية النصّين من البناء المعرفي الفقهي حيث المدوّنة نصّ منهجي يرسم خطّ الفهم للأصول، ثمّ خطّ تنزيل الأحكام. أنظر: تقريب الأمل البعيد، ج 02، ص 49.

مالكي صرف، من جهة المنطلق والتأصيل، ومن جهة تراتبية الأقوال الواردة في المسائل والفروع، فتحدث تراكمية مالكية متميّزة.

ومنها نصوص التراث المالكي الأندلسي بمنهجيه في مقاصد التأليف؛ التنظيري الجامع للمسائل على المذهب والشارح للنصوص الأولى، والنوازلي الجامع لتجربة الإفتاء، وتحقيق إسقاطات النص ّ على القضايا، وا إحداث التأطير الأندلسي.

منها الواضحة[1] وهي مؤلّف لعبد الملك بن حبيب(ت238ه/853م)[2]، امتازت "بجمعها لمأثورات السادة المالكية المبكّرة من سماعات ومرويات تعود إلى عصر الإمام مالك، وكبار تلامذته من بعده بالإضافة إلى آراء ابن حبيب واجتهاداته الفقهية القيّمة"[3]؛ فاحتوت على اجتهادات كبار أئمّة المذهب خارج الأندلس وداخلها، فكانت أشهر كتاب يمثّل مدرسة مالك في الأندلس[4].

كما كانت من أوائل الكتب المؤلّفة في المذهب من داخل الأندلس، فهي نتاج مالكي أندلسي، ولاعتبارات قطرية، ثمّ اعتبارات اجتماعية حيث عرف عن أهل الأندلس حبّهم للتميّز، نالت الواضحة مكانة الصدارة في اهتمامات طلبة العلم والمشتغلين على المسائل الفقهية[5].

كما أنّه "تعزى إلى كتاب الواضحة لابن حبيب أهمّية فقهية تاريخية فاصلة، على أنّه كتاب يحوي مادّة فقهية متأثّرة تأثيرا متعدّد الجوانب"[6]؛ المدنية على عهد الإمام مالك، والمصرية، والأوزاعية الأندلسية.

---

(1) ابن لبّ، تقريب الأمل البعيد، ج 01، صفحات 102، 104، 121، 126، 133، 135.

(2) فقيه مشهور متصرّف في فنون من الآداب، تفقّه بالأندلس وسمع فيها، ثمّ رحل فلقي أصحاب مالك وغيرهم، ثمّ انصرف إلى الأندلس وقد جمع علم عظيما، . من فقه ولغة وأدب. ترجمته في: ابن الفرضي، المصدر السابق، ج 01، ص 313، والضبي، البغية، ص 329.

(3) مصطفى الهروس: **المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري**، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط 1413ه/ 1997م، ص 376.

(4) نفسه، ص 380.

(5) عبد الرحمان بن خلدون، المقدّمة، ص 488.

(6) ميكلوش موراني: **دراسات في مصادر الفقه المالكي**، ترجمة سعيد بحيري وأخرون، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1409ه/ 1988م، ص 67.

كانت الواضحة أوّل معلم على طريق تثبيت المذهب بأصول الكتابة والتفريع الفقهي الحامل للذهنية المتمثّلة للأحكام، فرسمت طريق التأليف الأندلسي كما رسمت التوجّه التنظيري في تناول المسائل الفقهية على مذهب أهل المدينة بتأطير أندلسي.

والعتبية أو المستخرجة[1] لمحمّد بن أحمد العتبي(ت254هـ/868م)[2]، وهي مجموعة الأسمعة المسموعة غالبا من مالك بن أنس، المسمّاة بالعتبية"[3]، "كثر فيها من الروايات المطروحة، والمسائل الشاذّة، وكان يؤتى بالمسألة الغريبة فإذا سمعها قال: أدخلوها في المستخرجة"[4].ويرى بعض الباحثين أنّها تحوي "قطعا ليست في مدوّنة سحنون، ولا في المعروف من كتب المذهب القديمة"[5].

ورغم هذا الذي قيل عن المستخرجة إلاّ أنّ أهل الأندلس عكفوا عليها وعلى الواضحة[6]، ووقع عليها اعتماد أعلام المالكية[7] ثمّ ما لبثوا أن هجروا الواضحة واعتمدوا العتبية، وكتبوا عليها ما شاء الله أن يكتبوا، مثل ابن رشد الجدّ. وكانت لها من السمعة والاهتمام في الأندلس كما في إفريقية، قال ابن حزم: "لها بإفريقية القدر العالي والطيران الحثيث"[8].

---

(1) تقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 91، وج 02، ص 38، والشاطبي، الفتاوى، صفحات147، 159، 206، وابن سرّاج، صفحات 104، 118، 144، 228 والحديقة المستقلّة، صفحات 151، 158.

(2) كان من وجوه علماء الأندلس وأشرافهم من أهل الوجاهة والرياسة والقدر الجليل، لم ير له نظير في البراعة وجودة الحفظ، ودقّة الذهن، وحسن التمييز لصحيح الفتوى، حافظا للمسائل، جامعا لها، عالما بالنوازل. ترجمته عند ابن الفرضي، ج 02، ص 08 ومحمّد بن حارث الخشني، أخبار الفقهاء والمحدّثين، ص 119.

(3) آنخل جنثالث بالنثيا: **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة حسين مؤنس، د ط، مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة 1955، ص 419.

(4) ابن الفرضي، ج 02، ص 08.

(5) محمّد بن أحمد أبو الوليد بن رشد(520هـ/ 1126م): **البيان والتحصيل** إعداد محمّد حجّي وسعيد اعراب، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1408هـ/ 1988م، ج 19، ص 06.

(6) ابن خلدون، المقدّمة، ص 488.

(7) محمّد بن محمّد المقّري(ت 758هـ/ 1357م): **نفح الطيب في غصن أندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عبّاس، د ط، دار صادر، بيروت 1408هـ/ 1988م،، م 02، ص 216.

(8) عياض ، ترتيب المدارك، ج 01، ص 450.

وأرى أنّ العتبية أصبحت تنافس المدوّنة في الحضور النصّي[1]، ذلك أنّها صارت هي الأخرى أرشيفا للمسائل المتواردة في المذهب[2]، غير أنها تفوق المدوّنة بالمسائل التي لم يسعف المنهج السحنوني على شرطه في جمع المسائل التوسّع في احتمال ما احتملت العتبية.

ورغم أنّ المدوّنة تفوقها بالقيمة التاريخية المرتبطة بزمنية إمام المذهب، ثمّ بتأطير تلميذه ابن القاسم[3]، وهو الوجه الغربي للمذهب، إلاّ أنّ نصّها سيطر على المدوّنات الغربية للفقه المالكي التنظيري عامّة، والفقه المالكي النوازلي خاصّة.[4]

وللوقوف عل أهمّية كتاب المستخرجة كما تمثّله الفقهاء، وكما مضى به التاريخ، نثبت كلام ابن رشد، وهو أعلم به، إذ قام بشرحه وبيان معانيه، وكتب في مقدّمته يقول: "عوّل عليه الشيوخ المتقدّمون من القرويين والأندلسيين، واعتقدوا أنّ من لم يحفظه ولا تفقّه فيه كحفظه المدوّنة وتفقّهه فيها، بعد معرفة الأصول، وحفظه لسنن الرسول صلّى الله عليه وسلّم، فليس من الراسخين في العلم، ولا من المعدودين فيمن يشار إليه من أهل الفقه"[5].

وليس في منهج الاستدلال على أهمّية المستخرجة العلمية أقوى من قول ابن رشد، الذي يمثّل رأس المالكية في الأندلس على عهد الطوائف والمرابطين، وهو العصر الذي ازدهرت فيه الدراسات الفقهية، وضجت فيه الاتّجاهات المذهبية التي اشتغلت بالأصلين العقدي، والفقهي. وفيه ظهر فقهاء فاقوا أصحاب المذاهب علما وبحثا، غير أنّهم لم يخرجوا عن مذاهبهم.

---

(1) ابن رشد، الفتاوى، ج 02، ص 842.
(2) ابن رشد، الفتاوى، ج 01، ص 268.
(3) وتأتي أحيانا الرواية عن ابن القاسم من طريق العتبية، أنظر:
ابن رشد، الفتاوى، ج 02، ص 989.
(4) ترد العتبية كثيرا في فتاوى ابن لبّ، أنظر النوازل، لوحة 139 ظهر، و 160 ظهر، و 192 وجه، والبرزلي، الفتاوى، ج 01، صفحات 83، 139، 148، 157، 319، وج 02، صفحات 26، 43،82، 202، 315، 473، 539، وج 03، صفحات 122، 219، 208، 369، وج 04، صفحات 216، 398، 442، 534.
(5) ابن رشد، البيان والتحصيل، ج 01، ص 29.

وقد نالت المستخرجة لدى الأندلسيين الاهتمام البالغ، فمنهم من اهتمّ بها رواية[1]، ومنهم من اهتمّ بها تبويبا[2]، ومنهم من هاجر بها، وحملها نصّا أندلسيا إلى القيروان[3]، لتتوازى بروايتها الإجازة، وتكمل بمتونها المثاقفة الفقهية.

وكانت معيارا على تحصيل العلم وبلوغ مرتبة الإفتاء في الأندلس، فقد روى ابن حزم[4](ت456هـ/1064م) أنّ الفقيه المالي أبا بكر الأبهري[5](ت375هـ/986م) سأل أحد الأندلسيين: كيف صفة الفقيه عندكم؟ فقال: يقرأ المدوّنة وربما المستخرجة، فإذا حفظ مسائلهما أفتى[6].

ورغم أنّ ابن رشد جعل لذلك شروطا تخرج قارئ العتبية إلى مصاف العلماء المتبرّزين بالعلم والفتوى[7]، إلاّ أنّ ورود السؤال عليه في مقدار الناظر فيها مع المدوّنة المدوّنة دليل على معياريتها.

وبجواريتها للمدوّنة محصّلا معرفيا مهمّا للفقيه، كانت المستخرجة هي مدوّنة أهل الأندلس، فهي عبارة عن حصر شامل لمعلومات فقهية، اشتملت على سماعات أحد عشر فقيها.

(1) ابن الفرضي، المصدر السابق، ج 02، ص 65.
(2) ابن الفرضي، المصدر السابق، ج 02، ص 76.
(3) ابن الفرضي، المصدر السابق، ج 02، ص 19.
(4) فقيه ومحدّث أندلسي، ظاهري المذهب، عرف أصحابه بالحزمية، له تآليف كثيرة جليلة، منها الإحكام في أصول الأحكام، والفصل في الأهواء والملل والنحل. ترجمته عند علي بن بسّام أبي الحسن الشنتريني(ت542هـ/1147م): **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت 1399هـ/ 1979م، ج 01، ق 01، ص 167، وعلي بن القاضي جمال الدين القفطي(ت646هـ/1248م): **كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، د ط، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د ت، ص 156، وعلي بن موسى أبي سعيد المغربي: **المغرب في حلي المغرب**، تحقيق شوقي ضيف، ط 02، دار المعارف، القاهرة 1964، م 01، ص 354.
(5) شيخ المالكية في العراق، من مصنّفاته: إجماع أهل المدينة، والأصول، والعوالي. ترجمته عند أحمد ابن علي أبي بكر الخطيب البغدادي(ت463هـ/1072م): **تاريخ بغداد**، د ط، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د ت، م 05، ص 462، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج 03، ص 250.
(6) علي بن أحمد بن حزم(ت456هـ/ 1064م): **الإحكام في أصول الأحكام** تحقيق أحمد محمّد شاكر، ط 01، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1400هـ/ 1980، ج 05، ص 129.
(7) ابن رشد، الفتاوى، ج 03، ص 1274.

ولابن رشد الجدّ حضور ذو خصوصية في نصوص النوازل الأندلسية في جميع العصور التي تلت عصره، ونوازل القرن الثامن والتاسع ليست بدعا من ذلك[1]. ففي متكوّنها العلمي يرد ابن رشد بقيمة معيارية، وقيمة زمنية؛ المعيارية منها كونه خلاصة المدوّنات المالكية القديمة، والزمنية منها كونه المحصّل العلمي للمدرسة المالكية في عصره بأطرها المعرفية والمنهجية، ومجدّد تقليدها. إذ قبله شهدت الأندلس زخما من ورود النصوص الكثيرة من داخل المذهب وخارجه، ومن منهج الفقه، وغيره.

ومن حيث الموقعية العلمية فقد اعترف له في التحصيل بصحّة النظر..ودقّة الفقه"[2]، فكان فقيها، عالما، حافظا للفقه، مقدّما فيه على جميع أهل عصره"[3]، مع التفنّن في العلوم"[4]؛ غير أنّ الدراية كانت أغلب عليه فيه من الرواية[5]، فكان بذلك مساعدا على "فهم الفقه وتحصيله، وسبر دخائله ودقائقه"[6]، وكان جمعه للمعرفة الفقهية جمع المحيط بعلومها، المستوفي الشروط في النظر فيها.

وفق هذا التحصيل والإحاطة، أتت تصانيفه كثيرة التأليف[7]، مطبوعة الفنّ [8]، الفنّ [8]، منها "كتاب اختصار المبسوط[9] ليحيى بن إسحاق"[10]، "وكتاب اختصار مشكل الآثار للطحّاوي"[11]، وهو كتاب في أحاديث الأحكام[12]، واختصره اختصار

---

(1) ابن لبّ، تقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 166، والشاطبي، صفحات 159، 163، ابن سرّاج، صفحات 123، 132، 133، 134، 136، 149، 192، 228 والحديقة المستقلّة، صفحات 75، 105.
(2) عياض، الغنية، ص 54.
(3) ابن بشكوال، المصدر السابق، ج 03، ص 839.
(4) ابن فرحون، الديباج، ص 374.
(5) القاضي عياض، الغنية، ص 54.
(6) عمر الجيدي: مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ص 80.
(7) ابن فرحون، الديباج، ص 374.
(8) القاضي عياض، الغنية، ص 54.
(9) وروي المبسوطة، أنظر: ابن فرحون، المصدر السابق، ص 374.
(10) محمّد بن خير الإشبيلي أبو بكر(ت575هـ/ 1179م): **فهرسة ابن خير**، تحقيق فرنسشكه قدّارة زيدين وخليان ربارة طرغوه، ط، مكتبة الخانجي، القاهرة 1417هـ/ 1997م، ص 243.
(11) نفسه، ص 243.
(12) قال في مقدّمته: "وإنّي نظرت في الآثار المروية..فمال قلبي إلى تأمّلها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها...". أنظر:

مذهب الفقيه في تجميع المادّة الفقهية المبنية على الدليل الحديثي. فكان في ذلك كلّه "أوحد زمانه في طريقة الفقه"(1).

ومنها كتاب المقدّمات" فإنّه بدع من التأليف يسجّل تأمّلات فقيه"(2)، وهو كتاب عظيم نهض في محتواه إلى معنى رصين في التوجّه الابستمولوجي للمعرفة المتخصّصة، وأعطى به نموذجية في التعاطي مع العلوم، حيث مقدّماتها المدخلية العامّة، والمدخلية لفصولها وتقسيماتها، جزء من البناء المنهجي للمعرفة.

كما تكون متطلّبا مدرسيّا تعليميّا يوجبه النسق المنهجي في تناول القضايا المتّصلة بسياقها النظري، وتصبح في منهج المتلقّي الأسس النظرية لاحتواء المفاهيم المتراتبة على فصول المعرفة، فكان النهوض فيها حاجة المذاكرة والمناظرة، فقال يبيّن ذلك"فإنّ بعض أصحابنا المجتمعين إلى المذاكرة والمناظرة في مسائل كتب المدوّنة سألني أن أجمع له ما أمكن ممّا كنت أورده عليهم عند استفتاح كتبها وفي أثناء بعضها ممّا يحسن المدخل به إلى الكتاب، وإلى ما استفتحت عليه من فصول الكلام"(3).

ومنها كتابه الجامع الذي شرح فيه القيم المعرفية في نصوص المستخرجة، التي كانت المعتمد الفقهي لدى الأندلسيين،والمسمّى "البيان(4) والتحصيل في الشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة"(5)، و"هو كتاب عظيم – ظهر فيه(6) –نيّف

أحمد بن محمّد الطحّاوي أبو جعفر(ت 321هـ/933م): **شرح مشكل الآثار**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1415هـ/ 1994م، ج 01، ص 06.

(1) الضبّي، المصدر السابق، ص 43.

(2) محمّد حجّي: المستخرجة للعتبي والبيان والتحصيل والمقدّمات لابن رشد أكبر إسهام أندلسي في الفقه المالكي، الملتقى الإسباني المغربي الثاني للعلوم التاريخية، مدريد 1989، ص 48.

(3) ابن رشد، المقدّمات، ج 01، ص 09.

(4) يرد ابن رشد عند ابن لبّ بصاحب البيان لأهمّيته العلمية والمنهجية، ولحضوره في صميم النصّ الأندلسي. أنظر: تقريب الأمل البعيد، ج 01، صفحات 115، 130.

(5) جاء عنوانه مختلفا بين المصادر التي ذكرتها في هذه الترجمة. أنظر: جماعة من الأساتذة بإشراف محمّد حجّي: **تراث الأندلس تكشيف وتقويم**، د ط، مطبوعات مؤسّسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المغرب 1414هـ/ 1993م، ج 02، ص 134.

(6) الضبّي، المصدر السابق، ص 43.

على عشرين مجلّدا"[1]. ألّفه استجابة معرفية لإشكال طرأ على مدارسة كتاب المستخرجة، حيث أنّ من ديدن ابن رشد التصدّي للإشكالات المعرفية، ومواجهة المعنى القائم في النصّ المدروس أو العلّة الواجبة للتفسير والتحليل.

إنّ البناء المعرفي في توجّه ابن رشد العلمي، أن يخرج المنهج من الشرح المنسّق على ترتيب المسائل، إلى السياق المترتّب على الإشكال، أي أنّ بناءاته متعلّقة بسيكولوجية المتلقّي وتعاطيه مع المادّة المعرفية، لذلك قال في أوّل الكتاب"دخل عليّ في صدر سنة ستّ وخمسمائة بعض الأصحاب من أهل جيّان، وبعض الطلبة من أهل شلب يقرأ عليّ في كتاب الاستلحاق من العتبيّة، فمرّ في قراءته عليّ بحضرته بأوّل مسألة من سماع أشهب، وهي من المسائل المشكلة...فأشكلت على القارئ المسألة. وحقّ لها أن تشكل عليهم"[2].

وتأتي الإشكالات من صميم المتابعة والدراسة فتكون على الهيئة التي بسطها في المقدّمات بيان، وتأتي كذلك من صميم الانشغالات العلمية والمعرفية التي تتكوّن همّا معرفيا يقتضي المعامل السيكولوجي أن تؤطّر برعاية المتخصّص، وذلك ما فعله القاضي عياض في مساءلاته لابن رشد[3].

وتتّسع المساءلات منبسطة على الهمّ الاجتماعي والاقتصادي لتشمل مناحي الحياة وتظطّ كلّ الفئات المشتركة في المدّ الحركي للمجتمع، وتأتي صياغتها موغلة في واقعية الفعل الذي أنشزها إشكالا، وتبتعد عن التأمّلية والافتراضية العلمية، لتؤسّس لمعرفة اجتماعية واقتصادية خالصة.

---

(1) القاضي عياض، المصدر السابق، ص 54.

(2)محمّد بن أحمد ابن رشد أبو الوليد(ت520هـ/1126م): **البيان والتحصيل في الشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة** تحقيق محمّد حجّي، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1408هـ/ 1988م، صفحات 26، 27.

(3) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، م 19، ص 502.

هذه المساءلات انتظمت فتاوى صدرت إشكالاتها عن ملابسات تقاطع التديّن والحركة، الضمير والفعل، النفسي والاجتماعي، فأرسلت تكوينا معرفيا تستند إليه مناهج البحث في الإنسان ومحيطه.

ونظرا لموقعية ابن رشد العلمية والاجتماعية فقد ظفرت فتاويه بالاهتمام البالغ رواية، وتداولا، ونقلا استناديا، واستشهادا، وحملت المدوّنات النوازلية منها جزءا موفورا نظرا للمشاكلة بين قضايا المسلمين، ثمّ لظهور صاحبها الفقهي[1].

ومن هذه الموقعية المعرفية والمنهجية لابن رشد الجدّ كانت نصوصه من مؤلّفاته في مدوّنات نوازل القرن الثامن والتاسع حاضرة للتراكم، والاستدلال، والترجيح، والمعيارية. فقد جمعت: "وروى ابن رشد"[2]، وحملت: وقدّ نصّ ابن رشد"[3]، كما نصّت: "قال ابن رشد"[4]، ودلّت: "وظاهر ما لابن رشد"[5]، ثمّ قرّرت: وصحّح ابن رشد"[6].

وتردف نوازل ابن رشد وكتبه نوازل ابن الحاج[7] التي تعضّدها بزمنيتها، كما تعضّدها بمنهجها، فقد كانتا من صميم المنهج الأندلسي المالكي، ومن عصر واحد. وكانتا تمثّلان التجربة الأندلسية في تنزيل الحكم الشرعي على القضايا بالتمثّلات المنهجية المالكية وبالمناط الأندلسي فكوّنتا رصيدا عمليا يضاف إلى الرصيد التنظيري والتعليمي، فيستصحب إذا تشابهت المسائل، أو يقاس عليه.

---

(1) خليل بن إسحاق ضياء الدين المالكي(ت776هـ/ 1374م): **مختصر خليل**، تصحيح الطاهر أحمد الزاوي، د ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د ت، ص 04.
(2) الحديقة المستقلّة، ص 62.
(3) نفسه، ص 75.
(4) الشاطبي، ص 159.
(5) نفسه، ص 74.
(6) نفسه، ص 75.
(7) ابن لبّ، تقريب الأمل البعيد، ج 02، ص 17، والنوازل، لوحة 182 ظهر، ويرد متواترا فيها كثيرا، وابن سرّاج، الفتاوى، ص 154.

ولورودها المتكرّر مع اختلاف العصور، أو اختلاف الجغرافيا، تفيد نصوص النوازل المتضمّنة قيمة تاريخية كبيرة، إذ عليها تقام المقارنات، وبها تتحدّد القيم الاجتماعية والثقافية في اتّفاقها، وتماثلها، أو في اختلافها، وتطوّرها.

ولمّا كانت النوازل حكما لقضية مختزلا من نصوص كثيرة، ومتنوّعة؛ منها التأصيلية، ومنها التفسيرية، ومنها المكمّلة، فقد ضمّت كلّ نصوص اتّجاهات الكتابة الفقهية. فتذكر كتب أصول الفقه، وكتب المسائل والفروع، وكتب الشروح، من أجل بناء معرفة فقهية شاملة بالمعنى المنهجي والابستمولوجي، لتسيطر على القضية بالحكم المنزّل عليها.

فاستدعت من هذا السبيل كتب[1] يوسف بن عبد البرّ (ت463هـ/1071م)[2]، وهو ممّن بلغ درجة الاجتهاد[3]؛ فقد دأب في طلب العلم، وافتنّ فيه[4]؛ فتقدّم في علم علم الأثر، وتبصّره بالفقه ومعاني الحديث[5]. وكان يميل في الفقه إلى قول الشافعي[6]. وألّف كتبا كثيرة منها "الكافي في الفقه على مذهب مالك وأصحابه"، اقتصر فيه على ما بالمفتي حاجة إليه، وبوّبه وقرّبه فصار مغنيا عن التصنيفات الطوال في معناه"[7].

ومنها الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطّأ من معاني الرأي والآثار انتهج فيه نهجا خاصّا بيّنه في مقدّمته بقوله:

---

(1) ابن لبّ، النوازل، لوحة 40ظهر، وابن سرّاج، صفحات 92، 99،

(2) فقيه قرطبي، من كبار حفّاظ الحديث مع المشاركة في التاريخ والأدب، له مؤلّفات كثيرة تدلّ على حفظه وعلمه. ترجمته في الصلة، ص 521، ووفيات الأعيان، م 07، ص 66، وبغية الضبّي، ص 427، وشذرات الذهب، ج 03، ص 314.

(3) شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء، م 18، ص 157.

(4) ابن بشكوال: الصلة، ص 522.

(5) ابن خلّكان: وفيات الأعيان، م 07، ص 67.

(6) الضبّي: بغية الملتمس، ص 427.

(7) علي بن أحمد ابن حزم(ت456هـ/ 1063م): **فضائل الأندلس وأهلها**، تحقيق صلاح الدين المنجد، ط 01، دار الكتاب الجديد، بيروت 1387هـ/1968م، ص 14.

وأقتّصر في هذا الكتاب من الحجّة والشاهد على فقر دالّة، وعيون مبيّنة ونكت كافية؛ ليكون أقرب إلى حفظ الحافظ، وفهم المطالع إن شاء الله"[1].

وهذا الكتاب تصريف على أبواب الموطّأ ونسقه[2] لكتاب "التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد"، الذي كان غرض التأليف فيه جمع كلّ ما تضمّنه موطّأ مالك ابن أنس رحمه الله، في رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي عنه، من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، مسنده، ومقطوعه، ومرسله، وكلّ ما يمكن إضافته إليه، صلواته وسلامه عليه"[3]. وقد استوفى فيه المعاني المختلطة بين الحديث وعلومه والفقه ومناهجه، حتّى قال فيه ابن حزم: "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلا، فكيف أحسن منه"[4].

وفي طيّات هذه المدوّنات كلّ المعارف اللازمة للإحاطة بمنهج المذهب المالكي من لدن التأسيس الأوّل الذي وطّأه الإمام مالك، إلى كلّ البناءات المعرفية التي وصلت غلى عصر ابن عبد البرّ مع التقاطع اللازم بين اتّجاهات الفقه الأصولية والتفريعية، واتّجاهات الحديث رواية ودراية.

كما استدعت من كتب أبي الوليد الباجي[5](ت474هـ/1081م)[6]، مثل كتابه "فصول الأحكام" الذي وجّهه في صميم التأسيس العلمي للفتوى، حيث قال في مقدّمته:

---

(1) يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النّمري أبو عمر الأندلسي(ت463هـ /1071م): **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطّأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كلّه بالإيجاز والاختصار**، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، ط 01، دار الوعي، القاهرة 1414هـ/ 1993م، م 01، ص 165.

(2) نفسه، ص 164.

(3) يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النّمري أبو عمر الأندلسي(ت463هـ /1071م): **التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد** تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمّد عبد الكبير البكري، د ط، مطبعة فضالة، الرباط 1992، ج 01، ص 08.

(4) علي بن أحمد ابن حزم: فضائل الأندلس وأهلها، ص 14.

(5) تقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 126، وابن سرّاج، صفحات 91، 172، 174، 205 والحديقة المستقلّة، ص 166.

(6) فقيه مالكي، ومحدّث، وعالم متكلّم، له رحلة علم مشرقية حصّل فيها معرفة وسعة علم، مكّنته من مناظرة إمام الظاهر ابن حزم. ترجمته في: بغية الملتمس، ص 261، وسير أعلام النبلاء، ج 18، ص 535، والصلة، ص 175، والأعلام، م 03، ص 125.

فإنّي لمّا رأيت ما ابتلي به الفقهاء والحكّام، من النظر والفتوى بين الأنام، في الأحكام، بادرت بكتابي هذا وخرّجت غرر المحاضرة، ورؤوس مسائل المناظرة، ممّا لا يستغني الفقيه ولا الحاكم عن مطالعتها، والوقوف على أصولها"[1].

وكتب الباجي بفكره الفقهي المتكلّم، الذي يعدّ الآلة، ويبني الحجّة، ويقرّ الفكرة في بنائية معرفية تستوعب أصول المذهب وغائيته، كما تستوعب أصول المناظرة من أجل التقعيد والتأسيس[2].

ولم تبرح نوازل القرن الثامن والتاسع نصوصا من أقوال القاضي أبي بكر ابن العربي[3](ت543هـ/1148م)[4]؛ فقد قيل أنّه بلغ درجة الاجتهاد[5]، ومن كانت هذه منزلته في المذهب يعتدّ بقوله، ويذكر للاستدلال.

مثل كتابه "أحكام القرآن"الذي أتى فيه بكلّ بديع[6]، وهو من" أهمّ مصنّفات ابن العربي بل من أهمّ المصنّفات التي دوّنت في التفسير الفقهي في المذهب المالكي. ويتعرّض هذا الكتاب لسور القرآن كلّها، ولكنّه لا يتعرّض إلاّ لما فيها من آيات الأحكام فقط"[7]. وكلّ ذلك يرفد الفكر الفقهي الأندلسي في استدلالاته من القرآن، مع الاعتناء بكلّ ما أورد ابن العربي من حفريات علماء اللغة، ومقاربات الفقهاء التي تسحب النصّ القرآني إلى بناء المعرفة الفقهية.

---

(1) سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي(ت474هـ/1081م): **فصول الإحكام**، تحقيق محمّد أبي الأجفان، د ط، الدار العربية للكتاب، بيروت 1985، ص 116.

(2) لمعرفة القيمة الأصولية والمعرفية لجموع كتب الباجي تراجع المحاولة القيّمة لعبد المجيد التركي في كتابه: **مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي**، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1406هـ/1986م.

(3) تقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 102، وابن سرّاج، صفحات 89، 94، 95، 96، 99، 102، 103، 142، والشاطبي، ص 126.

(4) فقيه مالكي من حفّاظ الحديث، امتاز بالبراعة في العلم، والفصاحة، والبلاغة. وله رحلة إلى المشرق سمع فيها وحصّل. ترجمته في: الصلة، ص 459، وتاريخ قضاة الأندلس، ص 105، وسير أعلام النبلاء، ج 20، ص 197، والأعلام، م 06، ص 230.

(5) شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء، م 20، ص 201.

(6) نفسه، ص 199.

(7) محمّد بن عبد الله بن العربي أبو بكر(ت543هـ/1148م): **أحكام القرآن**، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، ط 03، دار الكتب العلمية، بيروت 2003هـ/1424م، المقدّمة ص ط.

وكتابه "القبس في شرح موطّأ الإمام مالك بن أنس" الذي حوى الكثير من الأحكام التي استنبطها ابن العربي، مع عمق الشرح والبيان والتفصيل للمسائل، وحسن ترتيبها، وبراعة تقسيمها، وغزارة الفوائد من فنون مختلفة كالحديث، والفقه، واللغة، والأصول.[1] وهذا المنهج المدرسي في تناول أفكار الموطّأ يؤسّس لتقعيد أصولي، ومذهبي.

تضمّ نوازل القرنين الثامن والتاسع من نصوص أصبغ بن محمّد[2] (ت300هـ/912م)[3]، ونصوص ابن زرب[4](ت381هـ/991م)[5]، ونصوص ابن العطّار[6](ت399هـ/1008م)[7]، ونصوص ابن أبي زمنين[8](ت399هـ/1008م)[9]، ونصوص الشعبي[10](ت499هـ/1105م)[11]، وأخرى غيرها ضمن نصّية أندلسية في تمثّلات الفقه وتنزيلاته بإحداثيات خصوصية الجغرافيا والثقافة.

ولمّا كان الفقه رحلة في القرون، كما هو رحلة في الجغرافيا، ولمّا كان المذهب المالكي قسمة فكرية بين المشرق والمغرب من جهة، وبين إفريقية والأندلس من جهة أخرى، فقد استصحبت مدرسة القرنين الثامن والتاسع من كلّ المدارس الفقهية الأخرى.

وحاولت المسائل بما حملت النصوص من مقاربات تقاطعت فيها الأفكار المنتجة للفقه بخصوصية الظرف، وعمومية المذهب.

---

(1) محمّد بن عبد الله أبو بكر بن العربي(ت543هـ/1148م): **القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس**، تحقيق محمّد عبد الله ولد كريم، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992، ج 01، ص 11.

(2) فتاوى ابن سرّاج، ص 193.

(3) ترجمته في: مخلوف محمّد بن محمّد: **شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكية**، د ط، دار الفكر، بيروت، د ت، النور، ص 75.

(4) ابن لبّ، النوازل، لوحة 137 وجه، فتاوى الشاطبي، ص 169.

(5) ترجمته في ابن الفرضي، ج 02، ص 96، وجذوة المقتبس، ج 01، ص 162.

(6) فتاوى الشاطبي، ص 169.

(7) ترجمته في إبراهيم بن علي بن محمّد بن فرحون المالكي(ت799هـ/1397م): **الديباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب**، تحقيق مأمون بن محيي الدين الجنّان، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1996م، ص 364.

(8) تقريب الأمل البعيد، ج 02، ص 66 وابن لبّ، النوازل، لوحة 156 وجه..

(9) ترجمته في جذوة المقتبس، ج 01، ص 100، و سير أعلام النبلاء، ج 17، ص 188.

(10) فتاوى ابن سرّاج، ص 200.

(11) ترجمته في المرقبة العليا، ص 107.

فوردت بذلك نصوص كثيرة لابن المو ّاز[1](ت269هـ/882م)[2]، وابن أبي زيد[3] (ت386هـ/996م)[4]، ونصوص للمازري[5] (ت536هـ/1141م)[6]، ونصوص للقرافي[7] (ت684هـ/ 1285م)[8]، من مدرسة مصر والقيروان.

ومن المدرسة العراقية المالكية، وردت نصوص للقاضي أبي محم ّد عبد الوه ّاب[9](ت422هـ/1030م)[10]، وأبي بكر الأبهري[11] (ت375هـ/986م)، وابن جلاّب[12] (ت378هـ/988م)[13]،وابن القص ّار[14] (ت398هـ/1007م)[15].

وبهذه النصوص المتقاطعة على القضايا الأندلسية في القرنين الثامن والتاسع، حقّقت المدرسة الفقهية الأندلسية حضورها الفقهي بإنتاجها النص ّ المتجذّر في الزمن الأندلسي، والزمن المالكي الممتد ّ على جغرافية العالم الإسلامي، وتاريخ المجتمع الإسلامي، وأبرزت ذهنية فقهية لها خصوصيتها، ولها تمي ّزها.

كما أن ّها رسمت ملامح نمطية خاص ّة بحركة الفقه وتدريسه في الأندلس. ويُمكن القول بأن ّ القرن التاسع-مثل القرن الذي قبله-عرف أكثر من أي ّ وقت مضى

(1) ابن لب ّ، النوازل، لوحة 93 ظهر، وتقريب الأمل البعيد، ج 01، صفحات 126، 130.
(2) ترجمته في الديباج، ص 331.
(3) تقريب الأمل البعيد، ج 02، ص 52، وابن لب ّ، النوازل، لوحة 92 وجه.
(4) ترجمته في الديباج، ص 222.
(5) تقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 131، ج 02، ص 123، وابن لب ّ، النوازل، لوحة 107 وجه، وفتاوى الشاطبي، صفحات 146، 161، 176، وفتاوى ابن سر ّاج، صفحات 91، 94، 205.
(6) ترجمته في شجرة النور، ص 127.
(7) ابن لب ّ، النوازل، لوحة 40 وجه.
(8) ترجمته في الديباج، ص 128، وشجرة النور، ص 188.
(9) ابن لب ّ، النوازل، لوحة 19 ظهر، ولوحة 90 ظهر.
(10) ترجمته في تاريخ بغداد، ج 11، ص31، والنجوم الزاهرة، ج 04، ص276، ومحمّد بن شاكر الكتبي (ت764هـ/1362م): **فوات الوفيات**، تحقيق إحسان عبّاس، د ط، دار الثقافة، بيروت 1973، م 02، ص 419.
(11) تقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 112.
(12) تقريب الأمل البعيد، ج 02، ص 114.
(13) ترجمته في الديباج، ص 237.
(14) تقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 112.
(15) ترجمته في شمس الدين الذهبي: **العبر في خبر من غبر**، تحقيق فؤاد سيّد، د ط، سلسلة التراث العربي، مطبعة حكومة الكويت، الكويت 1961، ج 03، ص 64، والديباج، ص 296.

وحدة النظام العلمي والجهاز التعليمي في الغرب الإسلامي.وقد أدّى ذلك إلى تخريج نمط متشابه من شيوخ العلم"[1].

ولعلّ من الظروف التي ساعدت على هذه النمطية المدرسة النصرية[2]أو مدرسة غرناطة[3]، التي بناها رضوان النصري(ت760هـ/1358م)[4] على عهد الأمير الأمير أبي الحجّاج يوسف(ت755هـ/1354م). وكانت من المعالم العمرانية والحضارية، التي افتخرت بها غرناطة آنذاك.

قال فيها ابن الخطيب: "وهي "المدرسة العجيبة، بكر المدارس في حضرته"[5]، "نسيجة وحدها، بهجة، وصدرا، وظرفا، وفخامة"[6]. وقال فيها القلصادي: هي "أنوه مواضع الدراسة بغرناطة"[7].

وكانت "مفتوحة أمام طلاّب الديانات والثقافات الثلاث"[8]. وظلّت منهلا للعلم والأدب مدّة طويلة[9]. وكانت العلوم النقلية، كعلم الأصلين وفروعهما، من فقه، وتفسير، وتصوّف[10]واتّخذها العلماء كرسيا للتدريس، ومقاما للتأليف، كما نصّ

---

(1) محمّد بنشريفة: من أعلام أواسط العصر الغرناطي: المنتوري، بحوث الملتقى الإسباني المغربي الثاني "التاريخ، العلم والمجتمع"، غرناطة نوفمبر 1989، ص 34.

(2) ترد باسم النصرية تارة، وباسم اليوسفية تارة أخرى. أنظر:
المقّري، النفح، ج 05، ص 511، وج 07، ص 103.

(3) محمّد كمال شبانة:**يوسف الأوّل بن الأحمر سلطان غرناطة**، ط 01، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 1423هـ/ 2004م، ص 99.

(4) الحاجب على عهد الدولة النصرية، رومي الأصل، سبي وصار في خدمة الدار السلطانية، عرف بإنشاءاته العمرانية، كما عرف بغزواته. ترجمته في الإحاطة، ج 01، صفحات 506-513.

(5) لسان الدين بن الخطيب(ت776هـ/1374م): **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**، ط 03، دار الآفاق، بيروت 1400هـ/1980م، ص 109.

(6) لسان الدين بن الخطيب(ت776هـ/1374م): **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق عبد الله عنان، ط 02، مكتبة خانجي، القاهرة 1393هـ/ 1973م ، ج 01، ص 508.

(7) القلصادي، الرحلة، ص 167.

(8) أنطونيو غالا: **غرناطة بني نصر**، ترجمة رفعت عطفة، ط 01، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2009، ص 40.

(9) أحمد سليم الحمصي: **ابن زمرك الغرناطي733-796هـ/1333-1393م. سيرته وأدبه**، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1405هـ/1985م، ص 54.

(10) أحمد سليم الحمصي، المرجع السابق، ص 58.

الشاطبي على ذلك وهو يتحدّث عن شيخه ابن لبّ[1] أو للاستقرار والسكن، وخاصّة المغاربة منهم، الذين كانوا يؤمّونها للمشاركة في عملية التعليم[2].

أعلام المدرسة الفقهية الأندلسية في القرنين الثامن والتاسع

كان العقل الذي استدعى هذه النصوص من عصورها إلى عصره، وأحدث معها التماس في تقاطع معرفي فقهي، عقلا فقهيا أصوليا، بتوجّهات منهجية لها حضورها المعرفي الذي يوجبه الدرس الفقهي، كما لها حضورها التاريخي الذي توجبه المعاصرة. فبرز فيه فقهاء، وتبرّز منهم أعلام كان حضورهم وشهودهم مفصلية في تاريخ الفقه المذهبي خاصّة، وتاريخ الفكر الإسلامي عامّة.

في القرن الثامن يمثّل ابن لبّ (ت782هـ/1380م) الشهود الحضاري على فترة ينعكس همّها اليومي على فكره الفقهي انشغالا مبعثه استدعاء الوحي إلى الزمني ليتحقّق معنى التديّن، فيسافر من ذاته إلى مجتمعه من خلال فتاويه، التي تحمل الانشغال صورا معرفية مؤطّرة لتوجّهات هذا التديّن في صفائق الحياة، فيتأكّد شهوده بحضوره العلمي، ومقداره الاجتماعي، ويتكوّن حينئذ المشهد التاريخي بأدقّ تفاصيله، ويرتسم المنظر السوسيوثقافي المميّز للمجتمع في فترة زمنية معيّنة.

وقد نال ابن لبّ حظوة ولاية الخطابة بالجامع الأعظم بغرناطة، ولاّه إيّاها الأمير يوسف[3]، فصار بذلك صدرا في تشكيلة غرناطة، ومبرّزا بين علمائها، فهو "شيخ شيوخ غرناطة"[4]، بل "شيخها وفتاها"[5] معظّما عند الخاصّة والعامّة"[6].

---

(1) الشاطبي، الإفادات والإنشادات، ص 152.

(2) لسان الدين بن الخطيب(ت776هـ/1374م): **كناسة الدكّان بعد انتقال السكّان**، تحقيق محمّد كمال شبّانة، ط 01، مكتبة الثقافة الدينية، بيروت 1423هـ/2003م، ص 202.

(3) إسماعيل بن يوسف بن الأحمر أبو الوليد(ت807هـ/1404م): **نثير الجمان في شعر من نظمني وإياه الزمان**، تحقيق محمّد رضوان الداية، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1396هـ/ 1976م، ص 186.

(4) أحمد بن محمّد بن أبي العافية ابن القاضي(ت 1025هـ/1616م): **درّة الحجال في غرّة أسماء الرجال**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1423هـ/ 2002م، ص 414.

(5) إسماعيل بن الأحمر، المصدر السابق، ص 187.

(6) عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت911هـ/1505م): **بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط 02، دار الفكر 1399هـ/ 1979م، ج 02، ص 243.

ولما يقتضيه منصبه "كان إليه المفزع في الفتوى"[1]، وصدرت إليه الإشكالات الفقهية والاجتماعية، ليهيّئ لها التوافق بين الاندفاع النفسي والاضطرار الاجتماعي من جهة، والتأطير الشرعي من جهة ثانية، ليحصل للناس التناغم بين النزوع المتكوّن على مستوى النفس حاجة وجودية، ومراد الله في كينونتهم.

كما صدرت منه البناءات الفكرية للمقتضى المعرفي الحاصل في الجدل القائم بين الديانات، في القضايا الأساسية في المعتقدات، من جهة،[2]وفي علم الكلام الإسلامي من جهة أخرى،[3]وخاصّة المتعلّق بالحياة والمصير وعلاقتهما بالقضاء والقدر، ومقدار الإيمان فيهما. فحاز في غرناطةمقدارا اجتماعيا مميّزا.

فكان بذلك "إمامها وعالمها ومفتيها"[4]، و"انفرد برئاسة الفتوى"[5]؛ حتّى أطلق عليه لقب "المفتي بغرناطة"[6]، و"مفتي الحضرة"[7]، و"شيخ الخطابة والفتوى بغرناطة"[8]. ولعظم شأنه العلمي، وصدارته في الفتوى لقّب بالأستاذ[9] الشهير[10]،

---

(1) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص 316.

(2) أنظر،

حياة قارة: حوار الديانات في الأندلس:بين الجدل الديني والخلاف الكلامي من خلال تقييد لابن لبّ في القضاء والقدر، alAndalu Magreb، ع 16، كاديز، إسبانيا 2009، صفحات 185-208.

(3) أنظر:

Justin (Stearns) : Contagion in theologie and law : ethical considerations in the writings of two 14th century scholars of Nasrid Granada, in: Islamic Law and Society, V 14, N° 1-3, Brill, Royaume-Uni 2007, pp 109-129.

(4) أحمد بابا التنبكتي(ت1036هـ/ 1626م): **كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج**، تحقيق أبو يحيى عبد الله الكندري، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1422هـ/ 2002م، ص 275.

(5) علي بن عبد السلام التسولي أبو الحسن(ت1258هـ/1842م): **البهجة في شرح التحفة**، د ط، دار الفكر، بيروت 1416هـ/ 1996م، م 02، ص 243.

(6) أحمد بن محمّد بن أبي العافية ابن القاضي(ت 1025هـ/1616م): **لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد**، ضمن موسوعة أعلام المغرب، تحقيق محمّد حجّي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1417هـ/ 1996م، ص 694.

(7) بدر الدين القرافي(ت 946هـ/ 1533م): **توشيح الديباج وحلية الابتهاج**، تحقيق أحمد الشتيوي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1403هـ/ 1983م، ص 126.

(8) أحمد بن يحيى الونشريسي(ت914هـ/1508م): **وفيات الونشريسي**، ضمن موسوعة أعلام المغرب، تحقيق محمّد حجّي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1417هـ/ 1996م، ص 694.

(9) محمّد بن عبد الملك أبو عبد الله المنتوري (ت834هـ/1430م): **فهرسة المنتوري**، تحقيق محمّد بنشريفة، ط 01، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط 1432هـ2011، صفحات 66، 71، 141.

(10) القرافي، المصدر السابق، ص 126.

و"الأستاذ الكبير"[1]، و"الأستاذ الجليل"[2]، و"أستاذ الأساتذة"[3]، و"شيخ علماء الأندلس الأندلس وآخرهم"[4]ومن موقعيته هذه تتبدّى محورية فكره في التصدّي للمشكلات اليومية التي تطرأ على حركة الناس في تفاعلاتهم وعلاقاتهم.

حضوره العلمي فقد "انفرد برياسة العلم"[5]، "يقف أهل زمانه عندما يقول"[6]، من "غزارة حفظه، وقيامه على الفقه، واطّلاعه بالمسائل"[7]، فهو "شيخ الجماعة الشهير ذكره في الأقطار، الشائع علمه في الأمصار، مفتي الأندلس وقدوتها"[8].

تألّقت مشيخته العلمية من تكويناته المعرفية التي حازها تحصيله الموسوعي، فقد شارك في الفنون[9]، و"كان عارفا بالعربية واللغة"[10]، "قائما على القراءات"[11]حتّى القراءات"[11]حتّى تصدّر للإقراء"[12]. مع "التبريز في التفسير، والمشاركة في الأصلين-أصول الفقه وأصول الدين[13]- والفرائض والأدب"[14]،جيّد الخطّ، والنظم، والنثر"[1].

(1) إبراهيم بن موسى الشاطبي أبو إسحاق(ت 790ﻫ/ 1388م): **الإفادات والإنشادات** تحقيق محمّد أبو الأجفان، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1403ﻫ/ 1983م، ص 109.

(2) نفسه، ص 154.

(3) أحمد بابا التنبكتي(ت1036ﻫ/ 1626م): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ط 01، تحقيق بإشراف عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط 01 منشورات كلّية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا 1398ﻫ/1989م، ص 358.

(4) ابن مريم، البستان، ص 175.

(5) ابن القاضي، درّة الحجال، ص 414.

(6) أحمد بابا التمبكتي، كفاية المحتاج، 275.

(7) مجهول: **طبقات فقهاء المالكية**، مخطوط الخزانة العامّة بالرباط، رقم 3928 د، ص 425.

(8) محمّد المجاري أبو عبد الله الأندلسي(ت 862ﻫ/1456م): **برنامج المجاري** تحقيق محمّد أبو الأجفان، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1982، ص 91.

(9) شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852ﻫ/1449م): **إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ**، تحقيق محمّد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط 01، حيدر آباد، الهند 1388ﻫ/ 1968م، ج 02، ص 77.

(10) السيوطي، بغية الوعاة، ج 02، ص 243.

(11) أحمد بابا التمبكتي، نيل الابتهاج، ص 357.

(12) محمّد بن محمّد بن الجزري(ت833ﻫ/1429م): **غاية النهاية في طبقات القرّاء**، بعناية المستشرق برجستراسر، ط 03، دار الكتب العلمية، بيروت 1402ﻫ/ 1982م،ج 02،ص 08. والبرزلي، جامع مسائل الأحكام، ج 06، ص 255.

(13) محمّد أبو عبد الله التاودي(ت 1209ﻫ/1795م): **حلى المعاصم لفكر ابن عاصم**، مطبوع على هامش البهجة في شرح التحفة، د ط، دار الفكر، بيروت 1416ﻫ/ 1996م، م 02، ص 243.

(14) لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة، م 04، ص 24.

وكانت مروياته من مدوّنات العلوم كثيرة، وطرق إسنادها عديدة[2]. فتكوّنت لديه أصول المعارف، واجتمعت عنده تقييدات العلماء. فروى الكثير، وحدّث بإسهاب، وأجاز للجمّ، فصدرت عنه العلوم، وصار سلف روّاتها، والمشتغلين عليها[3]. فحصل له منها لقب "قطب الكمالات"[4].

ولقد قيّد لنا أبو إسحاق الشاطبي، وهو أحد أساطين العلم بغرناطة على عهد ابن لبّ، كثيرا من تخريجاته العلمية، ووقفاته المنهجية، واستدراكاته على العلماء المحقّقين، ومعرفته بدقائق من العلوم يشارك فيها مشاركة الخبير، فألمح إلى مكنون علم، حفظا، وفهما، وبناء[5].

وأمّا لسان الدين بن الخطيب، فقد عرّفه تعريف المعجب، رغم ما يقع بين الأقران من الوحشة والتحاسد، فدلّ ذلك على رفعة ابن لبّ التي بلغها بين معاصريه بما أوتيه من أدوات العلم، ومناهج المعرفة.

قال ابن الخطيب في ابن لبّ: "سابق ركض ملء عنانه، وشارق طلع في أفق أوانه، وورى له زند الذكاء اقتداحا، أجال في كلّ فنّ قداحا، فجلى في ميدان الإجادة وبرز، وطرق المجالس وطرز. فإن نقل أوضح العبارة وصقل، وإن نظر وبحث، نشر رسم المعاني وبعث، وإن بيّن وعلّل، أقرّ له المنازع وسلّم"[6].

وبهذا المذهب في تناول العلوم وتمثّلها، انتهت إليه في غرناطة "رياسة الفتوى في العلوم"[7]. وكان اتّجاهه في البحث ينحو منحى أصوليا، ليس على مستوى العلوم

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة، ج 02، ص 243.

(2) المنتوري، الفهرسة، صفحات 66، 71، 72، 83، 88، 94، 140، 173، 176، 184، 190، وغيرها.

(3) في حوصلة مروياته، أنظر:
المجاري، المصدر السابق، ص 99، 118، 127. والمنتوري، الفهرسة، ص 114.

(4) بدر الدين القرافي: توشيح الديباج، ص 126.

(5) أنظر: الشاطبي، الإفادات والإنشادات، صفحات 93، 94، 114، 119، 154، 166.

(6) لسان الدين بن الخطيب(ت776هـ/1374م): **أوصاف الناس في التواريخ والصلات** تحقيق محمّد كمال شبانة، د ط، مطبعة فضالة، المحمّدية، المغرب، د ت، ص 32-33.

(7) المقّري، النفح، ج 05، ص 513.

فحسب ولكن على مستوى بنائية المعرفة، فاستقرّ في منهجه أنّ التقعيد اللغوي، والتصريف الأدبي أساس المفاهيم القائمة مصطلحات في العلوم والمعرفة.

وقد كان زمن التحصيل والتأهيل، وهو يحاول العلوم أخذا في كلّ فنّ، أن مال إلى "مجالس الأدب واللغة والعروض والبيان، حيث كان ينتصب للإقراء فيها شيوخ عرفوا بمهاراتهم في هذه المعارف وتمكّنهم منها"[1].

فجاءت تصانيفه تؤكّد قيامه في التلقّي، كما تؤكّد اتّجاهه في البحث والمدارسة، والتقييد فاهتمّ بشرح جمل الزجّاجي، وشرح تصريف التسهيل[2]، لينهد منه المنهج إلى سبيل تقعيدي متين.

وله تآليف صغار في مسائل عدّة[3]، أشكلت على المتلقّي أو أشكلت في تمثّلاته المدرسية أو المعرفية لها، مثل رسالة "الطريق الممتاز لسلوك مسألة ابن الموّاز"[4]، و"مسألة الدعاء إثر الصلوات على الهيئة المعروفة"[5]، و"كتاب في الباء الموحّدة"[6]، والردّ على ابن عرفة في مسألة القراءة بالشاذّ"[7].

ومنهجه في الكتابة ردّ المشكل إلى البيان، والغموض إلى الوضوح، وهما المنهجان اللذان يقوم عليهما الدرس العلمي. وبنائيته المعرفية أن يتجلّى المنهج من خلال البيان، فيتفتّح العقل المتلقّي على النسق المعرفي المتكوّن في النظر، فيحصل في النفس العلم بالشيء وإدراكه.

وإدراك الشيء ترادف البيان على الإشكال، فتتّضح المسائل المتكوّنة في مناهج العلوم، أو الطارئة على بناء الدرس، مثل تعقّب الكلام الذي بني عليه المعطى

---

(1) حسن الوراكلي: الفقيه الغرناطي أبو سعيد فرج بن لبّ والأدب، حوليات كلّية اللغة العربية، ع 04، مرّاكش نوفمبر 1992، ص 22.

(2) المقّري: نفح الطيب، ج 05، ص 513.

(3) أحمد بابا التمبكتي، نيل الابتهاج، ص 359.

(4) ابن لبّ، النوازل، لوحة 92 ظهر، الونشريسي، المعيار، ج 02، ص 50.

(5) أحمد بابا التمبكتي، نيل الابتهاج، ص 359.

(6) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ص 77.

(7) أحمد بابا التمبكتي، نيل الابتهاج، ص 359.

المعرفي، ثمّ نقد الكلام المؤسّس عليه بغموض الفكرة أو الالتباس الحاصل من بنائيتها في المفهوم، بالإطلاق أو التقييم أو التلخيص، ثمّ إيراد ما يّجلّي الرؤية ويطرد الغبش"[1].

ونسقية التوجّه المعرفي في تأليف ابن لبّ، أن يسحب البيان على المسألة بتوضيح معالم المنهج التي صدر عنها البناء المعرفي لتتأسّس المنطلقات عند المتلقّي كما تأسّست بداية عند المكوّن لها، فيكون الناتج من عملية الدرس مطابقا للناتج من عملية التكوين، أي أنّ الدرس[2] إعادة تكوينية المعرفة.

وقد أوضح ذلك بقوله: "سئلت عن مسألة من الإيمان ونصّت لابن الموّاز على وجه الغموض وعدم البيان...فأوضحت طريقها الذي امتاز بسلوكها عليه، وأشار بسديد نظره إليه. وإنّما هو شيء أبديته ليظهر، ومدرك رسمته لينظر"[3].فتبيّن من قوله منهجه في سبيل تكوين المعرفة.

ويوضّح هذا ما نقله الشاطبي وهو أحد علماء المالكية الكبار حينما قال: "كنت يوما سائرا مع بعض الصحاب إذ لقينا شيخنا الأستاذ المشاور أبا سعيد بن لبّ – أكرمه الله – بقرب المدرسة...فدعانا إلى الدخول معه إلى المدرسة، وقال: (أردت أن أطلعكم على بعض مستنداتي في الفتوى الفلانية، وما شاكلها، وأبين لكم وجه قصدي)...فأرانا مسائل...وبسط لنا فيهاوكنت قبل ذلك المجلس تترادف عليّ وجوه الإشكالات في أقوال مالك وأصحابه، فلمّا كان بعد ذلك المجلس، شرح الله بنور ذلك الكلام صدري، فارتفعت ظلمات تلك الإشكالات دفعة واحدة، للّه الحمد على ذلك. ونسأله تعالى أن يجزيه عنّا خيرا وجميع معلّمينا بفضله"[4].

---

(1) فرج بن قاسم بن لبّ أبو سعيد الغرناطي(ت 782ھ/1380م):**ينبوع العين الثرّة في تفريع مسألة الإمامة بالأجرة**، تحقيق قطب الريسوني، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1426ھ/ 2005م، 45.

(2) التأليف درس عام،والدرس تأليف خاصّ.

(3) الونشريسي، المعيار، ج 02، ص 50-51.

(4) الشاطبي، الإفادات والإنشادات، صفحات 152- 154.

هكذا يكون التكييف المنهجي في بنائية معرفية خالصة، حيث تكون الفرضية العلمية واقعا عقليا يتكوّن من إشكالات أفرزها غموض يتغشّى حيّز المسألة في مساحة الإدراك والنظر، ويقتضي بيانها ليتأسّس منهج التفاعل مع القضايا المتشاكلة بالمعطى أو بالنسق، وتكون الغاية تكوين عقل، وتأسيس نظر يحتوي المعرفة بالمنهج.

ويتكوّن تكييف منهجي مغاير بالمعطى، فتتغيّر بنائية المعرفة حيث يكون الواقع فرضية، تحوّلها المساءلة النوازلية إلى إشكال يتطلّب التكييف الفقهي التطبيقي لحركية نفسية أو اجتماعية. ومنه يكون الواقع الفرضية تاريخا محكيا بإحداثيات التديّن القائمة في النفس والمجتمع.

هذه الإحداثيات كوّنت مجموع معادلات نظرية انتظمت فتاوى، تلازمت فيها الصيغة الاجتماعية للحدث وانعكاسه على الفكر الفقهي، فأعطت مدوّنة من وثائق الحياة اليومية المتكوّنة في نسبية الزمن والثقافة المهيمنة على الفعل وآفاقه[1].

وبمقداره العلمي ومشيخته فيه، التي بلّغته مكانة الأستاذية لدى العلماء، إذ قلّ بالأندلس في وقته من أئمّتها الجلّة من لم يأخذ عنه[2]، نالت فتاويه الاهتمام لدى الناس، فتناولوها مدوّنة[3]، لما فيها من منتخبات التأصيل المذهبي، ولاحتوائها اختيارات خارجة عن مشهور المذهب[4]، فلا يتكلّم في "توجيه مسألة فقهية أو قياس، إلاّ كان له...الظهور"[5]، مع استشارات أقرانه في المسائل المهمّة، إذ "كان بينه وبين عصريه ابن عرفة مراجعات فتاوى وأحكام بين غرناطة وتونس"[6].

---

(1) يجب أن ينظر إلى النوازل أنّها الوثائق التي انتظمت بتلقائية وعفوية، نظّمها المجتمع، وأطّرتها الظروف، لذلك أتت حاجة نفسية واجتماعية، انعكس عليها الحدث، الذي صوّرتها بدقّة من خلال الالتزام الديني. ومن نصوصها يرتسم خطّ التاريخ، وخطّ الثقافة.

(2) أحمد بابا التمبكتي، نيل الابتهاج، ص 358.

(3) المقّري، نفح الطيب، ج 05، ص 513.

(4) أحمد بابا التمبكتي، نيل الابتهاج، ص 358.

(5) إسماعيل بن الأحمر، المصدر السابق، ص 187.

(6) محمّد بن الحسن الحجوي الثعالبي(ت 1376هـ/1956م): **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، تحقيق عبد العزيز بن عبدالفتّاح القارئ، د ط، المكتبة العلمية، المدينة المنوّرة 1397هـ/ 1977م، ج 02، ص 248.

وحاز بها التقدّم على غيره من لداته، ونظّم بها سياق المدرسة المالكية التقليدية[1]، التي كان ابن رشد من قبله أحد أساطينها، وهو المنهج الذي ارتضاه شيوخ المذهب المتشبّثون بالسلفية المالكية، الذين عرفوا في الأندلس بالتعصّب لتوجّهات المذهب، فقال الموّاق(ت897هـ/1492م): "شيخ الشيوخ أبو سعيد بن لبّ، الذي نحن على فتاويه في الحلال والحرام"[2].

ومن اختياراته فيها منهجه في التزام قاعدة عدم التشديد على المستفتي[3]، فقال: أردت أن أنبّهكم على قاعدة في الفتوى وهي نافعة جدّا ومعلومة من سنن العلماء، وهي أنّهم ما كانوا يشدّدون على السائل في الواقع إذا جاء مستفتيا"[4].

فانتظمت فتاويه نوازل حسنة التأليف[5]، ونالت حظوة الاهتمام بها جمعا[6]، وشرحا وتدوينا[7]، وساق الونشريسي في مدوّنه المعيار ما يربو على مائتي نازلة، فقد كانت "مسائله أكثر من مسائل غيره"[8] من علماء غرناطة.

وسيقت مسائله شواهد استنادية، ومشاكلات فقهية في مدوّنات النوازل التي جاءت من بعده[9].وكانت بمجموعها حقلا معرفيا فقهيا تستخلص منه التوجّهات

(1) مصطفى الصمدي:الفقيه أبو سعيد فرج بن القاسم بن أحمد بن لبّ (ت783هـ) ومنهجه في الفتوى من خلال نوازله، الذخائر، ع 15-16، س 04، بيروت 1424هـ/ 2003م، ص 33.وسمّاها كذلك مدرسة الدراية.

(2) محمّد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري المعروف بالموّاق(ت897هـ/1491م): **سنن المهتدين** تحقيق محمّد بن سيدي محمّد بن حمّين، ط 01، مطبعة بني يزناسن، سلا، المغرب 2002، ص 99.

(3) رغم التزامه بالنصوص المذهب التي كوّنت المدرسة المالكية الأندلسية، إلاّ أنّه نهج فيها نهجا خاصّا بناه على التيسير على المستفتي، وهذا دليل على مبلغ علم ابن لبّ من جهة، ثمّ دليل على المجتمع الذي كان يمرّ بمرحلة صعبة من مراحل التاريخ.كما أنّه دليل على مقدار التديّن والالتزام لدى المجتمع الأندلسي في زمن ابن لبّ.

(4) الشاطبي، الإفادات والإنشادات، ص 153.

(5) ابن القاضي، درّة الحجال، ص 414.

(6) المقّري، نفح الطيب، ج 05، ص 514.

(7) مصطفى الصمدي: الفقيه أبو سعيد، ص 33.

(8) أبو الفضل ابن طركاظ: **مجموع ابن طركاظ** مخطوط الخزانة العامّة، الرباط، رقم 1747 د ، ص 46.

(9) عيسى بن علي الحسني العلمي(القرن 12هـ/18م): **كتاب النوازل**، تحقيق المجلس العلمي بفاس، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية 1403هـ/ 1983م، ج 01، ص 140، ج 02، ص 26، وج 03، ص 64.

المذهبية[1]، ولونا فكريا تستعلم منه البنيات المعرفية[2]، وخلاصة تركيبية يستمدّ منها النسق المنهجي في تناول القضايا بالمنهج المالكي الأندلسي[3]. كما سيقت في منهج التاريخ وثائق قيّمة عن جزئيات الحياة اليومية، ومفردات الثقافة الدينية، وخصائص المرحلة بكلّ مقوّماتها التاريخية.

كما تتعكس الفترة في القرن الثامن على فكر تلميذه أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت 790هـ/1388م)، الذي كان له حضور علمي بما جمع من العلوم، وحصّل من المعارف، حتّى قيل "الإمام الجليل، العلاّمة، المحقّق، القدوة، الحافظ، الأصولي، المفسّر، المحدّث، الفقيه، النظّار، اللغوي، البياني، الثبت، الثقة..."[4].

أسّس للعلم بإتقان علوم اللغة فهي مدخل المفاهيم، ووعاء البلاغ، ومنها تتشكّل المبنى في كلّ معنى مراد. فقرأ فيها الدواوين المشهورة، والكراريس المضبوطة، نظما ونثرا، واستوفى منها منهج الاستقراء الظاهري للنصّ المحرّر في أصول العلوم.

فحفظ من المتون المقرّرة؛ ألفية ابن مالك(ت672هـ/1274م)[5] وكتاب سيبويه(ت180هـ/796م)[6]، وأتقنهما، محدّثا بهما، مسندا[7] عن أئمّة العربية في وقته[8]، من طريق الإمام النحوي أبي عبد الله البيري[9]، و"رئيس علوم اللسان الشريف الشريف أبي القاسم السبتي"[10] ثمّ أقرأهما تدريسا، وأجاز فيهما رواية[11]، وألّف في

---

(1) تقريب الأمل البعيد، ج 02، صفحات 52، و113-114.

(2) أبن لبّ، النوازل، لوحات 44-48، تقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 166.

(3) ابن لبّ، النوازل، لوحات 82-84، تقريب الأمل البعيد، ج 01، صفحات 151-153، وج 02، ص 52.

(4) أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج، ص 92.

(5) محمّد بن عبد الله، أحد الأئمّة في علوم اللغة، ولد بالأندلس وانتقل إلى دمشق، له كتاب الألفية، وتسهيل الفوائد. الأعلام، ج 06، ص 233.

(6) عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحاة، وأوّل من بسط علم النحو، لزم الخليل بن أحمد وألّف كتابه الذي لم يصنع مثله. الأعلام، ج 05، ص 81.

(7) الإسناد في متون العلوم من علوّ الهمّة، وإتقان الحفظ.

(8) يوسف إلياس سركيس: **معجم المطبوعات العربية**، د ط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د ت، ج 01، ص 1090.

(9) محمّد المجاري، المصدر السابق، ص 116.

(10) أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج، ص 92.

(11) محمّد المجاري، المصدر السابق، ص 116.

فنّهما تحريرا[1]. كما قرأ "تيسير أبي عمرو الداني، والشاطبية..وتسهيل ابن مالك، وجمل الزجاجي"[2]، وكان بذلك من أكابر المتفنّنين فيها[3].

ولمّا كان النصّ الدليل الأوّل من القرآن، وكانت القراءة فيه من توجّهات المنهج في الاستدلال به لغة واصطلاحا، عمد إلى إتمام خبرته بالعربية بإتقان القراءات المتواترة عن مصدر الوحي حيث قام المفهوم الأوّل في العقول من استقامة اللفظ في المسموع، الذي جاء على نحو السليقة في ثقافة المجتمع الأوّل، فأتقن القراءات السبع على شيخه أبي عبد الله محمّد بن الفخّار[4].

وأسلمه المنهج في تدرّج العلوم من مقايسات اللغة في دلالاتها إلى مقايسات الفقه ودلالات أصوله، فأتقن مختصر ابن الحاجب(ت646هـ/1249م)[5] في أصول الفقه[6]. وقرأ كتاب "منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، وحفظ الموطّأ[7] بر واية يحيى بن يحيى الليثي(ت234هـ/848م)[8]، فحصل له النظر في علوم الشريعة، والاقتباس فيها.

وجلس إلى أئمّة الفنون في زمنه مثل "الشريف أبي عبد الله التلمساني، والعلاّمة أبي عبد الله المقّري، وقطب الدائرة شيخ الشيوخ أبي سعيد بن لبّ، والعلاّمة المحدّث الخطيب بن مرزوق، والمحقّق الأصولي أبي علي منصور بن محمّد الزواوي، والمؤلّف المفسّر أبي عبد الله البلنسي، والحاج الخطيب أبي عبد الله جعفر الشقوري"[9].

---

(1) البغدادي، هدية العارفين، ج 01، ص 18.
(2) محمّد المجاري، المصدر السابق، ص 120.
(3) الحجوي الثعالبي، الفكر السامي، ج 04، ص 82.
(4) محمّد المجاري، المصدر السابق، ص 119.
(5) عثمان بن عمر ابن الحاجب، فقيه مالكي، من علماء العربية، صنّف الكافية، والشافية. الأعلام، ج 04، ص 211.
(6) محمّد المجاري، المصدر السابق، ص 116.
(7) محمّد المجاري، المصدر السابق، ص 116.
(8) يحيى بن يحيى بن كثير، أندلسي من روّاة الموطّإ، يطلق عليه لقب فقيه الأندلس، تولّى القضاء، وكان من عوامل انتشار مذهب مالك في الأندلس. ترجمته في: ابن الفرضي، ج 02، ص 176.
(9) أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج، ص 92.

وسمع "صحيح البخاري...والترمذي، والنسائي...وكتاب الحقائق والرقائق لأبي عبد الله المقّري..والأحكام الصغرى لعبد الحقّ، والشفا لعياض...وعلوم الحديث لابن الصلاح..."[1].

وهذه كلّها نصوص في تأسيسات العلوم، محرّرة في مناهجها، مبسوطة في ميادينها، أطّرها العلماء والمشايخ بمدرسية فائقة في بناء المعرفة وتشكيلها في نفس[2] أبي إسحاق الشاطبي، فوهبته ذهنية فقهية أصولية، لها مقوّمات الاجتهاد، وإمكانية التنظير، كما لها كفاءة النظر، والكلام والجدل.

وصار بمجمل هذه القراءات الإمام المحدّث المتبحّر، والمحدّث الأصولي، والنظّار الجهبذ"[3]، ومن أفراد المحقّقين الأثبات، وأكابر المتفنّنين فقها، وأصولا"[4]، وعالم بلاد المغرب ومحدّثها...ومن العلماء البارعين، والفقهاء المحدّثين"[5].

كما بوّأته قراءاته مكانة عظيمة، حيث فاق الأكابر، والتحق بالأئمّة الكبار، وبالغ في التحقيق، وتكلّم مع الأئمّة في المشكلات، وجرى له معهم أبحاث ومراجعات أجلت عن ظهوره فيها وقوّة عارضته وإمامته"[6].

هذه المراجعات هي نوع من المدارسة التي اتّخذها الفقهاء نهجا في عرض المسائل بينهم للبحث والمناقشة، لتستبين سبل الاجتهاد، وطرق الاستنباط في تحرير المسائل من النصوص بتأصيل علميّ على قواعد مالكية.

---

(1) محمّد المجاري، المصدر السابق، ص 120.

(2) لدى الباحث اعتقاد جازم في كون المعرفة بناء في النفس البشرية.وإنّ الدرس العلمي ليس تلقينا فحسب، فما لم تتمثّل النفس بقوّتها الإدراكية لا يستطيع العقل تحصيله، أو الإحاطة به.لذلك تفشل المنظومات التربوية إذا لم تمكّن النفس من بلوغ المعرفة، أو تمكّن المعرفة من بلوغ النفس. وعلماء النفس والإبسمولوجيون يدركون المفاهيم التي طرحها جان بياجيه في مثل هذه القضايا.

(3) عبد الحي بن عبد الكبير الكتّاني، فهرس الفهارس، ج 01، ص 191.

(4) الحجوي الثعالبي، الفكر السامي، ج 04، ص 82.

(5) محمود حسن التونكي: **معجم المصنّفين**، د ط، مطبعة وزنكوغراف طبّارة، بيروت 1344ه/1925م، ج 04، ص 448.

(6) أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج، ص 92.

ومنها مسألة مراعاة الخلاف في المذهب بحثها مع الإمامين القبّاب[1]وابن عرفة"[2]، الذي كانت له معه مراجعات وأبحاث عدّة[3]. و"مسألة الدعاء عقب الصلاة...مع القاضي الفشتالي[4]وابن لبّ "[5].

وكان من محرّر هذه الذهنية الفقهية الباحثة والمراجعة، كتاب "عنوان التعريف بأسرار التكليف"[6]، المشهور بالموافقات، وكتاب "شرح الألفية"[7]، وكتاب "أصول النحو"[8]، وكتاب "الاعتصام"[9]، وهو كتاب في الحوادث والبدع[10]، وكتاب "عنوان الاتّفاق في علم الاشتقاق"[11]، وكتاب "الإفادات والإنشادات"[12]، "صغير فيه ظرف، وتحف، وملح"[13].

ومن توجّهاته المنهجية والعملية التأكيد على طريقة اختيار النصوص المؤسّسة للبناءات المعرفية، أو الواردة في الاستدلال، أو المختارة للقرينة، حيث يؤكّد الشاطبي على توجّه منهجي معيّن في تحقيق المسائل، يقوم على وجوب الرجوع إلى كتب المتقدّمين من أهل العلم.[14]

---

(1) أبو العبّاس القبّاب(ت778هـ/)إمام فقيه، تولّى الفتيا بفاس، وكان من المراجعين للمسائل مع علماء وقته، وله فتاوى نقلها الونشريسي والبرزلي. ترجمته في شجرة النور الزكيّة، ص 235.

(2) أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج، ص 93.

وابن عرفة هذا هو محمّد بن محمّد بن عرفة الورغمي(ت803هـ/1400م)، إمام تونس وعالمها، له كتاب "المختصر الكبير"و"المبسوط". ترجمته في نيل الابتهاج، ص 463.

(3) ابن مريم، البستان، ص 195.

(4) محمّد بن أحمد بن عبد الملك الفشتالي(ت777هـ/1375م)قاضي فاس، من فقهاء المالكية، ممّن مدحهم لسان الدين بن الخطيب، له كتاب في الوثائق. الأعلام، ج 05، ص 328.

(5) أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج، ص 93.

(6) إسماعيل باشا بن محمّد البغدادي: **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، د ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت، ج 02، ص 127.

(7) التنوكي، المرجع السابق، ج 04، ص 449.

(8) البغدادي، هدية العارفين، ج 01، ص 18.

(9) الكتّاني، المرجع السابق، ج 01، ص 191.

(10) أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج، ص 93.

(11) البغدادي، هدية العارفين، ج 01، ص 18.

(12) الكتّاني، المرجع السابق، ج 01، ص 191.

(13) أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج، ص 93.

(14) إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي أبو إسحاق الشاطبي(ت 790هـ/1388م): **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق عبد الله دراز، د ط، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د ت، ج 01، ص 97.

وهذا في العلوم كلّها، العملية أو النظرية، وسبب ذلك أنّ المتقدّمين "أقعد به من غيرهم من المتأخّرين...وعلومهم في التحقيق أقعد"[1]. فكان أن "صارت كتب المتقدّمين، وكلامهم، وسيرهم، أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم، على أيّ نوع كان، وخصوصا علم الشريعة..."[2].

هذا الاحتراز في تحقيق أصول العلوم المنهجية، والذي فرّق بين كتب المتقدّمين والمتأخّرين، أدّى بالشاطبي إلى اعتبار "انكباب الناس على المختصرات دون غيرها ممّا يضعف الإفادة في المسائل النازلة"[3].

ومن توجّهاته العملية اختيار المشهور من الأقوال، فيقول: "حسبنا فهم أقوال العلماء والفتوى بالمشهور منها"[4]، إذ "مراعاة الأقوال الضعيفة أو غيرها شأن المجتهدين من الفقهاء"[5] لذلك يرى أنّ العمل إنّما يكون في المسائل الخلافية على ما هو المشهور"[6].

ومع هذا الحرص على تحرّي المشهور، وهو منهج أصيل في تثبيت المفتي على نهج قويم في الفتوى، وتثبيت المستفتي على تحرّي الأقوى سدّا للذريعة، واحتياطا للتديّن، فإنّ الشاطبي إذا حزبته مسألة لم يجد لها نصّا، ركن إلى المعنى الذي استقرّ في ذهنه من أقوال العلماء إذا لم يعرف مكانه من المدوّنات[7]، أو ركن إلى المقاصد إذا غاب النصّ أساسا، قال في فتاويه: لا أذكر في هذه المسألة نصّا عن أحد، لكنّ المقاصد أرواح الأعمال"[8].

---

(1) نفسه، ج01، ص 97.

(2) نفسه، ج01، ص 99.

(3) مبارك جزاء الحربي: نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية، مجلّة الشريعة والدراسات الإسلامية، ع 64، الكويت صفر 1427هـ/ مارس 2006م، ص 293.

(4) الشاطبي: الفتاوى، ص 119.

(5) الشاطبي: الفتاوى، ص 119.

(6) نفسه، ص 127.

(7) نفسه، ص 157.

(8) نفسه، ص 214.

كما أنّ للشاطبي استقلاليّة توحي بأنّ له مذهبا خاصّا به في اختياراته، فهو يؤكّد في فتاويه على ذلك بمقالات، منها قوله: "هذا مقتضى المذهب عندي"[1]، وقوله" وقد عرفتم مذهبي"[2]، وقوله: "هذا أقرب ما يظهر لي في المسألة"[3]، وقوله: فإنْ رضيتم بهذا النظر من غير نصّ أستند إليه في المسألة، وإلاّ فأنتم أعلم"[4].

وأمّا قوله: "وربّما يخالفني في ذلك بعض الشيوخ، ولكنّ ذلك لا يصدّني عن القول به، ولي فيه أسوة"[5]، ففيه دلالة واضحة على استقلاليته التي جعلته على نهج خاصّ في تناول القضايا الفقهية تأصيلا وفتوى. وكان في كثير من اتّجاهاته على طرف نقيض مع علماء عصره، حتّى قال الموّاق: "وشيخ الشيوخ ابن لبّ وسيّدي ابن سرّاج وسيّدي المنتوري وأشياخهما، سيّدي القيجاطي وسيدي الحفّار يستخفّون ما استثقله الشاطبي، ويستثقلون ما استخفّه الشاطبي"[6].

فصار له اتّجاه فقهي في النظر والاستدلال، ينحو نحوه كثير ممّن آمن بنهجه، واستقام على طريقته، رغم أنّ كلّ ذلك كان في إطار مالكي صرف. وقد صار الذين ينتهجون نهجه يوسمون بالشاطبيين كما نصّ على ذلك الموّاق[7].

ومن خلال استقراء فتاويه التي بيّنا اتّجاهه في تناول قضاياها، فإنّ المحصّل المعرفي عندنا أنّ بنية الفكر المقاصدي المتداخلة مع المنهج الأثري في فكر الشاطبي تطرح إشكالا ابستمولوجيا في معرفة فقهية متطوّرة، احتوت التوجّه السلفي المحارب لكلّ طارئ غير تاريخي أو منصوص عليه، مع اعتماد المقاصدية في النظر إلى

(1) نفسه، ص 164.
(2) نفسه، ص 168.
(3) نفسه، ص 153.
(4) نفسه، ص 149.
(5) نفسه، ص 150.
(6) الموّاق، المصدر السابق، ص 99.
(7) نفسه، ص 325.

التكوين المعرفي الفقهي الجامع بين الحال والمآل، وبين ظاهر النص ّ ومقاصده بإوالية المصلحة التي يؤم ّها الشرع بنحو الحكم.

وعلى هذين القطبين ابن لب ّ والشاطبي تكو ّنت مدرستان فقهيتان في غرناطة[1]، الأولى المدرسة التقليدية، وهي مدرسة الدراية ويترأسها الشيخ ابن لب ّ، والثانية مدرسة أنصار السن ّة، وهي مدرسة الرواية، ومن أعلامها الشاطبي.[2]

وفي القرن التاسع يمثّل الحضور الفقهي أبو القاسم محم ّد بن محم ّد بن سر ّاج الغرناطي(ت848هـ/1444م)، الذي انتهت إليه علوم القرن الثامن من أقطابها، حيث أخذ عن شيخ الشيوخ ابن لب ّ والأستاذ الحف ّار والقاضي الحافظ ابن علاّق"[3].

فأفاد مم ّا وصل إليه العقل الفقهي الأندلسي في القرن الثامن من تحصيل الميراث النص ّي المتنو ّع –المالكي، وغير المالكي– حقّق تراكمية نص ّية تحمل ملامح تطو ّر الفكر الفقهي وتفاعلاته المستجد ّة مع حركة التاريخ.

كما أفاد من تفعيل الاجتهاد الذي باشره أعلام الفقه في خصوصيات المجتمع الغرناطي الذي كان يدفع الفقه إلى الحركة بإشكالاته المطّردة في المسائل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وحت ّى العقدية الناجمة عن حركة التاريخ عام ّة، أو حركة الفكر خاص ّة.

لذلك نجد في فكره الفقهي التحصيلي أو اجتهاده الفقهي التفعيلي ات ّجاهات أساتذته من القرن الثامن، ليس على مستوى التأثير الذي يحدثه الأستاذ غالبا في التلميذ، ولكن من خلال الاستشكالات التي يصوغها الأستاذ لتكو ّن ملامح مدرسة قائمة بذاتها[4].

---

(1) يمكن للبحث الفقهي أو البحث، أو البحث التعليمي ان يحفر في نصوص النوازل ليستبين معالم هذه المدارس، مع تقرير أساطينها الذين بيّنوا مباحثهم واتّجاهاتهم وهم يؤدّون واجب الفتوى، كما فعل الشاطبي.

(2) محمّد بنشريفة: من أعلام أواسط العصر الغرناطي، ص 33.

(3) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 526.

(4) ابن سر ّاج، الفتاوى، ص 167.

وبكلّ ذلك كان، "الإمام العالم الحافظ الجليل"[1]، "العلاّمة الفقيه"[2]، حمل راية الفقه والتحصيل[3]، وبرز في ذلك حتّى صار قدوة[4]، وبرع في الفتوى[5]، حتّى آل إلى قضاء الجماعة[6]، وا إفتاء الحضرة بغرناطة[7]، ولقّب بعالم الأندلس[8].

وكانت شخصيته العلمية قوية في البحث، شديدة المراس في المناظرة، إذ رحل إلى تلمسان[9]، وبها يومئذ كثير من العلماء[10]، فلقي بها ابن مرزوق (ت842هـ/1438م)[11] وناظره[12]، وهو الذي رعى في" كلّ فنّ مرعاه الخصيب"[13]. ورحل[14] إلى إفريقية ولقي بها جملة وناظرهم[15]، وهي يومئذ سوق للعلم نافقة[16].

وفي الأندلس كان ابن سراج يناقش العلماء، ويستدرك على الأقران، يطرح الرؤى مؤسّسا بالنصوص من الأصول، وأقوال الصحابة ومن بعدهم من العلماء في المصادر، مستلهما التاريخ وما حمل من الوقائع في القضايا المتشابهة، ثمّ يشفع ذلك بالاستنباطات التي يقتضيها النظر الفقهي المستقرئ للدلالات.[17]

---

(1) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 526.
(2) محمّد مخلوف، شجرة النور الزكية، ص 248.
(3) التنبكتي، نيل الابتهاج ، ص 526.
(4) نفسه.
(5) الحجوي، الفكر السامي، ج 04، ص 91.
(6) البلوي، الثبت، ص 216.
(7) بدر الدين القرافي، توشيح الديباج، ص 268.
(8)شمس الدين محمّد بن عبد الرحمان السخّاوي(ت902هـ/1497م): **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، ط 01، دار الجيل، بيروت 1412هـ/ 1992م، ج 07، ص 248.
(9) التنبكتي، نيل الابتهاج ، ص 526.
(10) القلصادي، الرحلة، ص 95. وقد أتى على ذكر أعلامهم، أنظره، صفحات 96-107.
(11)محمّد بن أحمد بن مرزوق الحفيد من علماء تلمسان، عالم بالفقه، والأصول، والحديث، والأدب. ترجمته في البستان ص 201-204، والنفح، ج 05، ص 420، وكفاية المحتاج، ص 391، ورحلة القلصادي، ص 96.
(12) التنبكتي، نيل الابتهاج ، ص 526.
(13) ابن مريم، البستان، ص 201.
(14) الرحلة والمناظرة نصّان مهمّان في بيان حركة المثاقفة بين المجتمعات، والإثنيات، والجعرافيات.كما أنّ النوازل نصوص مهمّة في بيان حركة المثاقفة بين العصور.
(15) التنبكتي، نيل الابتهاج ، ص 526.
(16) القلصادي، الرحلة، ص 115.
(17) ابن سراج، الفتاوى، صفحات 90-102، 218-220.

وأمّا طريقته في إفتاء الناس، فإنّه كان يفتي بالمشهور من المذهب[1]، فإذا اختلفت الآراء والاجتهادات عند أعلام المذهب كابن القاسم، وأشهب، فإنّه كان يجتهد للترجيح[2]، ولا يترك المسألة مستشكلة على السائل.

وله في ذلك طريقة مثلى حين يعرض طرائق المجتهدين بقوله "وهذا كلّه على طريقة الباجي"[3]، أو قوله "ا على طريقة ابن القصّار"[4]. وفي هذا ملمح منهجي دقيق،إذ لا يعرض الأقوال نصوصا فحسب، ولكن يبيّن مسلكها النظري، وهذه طريقة في تعليم العلم، والدربة على الفتوى.

وأمّا مقامه في الإفتاء فقد كان له فيه توجّه، جمع بين عمق النظر المنهجي، والتديّن المتين، وفي ذلك يرد قوله: "فمن أقامه الله تعالى في تعليم العلم وبثّه للناس والفتيا به واسطة بين الربّ وعباده، فيجب عليه أن يشكر مولاه على ما أقامه فيه، ويسأل من ربّه التوفيق والتسديد، ويفكّر في جوابه إذا وقف عند ربّه ويسأله عن كلّ مسألة أفتى فيها، وفيما يكون خلاصه"[5].

ذلك أنّ البحث عن المسائل من أحسن العمل إذا صحّت النيّة، وكان على طريقة الناس والعلماء"[6]كما أنّ البحث في المسائل الفقهية، وإجراؤها على الأصول الصحيحة مع صحّة النيّة، من أفضل العبادات، وأقرب القربات، وأعظم الوسائل إلى الله"[7].

كان ابن لبّ والشاطبي علمين للقرن الثامن، كما كان ابن سراج علما للقرن التاسع، إلاّ أنّ كثيرين من لداتهم شاركوهم في صناعة الفتوى، وتركوا كثيرا من المسائل

(1) نفسه، صفحات 104، 105، 107.
(2) نفسه، صفحات 151، 159، 175، 176.
(3) نفسه، ص 174.
(4) نفسه، ص 174.
(5) نفسه، ص 180.
(6) نفسه، ص 180.
(7) نفسه، ص 181.

والأجوبة عليها، التقطها المدوّنون من بعدهم، تقييدا لها لخصوصية أصحابها، أو تنصيصا لأجوبة على قضايا عارضة مشابهة.(1)

فمن أهل القرن الثامن الفقيه محمّد بن علي أبو عبد الله المعروف بابن علاّق(ت806هـ/1404م)مفتي غرناطة ومحدّثها وإمامها(2)، وحافظ المذهب، أخذ عن ابن لبّ، وأخذ عنه ابن السرّاج(3). أقرأ كثيرا من الكتب بالحاضرة(4)، وتفقّه به الكثير(5). وردت عنه فتاوى كثيرة ذكر بعضا منها في المعيار(6)، وفي الحديقة المستقلّة(7).

ومحمّد بن علي أبو عبد الله المعروف بالحفّار(ت811هـ/1408م)، من المعمّرين ممّن لازم ابن لبّ وانتفع به(8).كان عالما محدّثا(9)، يلقّب بالمحدّث المفتي(10). انتفعت به طبقة القرن التاسع مثل ابن السراج، وأبو بكر بن عاصم، وابن مرزوق(11). ونقل له الونشريسي فتاوى كثيرة(12)، كما نقل عنه صاحب الحديقة المستقلّة(13).

---

(1) عرفت المدرسة الفقهية الأندلسيةكثيرا من النوازليين، غير أنّنا اكتفينا بذكر مجموعة ممّن اشتهر منهم من خلال مدوّناتهم، أو من خلال المدوّنات النوازلية التي وصلتنا، مثل الحديقة المستقلّة، ومجموع ابن طركاظ. ونحن نشترك في ذلكمع المهتمّين بهذا الميدان. أنظر:

Maria (Arcas Campoy) : Teoria y pratica del fiqh en Granada Nazari : fuentes, estudios y algunas conclusiones, in : Estudios Nazaries, editados por Castillo Castillo, Granada 1997, p 23.

(2) محمّد مخلوف، شجرة النور الزكية، ص 247.

(3) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 477.

(4) المجاري، البرنامج، ص 122.

(5) المنتوري، الفهرسة، صفحات 173-180.

(6) الونشريسي، المعيار، ج 04، صفحات 205-206.

(7) الحديقة المستقلّة، ص 50.

(8) محمّد مخلوف، شجرة النور الزكية، ص 247.

(9) التنبكتي، كفاية المحتاج، ص 373.

(10) البلوي: الثبت، ص 200.

(11) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 477.

(12) الونشريسي، المعيار، ج 01، صفحات 331، 335، 397.

(13) الحديقة المستقلّة، ص 41.

ومن أهل القرن التاسع محمّد بن عبد الملك أبو عبد الله المنتوري (ت834هـ/1430م) ممّن أخذ عن ابن لبّ وتفقّه به[1]. وهو "الأستاذ المقرئ، الخطيب، المحقّق، الراوية، إمام الإقراء ومعلّم الأداء، الأصولي"[2]، الرحلة، المحدّث، المتفنّن، شيخ الجماعة"[3].

كان مولعا بسعة الروايات وعلى الإسناد، ومن أجلهما رحل إلى فاس للقاء محمّد بن عمر (ت794هـ/1391م)[4] ويحيى السرّاج (ت805هـ/1402م)[5]، اللذين انفردا يومئذ بذلك[6]. وهذا ما تؤكّده فهرسته التي لا تخلو من ذكر الرواية والأسانيد، التي كان يبغي بها المساواة مع شيوخه المشهورين مثل أبي عبد الله القيجاطي[7] (ت811هـ/1408م)[8]، بل دبّج مقدّمة فهرسته بقوله: "الحمد للّه الذي خصّ خصّ هذه الأمّة المحمّدية بالإسناد[9]. وصدرت عنه فتاوى نقل منها الونشريسي في معياره، والموّاق في سنن المهتدين، وصاحب الحديقة المستقلّة[10].

محمّد بن محمّد أبو عبد الله السرقسطي (ت865هـ/1460م) مفتي حضرة غرناطة[11]، الموصوف بالفقيه[12] العمدة[13]، لما عرف عنه من أنّه "كان أحفظ الناس

---

(1) التنبكتي، كفاية المحتاج، ص 389.
(2) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 495.
(3) ابن القاضي، درّة الحجال، ص 276.
(4) محمّد بن محمّد بن عبد الرحمان بن عمر اللخمي، المقرئ، انفرد بعلو الإسناد، وجلس للإقراء بفاس. ترجمته في نيل الابتهاج، ص 462.
(5) يحيى بن أحمد بن محمّد بن حسن بن القسّ الرندي النفزي الحميري، عالم بالحديث، كان مسند المغرب في عصره. ترجمته في نيل الابتهاج، ص 634، وأحمد بن القاضي المكناسي(ت960هـ/1025م): **جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس**، د ط، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1973، ص 539.
(6) محمّد بنشريفة: من أعلام أواسط العصر الغرناطي: المنتوري، ص 21.
(7) محمّد بن محمّد بن علي الكناني أبو عبد الله القيجاطي، إمام الأئمّة في إقراء القرآن، بالقراءات المشهورة والشاذّة. ترجمته في نيل الابتهاج، ص 478، وبرنامج المجاري، صفحات 92-104.
(8) المنتوري، الفهرسة، ص 155.
(9) المنتوري، الفهرسة، ص 61.
(10) الحديقة المستقلّة، ص 30.
(11) المقّري: النفح، ج 02، ص 699، وأزهار الرياض، ج 03، ص 317.
(12) بدر الدين القرافي، توشيح الديباج، ص 269.
(13) التنبكتي، كفاية المحتاج، ص 425.

لمذهب الإمام مالك...ولم يكن عليه في الكتب على الفتيا كلفة...وكان اعتكافه على قراءة المذهب"[1]. تنوقلت فتاويه في الحديقة المستقلّة[2]، وفي المعيار [3].

وا إبراهيم بن محمّد بن فتّوح العقيلي أبو إسحاق(ت867هـ/1462م) مفتي الحضرة وعالمها[4]، الأستاذ الأصولي المنطقي[5]، إمام التحقيق[6]. أطنب القلصادي القلصادي في مدحه، وذكر أنّه يشارك في علوم كثيرة، ونعته بشيخ علماء الأندلس في وقته[7]. نقل فتاويه صاحب الحديقة المستقلّة[8].

ومحمّد بن يوسف العبدوسي الغرناطي أبو عبد الله الشهير بالموّاق(ت897هـ/1491م). مفتي الحضرة وخطيبها وأخر الأئمّة بها"[9]. تتلمذ للمنتوري[10]،وأبي القاسم بن سرّاج[11]. و"كان ضابطا لفروع المذهب، قادرا على استخراجها من خبايا الزوايا"[12]. مستوعبا لمنصوص العلماء واستشكالاتهم[13]، مع طريقة خاصّة في الشرح لم يسبق إليها[14].

روى التنبكتي"لمّا استولى النصارى على غرناطة، دمّرهم الله، وجدوه بها وهو حيّ ، فسألوا عمّن هو المقدّم في العلم، فأشير بالموّاق، فأمروا بإحضاره عندهم فامتنع، فكلّمه الناس فحضر"[15].

(1) القلصادي، الرحلة، ص 164.
(2) الحديقة المستقلّة، ص 63.
(3) الونشريسي، المعيار، ج 03، صفحات 168، 184، 212.
(4) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 57.
(5) البلوي: الثبت، ص 188.
(6) التنبكتي، كفاية المحتاج، ص 101.
(7) القلصادي، الرحلة، ص 166.
(8) الحديقة المستقلّة، ص 181.
(9) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 561.
(10) ابن القاضي، درّة الحجال، ص 204.
(11) محمّد مخلوف، شجرة النور الزكيّة، ص 262.
(12) بدر الدين القرافي، توشيح الديباج، ص 234.
(13) أنظر:الموّاق، سنن المهتدين.
(14) بدر الدين القرافي، توشيح الديباج، ص 234.
(15) التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 562.

ومع هؤلاء نذكر عائلة ابن عاصم المخضرمة بين القرنين الثامن والتاسع، وهم: محمّد ابن محمّد بن محمد بن محمّد بن عاصم(ت813هـ/1410م)[1]، ومحمّد أبو بكر بكر ابن عاصم(ت829هـ/1426م)[2] صاحب منظومة المشهورة في فقه الأحكام المسمّاة: "تحفة الحكّام في نكت العقود والأحكام"[3]، ومحمّد بن محمّد أبو يحيى بن عاصم(ت بعد857هـ/1453م)[4] صاحب كتاب جنّة الرضا في التسليم لما قدّر وقضى"[5]. وقد كانت لهم مشاركة في الفقه والقضاء، وصدرت منهم فتاوى، كما نقلوا لنا أخرى في مدوّناتهم.[6]

قضايا ثقافية من القرنين الثامن والتاسع

تبيّن النصوص التي أفردنا لها المبحث الأوّل، المنهجية والتعليمية التي كان أهل الأندلس في غرناطة يتّبعونها في بناء المعرفة العلمية والفقهية. وهي على كثرتها وتنوّعها ألمحت إلى تراكمية نصوص التأصيل والنزوع الفقهي[7] في التعاطي مع

---

(1) ترجمته في نيل الابتهاج، ص 483، وشجرة النور الزكية، ص 247.

(2) ترجمته في نيل الابتهاج، ص 491.

(3) منظومة في علم الوثائق، تقع في 1698 بيتا، وهي أجلّ ما ألّف في الباب لجزالتها وسهولة حفظها. أنظر: محمّد بن محمّد بن محمّد بن عاصم الأندلسي(ت 829هـ/1426م): **تحفة الحكّام في نكت العقود والأحكام**، تحقيق محمّد عبد السلام محمّد، ط 01، دار الآفاق العربية، القاهرة 1432هـ/2011م، ص 09.

(4) ترجمته في أزهار الرياض، ج 01، ص 145.

(5) كتاب يشتمل على معارف كثيرة، تاريخية وأدبية، اعتبر من خلالها صورة للحياة الأندلسية على عهد بني نصر. أنظر:

Milouda (Charouiti Hasnaoui) : El siglo XV en la Yunna de Ibn' Asim, in : El epilogo del Islam andalusi : La Granada del siglo XV, Universidad de Granada, Granada 2002, pp 49-51.

(6) لهذه العائلة تاريخ سياسي وثقافي على عهد بني نصر. أنظر:

Milouda (Charouiti Hasnaoui) : Una familia de juristas en los siglos XIV y XV: los Banu Asim de Granada, in : Estudios onomastico-biograficos, editados por Manuela Marin, Consejo superior de investigaciones cientificas, Madrid 1994, pp 173-185.

و Maria (Isabel) e Calero (Secall) : Cadies supremos de la Granada Nasri, in : Actas del XII congreso de la U.E.A.I.(Malaga1984), Madrid 1986, pp 142-143.

(7) هناك دراسات تخصّصت في الجانب التقعيدي، حيث تناولت المآخذ العلمية والمنهجية في استثمار النصوص المعتمدة في الاستدلال والتأصيل. أنظر على سبيل المثال:

Mohammad (Fadel) : Rules, judicial discretion, and the rule of law in Nasrid Granada, in : Islamic law, theory and practice, Edited by R. Gleave and E. Kermali, Tauris Publishers, London 1997, pp 49-86.

المسائل المستجدّة، سواء وجد لها المثيل في سابقاتها، أم كانت جديدة بمظاهرها، ومعطياتها.

من هذه القضايا ظاهرة التصوّف التي عرفتها الأندلس في القرنين الثامن والتاسع، حيث وردت نوازل كثيرة في هذا الموضوع، تطرح إشكال التصوّف على مستوى التديّن والاتّباع فيه، وعلى مستوى الفقه الذي يؤطّر مسلكياته.

وقد كانت هذه الظاهرة من الإشكالات التي اختلفت حولها المدرستان المذكورتان، بما اتّصل بها من مسائل مثل: "مسألة الدعاء بعد الصلاة، ومسألة هل يقبل الدعاء إذا كان فيه لحن...وهو خلاف يرجع في أصله إلى القضية الكبرى: قضية البدع والحوادث"[1] المتّصلة بالتصوّف الذي هو جماع مظاهر التعبّد، والتشبّث بقيمها الذاتية، والزمانية[2].

والظاهرة قديمة في الأندلس، التي تعتبر بلادا لها[3] بما مضى به تاريخها من صور كثيرة لممارسات صوفية، تطوّرت في أحيان كثيرة إلى نزوع اجتماعي خطير، أدّى إلى نقاشات ومجادلات بين أرباب هذا الفنّ في تحريك التديّن في حياة الناس، والفقهاء الذين يرون أنّها مسلكية اجتماعية لا تعبّر عن مراد شرعي، لأنّها لا تستند إلى نصّ بقدر ما تستند إلى ميول نفسي مرتبط بحالة وجدانية تعتري الفرد في ظروف معيّنة، وينزع البعض إلى توسيعها لتصبح مسلكية دينية راقية.

ورغم أنّ الظاهرة إنسانية؛ سادت كلّ المجتمعات والثقافات، وطرأت على المجتمعات الإسلامية في عصورها الأولى، إلاّ أنّها أخذت في الأندلس اتّجاهات خطيرة، اتّصلت بالحركات السياسية حينا، وبالحركات المذهبية حينا آخر.

---

(1) محمّد بنشريفة: من أعلام أواسط العصر الغرناطي: المنتوري، ص 33.

(2) هكذا يرد المفهوم بتاريخيته التي ننشدها في هذا البحث.

(3) عبد الرحمان بن محمّد بن خلدون(ت808ه/1406م): **شفاء السائل وتهذيب المسائل**، تحقيق محمّد مطيع الحافظ، ط 01، دار الفكر المعاصر، بيروت 1417ه/1996م، ص 33.

ومن الحراك الذي أحدثته في هذه الجوانب ألقت بظلّها على الحوار الديني عامّة، والحوار الفقهي خاصّة. وكانت قرطبة[1]في زمن معيّن فضاء لهذه التجاذبات بين الذين يؤيّدون العمق الصوفي في حياة الإنسان، والذين يلتزمون الموروث النبوي، وموروث العصور الأولى للإسلام.

وعرفت غرناطة في العصور المتأخّرة، وخاصّة "خلال القرن الثامن إقبالا منقطع النظير على حلق المتصوّفة ومجالس الزهاد، الأمر الذي شجّع على انتشار الطوائف والطرق الصوفية في وسط العامّة والخاصّة على حدّ سواء"[2].

وانعكس كلّ ذلك على الفكر الفقهي الذي تناولها ظاهرة دينية، واجتماعية، ونهد إلى تأطيرها بالمفاهيم الفقهية. حيث "في دولة بني الأحمر بغرناطة...تطالعنا فتاوى هذه المرحلة بمعالجة مشكل البدع والضلالات والانتظام في الطرق الصوفية التي ظهرت في المجتمع الغرناطي، وانبرى لها الفقهاء بالردّ والتقريع..."[3].

وكلّ هذا فيما أقرّ المقّري:ممّا لم يعرف مثله قبل المائة الثامنة"[4]، التي أدركت فيها الحياة الصوفية أوجها[5]والتي تعزّز فيها الوجود الصوفي في كثير من النواحي السائدة في غرناطة[6].

ولعلّ تردّي الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كان له الأثر البالغ في دفع الناس إلى البحث عن متنفّس ومخرج لتلكم المعاناة، ولم يكن ذلكممكنا إلاّ

---

(1) عمر بن حمّادي: كرامات الأولياء: النقاش الحادّ الذي أثارته بالقيروان وقرطبة في أواخر القرن 4 هـ/ 10م، مجلّة دراسات أندلسية، ع 04، تونس ذو القعدة 1410هـ/ جوان 1990، ص 45.

(2) حسن الوراكلي: لمحات من حياة غرناطة النصرية في القرن الثامن الهجري(من خلال مسائل ابن لب)،مجلّة كلّية الآداب، ع 01، س 01 تطوان ربيع الأوّل 1407هـ/ نونبر 1986م، ص 22.

(3) مصطفى الصمدي: قضايا صوفية بالأندلس من خلال نصوص النوازل، ربيع المخطوط الأندلسي الثاني، تنسيق مصطفى أمادي، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء 2010، ص 58.

(4) المقّري: النفح، ج 05، ص 306.

(5) أنطونيو غالا، المرجع السابق، ص 193.

(6) Rachel (Arié) : Panorama del florecimiento cultural en la Granada nasri del sigloXV, in : En el epilogo del Islam andalusi : Granada del siglo xv, universidad de Granada, Granada 2002, p 27.

من طريق حلق الذكر الجماعي والدروشة والسماع الصوفي، وا إحياء الليالي بالإنشاد والأشعار"[1].

وتشهد على ذلك شيوع ظاهرة المنفرجات، وهي لون من شعر الرقائق يحمل مّن آمال بانفراج الشدّة عند إحكامها، ودعوة للصبر والاعتبار، والرضا بقضاء الله في وقت اشتدّت فيه الحاجة إلى هذه المعاني"[2]وهذا ما يزعم التصوّف تحقيقه في حياة الناس عبادة باللسان والجوارح.

ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ "الذي ساعد على ازدهار حركة الزهد قدوم مهاجرين من الهند، وسمرقند، وتبريز، وخراسان، واستقرارهم في الأندلس، ومساهمتهم في إبراز تيّار الزهد"[3]مؤكّدين بهذا انفعال الأندلس بحركة التصوّف الخارجية، التي دخلت إلى العالم الإسلامي بتأثير ثقافات تماسّ معها العالم الإسلامي.

غير أنّنا نرى أنّ هذا التفسير بعيد عن الحقيقة الأندلسية، التي عرفت الظاهرة الصوفية في جميع أطوار تاريخها، وفي كثيرمن أصقاعها، وتماسّت مع حركات المعارضة، أو الحركة الجهاد والرباط، أو حركة العلم التي ارتبطت بأعلام متصوّفة.

ولعلّ محيي الدين بن عربي(638هـ/ 1240م)[4] الذي سارت آثاره في الآفاق دليل على أنّ التصوّف أصيل في الأندلس. بل وردت الروايات على الاعتقاد الشديد عند الأندلسيين في الصالحين منهم، والتبرّك بهم، واحترامهم في الحياة والممات[5]ثمّ إنّ الباحث لم يذكر دليلا أو قرينة على ذلك، والتاريخ يبنى على الوثيقة والحقيقة.

(1) مصطفى الصمدي، قضايا صوفية، ص 59.

(2) عبد الحميد بن عبد الله الهرامة: ظاهرة المنفرجات الأندلسية في القرن 8/ 14، دراسات أندلسية، ع 15، تونس رمضان 1416هـ/ جانفي 1996م، ص 55.

(3) يوسف شكري فرحات: **غرناطة في ظلّ بني الأحمر-دراسة حضارية-**، ط 01، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1402هـ/ 1982م، ص 156.

(4) أندلسي يلقّب بالشيخ الأكبر، مرأئمّة المتكلّمين، له أكثر نحو أربعمائة كتاب، كثير منها في التصوّف. ترجمته في الأعلام، ج 06، ص 281.

(5)محمّد بن محمّد بن عبد الملك المرّاكشي أبو عبد الله(ت 703هـ/ 1303م): **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق إحسان عبّاس، ط 01، دار الثقافة، بيروت 1973، س 06، ص 380.

وتحمل النوازل الظاهرة الصوفية في صور شتّى، وملامح عديدة، وذلك حسب الهيئة التي تكون عليها حين يرد السؤال على المفتي، أو حسب الفعل الذي يطرأ عند الطائفة، وينشئ إشكالا حيث لا يتناسب مع معهود الناس. فيستنكرونه ثقافة، أو يستشكلونه معرفة، أو يحاولونه مقاربة.

فهم "يتسمّون بالفقراء يجتمعون في بعض الليالي ويأخذون في الذكر ثمّ في الغناء والضرب بالأكفّ والشطح إلى آخر الليل واجتماعهم على إمامين من أئمّة ذلك الموضع يترسّمان برسم الشيوخ في تلك الطريقة، وأنّ كلّ من يزجرهم عن ذلك الفعل، يحتجّون بحضور الفقهاء معهم، ولو كان حراما أو مكروها لم يحضروا معهم"(1).

أو "يجتمعون في كثير من الليالي عند واحد من الناس، فيفتتحون المجلس بشيء من الذكر على صوت واحد، ينتقلون بعد ذلك إلى الغنا، والضرب بالأكفّ والشطح، هكذا إلى آخر الليل، ويأكلون في أثناء ذلك طعاما يعدّه لهم صاحب المنزل"(2).

ومن مظاهرها كذلك "زاوية للغرباء يجتمعون، لهم فيها ما يقوتهم، ويؤنسونهم بالمجالسة، ويجتمعون على الأكل والذكر، وإنشاد الشعر، ثمّ يبكون ويشطحون في فصول كثيرة"(3).

أو تصير دعوة، مثل "رجل رغّب الناس في طريقة فقراء زماننا في المسجد الأعظم على رؤوس الناس، وقال: هذا الذي يذمّ الفقراء، إن ذمّهم لأجل حلق الذكر، فإنّ الرسول عليه السلام قد أثنى عليها ورغّب فيها فحمل الذكر الوارد في الحديث على فقراء زماننا"(4).

---

(1) مجهول، الحديقة المستقلّة، ص 161. و الشاطبي، الفتاوى، ص 193.

(2) الونشريسي، المعيار، ج 11، ص 39.

(3) نفسه، ج 11، ص 38.

(4) ابن لبّ، تقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 191.

أو تكون مسلكا للفقهاء، فقسئل ابن لبّ في فقيه يؤمّ الناس، وهو يحضر مع الفقهاء، ويأخذ معهم في السماع. فهل يقدح ذلك في إمامته"[1].

والظاهر أنّ متصوّفة القرن الثامن لهم خصوصيتهم التي امتازوا بها عن غيرهم من صوفية القرون التي سلفت، لذلك تأتي دوما في السؤال عن أحوالهم، أو في الإجابة عن هذا السؤال عبارة:"الطّائفة المنتمية للتصوّف في هذا الزمان"[2]، أو عبارة: "فقراء هذه الأوقات"[3].

وامتازت طائفة متصوّفة القرن الثامن باتّخاذها رابطة خاصّة، فقد ذكر ابن الخطيب أنّهم اتّخذوا رابطة لهم في حي البيّازين[4]، وبها من طقوسهم ما يقتاتون بها من أسرار شيوخهم، إلى جانب المحجّات الأخرى التي زارها أشياخهم أو نزلوا بها[5].

وقد دلّت الرواية من محمول النوازل على أنّ هذه الطائفة توسّعت عددا، واستمرأت أفعالها على أنّها من صميم الدين، ومن منجيات الأفعال، حتّى صارت تزعج الناس، وتفتح عليهم أبوابا من الفتن في الدين واجتماع الناس، حيث الاختلاف سيّد الموقف، وتباين آراء الفقهاء يتيح لهذه الطائفة الامتداد، الأمر الذي جعل أهل قنالش[6] يحتجّون على فتوى ابن الحاج البلفيقي، وابن لبّ [7].

وتشير النوازل إلى تفشّي ظاهرة التصوّف واستكثارها من الأتباع[8]، وانتشارها في الآفاق، فقد جاء في جواب نازلة سئل فيها أبو عبد الله الحفّار ما نصّه:"إنّ هذه

---

(1) مجهول: **أجوبة فقهاء غرناطة**، مخطوط الخزانة الحسنية، الرباط، مجموع رقم 1447، ص 202..

(2) الونشريسي، المعيار، ج 11، ص 42.

(3) أبو سعيد بن لبّ، تقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 192.

(4) ابن الخطيب، الإحاطة، م 01، ص 463.

(5) نفسه.

(6) ينكر الدكتور مصطفى الصمدي في مقاله قضايا صوفية هذا الاسم، ويقول أنّه تحريف لاسم "قمارش"، واعتمد في ذلك علة كتاب ابن الخطيب: **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تحقيق محمّد كمال شبانة، د ط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 1423هـ/ 2002م، ص 92.والحقيقة أنّ السم صحيح ولو رجع إلى كتاب ابن الخطيب: **خطرة الطيف رحلات في المغرب والأندلس**، تحقيق أحمد مختار العبّادي، ط 01، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمّان 2003، ص 38.

(7) الونشريسي، المعيار ج 11، ص 39.

(8) ابن الخطيب، الإحاطة، ج 03، ص 229.

الطائفة المنتمية للتصوّف في هذا الزمان وفي هذه الأقطار، قد عظم الضرر بهم في الدين، وفشت مفسدتهم في بلاد المسلمين، لاسيما في الحصون والقرى البعيدة عن الحضرة"[1].

ولعلّ من مظاهر انتشارها وتفشّي مبادئها في الأوساط ما كان يعتري العامّة في الجنائز، حيث يتنافس "الناس خاصّة وعامّة لشهود جنازة المتصوّفة الذين شهر عنهم الصلاح وإجابة الدعوة"[2] وقد نصّ ابن الخطيب في ترجمته لأبي عبد الله الساحلي أنّه توفّي الجمعة الرابع والعشرين لشوّال عام خمسة وثلاثين وسبعمائة، وكانت جنازته مشهودة، تزاحم الناس على نعشه، وتناولوه تمزيقا على عادتهم"[3].

وفي ترجمة أبي عبد الله المعروف بالصنّاع قال: توفّي ليلة الاثنين السابع من شهر شوّال عام تسعة وأربعين وسبعمائة، وكانت جنازته آخذة في الاحتفال، قدم لها العهد، ونفر لها الناس من كلّ أوب، وجيء بسريره، تلوح عليه العناية، وتحفّه الأتباع المقتاتون من حلّ أموالهم وأيديهم من شيوخ البادية، فتولّوا مواراته، تعلو الأصوات حوله، ببعض أذكاره"[4].

هذه المسلكيات هي من نتائج انتشار الأفكار الصوفية في الأوساط، وشيوع مظاهر الذكر جهرا بصوت واحد في كلّ مناحي الحياة، وخاصّة عند الجنائز، حتّى وردت الأسئلة على المفتين، كما سئل ابن لبّ عمّا يفعله الناس في جنائزهم من جهرهم بالتهليل، والتصلية على البشير النذير، ونحو ذلك على صوت واحد أمام الجنازة"[5]. أو كما سئل ابن سرّاج عن الذكر أمام الجنازة[6].

(1) نفسه، ج 11، ص 42.
(2) عصمت دندش بنشريفة: من مظاهر الحياة الاجتماعية بالأندلس: "طقوس الجنائز"، دراسات أندلسية، ع 13، تونس شعبان 1415هـ/ جانفي 1995،ص 28.
(3) ابن الخطيب، الإحاطة، ج 03، ص 241.
(4) نفسه، ج 03ن ص 230.
(5) ابن طركاظ، مجموع ابن طركاظ، ص 80.
(6) ابن سرّاج الفتاوى، ص 225.

ويظهر أنّ هذه الطائفة نالت الحظوة عند السلطان، وذلك أنّها كانت توجّها شعبيا تبحث السلطة عن استثماره، واستغلاله، أو ركوبه لتحقيق مأرب، أو كانت تؤمن بأفكاره.

وقد نصّ ابن الخطيبعلى أنّ السلطان قد تشيّع للصوفية والفقراء، "وأحضرهم مجالسه، وأظهر الميل لهم، وأمر بالنظم على طريقتهم"(1)كما نصّ علىأنّ الصوفي ابن صفوان القيسيألّف بإشارة السلطان على عهده، أمير المسلمين أبي الحجّاج رحمه الله، كتابا في التصوّف والكلام على اصطلاح القوم"(2).

وفي نصّ آخر خطيريبيّن ابن الخطيب ما آلت إليه حال هذه الطائفة عند السلطان، من حيث القرب منه، و الحضور في جلسته، وممارسة طقوسهم بمعيّته، يستغلّهم في ذكر مآثره[3].

قال: "وعند انقضاء ذلك عظم لجب الذكر، وتجاوبت به الجهات، وأداه صدى البناء الحديثة، وساوق فيه المهرة اللفيف، وحصل في النفوس الانفعال، فابتذرت حيالها الخشوع والتصدّع من خشية الله إلى أن غلبت المواجد، ثمّ كانت الإفاقة...واندفع المزمزم كما تمّ الترتيب، وهو المخصوص بالمداعي الملكية، المتميّز عهدئذ بمزية الإعراب وقراءة القريضوكلّما مرّ بمعنى مثير للوجد لبّته الصوفية والفقراء، بين واجد ومتواجد، يحدوهم مشيختهم فيحمى الوطيس، ويتدارك الرقص، ويغلب الوجد، ويعلو الصراخ، والمسمع يواصل القصائد المنظومة في مدح رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، والإشادة بميلاده، وذكر معجزاته، ثمّ التخلّص إلى مدح السلطان وذكر خلاله"(4).

---

(1) محمّد زمامة: متى وأين تصوّف لسان الدين بن الخطيب؟، مجلّة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، عدد خاص، م 28، مدريد 1996، ص 78.

(2) ابن الخطيب، الإحاطة، ج 03، ص 237.

(3) هذا النصّ وثيقة خطيرة في بيان حياة القصر على عهد بني الأحمر في القرن الثامن الهجري.

(4) لسان الدين بن الخطيب(ت 776ه/ 1374م): **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب**، تحقيق السعدية فاغية، ط 01، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1409ه/ 1989م، ج 03، ص 279.

والظاهر أنّه كما استغلّت السلطة هذه الطائفة، فكذلك استغلّها بعضهم لتحقيق أغراض سياسية، أو مآرب شخصية.نصّت الروايات أنّ المعروف بيوسف المدجّن كانت له تصرّفات في المسجد وكان يتفوّه بأفذاذ كلمات يحملها عنه المفتونون بأمثاله(1).

ثمّ إنّه باشر صناعة السفن بأنواع منها الصغير ومنها الكبير، ولم يرع السلطان هذا التصرّف منه، حيث هذه الصناعة موقوفة على دور حكومية خاصّة، ولم يسمع فيه النصح بأنّه يتوسّل التقيّة في صوفيته، محسنا الظنّ فيه لخلوص الطائفة للخمول.(2)

وبقي على تلك الحال إلى "أن استفحل أمره، وأعضل داؤه، وأعوز طبّه، وأعيا علاجه، فلم يرع السلطان أيّده الله يوما ما إلاّ هجومه على بعض أرباض الحضرة داعيا الناس إلى بيعته، فانتدب له من الغوغاء والأوباش عدد الحصى، هاتفين بالخلعان، معلنين بالإقامة لدعوته، متهالكين بالاستماتة في طاعته(3)، باذلين للنفوس والأموال في خدمته وتوجّه في طلبه من خدّام السلطان من كانت منيّته على يديه، فهلك في هذه السبيل"(4).

ولقد اختلفت آراء الفقهاء في هذه الطائفة، فمنهم من تشدّد في الحكم على أفعالها وممارساتها، كأبي عبد الله الحفّار(5)، وأبي إسحاق الشاطبي(6)، ومنهم من تسامح فيه، كأبي عبد الله البلفيقي(7)، وأبي سعيد بن لبّ (8).

---

(1) ابن عاصم الغرناطي، جنّة الرضا، ج 01، ص 186.

(2) نفسه، ج 01، ص 187.

(3) أرى أنّ حركة التصوّف بالأندلس تحتاج إلى دراسة متأنّية تستدعي مناهج عديدة للتحليل والمقايسة، ذلك أنّ مظاهر كثيرة عن المتصوّفة حملتها لنا النصوص تطرح إشكالات عميقة حول الحياة العلمية، والثقافية، وحول قيم التديّن الأندلسي.

(4) نفسه، ج 01، صفحات 187-188.

(5) الونشريسي، المعيار، ج 11، صفحات 42-45.

(6) الشاطبي، الفتاوى، صفحات 193-196.

(7) الونشريسي، المعيار ج 11، ص 38.

(8) نفسه.

غير أنّ المتسامحين فيه لم يوافقوا المتصوّفة في كلّ ما فعلوه، وكلّ ما انتحلوه، ولقد ظهر منهم ما شنّع به عليهم المترخّصون لهم في أحوال وشؤون، نظروا فيها من خلال التيسير الواجب على المفتي، كالذي تبنّاه أبو سعيد بن لبّ [1].

إلاّ أنّ ابن لبّ رغم كلّ ذلك لم يفوّت لهم ما ابتدعوه داخل النهج الصوفي، الذي حوّروا مذهبه، وغيّروا مقاصده، وجعلوه مطيّة لانتحال ما لا يقرّه شرع، ولا تمضي به مروءة[2]. فقال في حقّهم: "فقراء الوقت قد تحيّزوا بسمات، وتميّزوا بأصوات، هي إلى الاعتداء أقرب منها إلى الاقتداء، وطريقتهم إلى اتّخاذها ماكلة وصناعة، أقرب منها إلى اعتدادها قربة وطاعة"[3].

ولهذه الاعتبارات جاء نصّ الشاطبي في كتابه الاعتصام[4]، ليبيّن الممارسات الصوفية وما تبعها من ابتداع خرج عن منوال الاختلاف في فهم النصوص على حدّ الفقهاء، وركب الناس في التأويل[5] مراكب اقتحمت بها لجج المعاني، فأخرجتها عن المقصود من مراد الله، إلى مقاصد فيها من حظّ النفس، وقسمة الهوى.

ولكن النظر في التاريخ من خلال منصوص ما كتب وألّف، وهو منهج أكيد في استقصاء المادّة المعرفية في التاريخ، يبيّن أنّ التصوف التبس بالفكر الأندلسي عامّة، وبفكر القرنين الثامن والتاسع خاصّة، وهو ما يبرزه نصّ ابن الخطيب في كتابه "روضة التعريف بالحبّ الشريف"[6]. كما صار لونا أو منهجا في ما ألّف من بعد من الكتب والمدوّنات[7].

---

(1) أنظر أعلاه صفحة

(2) الشاطبي، الفتاوى، ص 196.

(3) أبو سعيد بن لبّ، تقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 193.

(4) أبو إسحاق الشاطبي(ت 790ه/ 1388م): **الاعتصام**، د ط، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض د ت.

(5) أبو سعيد بن لبّ، تقريب الأمل البعيد، ج 01، ص 192.

(6) لسان الدين بن الخطيب: **روضة التعريف بالحبّ الشريف**، تحقيق عبد القادر أحمد عطا عبد الستّار، د ط، دار الفكر العربي، بيروت، دت.

(7) أنظر على سبيل المثال: محمّد المواّق: **سنن المهتدين**.

وكما حملت نوازل القرن الثامن والتاسع القضايا الثقافية التي انتابت الأندلس في ذلك الوقت، كانت هي كذلك قضية ثقافية مهمّة، حيث دلّت على حركة المثاقفة بين مراكز الثقافة في العالم الإسلامي.

فقد ارتحلت النوازل الأندلسية في القرنين الثامن والتاسع إلى إفريقية بالمحتوى المعرفي الأندلسي، وطرحت على المدرسة المالكية الإفريقية مسائل اختلف فيها أهل الأندلس، وخاصّة فقهاء غرناطة، وأنتج فيها الفكر الفقهي الأندلسي معرفة جمعت بين المأثور من نصوص المذهب، واجتهادات العصر المتفاعلة مع الطارئ الذي يخصّص المعرفة تخصيصا زمنيا، أو مكانيا.

وقد حفظت لنا نوازل البرزلي المسائل التي نسجت حركة المثاقفة بين أهل الأندلس وأهل إفريقية، وأدرجت(1) ضمن الاستشارة العلمية من جهة(2)، وضمن حسم النزاع في المسائل المختلف فيها(3)، ببيان العلم الواجب فيها، مع شرط المحافظة على على مبدإ الاستشارة.

قال البرزلي: "ولقد ورد على شيخنا الإمام–رحمه الله–أسئلة من غرناطة حاضرة الأندلس من الفقهاء المعتبرين في أصول الفقه، وغيرها، وأجاب عنها، وقيّدنا ذلك عنه. وتقدّم في أوّل هذه المسألة في أصول الفقه منها وإن كان اعترض عليها فالتعقّب لا يخلو منه زمان"(4).

فبيّن النصّ عند البرزلي أنّ السائل ليس من عوام الناس، بل هو من متخصّصين، وأنّ المسألة لم تتقبّل على أنّها فتوى تفي بالعلم، وتقضي بالحكم، وإنّما اعترض عليهافاستخلصنا أنّ هجرة النوازل كانت للمثاقفة.

---

(1) يرى أحد الباحثين أنّ هذه النوازل المرتحلة تندرج في إطار المراسلات التي تفد على عالم مشهور. أنظر: سعد غراب: مسائل أندلسية إفريقية من القرنين 8 و 9 هـ/ 14 و 15 م، دراسات أندلسية، ع 01، تونس جمادى الأولى 1408هـ/ ديسمبر 1988، ص 07.
(2) البرزلي، الفتاوى، ج 05، ص 349.
(3) نفسه، ج 06، ص 254.
(4) نفسه، ج 05، صفحات 349-350..

كما أنّ كلّ المسائل التي هاجرت من الأندلس رجعت تحمل نصوصا كثيرة تأسيسية، وأخرى تأنيسية. ومنها يستفاد الحضور العلمي في المدارس غير الأندلسية، حيث تتقاطع المناهج أو تختلف. كما يستفاد مدى النص الأندلسي في مدرس العالم الإسلامي(1).

وإن كان هذا شأن نوازل القرن الثامن، فإنّ النوازل المهاجرة دلّت على مدى قدرة الفكر الفقهي في القرن التاسع على استيعاب القضايا الجديدة، وتفاعلها مع لنصوص المحفوظة في مثل هذه القضايا، ومنها يستفاد تطوّر المدرسة الفقهية الأندلسية في هذه الفترة(2).

على أنّنا نجزم من خلال هذه النوازل بالعلاقات الثقافية بين أقطار العالم الإسلامي كما نجزم بالاعتراف الحاصل فيما بينها، ممّا دلّ على المستوى العلمي العالي الذي ارتقت إليه. وفي النصوص المهاجرة بين هذه الأقطار والمدارس تكمن القيمة المعرفية الواجبة للفكر في تحليل بنية المعرفة الفقهية وغير الفقهية لدى الأندلسيين وغيرهم ممّن عاصرهم.

إنّ النوازل تحمل من النصوص الكثير الذي يقوم مقام العيّنات التي تحاول منها الابستمولوجيا إدراك بنية العلوم ونقدها من خلال مركّباتها المنهجية، والنفسية، ومن خلال موضعيتها من المدارس التي تبنّتها في نسيج بنائها المعرفي.

---

(1) نفسه، ج 06، صفحات 254-261.

(2) محمّد الموّاق(ت897هـ/1491م) ومحمّد الرصّاع(ت894هـ/1489م): **الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية** تحقيق محمّد حسن، ط 01، دار المدار الإسلامي، طرابلس ليبيا 2007.

الخاتمة

أفضى البحث من خلال القراءة العميقة في المقاربات التي أحدثت على مستوى الدراسات التاريخية، أو على مستوى النظر في القيم المعرفية التي تتبنّاها، ومن خلال التحليل لكثير من التوجّهات في الدراسات التاريخية المعاصرة، ومن خلال الاستنباط الذي أحدثه على مستوى النص النوازلي المختار، وهو نصّ متنوّع الجغرافيا، والمذهبية، والفترة، إلى نتائج وصل إليها في حوصلته، وإلى آفاق تفتّح عليها في فذلكته.

1-نتائج الدراسة:

-الدراسات التاريخية علمية بالتوجّه المنهجي الذي تنشده في بناءاتها المعرفية، بدءا من تحقيق الخبر في وعائه الوثائقي، وانتهاء بتركيب المعرفة القابلة للتحليل، والتأويل، والاستنتاج.

-التوثيق مرحلة مهمّة في تأسيس المعرفة التاريخية، وإنشاء الوثائق أصيل في صنعة المؤرّخ.

-وثائق التاريخ الإسلامي كثيرة ومتنوّعة، تفتح المجال أمام البحث والمقارنة، وتمهّد سبل تحقيق السند في رواية الخبر وتأسيسه.

مجالات وثائقية إسلامية كثيرة يتيحها النصّ المكتوب في كلّ الأغراض ليتحوّل إلى وثيقة بقابلية منح الخبر.

-النوازل وثائق للتاريخ فيما تماسّت فيه مع كتب التاريخ العام، وكتب الفنون الأخرى، وفيما اختصّت به من محمول اجتماعي، واقتصادي، وثقافي. ونصوصها ذات قيمة معرفية في البحث التاريخي مثل جميع النصوص التي تعتمدها الكتابة التاريخية، وتفوقها في كثير من الملامح بتدقيقاتها الجزئية التي تحفر على المستوى الاجتماعي والنفسي.

-النوازل نصوص بكر تحتاج إلى دراسة متأنّية لاستجلاء ما فيها من محمول تاريخي واجتماعي.

- النوازل الأندلسية صورة معكوسة بقيم دقيقة للملامح الحضارية الأندلسية بتدقيقات اليومي المتفاعل مع الزمن بالتجديد.
- نوازل مدوّنات الشهود الحضاري للفقه المهيمن على الحياة اليومية للأندلسيين، وللفقهاء الذين مارسوا دور المثقف الواعي بشؤون اليومي، والهمّ الحضاري.
- النوازل الأندلسية نصوص راقية في محورية الكتابة التاريخية، ومحمولاتها معادلات قيّمة للعمليات المقارنة، والتدليل على التطوّر بجوانب الفعل والانفعال.
- النوازل الأندلسية وثائق مهمّة في كتابة التاريخ الثقافي بتطوّراته الدقيقة، والاجتماعي بكلّ حيثيات التغيّر، والاقتصادي في كلّ مناحي حركته.
- نوازل القرنين الثامن والتاسع مدوّنات وثائقية لعصر مميّز ندرت فيه الوثيقة، وعمي فيه الخبر في كثير من جزئيات الحياة.
- نوازل القرنين الثامن والتاسع ميدان واسع لحفريات وثائقية حول الحياة الثقافية والاجتماعية.

الآفاق التي تتفتّح عليها الدراسة:

- إنشاء النصوص للكتابة التاريخية، أي البحث في مكنونات كلّ المصنّفات التي قيّدت الشرط الزمني للفعل أو الفكر مثل كتب البرامج والرحلات.
- دراسة ببليوغرافية لكتب النوازل الموجودة بالخزائن الجزائرية دراسة وصفية وتحليلية كما يقتضيه منهج علم الببليوغرافيا.
- جمع المادّة النوازلية للأندلس مسلك أكيد في سبيل كتابة تاريخ الأندلس، ومنهج أصيل في تكوين المادّة الأرشيفية التي يتطلّبها البحث في التاريخ.

- تدعو إلى إنشاء النصوص للكتابة التاريخية، أي البحث في مكنونات كلّ المصنّفات التي قيّدت الشرط الزمني للفعل أو الفكر مثل كتب البرامج والرحلات.

-الاهتمام ببعض المدوّنات النوازلية بصفتها الأرشيفية، وجعلها مناط الدراسة، مثل الونشريسي، الوزّاني، البرزلي.

- تأمل أن تتفتّح عناوين الرسائل الأكاديمية على مواضيع مماثلة مثل: محمول النوازل من جزئيات الحياة الاجتماعية، جمع وتحليل، أو مناهج الدراسات التاريخية الحديثة ووثائق النوازل، أو جمع المادّة النوازلية للأندلس.

الملاحق

الملحق الأوّل

نصّ نوازلي من القرن الثاني عشر الهجري، يؤرّخ به لرياضة كرة القدم

وسئل أيضا بما نصّه سيّدي أيّدكم الله بالعلم والتقوى، ورح صدوركم للفتوى، ما حكم الله في رجلين تصادما في لعب الكورة، وانكسرت رجل أحدهما. هل في الرجل المذكورة شيء من أجرة الطبيب، وعلاج البرء بالدواء والمؤونة أم لا.

وكيف الحكم إذا انكسر الضارب وقال المضروب أنت ضربتني، وانكسرت رجلك. هل يكون القول قول صاحب الرجل مع يمينه أم لا. والفرض أنّها برئت على غير شين، وهل على المدّعى عليه يمين في ذلك إذا أنكر رأسا، ولا بيّنة من غير اللاعبين بيّن لنا سيّدي بيانا شافيا، ولكم الأجر.

نوازل محمّد بن العربي بن أحمد بن بردلة، طبعة حجرية، خزانة القرويين، ص 12.

الملحق الثاني

نصّ نوازلي في تعظيم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم. وهو وثيقة في الحياة اليومية، وتديّن العامّة

وسئل عن تقبيل اسم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في الكتاب. فأجاب لا بأس، وإنّ تعظيم العامّة للورد حتّى إذا شمّه أحدهم صلّى على النبيّ صلّى الله عليه وسلّم لا أصل له، ولا أصل لزعمهم أنّه خلق من عرقه عليه السلام. قال: وقد كنّا ننهاهم عن ذلك.

محمّد بن ناصر الدرعي: الأجوبة الناصرية، مخطوط الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، مجموع رقم 221، لوحة 58 وجه.

الملحق الثالث

نصّان نوازليان يمثّلان وثيقتين في الطوبونيميا

النصّ الأوّل:

قد تكرّرت شكوى بعض أهل بلدة "تمقيت" بما نالهم من الضرر من إتيان جامع بلدتهم للصلاة في الليل لصعوبة الطريق.

الرسموكي نوازل الرسموكي، مخطوط الخزان العامّة، الرباط، رقم 3566 د، ص 18.

النصّ الثاني:

وسئل عن مسألة وقعت ب"تاردنت" عام ثمانية وخمسين وألف، وهي أنّ أهل قيسارية البلد...

الرسموكي نوازل الرسموكي، مخطوط الخزان العامّة، الرباط، رقم 3566 د، ص 157.

الملحق الرابع

مقدّمتان في منهج التأليف النوازلي

المقدّمة الأولى:

هذه فروع تعلّقت بالرعاة، اجتمعت عندي، وخفت ضياعها، فأردت جمعها في عمل واحد لتحفظ وتسهل مراجعتها على القاضي وسمّيتها بتحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة، ورتّبتها على سبعة أبواب وجامع.

الباب الأوّل في صحيح إجازة الراعي وفسادها. الباب الثاني في منعه من الرعاية لغير من استرعاه، وفيه رعي أولاد الغنم. الباب الثالث في عقره وذبحه. الباب في استرعائه غيره، وفيه ذكر الراعي بالنوبة. الباب الخامس في نويه. الباب السادس في مسائل غير ما ذكر توجب تضمينه. الباب السابع في الرعي المشترك. الجامع في مصالحته ومسائل من أحكامه.

أحمد بن محمّد البويعقوبي: تحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة، الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، رقم 255، لوحة 01 وجه.

المقدّمة الثانية:

ووضعت برنامجا لمسائل هذا التقييد على ترتيب كتب الفقه ليسهل النظر في استخراج مسائله..

أبو الفضل ابن طركاطمجموع ابن طركاظ، مخطوط الخزانة العامّة، الرباط، رقم د 1747، ص 46.

الملحق الخامس

نصوص نوازلية في تدقيق زمن الحادثة المنصوص عليها

نصالّ الأو ّل:

ومن هذا المعنى ما كنت سئلت عنه سنة 1272.

الرنديالنوازل الرندية، مخطوط الخزانة العام ّة، الرباط، رقم 3504 د، ص 148.

النص ّ الثاني:

وسئل بسبع وأربعين وألف...

التسوليأجوبة التسولي، الخزانة العام ّة، الرباط، رقم 882 D، لوحة 223 وجه.

نطلى ّ الثالث:

ووقع السؤال بمحروسة فاس سنة ست ّ وثمانين وماية وألف عن رجل صي ّر لزوجته دار سكناه...

أحمد بن محم ّد البويعقوبي: التقييد بالتحرير لمسائل التصيير، مخطوط الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، رقم 255، لوحة 07 ظهر.

الملحق السادس

نص ّ نوازلي يظهر تغيّر عوائد اللباس، وأثر ذلك على المجتمع

أجاب عمّا يظهر من جوابه بما نصّه: أمّا القلنسوة فمن زيّ بعض الناس دون بعض، وما كان كذلك، فالأولى للإنسان أن يلزم فيه عادة بلده، إذ في مخالفة ذلك آفات لا تومن غائلتها.

باي بن اعمر بن محمّد الكنتي(ت1348هـ/1927م): نوازل الشيخ باي، مخطوط خزانة لخضر بن قمار، غرداية، الجزائر، ص 411.

الملحق السابع

نصوص نوازلية تشير إلى اعتماد أقوال المدرسة الفقهية التلمسانية في بلاد المغرب الأقصى.

بهذا أجاب الفقيه أبو علي بن عطية الونشريسي حسبما في الجامع المذكور، وانتصر له بجواب لابن رشد...

محمّد بن الحسن أبو عبد الله المجّاصي(ت 1103هـ/ 1691م)نوازل المجّاصي، طبعة حجرية، الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، 32.

...وقال شيوخ تلمسان بإمضاء المغارسة...

محمّد بن الحسن أبو عبد الله المجّاصي(ت 1103هـ/ 1691م)نوازل المجّاصي، طبعة حجرية، الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، 80.

.بهذا أفتى الشيخ أبو العبّاس الونشريسي وبه يقال في نازلة الحبس المتكلّم فيها أيضا...

محمّد بن الحسن أبو عبد الله المجّاصي(ت 1103هـ/ 1691م)نوازل المجّاصي، طبعة حجرية، الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، 88.

الملحق الثامن

نص يبيّن ظاهرة اتّخاذ رحاب المسجد حوانيت للبيع

الجواب رضي الله عنكم وأرضاكم عن رحاب الجامع بحضرة الشبلية حرسها الله تعالى من الجوانب الأربعة، اتّخذت حوانيت لبيع الفاكهة، والخبز، والخضروالنوّار ... وضيّق طريق المسلمين لذلك،حتّى لا يستطاع النفاد إلى باب من أبواب الجامع، ولا إلى الذهاب في شيء من الطرق، إلاّ بالمشقّة الشديدة. ويصلّي الناس يوم الجمعة في الحوانيت والشوارع البعيدة عن الجامع ورحابه مملوكة متملكّة...

محمّد بن أحمد بن الحاج التجيبي أبو عبد الله(ت 529هـ/ 1134م): نوازل ابن الحاج، صورة بحوزة الباحث عن مخطوطة من سوس بالمغرب، ص 142.

الملحق التاسع

نص ّ نوازلي يبيّن ما تحمل النوازل من معارف غير الفقه، مثل التراجم والسير

وهو.العلاّمة الصالح سيّد محمّد البوعناني كان لا يتكلّم بكلمة في رمضان ولا يقرأ فيه حرّيتا، ولا غيره. وكان زاهدا في الدنيا ، وله جاه عظيم بتلمسان، وهو نظير سيّد عبد القادر الفاسي بفاس، مع الزيادة عليه بالشرف النبوي.

محمّد العالم بن أحمد الزجلوي التواتي(في الحياة سنة 1174هـ/ 1760م): نوازل الزجلوي، مخطوط خزانة ابن عبد الكبير، مطارفة، أدرار، ص 131.

الببليوغرافيا

المصادر العليا

القرآن العظيم

المصادر المخطوطة:

البلعيني الفاسي:

- فتاوى وأحكام، مخطوط الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، رقم 370.

البويعقوبي أحمد بن محمّد أبو العبّاس:

- تحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة، مخطوط الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، مجموع رقم 2/255.
- التقييد بالتحرير لمسائل التصيير، مخطوط الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، مجموع رقم 2/255.

التسكوني أحمد بن محمّد بن عبد الرحمان:

- مناقب سيدي عبد القادر بن محمّد بن سليمان بن أبي سماحة، مخطوط، خزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي، كوسام، أدرار.

التسولي علي بن عبد السلام(ت1258هـ/1842م):

- أجوبة التسولي، مخطوط الخزانة العامّة، الرباط، المغرب، رقم882 D.

التطواني عبد الرحمان الحائك (ت 1237هـ/1821م):

- النوازل، مخطوط الخزانة الحسنية، الرباط، المغرب، رقم 11430.

التميمي عبد الفتّاح درويش(ت1138هـ/1725م):

- الفتاوى الفتّاحية، مخطوط دار الكتب المصرية، رقم 1034 فقه حنفي.

التنلاني عبد الرحمان بن إدريس(ت1233هـ/1797م):

- رحلة للشيخ سيدي عبد الرحمان بن إدريس التنلاني، مخطوط، خزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي، كوسام، أدرار.

التنلاني عمر بن عبد القادر(ت1152هـ/1739م):

- أجوبة سيدي عمر بن عبد القادر التنلاني، مخطوط خزانة بن عبد الكبير، المطارفة، أدرار.

التنلاني محمّد بن عمر(ت1189هـ/1775م):

- أجوبة محقّقة النقول مهذّبة الفصول، مخطوط خزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي، كوسام، توات، الجزائر.

ابن الحاج محمّد بن أحمد التجيبي أبو عبد الله(ت 529هـ/1134م):

- نوازل ابن الحاج، صورة بحوزة الباحث عن مخطوطة من سوس بالمغرب.

الدرعي محمّد بن ناصر (ت 1085هـ/1674م):

- الأجوبة الناصرية، مخطوط الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب، مجموع رقم 221.

- الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية، مخطوط جامعة الملك سعود، الرياض، مجموع رقم 7633 ب.
الرسموكي علي بن أحمد(ت1049ه/1639م):
- نوازل الرسموكي، مخطوط الخزانة العامّة، الرباط، رقم 3566 د.
الرندي:
- النوازل الرندية، مخطوط الخزانة العامّة، الرباط، رقم 3504 د.
الزجلويمحمّد العالم بن أحمد التواتي(في الحياة سنة 1174ه/1760م):
- نوازل الزجلوي، مخطوط خزانة ابن عبد الكبير، المطارفة، أدرار.
الزيّاتي أبو فارس عبد العزيز بن الحسن (ت 1055ه/1645م):
- الجواهر المختارة فيما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة، مخطوط الخزانة العامّة، الرباط، رقم 1698 د.
السكتاني عيسى بن عبد الرحمان (ت 1062ه/ 1652م):
- أجوبة السكتاني، مخطوط الخزانة الحسنية، الرباط، رقم 12520.
الطرابلسي صلاح الدين محمّد بن محمّد (كان حيّا قبل 958ه):
- فتاوى صلاح الدين، مخطوط جامعة الملك سعود، الرياض،رقم 1/1132م.
ابن طركاظ أبو الفضل:
- مجموع ابن طركاظ، مخطوط الخزانة العامّة، الرباط، رقم د 1747.
العبّاسي أحمد بن محمّد:
- نوازل العبّاسي، مخطوط جامعة الملك سعود، رقم 5227.
العيّاشي عبد الله بن محمّد(ت 1090ه/1679م):
- أجوبة العيّاشي، مخطوط الخزانة العامّة، الرباط رقم ك 896.
القلعي عثمان بن عبد الله الحنفي:
- كتاب الفتاوى الأزهرية في فقه الأئمّة الحنفية، مخطوط دار الكتب المصرية، رقم 3227 فقه حنفي.
الكنتي باي بن اعمر بن محمّد (القرن الرابع عشر الهجري):
- نوازل الشيخ باي، مخطوط خزانة لخضر بن قمار، غرداية، الجزائر.
الكنتي باي بن اعمر (القرن الرابع عشر الهجري):
- نوازل الشيخ باي بن عمر الكنتي، مخطوط، خزانة باي بلعالم، أولف، الجزائر.
ابن لبّ فرج بن قاسم الغرناطي أبو سعيد(ت 782ه/1380م):
- نوازل ابن لبّ، مخطوط مكتبة الحرم المدني، رقم 255/151.
مجهول:
- طبقات فقهاء المالكية، مخطوط الخزانة العامّة بالرباط، رقم 3928 د.
مجهول:
- فتاوى فقهية على المذهب المالكي، مخطوط خزانة القرويين، فاس، المغرب، رقم 1739.

مجهول:
- أجوبة فقهاء غرناطة، مخطوط الخزانة الحسنية، مجموع رقم 1447.

ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم(ت970ﻫ/1563م):
- الفتاوى الزينية، مخطوط دار الكتب المصرية، القاهرة، رقم 1683 فقه حنفي.

ابن هلال إبراهيم السجلماسي(ت903ﻫ/ 1497م):
- نوازل ابن هلال، مخطوط خزانة ابن عبد الكبير، المطارفة، أدرار، الجزائر.

ابن هلال إبراهيم السجلماسي(ت903ﻫ/1497م):
- نوازل ابن هلال، مخطوط الخزانة الحسنية، الرباط، المغرب، رقم 12024.

الورزازي محمّد بن محمّد (ت 1166ﻫ/1752م):
- نوازل الورزازي، مخطوط الخزانة الحسنية، الرباط، رقم 12050.

المصادر المطبوعة:

ابن الأثير مجد الدين بن محمّد الجزري (606ﻫ/1209م):
- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمّد الطنّاحي، د ط ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت.

ابن الأحمر إسماعيل بن يوسف أبو الوليد(ت761ﻫ/1360م):
- نثير الجمان في شعر من نظمني وإياه الزمان، تحقيق محمّد رضوان الداية، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1396ﻫ/ 1976م.

ابن إسحاق خليل بن موسى المالكي(ت776ﻫ/1374م):
- مختصر خليل، تصحيح الطاهر أحمد الزاوي، د ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د ت.

الأنصاري زكريا بن محمّد (ت 926ﻫ/1519م):
- الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام، ترتيب أحمد عبيد، ط 02، عالم الكتب، بيروت 1404ﻫ/ 1984م.

الباجي سليمان بن خلف أبو الوليد(ت474ﻫ/1081م):
- فصول الإحكام، تحقيق محمّد أبي الأجفان، د ط، الدار العربية للكتاب، بيروت 1985.

بردلة محمّد العربي بن أحمد (ت 1123ﻫ/1711م):
- نوازل الشيخ عبد الله سيدي محمّد العربي بن أحمد بردلة، طبعة حجرية، خزانة القرويين.

البرزلي أبو القاسم بن أحمد البلوي (841ﻫ/1438م):
- جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين وللحكّام، تحقيق محمّد الحبيب الهيلة، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2002.

ابن بشكوال خلف بن عبد الملك أبو القاسم (ت578ه/1183م):
- الصلة، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط 01، دار الكتاب اللبنابي، بيروت 1410ه/ 1989م.
البغوي الحسين بن مسعود أبو محمّد (1122/516م):
- معالم التنزيل، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1423ه/ 2002م.
البيضاوي عبد الله بن عمر أبو سعيد (691ه/1291م):
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، إعداد محمّد عبد الرحمان المرعشي، ط 01، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، د ت.
التاودي محمّد أبو عبد الله(ت1209ه/ 1795م):
- حلي المعاصم لفكر ابن عاصم، مطبوع على هامش البهجة في شرح التحفة، د ط، دار الفكر، بيروت 1416ه/ 1996م.
ابن تغري بردي جمال الدين يوسف (ت 874ه/1470م):
- المنهل الصافي و المستوفى بعد الوافي، تحقيق:محمّد محمّد أمين، د ط، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة 1984.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، د ط، المؤسّسة المصرية العامّة، القاهرة، د ت.
التسولي علي بن عبد السلام أبو الحسن(ت1258ه/1842م):
- البهجة في شرح التحفة، د ط، دار الفكر، بيروت 1416ه/ 1996م.
التنبكتي أحمد بابا(ت1036ه/1626م):
- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحقيق أبو يحيى عبد الله الكندري، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1422ه/ 2002.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ط 01 منشورات كلّية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا 1989.
الثعالبي عبد الملك بن إسماعيل أبو منصور(ت429ه/1038م):
- فقه اللغة، د ط، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت 1885م.
ابن الجزري محمّد بن محمّد (ت 833ه/1429م):
- غاية النهاية في طبقات القرّاء، بعناية المستشرق برجستراسر، ط 03، دار الكتب العلمية، بيروت 1402ه/ 182م.
بن الحاج محمّد بن محمّد العبدري(737ه/1336م):
- المدخل، د ط، دار التراث، القاهرة، د ت.
الحارثي صالح بن علي(ت1314 هـ/1896م):
- عين المصالح من أجوبة الشيخ الصالح، ط 02، سلطنة عمان 1414ه/ 1993م.
ابن حبّان محمّد أبو حاتم(354ه/965م):
- كتاب الثقات، ط 01، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند 1398ه/ 1978م.
بن حزم علي بن محمّد (456هـ/1063م):

- الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمّد شاكر، ط 01، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1400هـ/ 1980م.
- الفصل في الأهواء والملل والنحل، تحقيق محمّد إبراهيم نصر وعبد الرحمان بن عميرة، د ط، دار الجيل، بيروت 1405هـ/1985م.
- فضائل الأندلس وأهلها، تحقيق صلاح الدين المنجد، ط 01، دار الكتاب الجديد، بيروت 1387هـ/ 1968م.

الحمصي أحمد بن محمّد بن عمر بن (934هـ/1527م):

- حوادث الزمان ووفيّات الشيوخ و الأعيان، تحقيق: عبد العزيز فيّاض حرفوش، ط 01، دار النفائس، بيروت 1421هـ/2000م.

الحموي شهاب الدين ياقوت بن عبد الله(ت626هـ/1229م):

- معجم البلدان، ط 02، دار صادر، بيروت 1995.

الحنفي محمّد بن علاء الدين أحمد المكّي(990هـ/1582م):

- ثبت القطب النهرواليّ، العربي الدائز الفرياطي، ط 01، دار البشائر الإسلامية، بيروت 1428هـ/ 2007م.

ابن حوقلمحمّد أبو القاسم النصيبي(ت367هـ/977م):

- صورة الأرض، د ط، دار مكتبة الحياة، بيروت 1992.

حيّان بن خلف بن حيّان القرطبي(ت 469هـ/1076م):

- المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق:محمود علي مكّي،د ط، دار الكتاب العربي، بيروت 1393هـ/ 1973م.

الخانجي محمّد أمين بن عبد العزيز(ت1358هـ/939م):

- كتاب منجم العمران في المستدرك على معجم البلدان، ط 01، مطبعة السعادة، القاهرة 1325هـ/ 1907م.

الخشني محمّد بن حارث(ت361هـ/ 971م)

- أخبار الفقهاء والمحدّثين، تحقيق ماريا لويسا آبيلا ولويس مولينا، مطبوعات المجلس العلى للأبحاث العلمية، معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد 1991.
- أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك، د ط، الدار العربية للكتاب، بيروت 1985.

ابن خرداذبه عبيد الله بن عبد الله أبو القاسم(ت نحو280هـ/893م):

- المسالك والمملك، د ط، ليدن، هولندا 1889.

الخطيب أحمد بن علي البغدادي أبو بكر(ت463هـ/1072م)

- تاريخ بغداد، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت.

ابن الخطيب لسان الدين (ت 776هـ/1374م):

- الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق عبد الله عنان، ط 01، مكتبة خانجي، القاهرة 1393هـ/ 1973م.
- أوصاف الناس في التواريخ والصلات، تحقيق محمّد كمال شبانة، د ط، مطبعة فضالة، المحمّدية، المغرب، د ت.

- خطرة الطيف . رحلات في المغرب والأندلس، تحقيق أحمد مختار العبّادي، ط 01، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمّان 2003.
- روضة التعريف بالحبّ الشريف، تحقيق عبد القادر أحمد عطا عبد الستّار، د ط، دار الفكر العربي، بيروت، دت.
-كنّاسة الدكّان بعد انتقال السكّان، تحقيق محمّد كمال شبانة، ط 01، مكتبة الثقافة الدينية، بيروت 1423ه/2003.
- اللمحة البدرية في الدولة النصرية، ط 03، دار الآفاق، بيروت 1400ه/ 1980م.
- معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، محقيق محمّد كمال شبانة، د ط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 1423ه/ 2002م.
- نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تحقيق السعدية فاغية، ط 01، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1409ه/ 1989.

الخفاجي أحمد بن محمّد شهاب الدين (1069ه/ 1659م):

- عناية القاضي وكفاية الراضي، د ط، دار صادر، بيروت، د ت.

بن خلدون عبد الرحمان بن محمّد (808هـ/1406م):

- شفاء السائل وتهذيب المسائل، تحقيق محمّد مطيع الحافظ، ط 01، دار الفكر المعاصر، بيروت 1417ه/ 1996.
- مقدّمة ابن خلدون، تحقيق: أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، د ت.

خليل بن إسحاق ضياء الدين المالكي(ت776ه/1374م):

- مختصر خليل، تصحيح الطاهر أحمد الزاوي، د ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د ت.

ابن خياط خليفة (240هـ/854م):

- تاريخ خليفة بن خيّاط، تحقيق:سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت 1414هـ/ 1993.

بن خير أبو بكر محمّد الأشبيلي(ت 575ه/1179م):

- الفهرسة، تحقيق: فرنسشكه قداره زيدين، ط 03، مكتبة خانجي، القاهرة 1417ه/ 1997م.

الذهبيشمس الدين محمّد بن أحمد (748ه/1374م)::

- سير أعلام النبلاء، تحقيق محمّد نعيم العرقسوسي، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1402ه/ 1982م.
- العبر في خبر من غبر، تحقيق فؤاد السيّد، د ط، سلسلة التراث العربي، مطبعة حكومة الكويت، الكويت 1961.

الرازي محمّد بن عمر فخر الدين(ت606ه/1210م):

- التفسير الكبير،ذ ط، دار الفكر، بيروت 1398ه/ 1978م.

الراغب الأصفهاني الحسين بن محمّد أو القاسم المعروف (ت502ه/1108م):

- المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمّد سيد كيلاني، د ط، دار المعرفة، بيروت، د ت.
ابن رستم عبد الوهّاب بن عبد الرحمان (ت250هـ/864م):
- كتاب مسائل نفّوسة، تحقيق إبراهيم محمّد طلاي، د ط، المطبعة العربية، غرداية 1991م.
ابن رشد أبو الوليد محمّد بن أحمد(520هـ/1126م):
- البيان والتحصيل في الشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، تحقيق محمّد حجّي، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1408هـ/ 1988م.
- فتاوى ابن رشد، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1407هـ/ 1987م.
- المقدّمات الممهّدات، تحقيق:محمّد حجّي، دار الغرب الإسلامي، ط 01، بيروت 1408هـ/ 1988م.
الرملي خير الدين بن احمد(ت1081هـ/1671م):
- الفتاوى الخيرية لنفع البرية، مطبعة بولاق، مصر 1300هـ.
الرملي شهاب الدين أحمد بن حمزة (957هـ/1550م):
- فتاوى الرملي في فروع الفقه الشافعي، تحقيق محمّد عبد السلام شاهين، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1424هـ/ 2004م.
ابن زيد جابر الأزدي(ت93هـ/712م):
- من جوابات الإمام جابر بن زيد، ترتيب سعيد بن خلف الخروصي، ط 02، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان 1412هـ/ 1992م.
السخّاوي شمس الدين محمّد بن عبد الرحمان (902هـ/1497م):
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ، دار الجيل، ط 01، بيروت 1413هـ/1992م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط 01، دار الجيل، بيروت 1412هـ/ 1992.
ابن سرّاج محمّد بن محمّد أبو القاسم(ت 848هـ/1444م):
- فتاوى قاضي الجماعة أبي القاسم بن سرّاج الأندلسي، تحقيق محمّد أبي الأجفان، ط 02، دار ابن حزم، بيروت 1427هـ/ 2006م.
ابن سعيد علي بن موسى المغربي(ت685هـ/1286م):
- المغرب في حلي المغرب، تحقيق شوقي ضيف، ط 02، دار المعارف، القاهرة 1964.
السمرقندي نصر بن محمّد أبو الليث (375هـ/985م):
- بحر العلوم، تحقيق مجموعة من المشايخ، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1413هـ/ 1993م.
ابن سهل أبو الأصبغ عيسى (ت 486هـ/1073م):
- ديوان الأحكام الكبرى، تحقيق يحيى مراد، د ط، دار الحديث، القاهرة 1428هـ/ 2007م.

سيدي عمر عبد العزيز:
- الجواهر اللئالي من فتاوى الشيخ سيدي عبد الكريم البلبالي، جمعها محمّد بن عبد العزيز المهداوي، د ط، أدرار، د ت.

السيوطي جلال الدين عبد الرحمان (1089ھ/1505م):
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، ط 02، دار الفكر، بيروت 1399ھ/ 1979م.
- الحاوي للفتاوي، د ط، دار الفكر، بيروت 1414ھ/ 1994م.
- الشماريخ في علم التاريخ، تحقيق عبد الرحمان حسن محمود، د ط، مكتبة الآداب، القاهرة 1411ھ/ 1991م.

الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي (790ھ/1388م):
- الاعتصام، د ط، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د ت.
- الإفادات والإنشادات، تحقيق محمّد أبو الأجفان، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1403ھ/ 1983م.
- فتاوى الإمام الشاطبي، تحقيق محمّد أبو الأجفان، د ط، طيباوي للطبع والنشر، الجزائر، د ت.
- الموافقات في أصول الفقه، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، د ت.

الشنتريني علي بن بسّام أبو الحسن(ت542ھ/1147م):
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عبّاس، د ط، دار الثقافة، بيروت 1398ھ/ 1978م.

الشوكاني محمّد بن علي (ت1250ھ/1834م):
- فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير، مراجعة يوسف الغوش، ط 04، دار المعرفة، بيروت 1428ھ/ 2007م.

الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك (764ھ/1363م):
- الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، ط 01، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1420ھ/ 2000م.

الضبّي أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت599ھ/1202م):
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق روحيّة عبد الرحمان السويفي، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت 1417ھ/ 1997م.

الطائي جمال الدين محمّد بن عبد المالك الأندلسي(ت672ھ/1273م):
- فتاوى في العربية، تحقيق أحمد عبد الله المغربي، ط 01، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي 1425ھ/ 2004م.

الطبري محمّد بن جرير أبو جعفر (ت310ھـ/923م):
- تاريخ الأمم و الملوك، مراجعة:نواف الجرّاح، دار صادر،الطبعة الأولى، بيروت 1424ھـ/2003م.

الطحّاوي أحمد بن محمّد أبو جعفر(ت321ھ/933م):

- شرح مشكل الآثار، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1415هـ/ 1994م.

ابن عابدين محمّد أمين بن عمر(ت1252هـ/1836م):

- العقود الدرّية في تنقيح الفتاوى الحامدية، طبعة حجرية.

ابن عاصم محمّد بن محمّد بن محمّد الأندلسي(ت829هـ/1426م):

- تحفة الحكّام في نكت العقود والأحكام، تحقيق محمّد عبد السلام محمّد، ط 01، دار الآفاق العربية، القاهرة 1432هـ/ 2011.

العبّاسي أحمد بن محمّد(ت1152هـ/1739هـ):

- نوازل العبّاسي، مخطوط جامعة الملك السعود، رقم 5227.

ابن عبد السلام العزّ (ت660هـ/1261م):

- الفتاوى الموصلية، تحقيق إياد خالد الطبّاع، ط 01، دار الفكر المعاصر، بيروت 1419هـ/ 1999م.
- الفتاوى المصرية، تحقيق إياد خالد الطبّاع، ط 01، دار الفكر، بيروت 1427هـ/ 2007م.

ابن العربي محمّد بن عبد الله أبو بكر(ت 543هـ/1148م):

- أحكام القرآن، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، ط 03، دار الكتب العلمية، بيروت 2003هـ/ 1424م.
- شرح صحيح الترمذي، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت.
- العواصم من القواصم، تحقيق عمّار طالبي، ط 02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.
- القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس، تحقيق محمّد عبد الله ولد كريم، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992.

العسقلاني أحمد بن علي بن محمّد بن حجر(ت 852هـ/1449م):

- إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ، تحقيق محمّد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط 01، حيدر آباد، الهند 1388هـ/ 1968م.
- تهذيب التهذيب، ط 01، مطبعة دار المعارف النظامية، الهند 1325هـ.

العلمي عيسى بن علي الحسني (القرن 12هـ/18م):

- كتاب النوازل تحقيق المجلس العلمي بفاس، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية 1403هـ/ 1983م.

العمري أحمد بن يحيى بن فضل (749هـ/1349م):

- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق جماعة من الباحثين، د ط، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات العربية المتّحدة، د ت.

العيّاشي عبد الله بن محمّد(ت1090هـ/1679م):

- الرحلة العيّاشية، تحقيق سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ط 01، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي 2006.

عياض بن موسى اليحصبي القاضي (544هـ/1149م):

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق محمّد سالم هاشم، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1418ه/ 1998م.
- الغنية، تحقيق ماهر زهير جزّار، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1402ه/ 1982م.

الفاسي عبد القادر بن يوسف أبو السعود (1091ه/ 1596م):
- الأجوبة الصغرى، تحقيق علي بن أحمد الإبراهيمي، ط 01، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط 2007.

ابن فتى جنّاو وابن خلف عبد القهّار (من علماء القرن الثالث):
- أجوبة علماء فزّان، تحقيق عمرو خليفة النامي وإبراهيم محمّد طلاي، د ط، دار البعث، قسنطينة 1411ه/ 1991م.

ابن فرحون إبراهيم بنعلي بن محمّد(ت799ه/1397م):
- تبصرة الحكّام في أصول القضية ومناهج الأحكام، مطبوع على هامش فتح العلي المالك للشيخ علّيش، د ط، مصر 1329ه.
- الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق مأمون بن محيي الدين الجنّان، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1417ه/ 1996م.

ابن الفرضي عبد الله بن محمّد(ت403ه/ 1012م):
- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، ط 02، مكتبة خانجي، القاهرة 1408ه/ 1987م.

ابن فضلان أحمد:
- رسالة ابن فضلان، تحقيق سامي الدهّان، د ط، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق، د ت.

ابن الفقيه أحمد بن محمّد الهمذاني(ت نحو 340ه/951م):
- البلدان، د ط، مطبع بريل، ليدن، هولندا 1302ه.

ابن القاضي أحمد بن محمّد بن أبي العافية (ت1025ه/1616م):
- درّة الحجال في غرّة أسماء الرجال، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1423ه/ 2002م.
- لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد، ضمن موسوعة أعلام المغرب، تحقيق محمّد حجّي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1417ه/ 1996م.

القاضي عياض وولده محمّد:
- مذاهب الحكّام في نوازل الأحكام، تحقيق محمّد بن شريفة، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.

القرافي بدر الدين (ت 946ه/ 1533م):
- توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تحقيق أحمد الشتيوي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1403ه/ 1983م.

القرماني أحمد بن يوسف (1019هـ/1610م):
- أخبار الدول و آثار الأول في التاريخ، تحقيق: فهمي سعد وأحمد حطيط، عالم الكتب، ط 01، بيروت 1412هـ/1992م.

القسطليأحمد بن محمّد ابندرّاج(ت421ه/1030م):
- الديوان، تحقيق محمود علي مكّي، ط 02، المكتب الإسلامي، بيروت 1389ه.
القشتالي أحمد بن إبراهيم بن يحيى أبو العبّاس:
- تحفة المغترب ببلاد المغرب لمن له من الإخوان في كرامات الشيخ أبي مروان، تحقيق فرناندو دى لا جرانخا، مجلّة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، م 17، مدريد 1972-1973.
ابن القطّاع علي بن جعفر بن علي السعدي أبو القاسم (515ه/1121م):
- كتاب الأفعال، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1424ه/ 2003م.
القفطي علي بن الفضل جمال الدين(ت646ه/1248م):
- كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء، د ط، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د ت.
القلصادي أبو الحسن علي (ت891ه/1486م):
- رحلة القلصادي، د ط، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1985.
القلقشندي أحمد أبو العبّاس (ت821ه/1418م):
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، د ط، دار الكتب المصرية، القاهرة 1340ه/ 1922م.
القوجوي محمّد بن مصلح الدين (ت951ه/1544م):
- حاشية محيي الدين الشيخ زاده، تصحيح محمّد عبد القادر شاهين، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1419ه/ 1999م.
القيرواني عبد الله ابن أبي زيد أبو محمّد (ت286ه/899م):
- فتاوى بن أبي زيد القيرواني، تحقيق حميدمحمّد لحمر، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2004م.
القيسي مكّي بن أبي طالب أبو محمّد (ت437ه/1045م):
- الهداية إلى بلوغ النهاية، تحقيق مجموعة باحثين، ط 01، منشورات جامعة الشارقة، الشارقة 1429ه/ 2008م.
الكافيجي محيي الدين محمّد بن سليمان (ت879ه/1474م):
- المختصر في علم التاريخ، ضمن كتاب علم التاريخ عند المسلمين.
الكتبي محمّد بن شاكر(ت764ه/ 1362م):
- فوات الوفيات، تحقيق إحسان عبّاس، د ط، دار الثقافة، بيروت 1973.

الكيكي محمّد بن عبد الله (ت1185ه/1771م):
- مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال، تحقيق أحمد توفيق، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.
ابن لبّ فرج بن قاسم الغرناطي أبو سعيد(ت782ه/1380م):
- تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد، تحقيق حسين مختاري وهشام الرامي، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1424ه/ 2004م.

- ينبوع العين الثرّة في تفريع مسألة الإمامة بالأجرة، تحقيق قطب الريسوني، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1426هـ/ 2005م.

اللخمي أبو الحسن القيرواني (ت478هـ/1086م):

- فتاوى الشيخ أبي الحسن اللخمي، تحقيق حميد بن محمّد لحمر، د ط، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب 1427هـ/ 2006م.

المازري محمّد بن علي (ت536هـ/1141م):

- شرح التلقين، تحقيق محمّد المختار السلاّمي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م.
- فتاوى المازري، تحقيق الطاهر المعموري، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس 1994.

الماوردي علي بن محمّد أبو الحسن (ت450هـ/1058م):

- النكت و العيون، مراجعة السيّد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، د ط ، درا الكتب العلمية، بيروت، د ت.

المجاري محمّد أبو عبد الله الأندلسي(ت862هـ/1457م):

- برنامج المجاري، تحقيق محمّد أبو الأجفان، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1982.

المجّاصي محمّد بن الحسن أبو عبد الله:

- نوازل المجّاصي، طبعة حجرية، الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب.

مجهول:

- الحديقة المستقلّة النضرة في الفتاوى الصادرة عن علماء الحضرة، تحقيق جلال علي القذّافي الجهاني، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1424هـ/ 2003م.

المحاربي عبد الحقّ بن عطية (حوالي 542هـ/1148م):

- فهرس ابن عطية، تحقيق:محمّد أبو الأجفان و محمّد الزاهي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1400هـ/ 1980م.

المرّاكشي محمّد بن محمّد بن عبد الملك أبو عبد الله(ت703هـ/1303م):

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق إحسان عبّاس، ط 01، دار الثقافة، بيروت 1973.

ابن مريم محمّد بن محمّد المديوني أبو عبد الله(ت1014هـ/1605م):

- البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق محمّد بن أبي شنب، د ط، المطبعة الثعالبية، الجزائر 1326هـ 1908م.

المزاتي يوسف خلفون أبو يعقوب(ت 600هـ/ 1203م):

- أجوبة ابن خلفون، تحقيق عمرو خليفة النامي، ط 01، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت 1394هـ/ 1974م.

المزّي جمال الدين يوسف أبوالحجّاج (742هـ/1341م):

- تهذيب الكمال، تحقيق بشّار عوّاد معروف، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1408هـ/ 1988م.

المسعودي علي بن الحسين أبو الحسن (346ه/957م):
- مروج الذهب و معادن الجوهر،تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الرشاد الحديثة، ط 05، بيروت 1393هـ/1973م.

المشّاط حسن المكّي(1399ه/1978م):
- الثبت الكبير، تحقيق محمّد بن عبد الكريم بن عبيد، د ط، مؤسّسة الفرقان للتراث الإسلامي، مكّة 1426ه/ 2005م.

المغيلي يحيى بن موسى أبو زكرياء(ت883ه/1478م):
- الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق مختار حساني، ط 01، منشورات مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر 2004.

المقّري أحمد بن محمّد التلمساني(ت1041ه/1631م):
- أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، د ط، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1361ه/ 1942.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عبّاس، د ط، دار صادر، بيروت 1408ه/ 1988م.

المكناسي أحمد بن القاضي(ت960ه/1025م):
- جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس، د ط، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1973.

المنتوري محمّد بن عبد الملك أبو عبد الله(ت834ه/1430م):
- فهرسة المنتوري، تحقيق محمّد بنشريفة، ط 01، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط 1432ه/2011م.

الموّاق محمّد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري(ت897ه/1491م):
- سنن المهتدين، تحقيق محمّدن بن سيدي محمّد بن حمّين، ط 01، مطبعة بني يزناسن، سلا، المغرب 2002.

الموّاق محمّد(ت897ه/1491م) والرصّاع محمّد(ت894ه/1489م):
- الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية، تحقيق محمّد حسن، ط 01، دار المدار الإسلامي، طرابلس ليبيا 2007.

ميّارة محمّد بن أحمد الفاسي(1072ه/1662م):
- فهرسة الشيخ محمّد بن احمد ميّارة الفاسي، تعليق بدر العمراني الطنجي، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1430ه/ 2009م.

النباهي علي بن عبد الله بن الحسن(ت بعد 793ه/1314م):
- كتاب المرقبة العليا فيمن يستحقّ القضاء والفتيا، ط 05، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1403ه/ 1983م.

النسفي عبد الله بن أحمد أبو البركات (ت710ه/1310م):
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق يوسف علي بدوي، ط 01، دار الكلم الطيّب، بيروت 1419ه/ 1998م.

النووي محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا(ت676ه/1277م) :
- فتاوى الإمام النووي، تحقيق محمود الأرناؤوط، ط 01، دار الفكر المعاصر، بيروت 1419ه/ 1999م.
ابن هلال إبراهيم السجلماسي:
- نوازل ابن هلال، طبعة حجرية، الخزانة الصبيحية، سلا، المغرب.
الوادي آشي محمّد بن جابر(ت749ه/1338م):
- برنامج الوادي آشي، تحقيق: محمّد محفوظ، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981.
ابن ورد الأندلسي(ت540ه/1146م):
- أجوبة ابن ورد الأندلسي، تحقيق محمّد الشريف، ط 01، طوب بريس، الرباط 2008.
الوزّان حسن بن محمّد(ت بعد957ه/1550م):
- وصف إفريقيا، ترجمة محمّد حجّي ومحمّد الأخضر، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983.
الونشريسي أحمد بن يحيى (ت914ه/1508م):
- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والغرب، تحقيق بإشراف محمّد حجّي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1401ه/ 1981م.
- وفيات الونشريسي، ضمن موسوعة أعلام المغرب، تحقيق محمّد حجّي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1417ه/ 1996م.
اليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب(292ه/905م):
- البلدان، د ط، مطبع بريل، ليدن، هولندا 1860.

المراجع العربية:

إسماعيل محمود:
- فكرة التاريخ بين الإسلام والماركسية، مكتبة مدبولي، ط 01، القاهرة 1988.
- قضايا في التاريخ الإسلامي-منهج وتطبيق-، ط 02، دار الثقافة، الدار البيضاء 1981.

الألوسي عادل كامل:
- البحث عن الوثائق، ط 01، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1991.
أومليل علي:
- الخطاب التاريخي دراسة لمنهجية ابن خلدون، معهد الإنماء العربي، بيروت، د ت.
بدوي عبد الرحمان:
- النقد التاريخي، ط 02، وكالة المطبوعات، الكويت 1977.
البركة محمّد:
- فقه النوازل على المذهب المالكي-فتاوى أبي عمران الفاسي، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 2010.
بلحميسي مولاي:
- الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، ط 02، ش و ن ت، الجزائر 1981.
بلغيث محمّد الأمين:
- دولة المرابطين بالأندلس-من مدينة السياسة إلى مدينة العلم-، ط 01، دار الوعي، الجزائر 2009.
بنعبد الله عبد العزيز:
- معلمة الفقه المالكي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1403ه/198م.
بنميرة عمر:
- الثقافة والفقه والمجتمع نماذج من المغرب الوسيط، ط 01، جذور للنشر، الرباط 2006.
بوتشيش إبراهيم القادري:
- إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، ط 01، دار الطليعة، بيروت 2002.
- مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ط 01، دار الطليعة، بيروت 1998.
- المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ط 02، مطبعة الخليج العربي، تطوان، المغرب 2004.
بودوسيتنيك وسبيركين:
- المادية التاريخية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1979.

ترحيني محمّد أحمد:
- المؤرّخون والتاريخ عند العرب، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت د ت.
تضغوت محمّد:
- نحو تحديث دراسة التاريخ الإسلامي-مقاربة منهجية-،ط 01، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة 2004.
التكله محمّد زياد بن عمر:

- مجوع فيه إجازات من علاّمة الجزائر ابن العنّابي الأثري-1267/1189هـ-، ط 01، دار البشائر، بيروت 1429هـ/ 2008م.

التيمومي الهادي:

- مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم، ط 01، دار محمّد علي للنشر، صفاقس الجديدة، تونس 2003.

الجابري محمّد عابد:

- فكر ابن خلدون. العصبية والدولة، ط 06، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.

جغلول عبد القادر:

- الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، دار الحداثة، ط 04، بيروت 1987.

جماعة من الأساتذة بإشراف محمّد حجّي:

- تراث الأندلس تكشيف وتقويم، د ط، مطبوعات مؤسّسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المغرب 1414هـ/ 1993م.

الجيدي عمر:

- مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ط 01، الهلال العربية، الرباط 1993.

الجيزاني محمّد بن حسين:

- فقه النوازل "دراسة تطبيقية تأصيلية"، د ط، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية 1427هـ/ 2006م.

الحجمري عبد الفتّاح:

- عتبات النصّ: البنية والدلالة، ط 01، شركة الرابطة، الدار البيضاء 1996.

الحجوي محمّد بن الحسن الثعالبي(ت 1376هـ/1956):

- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الفتّاح القارئ، د ط، المكتبة العلمية، المدينة المنوّرة 1397هـ/ 1977م.

حجّي محمّد:

- نظرات في النوازل الفقهية، ط 01، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر،الدار البيضاء، المغرب 1420هـ/ 1999م.

الحسناوي عبد الرحيم:

- النصّ التاريخي مقاربة إبستيمولوجية وديكداكتيكية، د ط، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 2011.

حسن زكي محمّد:

- الرحّالة المسلمون في العصور الوسطى: د ط، دار الرائد العربي، بيروت 1401هـ/ 1981م.

حسن محمّد عبد الغني:

- التراجم والسير، ط 03، دار المعارف، القاهرة 1980.

حسين حسني محمود:

- أدب الرحلة عند العرب، ط 02، دار الأندلس، بيروت 1403هـ/ 1983م.

حسين طه:

- فلسفة ابن خلدون الاجتماعية. تحليل ونقد، ترجمة محمّد عبد الله عنان، ط 01، مطبعة الاعتماد، القاهرة 1343هـ/ 1925م.

الحمصي أحمد سليم:

- ابن زمرك الغرناطي 733-796هـ/1333-1393م. سيرته وأدبه، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1405هـ/1985م.

الحويري محمّد محمود:

- منهج البحث في التاريخ، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة 2001.

الخالدي طريف:

- بحث في مفهوم التاريخ و منهجه، دار الطليعة، ط 01، بيروت 1982.

دراسات في تاريخ الفكر العربي الإسلامي، ط 02، دار الطليعة، بيروت1979.

الخذيريّ الطاهر الأزهر:

- المدخل إلىموطّإ مالك بن انس، ط 01، مكتب الشؤون الفنّية، الكويت 1429هـ/ 2008م.

الخفّاف عبد العلي والمومني محمّد أحمد عقلة:

- دراسات في التراث الجغرافي العربي الإسلامي، د ط، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، الأردن 1420هـ/ 2000م.

خلاّف محمّد عبد الوهّاب:

- ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل، ط 01، المركز العربي الدولي للإعلام، القاهرة 1981.
- قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي-الخامس الهجري: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، د ط، الدار التونسية للطبع، تونس 1984.
- وثائق في أحكام قضاء أهل الذمّة في الأندلس مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل، د ط، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة 1980.
- وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل، د ط، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة 1980.

خله كرم:

- النظرية الكونية للتاريخ، ط 01، دار العلم و العمل للنشر، هامبورج، ألمانيا 1996.

الخليفي عبد العزيز بن صالح:

- الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي: مصطلحاته وأسبابه، ط 01، بيروت 1414هـ/ 1993

خليل عماد الدين:
- ابن خلدون إسلاميا، دار المكتب الإسلامي، ط 01، بيروت 1403هـ/1983م.
- في التاريخ الإسلامي- فصول في المنهج و التحليل-، دار المكتب الإسلامي، ط 01، بيروت 1401هـ/1981م.
الديب عبد العظيم محمّد:
- نحو رؤية جديدة للتاريخ الإسلامي-نظرات و تصويبات-، ط 01، دار البشير للنشر و للتوزيع، عمان، الأردن 1414ه/ 1994م.
الذنون عبد الحكيم:
- آفاق غرناطة. بحث في التاريخ السياسي والحضاري العربي، ط 01، دار المعرفة، بيروت 1408ه/ 1988.
زريق قسطنطين:
- نحن والتاريخ، ط 04،دار العلم للملايين، بيروت 1979.
أبو زهرة محمّد:
- مالك- حياته وعصره-آراؤه وفقهه، د ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ت.
زياده نقولا:
- الجغرافية و الرحلات عند العرب، د ط، الشركة العالمية للكتاب، بيروت 1987.
الساعاتي حسن:
- علم الاجتماع الخلدوني قواعد المنهج، دار النهضة العربية، ط 01، بيروت 1972.
سبيتي حسين محمّد:
- أعلام فلسفة التاريخ، المكتب العالمي للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت 1996.
سركيس إحسان:
- التأويل التاريخي و دور الفرد، دار دمشق، د ط، سوريا، د ت.
سعد الله أبو القاسم:
- تجارب في الأدب والرحلة، د ط، المؤسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.
- على خطى المسلمين: حراك في تناقض، ط 01، عالم المعرفة، الجزائر 1430ه/2009م.
السعيدي أحمد:
- سوس التاريخ والثقافة والمجتمع، د ط، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 2011.
سلطان جاسم محمّد:

- الفكر الإستراتيجي في فهم التاريخ "فلسفة التاريخ"، مؤسّسة أمّ القرى للترجمة و التوزيع، ط 01، المنصورة، مصر 2005.
السلمي محمّد بن صامل:
- منهج كتابة التاريخ الإسلامي وتدريسه، درا الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، المنصورة، مصر 1418هـ/1988م.
ابن سليمان فريد:
- مدخل إلى دراسة التاريخ، د ط، مركز النشر الجامعي، تونس 2000.
شاكر تهاني عبد الفتّاح:
- السيرة الذاتية في الأدب العربي، ط 01، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2002.
شاكر مصطفى:
- التاريخ العربي والمؤرّخون،دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، بيروت، 1987.
الشامي صلاح الدين علي:
- الرحلة عين الجغرافية المبصرة في الكشف الجغرافي والدراسة الميدانية، د ط، المعارف، الإسكندرية 1999.
الشاوي عبد القادر:
- الكتابة والوجود: السيرة الذاتية في المغرب، د ط، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 2000.
شبانة محمّد كمال:
- يوسف الأوّل بن الأحمر سلطان غرناطة، ط 01، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 1423هـ/ 2004م.
الشرحبيلي محمّد بن الحسن:
- تطوّر المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الرباط 1421هـ/ 2000م.
شرف عبد العزيز:
- أدب السيرة الذاتية، د ط، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة 1992.
الشكعة مصطفى:
- الأدب الأندلسي موضوعاته وفنونه، ط 05، دار العلم للملايين، بيروت 1983.

صبحي أحمد محمود:
- في فلسفة التاريخ، دار النهضة العربية، بيروت 1994.
الطهطاوي علي بن أحمد عبد العال:
- فتاوى الرسول صلّى الله عليه وسلّم، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1424هـ/ 2003م.
العامري محمّد الهادي:

- باب القضاء والشهادات من نوازل البرزلي، د ط، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، د ت.

العبّادي الحسن:

- فقه النوازل في سوس قضايا وأعلام، من القرن التاسع إلى نهاية القرن الرابع عشر الهجري، د ط، منشورات كلّية الشريعة بأكادير، المغرب 1999.

عبّاس إحسان:

- بحوث ودراسات في الأدب والتاريخ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000.
- فنّ السيرة، ط 01، دار صادر، بيروت 1996.

العبّاسي محمّد بن يونس السويسي التوزري:

- الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1430هـ/2009.

ابن عبّودامحمّد:

- مباحث في التاريخ الأندلسي ومصادره، د ط، منشورات عكّاظ، الرباط 1989.

عبد الدايم يحيى إبراهيم:

- الترجمة الذاتية في الأدب العربي الحديث، د ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1975.

عبد المجيد التركي:

- مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1406هـ/ 1986.

عثمان محمّد فتحي:

- المدخل إلى التاريخ الإسلامي، ط 01، دار النفائس، بيروت 1408هـ/ 1988م.

العثماني شبير أحمد:

- موسوعة فتح الملهم، تخريج: نور البشر بن نور الحق، ط 01، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1426هـ/ 2006م.

العربي إسماعيل:

- تاريخ الرحلة والاستكشاف في البرّ والبحر، د ط، الموسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

العروي عبد الله:

- مفهوم التاريخ-الألفاظ والمذاهب-، ط 03، المركز الثقافي العربي، بيروت 1997.

عزب محمّد زينهم محمّد:

- الإمام سحنون، د ط، دار الفرجاني، القاهرة 1992.

عطيات أبو السعود:

- فلسفة التاريخ عند فيكو، المعارف، الإسكندرية، مصر.
العظمة عزيز:
- الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية، ط 01، دار الطليعة، بيروت 1983.
عقيل حسين عقيل:
- فلسفة مناهج البحث العلمي، د ط، مكتبة مدبولي، القاهرة 1999.
أبو العلا إبراهيم عبد المنعم سلامة:
- وصايا الدفن عند المسلمين في افندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية دولة الموحّدين، د ط، منشورات كلّية الآداب بالربّاط، الرباط 1995.
علي جواد:
- تاريخ العرب في الإسلام، ط 01، دار الحداثة، بيروت 1983.
علي محمّد إبراهيم:
- اصطلاح المذهب عند المالكية، ط 01، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي 1421ھ/ 2000م.
العمد هاني:
- كتب البرامج والفهارس الأندلسية دراسة وتحليل، ط 01، المركز التقني للخدمات المطبعية، عمّان، الأردن 1993.
عيسى لطفي:
- أخبار المناقب في المعجزة والكرامة والتاريخ، د ط، سراس للنشر، تونس 1993.
فرحات يوسف شكري:
- غرناطة في ظلّ بني الأحمر-دراسة حضارية-، ط 01، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1402ھ/ 1982.
فرّوخ عمر:
- كلمة في تعليل التاريخ، دار العلم للملايين، ط 03، بيروت 1397ھ/ 1977م.
فهيم حسين محمّد:
- أدب الرحلات، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت 1989.
قاسم عبدو قاسم:
- إعادة قراءة التاريخ، سلسلة كتاب العربي، ط 01، الصفاة، الكويت 2009.
- تطوّر منهج البحث في الدراسات التاريخية، دار العين، ط 01، القاهرة 2000.
- الرؤية الحضارية، ط 02، دار المعارف، القاهرة 1985.
- في تطوّر الفكر التاريخي، ط 01، دار عين، القاهرة 2004.
القحطاني مسفر بن علي بن محمّد:
- منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، ط 01، دار الأندلس الخضراء، جدّة، السعودية 1424ھ/ 2003م.

قربان ملحم:
- خلدونيات: قوانين خلدونية، ط 01، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ، بيروت 1404هـ/ 1984م.

القرضاوي يوسف:
- الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، ط 01، مكتبة وهبة، القاهرة 1419ه/ 1999م.

قنصوه صلاح:
- فلسفة العلم، درا الفارابي، بيروت 2008.

قويدر بشار:
- مناهج التاريخ الإسلامي ومدارسه، ط 01، دار الوعي، الجزائر 1413هـ/ 1993م.

الكتّاني عبد الحي بن عبد الكبير:
- فهرس الفهارس والأثبات، تحقيق إحسان عبّاس، ط 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1402ه/ 1982م.

كرم إدريس:
- العلاقات الاجتماعية من خلال النوازل الفقهية في المغرب، ط 01، الدار البيضاء 1426ه/ 2005م.

كواتي مسعود:
- اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحّدين، ط 02، دار هومه، الجزائر 2009.

كوثراني وجيه:
- الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل، ط 01، دار الطليعة، بيروت 2000.

لطفي عبد الحميد:
- علم الاجتماع، دار النهضة العربية،، بيروت د ت، ص 233.

اللّقائي أحمد حسين:
- اتّجاهات في تدريس التاريخ، ط 02، عالم الكتب، القاهرة 1978.

لقبال موسى:
- دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، منذ تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس الهجري(11م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979.

محمّد عبد الغني حسن:
- التاريخ عند المسلمين، د ط، دار المعارف، القاهرة، د ت.

محمّد علي ماهر عبد القادر:
- فلسفة العلوم –المشكلات المعرفية-، دار النهضة العربية، بيروت 1404هـ/1984م.

مخلوف محمّد بن محمّد:
- شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكية، د ط، دار الفكر، بيروت، د ت.

مسعد سامية مصطفى:
- صور من المجتمع الأندلسي(رؤية من خلال أشعار الأندلسيين وأمثالهم الشعبية)، ط 01، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة 1998.

مصطفى شاكر:
- التاريخ العربي والمؤرّخون، ط 03، دار العلم للملايين، بيروت 1983.

مغربي عبد الغني:
- الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمّد الشريف بن دالي حسين، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1988.

مودن عبد الرحيم:
- أدبية الرحلة، ط 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب 1417هـ/ 1996.

المومني خليل:
- الفتاوى البدرية، ط 01، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب 1998.

مؤنس حسين:
- التاريخ و المؤرّخون، د ط، دار المعارف، القاهرة 1984.
- فجر الأندلس، ط 02، دار السعودية للنشر والتوزيع، جدّة، 1405هـ/ 1985م.
- معالم تاريخ إفريقية والأندلس، د ط، دار الرشاد، القاهرة 2004.

نبهان كمال عرفات:
- العلاقات بين النصوص في التأليف العربي، د ط، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1993.

النشار مصطفى:
- من التاريخ إلى فلسفة التاريخ- قراءة في الفكر التاريخي اليوناني، د ط، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، د ت.

النوري عبد الله:
- من غريب ما سألوني، د ط، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1984.

نويهض وليد:
- أسس الوعي التاريخي عند المسلمين، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1419هـ/ 1998م.

هاشم الحسيني عبد المجيد:
- الإمام البخاري محدّثا وفقيها، د ط، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، د ت.

الهبطي محمّد المواهبي:

- فتاوى تتحدّى الإهمال في شفشاون وما حولها من الجبال، د ط، منشورات وزارة الأوقاف، الرباط، المغرب 1419هـ/ 1998م.
الهروس مصطفى:
- المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري، د ط، مطبعة وزارة الوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط 1413هـ/ 1997م
الهنتاتي نجم الدين:
- المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، د ط، منشورات تبر الزمان، تونس 2004.
وقيدي محمّد:
- كتابة التاريخ الوطني، ط 01، دار الأمان، الرباط، المغرب 1990.
ولدالسعد محمّد المختار:
- الفتاوى والتاريخ، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000.
يزبك قاسم:
- التاريخ و منهج البحث التاريخي، ط 01،دار الفكر اللبناني، بيروت 1990.
يفوت سالم:
- الزمان التاريخي من التاريخ الكلّي إلى التواريخ الفعلية، ط 01، دار الطليعة، بيروت 1991.
اليوبي لحسن:
- الفتاوى الفقهية في أهمّ القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط 1419هـ/ 1998.

المراجع المعرّبة:

إدريس الهادي روجي:
- الدولة الصنهاجية - تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م ، ترجمة حمّادي الساحلي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992.
أتكن هيوغ:

- دراسة التاريخ و علاقتها بالعلوم الاجتماعية، ترجمة: محمود زايد، ط 01، دار العلم للملايين، بيروت 1963.
اشبنغلر أسوالد:
- تدهور الحضارة الغربية، ترجمة أحمد الشيباني، د ط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت.
إلياده ميرتشيا:
- البحث عن التاريخ والمعنى في الدين، ترجمة، سعود المولى،ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2007.
إيست جوردن:
- الجغرافيا توجّه التاريخ، ترجمة: جمال الدين الدناصوري، دار الحداثة، ط 02، بيروت 1982.
باراكلو جفري:
- الاتّجاهات العامّة في الأبحاث التاريخية، ترجمة صالح أحمد العلي، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1404هـ/ 1984م.
بارنز هاري إلمر:
- تاريخ الكتابة التاريخية، ترجمة: محمّد عبد الرحمان برج، الهيئة المصرية لصناعة الكتاب، القاهرة،د ت.
باشلار غاستون:
- الفكر العلمي الجديد، ترجمة: عادل العوّا، المؤسّسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط 05، بيروت 1423هـ/2002م.
بالنثيا آنخل جنثالث:
- تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، د ط، مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة 1955.
بروفنسال ليفي:
- الحضارة العربية في إسبانيا، ترجمة الطاهر أحمد مكّي، ط 02، دار المعارف، القاهرة 1405هـ/ 1985م.
بوتول غاستون:
- ابن خلدون فلسفته الاجتماعية، ترجمة: عادل زعيتر، المؤسّسة العربية للدراسات و النشر، ط 02، بيروت 1984.

بودوسيتنيك وسبيركين:
- المادّية التاريخية، د ط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1979.
بولشاكوف و آخرون:
- دراسات في تاريخ الثقافة العربية/القرون 5-15/، ترجمة: أيمن أبو شعر، دار التقدّم، الاتّحاد السوفييتي 1989.
توينبي أرنولد:

- الفكر التاريخي عند الإغريق، ترجمة لمعي المطيعي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط 02، القاهرة 1990.
جرامون روبرت لافون:
- التاريخ، ترجمة، نادية القباني، شركة ترادكسيم، جنيف، سويسرا 1977.
جوتشلك لويس:
- كيف نفهم التاريخ، ترجمة: عائدة سليمان عارف و أحمد مصطفى أبو حاكمة، دط، دار الكاتب العربي، بيروت 1966.
جوردا بيير:
- الرحلة إلى الشرق، ترجمة مي عبد الكريم علي بدر، ط 01، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2000.
جوكوف يفغيني:
- بعض مسائل المنهجية في التاريخ، تعريب، حاتم سلمان، دار الفارابي، بيروت 1979.
حسين طه:
- فلسفة ابن خلدون الاجتماعية تحليل ونقد، ترجمة محمّد عبد الله عنان، ط 01، مطبعة الاعتماد، القاهرة 1343هـ/ 1925م.
دلماس كلود:
- تاريخ الحضارة الأوروبية، ترجمة توفيق وهبه، ط 02، منشورات عويدات، بيروت 1982.
دروبيشيفا. ل. م:
- السوسيولوجيا والتاريخ، ترجمة علي نمر دياب، ط 01، دار الحداثة، بيروت 1981.
راكيتوف أناتولي:
- المعرفة التاريخية، ترجمة حنّا عبود، دار دمشق للطباعة و الصحافة والنشر، ط 01، دمشق 1989.
روزنتال فرانز:
- علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة: صالح أحمد العلي، ط 02، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1403هـ/ 1983م.
روزنتال فرانز و ب يودين:
- الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، ط 05، بيروت 1985.
سوفاجيه جان ـ كاهن كلود:
- مصادر دراسة التاريخ الإسلامي، ترجمة عبد الستّار حلّوجي وعبد الوهّاب علوي، المجلس الأعلى للثقافة، د ط، القاهرة 1998.
شوميه جاك:
- أصول التوثيق، ترجمة: انطوان عبده، ط 02، منشورات عويدات، بيروت 1982.

غرامشي أنطونيو:
- قضايا المادّية التاريخية، ترجمة، فواز طرابلسي، دار الطليعة،ط 01، بيروت 1971.

غومس إميليو غرسية:
- الشعر الأندلسي. بحث في تطوّره وخصائصه، ترجمة حسين مؤنس، ط 01، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1952.

غيتون جان:
- الفكر والحرب، ترجمة الهيثم الأيوبي وأكرم ديري، د ط، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت.

كار إدوار:
- ما هو التاريخ؟، ترجمة: ماهر كيالي و بيار عقل، ط 02، المؤسّسة العربية للدراسات و النشر، بيروت 1980.

كارتلوج بول:
- ما التاريخ الاجتماعي الآن؟، ضمن ما التاريخ الآن؟، تحرير ديفيد كانادين، ترجمة قاسم عبده قاسم، ط 01، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2006.

كاسيرر أرنست:
- في المعرفة التاريخية، ترجمة، أحمد حمدي محمود، دار النهضة العربية، القاهرة، د ت.

كانغيلام جورج:
- دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، ترجمة محمّد بن ساسي، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007.

لابيكا جورج:
- السياسة والدين عند ابن خلدون، تعريب: موسى وهبة وشوقي الدويهي، دار الفارابي، ط 01، بيروت 1980.

لاكوست ايف:
- العلاّمة ابن خلدون، ترجمة: ميشال سليمان، دار ابن خلدون، ط 02، بيروت 1978.

لوجون فيليبك
- السيرة الذاتية الميثاق والتاريخ الأدبي، ترجمة عمر حلي، ط 01، المركز الثقافي العربي، بيروت 1994.

مارّو هنري إريني:
- من المعرفة التاريخية، ترجمة: جمال بدران، د ط، الهيئة المصرية العامّة للتأليف و النشر، القاهرة 1971.

موراني ميكلوش:
- دراسات في مصادر الفقه المالكي، ترجمة سعيد بحيري وآخرون، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1409هـ/ 1988م.

نف إيمري:
- المؤرّخون و روح الشعر، دراسة لإسهام الأدب و العلوم الأدبية في تدوين التاريخ منذ عهد فولتير، ط 02، دار الحداثة، بيروت 1984.

هاولز وليام:
- ما وراء التاريخ، ترجمة، أحمد أبو زيد،دار نهضة مصر، القاهرة، 1965.

هرنشو:
- علم التاريخ، ترجمة عبد الحميد العبادي، ط 02، دار الحداثة، بيروت 1982.

هورس جوزف:
- قيمة التاريخ، ترجمة: نسيم نصر، ط 03، منشورات عويدات، بيروت 1986.

هوركهايمر ماكس:
- بدايات فلسفة التاريخ البرجوازية، ترجمة، محمّد علي اليوسفي، دار التنوير للطباعة والنشر،ط 01، بيروت 1981.

هيجل:
- محاضرات في فلسفة التاريخ، ترجمة، إمام عبد الفتّاح إمام، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة 1986.

هينج ديفيد:
- التأريخ الشفهي، ترجمة: ميلاد المقرحي، مركز دراسة جهاد الليبيين ضدّ الغزو الإيطالي، ليبيا 1991.

ول وأريل ديورانت:
- دروس التاريخ، ترجمة علي شلش، ط 01، دار سعاد الصبّاح، الصفاة، الكويت 1993.

وفوك فورستر:
- ثلاثة قرون من الأدب، ترجمة جبرا إبراهيم جبرا، د ط، مكتبة الحياة، بيروت 1967.

ويدجيري الباان:
- التاريخ وكيف يفسّرونه من كنفوشيوس إلى توينبي، ترجمة، عبد العزيز جاويد، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، د ط، مصر، د ت.
- المذاهب الكبرى في التاريخ من كونفشيوس إلى تونبي، ترجمة، ذوقان قرقوط، دار القلم، ط 01، بيروت 1979.

المقالات العربية:

أبو الأجفان محمّد:
- "الفتاوى الأندلسية وتقويم تحقيق فتاوى ابن رشد"، ندوة التراث المغربي والأندلسي: التوثيق والقراءة منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، المغرب 1991.

أحمد نريمان عبد الكريم:
- بيوع ابن سهل الأندلسي،المجلّة التاريخية المصرية، م 45، القاهرة 2007.

أحمدون عبد الخالق:
- من نوازل التعزيرات بالمغرب في القرنين 10 و11هـ، جواب أبي حامد محمّد العربي الفاسي في مسألة العقوبة بالمال أنموذجامجلّة كلّية الآداب، ع 09، تطوان 1999.

الإدريسي الحسين:
- ثنائية الفنّ والتاريخ في شعر ابن الأبّار"، الذخائر، ع 15-16، بيروت 1424هـ/ 2003م.

استيتو محمّد:
- النوازل وطبيعة مصادرها وحدود توظيفها في الكتابة التاريخيةمجلّة كلّية الآداب جامعة محمّد الأوّل، ع 05، وجدة، المغرب 1995.

اصطيف عبد النبي:
- من وثائق التاريخ الاجتماعي للقطر العراقي، شهادة عيان على توابع الحرب العالمية الأولى،مجلّة دراسات تاريخية، ع 17-18، م 05، دمشق 1984.

أقلاينة المكّي بن أحمد:
- "كتب النوازل مصدرا للمعلومات عن العالم الإسلامي"، ندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي، مكتبة الملك عبد العزيز العامّة، الرباط 1424هـ/ 2004م.

الألوسي سالم:
- الوثائق وأهمّيتها في الكتابات التاريخية،مجلّة المجمع العلمي، ج04، م 51، بغداد 1425هـ / 2004م.

الأهواني عبد العزيز:
- مسائل ابن رشد، مجلّة معهد المخطوطات العربية، م 04، ج 01، القاهرة شوال 1377هـ/ مايو 1958م.
- كتب برامج العلماء في الأندلس،مجلّة معهد المخطوطات العربية، ع 01، م 01، القاهرة 1955.

باخشوين فاطمة بنت علي:
- الروابط الأسرية عند الأنباط من خلال نقوشهم، الدارة، ع 01، س 33، الرياض 2007.

الباز الحسن:
- "الفقه والمجتمع من خلال الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية"، حوض وادي درعة ملتقى حضاري وفضاء للثقافة والإبداع، أعمال الأيّام الدراسية كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، المغرب 1992.

برج محمّد عبد الرحمان:
- الموضوعية في التاريخ، مجلّة كلّية الآداب، ع 02، الجزائر 1970.

أبو البصل عبد الناصر موسى:

- المدخل إلى فقه النوازل، ندوة النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاد، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء 2001.

بلقطب الحسين:

- "مفهوم الوثيقة و تجديد الخطاب التاريخي"، الفكر العربي المعاصر، ع 78-79، م 14، بيروت جويلية -أوت 1990.

بنجلالي عبد المجيد:

- مدينة فاس في كتابات الآخر(رحلات عبد الله الجرّاري، الوجه الآخر للحياة العلمية والاجتماعية)، ضمن ندوة فاس في تاريخ المغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، فاس 2008.

بنسباع مصطفى:

- ابن الحاج التجيبي القرطبي ومسائل بيوعه في معيار الونشريسي، ضمن ندوة الأندلس قرون من التقلّبات والعطاءات، ط 01، مكتبة الملك عبد العزيز العامّة، الرياض 1417هـ/ 1996.

بنشريفة عصمت دندش:

- من مظاهر الحياة الاجتماعية بالأندلس: "طقوس الجنائز"، دراسات أندلسية، ع 13، تونس شعبان 1415هـ/ جانفي 1995.

بنشريفة محمّد:

- حول كتاب بهجة الناظرين لابن عبد العظيم الزمّوري،دعوة الحقّ، ع 01، الرباط 1986.
- من أعلام أواسط العصر الغرناطي: المنتوري، بحوث الملتقى الإسباني المغربي الثاني"التاريخ ، العلم والمجتمع"، غرناطة نوفمبر 1989.
- وقائع أندلسية في نوازل القاضي عياض، دعوة الحقّ، ع 264، الرباط 1407هـ/ 1987م.

بنميرة عمر:

- جوانب من تاريخ أهل الذمّة في الأندلس الإسلامية، دراسات أندلسية، ع 14، تونس محرّم 1416هـ/جوان 1995.

بوتشيش إبراهيم عبد القادر:

- أوضاع الفئات المستضعفة في العصر الإسلامي الوسيط: نموذج من الأندلس، مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 01، مكناس، المغرب 1406هـ/ 1986م.
- ظاهرة الزواج في الأندلس إبّان الحقبة المرابطية من خلال نصوص ووثائق جديدة، دراسات أندلسية، ع 09، تونس رجب 1413هـ/ جانفي 1993.

- مخطوط نوازل ابن الحاج مصدر جديد في تاريخ المجال القروي بالمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ضمن ندوة البادية المغربية عبر التاريخ، تنسيق إبراهيم بوطالب، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1999.
- مخطوط نوازل ابن الحاج وأهمّية مادّته التاريخية، مجلّة دار النيابة، ع 21، الرباط 1989.
- المرابطون وسياسة التسامح مع نصارى الأندلس: نموذج من العطاء الحضاري الأندلسي، دراسات أندلسية، ع 11، تونس رجب 1414هـ/ جانفي 1994.
- مسألة العبيد بالمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دراسات، ع 07، أكادير، المغرب 1995.
- النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامّة لدراسة تاريخ الفئات العامّة بالغرب الإسلامي (ق 5-6هـ / 12-13م)، التاريخ العربي، ع 22، الرباط 1423هـ/ 2002م.
- وثائق حول التاريخ السياسي والاجتماعي لمدينة مكناسة في العصر الوسيط: (من خلال الانتاج الأدبي والتاريخي و النوازل)، مكناسة، مجلّة كلّية الآداب و العلوم الإنسانية، ع 02، مكناس 1987.

بورقية رحمة:

- العرف والعلماء والسلطة في القرن التاسع عشر(المغرب) قراءة في بعض نصوص النوازل، المجلّة المغربية للاقتصاد والاجتماع، ع 07، الرباط 1984.

بوطالب محمّد:

- نوازل تربوية، ضمن التاريخ وأدب النوازل، تنسيق محمّد المنصور ومحمّد المغراوي، ط 01 منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمّد الخامس، الرباط 1995.

بوقجيج فؤاد:

- "منهج النقد الحديثي وأثره على التاريخ واللغة"، الإحياء، ع 19، الرباط 2003.

بونابي الطاهر:

- "أهمّية المخطوطات المناقبية في كتابة التاريخ الاجتماعي والثقافي والفكري للمغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط"، المجلّة الجزائرية للمخطوطات، ع 2-3، وهران 2004-2005.

بوزويتة حسناء الطرابلسي:

- استشعار نهاية الأندلس في ديوان عبد الكريم القيسي الأندلسي، دراسات أندلسية، ع 05، تونس جمادى الثانية 1411هـ/ جانفي 1990.

البوشراوي محمّد:

- قضايا العمل السوسي في أجوبة الفقيه المالكي داود التملي(ت 899هـ)، مجلّة المذهب المالكي، ع 03، إنزكان، المغرب 2007.

بيننجز وجيريت:

- رسائل أعضاء الإرسالية التبشيرية الأمريكية في الخليج. التقرير الأوّل: استئناف العمل في الكويت، ترجمة تركي بن فهد بن عبد الله بن عبد الرحمان آل سعود، مجلّة الدارة، ع 03، س 33، الرياض 2007.

التازي عبد الهادي:

- "الشعر في خدمة التاريخ الدولي للمغرب"مجلّة كلّية الآداب بني ملال، ع 01، المغرب 1994.

الترغي عبد الله المرابط:

- أعمال السوسيين في كتابة الفهرسة، لائحة بيبليوغرافية، دعوة الحقّ، ع 367، الرباط ماي – يونيو 2002.
- كتب التراجم العامّة وكتب المناقب خلال عصر المولى إسماعيل(1082هـ - 1139هـ)، المناهل، ع 56، الرباط سبتمبر 1997.
- ملامح من التواصل الثقافي بين المغرب والسودان الغربي من خلال رحلة الأسانيد، أعمال ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأقطار الإفريقية على جانبي الصحراء، ط 01 منشورات كلّية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا 1999.

التمسماني عبد العزيز خلوف:

- حرب تطوان من خلال الأجوبة الفقهية (جواب أحمد المرنيسي نموذجا)، مجلّة دار النيابة، ع 25، س 07، الرباط 1990.
- عطاء التراث الفقهي: الهادي روجي إدريس ونوازل البرزلي، مجلّة دار النيابة، ع 11، الرباط 1986.
- "قيمة فقه النوازل التاريخية"، البحث العلمي، ع 29-30، س 16،الرباط 1399هـ/ 1979م.
- موقف الرأي العام المغربي من خلال الفتاوى الشرعية في القرن التاسع عشر وبداية العشرين، مجلّة دار النيابة، ع 18، الرباط 1988.

التميمي عبد المالك خلف:

- الشكّ في الوثائق الرسمية-الوثائق البريطانية عن منطقة الخليج العربي نموذجا-، عالم الفكر، م 36، ع 03، الكويت يناير/ مارس 2008.

توفيق أحمد:

- المسلم بين الإفتاء والتاريخ، ضمن ندوة المسلم في التاريخ، إشراف عبد المجيد الشرفي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب 1999.

ابن جميع محمّد نجيب:

- أهمّية الأدب الألخميادو الموريسكي في "المعجم الإيتيمولوجي القشتلي لخوان كورومينياس"، دراسات أندلسية، ع 06، تونس ذو القعدة 1411هـ/ جوان 1991.

الجندي مجاهد توفيق:

- الوثائق مصدر أصيل لدراسة التاريخ والحضارة الإسلامية: وثائق الأزهر في التاريخ الحديث والمعاصر، ضمن ندوة أضواء جديدة على مصادر تاريخ العرب، منشورات الاتّحاد، القاهرة 1998.

الجيدي عمر:

- الحبسيّة مصدر أساسي للتعرّف على التاريخ الحضاري للمغرب، دعوة الحق، ع 242، الرباط 1984.

حبّاشي عبد اللطيف:

- حول صورة الفلاّح في الثقافة العربية الإسلامية –أدب النوازل نموذجا-، أمل، ع 09، س 03، الدار البيضاء، المغرب 1997.

حجّي محمّد:

- "المستخرجة للعتبي والبيان والتحصيل والمقدّمات لابن رشد أكبر إسهام أندلسي في الفقه المالكي"، الملتقى الإسباني المغربي الثاني للعلوم التاريخية، مدريد 1989.

الحربي مبارك جزاء:

- نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية، مجلّة الشريعة والدراسات الإسلامية، ع 64، الكويت صفر 1427هـ/ مارس 2006.

حسن محمّد:

- «الريف المغربي في أواخر العصر الوسيط مدخل لدراسته من خلال نوازل المعيار للونشريسي»،أعمال المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

الحسيني إسحاق موسى:

- "ثلاث قصائد تاريخية"، مجلّة مجمع اللغة العربية، القاهرة ربيع الثاني 1394هـ/ مايو 1974م، م 33-34.

ابن حمدة وسيلة بلعيد:

- الإجارة على تعليم القرآن من كتاب النوازل لأبي القاسم البرزلي، د ط، منشورات كلّية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، د ت.

حمّادي عبد الخضر جاسم:

- "دور الأنساب في حفظ تاريخ العرب خلال القرنين الأوّل والثاني الهجريين"، آفاق الثقافة والتراث، ع 55، س 14، دبي شوّال 1427هـ/ أكتوبر 2006م.

ابن حمّادي عمر:

- قضية أبي عمر الطلمنكي الأندلسي(340هـ/951-429هـ/1037م)، دراسات أندلسية، ع 03، تونس جمادى الأولى 1410هـ/ديسمبر 1989.
- كرامات الأولياء: النقاش الحاد الذي أثارته بالقيروان وقرطبة في أواخر القرن 4هـ/ 10م، دراسات أندلسية، ع 04، تونس ذو القعدة 1410هـ/ جوان 1990.
- النوازل بين طرافة القضايا، ومشاكل النسخ، وصعوبات التحقيق، دراسات أندلسية، ع 44، تونس 2010.

حميداتو مصطفى:

- الشروح الأندلسية للموطإ. دراسة تحليلية مقارنة، آفاق الثقافة والتراث، ع 68، دبي 1431هـ/ يناير 2010م.

الخثعمي مسفر بن سعد:

- الرسوم الصخرية في مدينة أبها وضواحيها. دراسة توثيقية لنماذج مختارة منها، الدارة، ع 02، س 31، الرياض 2005.

خلاّف محمّد عبد الوهّاب:

- تراجم في تسمية فقهاء الأندلس وتاريخ وفاتهم مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبع بن سهل الأندلسي، المناهل، ع 21، الرباط 1981م.
- تراجم في تسمية فقهاء الأندلس وتاريخ وفاتهم مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبع بن سهل الأندلسي، المناهل، ع 23، الرباط جمادى الأولى 1402هـ/ مارس 1982م.
- وثيقة في أحكام مسؤولية مالك الحيوان أو المكلّف بحراسته في الأندلس مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبع بن سهل الأندلسي، المناهل، ع 25، الرباط صفر 1402هـ/ دجنبر 1982م.

خلواتي صحراوي:

- خصائص المدرسة المالكية المغربية، مجلّة المذهب المالكي، ع 04، إنزكان، المغرب 2007.

خلوف عبد العزيز:

- قيمة فقه النوازل التاريخية، البحث العلمي، ع 29-30، س 16، الرباط 1399هـ/1979م.

الخويطر عبد العزيز بن عبد الله:

- المصادر المحلّية لتاريخ المملكة العربية السعودية، الدارة، ع 03، س 26، الرياض 2000.

دحمان محمّد:

- المجتمع الصحراوي من خلال النوازل الفقهية، دعوة الحقّ، ع 400، الرباط رجب 1432هـ/يونيو 2011.

الدريقي جمعة محمود:

- دراسة حجج الوقف: وثيقة الزاوية المدنية في مصراتة نموذجا، آفاق الثقافة والتراث، ع 31، س 08، دبي رجب 1421 هـ/ كتوبر 2000م.

دعرور أشرف علي:

- حياة الأندلس بين الواقع التاريخي والتصوير الأدبيمجلّة كلّية الآداب، ع 04، القاهرة 2000.

الدواي عبد الرزّاق:

- "الجنيالوجيا" وكتابة تاريخ الأفكار، في: كتابة التواريخ، تنسيقمحمّد مفتاح وأحمد بوحسن، ط 01 منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1999.

الذهبي نفيسة:

- قراءة في فهرس الشيخ عبد الواحد السجلماسي(ت 1003هـ/1599م)،مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 01، القنيطرة، المغرب 1997.

الراضي اليزيد:

- التواصل النوازلي بين علماء سوس وغيرهم، مجلّة المذهب المالكي، ع 08، إنزكان، المغرب 1430هـ/ 2009م.

رافق عبد الكريم:

- "العلاقات الزراعية في بلاد الشام في العهد العثماني بين المذاهب الفقهية والواقع، دراسات تاريخية، س 13، ع 43-44، دمشق 1992.

أبو رحمة خليل:

- "علي بن هذيل الأندلسي و كتابه: (تحفة الأنفس و شعار سكّان الأندلس)"، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، س 05، ع 17-18، الأردن 1403هـ/ 1982م.

رزّوق محمّد:

- المرأة من خلال كتاب "المدخل" لابن الحاج، المناهل، ع 43، الرباط مارس 1994.

رمضان عاطف منصور:

- مسكوكة ذهبية تذكارية بمناسبة تأسيس دولة بني تغلق بالهند، الدارة، ع 01، س 31، الرياض 2005.

الزريقي جمعة محمود:

- المدوّنات الجامعة للفتوى في المذهب المالكي عرض ومقارنة، مجلّة المذهب المالكي، ع 04، إنزكان، المغرب 1428هـ/ 2007م.

زمامة محمّد:

- متى وأين تصوّف لسان الدين بن الخطيب؟، مجلّة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، عدد خاص، م 28، مدريد 1996.

زوين علي:

- علم الوثائق والتوثيق في تراثنا الإسلامي، آفاق الثقافة والتراث، ع 53، س 14، مركز جمعة الماجد، دبي صفر 1427/ إبريل 2006.

سالم السيّد عبد العزيز:

- معالم قرطبة في شعر ابن زيدون القرطبي، مجلّة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، ع 22، مدريد 1983-1984.

السرحان مساعد بن عبد الله:

- شواهد العمارة التقليدية في الأمثال الشعبية بمنطقة نجد، الدارة، ع 03، س 30، الرياض 2004.

سعدون حمّادي:

- "رأي في كتابة التاريخ"، مجلّة المجمع العلمي العراقي، م 40، ج 01، بغداد 1409هـ/ 1989م.

السعيدي أحمد:

- تداخل التاريخ بالفقه، التسامح، ع 28، مسقط، عمان 1430هـ/2009م.

سيكال إيزابيل:

- الحكّام والقضاة في المملكة النصرية، الاجتهاد، ع 57-58، بيروت 1424هـ/ 2003م.

الشبلي عبد الكريم:

- الأربطة والمرابطة بإفريقيّة من خلال النوازل المالكيّة (ق 8-10م)، التاريخ العربي، ع 25، الرباط 1424هـ/ 2003م.

الشرقي منيرة بنت عبد الرحمان:

- الأحبس في الأندلس من خلال فتاوى ابن رشد، مجلّة كلّية الآداب، ع 55، الإسكندرية 2006.

شعيب أحمد اليوسفي:

- أهمّية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية (نوازل ابن الحاج القرطبي نموذجا) ضمن ندوة الأندلس قرون من التقلّبات والعطاءات، ط 01، مكتبة الملك عبد لعزيز العامّة، الرياض 1417هـ/ 1996.

الشقير عبد الرحمان بن عبد الله:

- وثيقة وقف نجدية لسليمان بن عبد الله بن عثمان بتاريخ 1244هـ، الدارة، ع 04، س 29، الرياض 2003.

شهبر عبد العزيز:

- التعايش بين الأديان في الأندلس من خلال نصوص شعرية أندلسية، دراسات أندلسية، ع 14، تونس 1995.

الشهري محمّد بن هزّاع:

- شاهد قبر من أوّل القرن السابع الهجري لإمام المقام الشافعي بالمسجد الحرام(598-604هـ)، الدارة، ع 03، س 31، الرياض 2005.

شيخة جمعة:

- الشعر الأندلسي: حدوده وأبعاده كمصدر للتاريخ، المجلّة العربية للثقافة، ع 27، تونس سبتمبر 1994.
- صدى سقوط غرناطة في الشعر الأندلسي، دراسات أندلسية، ع 07، تونس رجب 1412هـ/ جانفي 1992.
- القيمة الوثائقية لديوان ابن الأبّار، دراسات أندلسية، ع 02، تونس ذو القعدة 1409هـ/ جوان 1989.
- القيمة الوثائقية للنصّ الشعري من خلال شعر الوزير ابن الخطيب، مجلّة كلّية الآداب، س 02، ع 02، تطوان 1408هـ/ 1987م.

صابان سهيل:

- تقارير أحمد مختار باشا العثمانية عن الجزيرة العربية، الدارة، ع 02، س 29، الرياض 2003.

الصغير عبد المجيد:

- التأريخ للنصّ وتأويله في الفكر الإسلامي بين عوائق التقليد ومزالق التجديد، ضمن: كتابة التواريخ، تنسيق: محمّد مفتاح وأحمد بوحسن، ط 01، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح، الدار البيضاء 1999.

الصمدي محمّد:

- ملامح من تاريخ العلاقات المغربية السودانية من خلال بعض النوازل الفقهية، أعمال ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين أقطار الإفريقية على جانبي الصحراء، ط 01 منشورات كلّية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا 1429هـ / 1999م.
- كتب التصوّف والمناقب مصدرا لتاريخ عامّة الأندلس خلال العصر المرابطي، ضمن ربيع المخطوط الأندلسي الثاني، تنسيق مصطفى أمادي، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، المغرب 2010.

الصمدي مصطفى:

- مسالك التأليف في فقه النوازل بالغرب الإسلامي، الذخائر، ع 11-12، س 03، بيروت 1423هـ/ 2002م.
- الفقيه أبو سعيد فرج بن القاسم بن أحمد بن لبّ (ت783هـ) ومنهجه في الفتوى من خلال نوازله، الذخائر، ع 15-16، س 04، بيروت 1424هـ/ 2003م.
- قضايا صوفية بالأندلس من خلال نصوص النوازل، ربيع المخطوط الأندلسي الثاني، تنسيق مصطفى أمادي، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء 2010.

الطالبي إحياء:

- قضايا الوقف من خلال النوازل الفقهية بسوس، ندوة الأملاك الحبسية، تنسيق محمّد بوناب ومحمّد مومن، ط 01 المطبعة والورّاقة الوطنية، مرّاكش، المغرب 1427هـ/ 2006م، ص ص 397-408.
- محمّد بن سعيد المرغتي السوسي(ت 1089هـ) وإسهاماته في النوازل الفقهية،مجلّة المذهب المالكي، ع 01، إنزكان، المغرب 1427هـ/ 2006م.

الطاهري أحمد:
- دور المصادر العربية والتوثيق في توفير أسس التنقيب الأثري بالأندلس (ملاحظات أوّلية)، بحوث، ع 06، المحمّدية 1995.

الطريبق حسن:
- المرابطون بالأندلس من خلال ديوان الأعمى التطيلي، المناهل، ع 11، الرباط مارس 1978.

طه عبد الواحد ذنون:
- كتب الفتاوى مصدرا للتاريخ الأندلسي، المجلّة العربية للثقافة، ع 27، تونس 1994.

الطوكي محمّد:
- الوجه التاريخي للوثيقة التاريخية، حوليات كلّية اللغة العربية، ع 04، مرّاكش 1415هـ/ 1994م.

الظاهري أبو عبد الرحمان بن عقيل:
- كاتب التاريخ و قارئه، الفيصل، ع 281، الرياض فبراير/مارس 2000.

العبّادي الحسن:
- خصائص فقه النوازل بسوس، ضمن ندوة التراث الإسلامي في سوس، ط 01، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب 1430هـ/2009م.
- فقه النوازل في سوس قضايا وأعلام، من القرن التاسع إلى نهاية القرن الرابع عشر الهجري، د ط، منشورات كلّية الشريعة بأكادير، المغرب 1999.
- نوازل الألواح "الأعراف" في سوس، ندوة النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاد، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء 2001.

العبّادي عبد الحميد:
- "الصلة بين الشعر والتاريخ السياسي"،مجلّة مجمع اللغة العربية، م 11-12، القاهرة 1959.

ابن عبد الله عبد العزيز:
- "القضاء المغربي وخواصّه"، دعوة الحقّ، ع 224، س 24، الرباط 1402هـ/ 1982م.

عبد اللطيف إبراهيم:

- وثائق التاريخ العربي، منبر الإسلام، ع 05، س 21، القاهرة 1383هـ.

عبد المنعم شاكر محمود:

- الوثائق...و أهمّيتها في دراسة وتدريس التاريخ، لمؤرّخ العربي، ع 55، بغداد 1418هـ/ 1997م.

ابن عبّود وبنسباع مصطفى:

- تقييم مصادر التاريخ الاجتماعي للأندلس خلال عصري الطوائف والمرابطين مع تحليل نماذج منها، مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 08، تطوان، المغرب 1997.
- جوانب من المجتمع الأندلسي خلال عصري الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن الحاج، مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 07، تطوان، المغرب 1994.

العجوري وفاء:

- جوانب من الواقع الاقتصادي بالأندلس خلال القرن الخامس الهجري من خلال: كتاب فصول الأحكام لأبي الوليد الباجي، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 04، القنيطرة، المغرب 2004.

ابن عساكر راشد بن محمّد:

- وثيقة الكبيشية لجليلة بنت الأمير عبد المحسن بن سعيد الدرعي، الدارة، ع 02، س 29، الرياض 2003.

العلمي عبد الرحيم:

- الاجتهادات الفقهية في نوازل الوقف عند المالكية، أوقاف، ع 12، س 07، الكويت 1428هـ/2007م.

علوي أبا سيدي أمراني:

- خصائص الأسرة البدوية بتافيلالت من خلال فقه النوازل، ندوةالأسرة البدوية في تاريخ المغرب، تنسيق جماعة من الأساتذة، ط 01، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، المغرب 1427هـ/ 2006م.

علوي حسن حافظي:

- جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، المناهل، ع 22، الرباط 1418هـ/ 1997م.
- تجارة الملح من خلال نوازل محمّد بن المختار بن الأعمش العلوي الشنكيطي، المناهل، ع58، س 23، الرباط 1998.

علي جواد:

- (موارد تاريخ الطبري)، مجلّة المجمع العلمي العراقي، بغداد، أيلول/ سبتمبر 1369هـ/1950م، م 01،ع 01.

ابن علي طاهر:

- "عوامل الانتشار والتمكين للمذهب المالكي في الأندلس"، مجلّة الدراسات التاريخية، ع 15-16، الجزائر 1434هـ/2013م.

- منهج الدكتور موسى لقبال- رحمه الله-في إيراد النصوص، مجلّة الواحات، ع 10، غارداية، الجزائر محرّم 1432هـ/ ديسمبر 2010م.

العمري أكرم:

- منهج النقد عند المحدّثين مقارنا بالميثودولوجيا الغربية،مجلّة مركز بحوث السنة و السيرة، الدوحة 1408هـ/ 1988م، ع 03.

العناني أحمد:

- المسعودي ينقل التاريخ لمرحلة جديدة، الدوحة، ع 108، الدوحة، قطر ديسمبر /كانون الأوّل 1984.

العيسى مي بنت عبد العزيز:

- من الأوراق الخاصّة للمؤرّخ ابن عيسى، الدارة، ع 03، س 29، الرياض 2003.

غراب سعد:

- "موقف الفقهاء المغاربة من المجموعات الريفية خاصّة من خلال نوازل البرزلي"، أعمال المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
- كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية: -مثال نوازل البرزلي-، حوليات الجامعة التونسية، ع 16، تونس 1978.

الغضبان محمّد:

- نصّ للمازري بين النسخ والتحقيق: اختلافات المعطيات والنصّ واحد، دراسات أندلسية، ع 37، محرّم-جمادى الأولى 1428هـ/ جانفي-جوان 2007.

الغلبوزي توفيق:

- فقه النوازل في الغرب الإسلامي. "نوازل عبد الرحمان أبي زيد الحائك التطواني-نماذج وقضايا-"، الإحياء، ع 19، الرباط 1981.

فالح حسين:

- "نظرة في بعض وثائق عقود الزواج من القرن الثالث الهجري"، دراسات تاريخية، س 15، ع 49-50، دمشق آذار-حزيران 1994.

فتحة محمّد:

- نازلة وادي مصمودة بفاس مثالا عن النزاعات حول الماء، ضمن ندوة الماء في تاريخ المغرب، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب 1999.
- التأريخ بالمناقب أو الوعي بالذات، مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 30، الرباط 2010.

فرحات حليمة و التريكي حامد:

- كتب المناقب كمادّة تاريخية، ضمن التاريخ وأدب المناقب، الملتقى الدراسي، الرباط أبريل 1988، منشورات عكّاظ، الرباط 1989.

فكير أحمد بن محمّد:
- من أعلام النوازل في سوس القاضي عيسى بن عبد الرحمان السكتاتي، مجلّة المذهب المالكي، ع 04، إنزكان، المغرب 2007.

الفيلالي الحسن الزين:
- النوازل الفقهية قيمتها التشريعية والفكرية، ندوة النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاه منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء 2001.

قارة حياة:
- حوار الديانات في الأندلس: بين الجدل الديني والخلاف الكلامي من خلال تقييد لابن لبّ في القضاء والقدر، AlAndalus Magreb، ع 16، كاديز، إسبانيا 2009.

قاسم عبده قاسم:
- تزوير التاريخ، عالم الفكر، الصفاة، الكويت، م 36، ع 03.
- ابن خلدون كيف قرأه المؤرّخون، العربي، ع 576، الكويت نوفمبر 2006.

قاسمية خيرية:
- المذكّرات والسير الذاتية كمصدر لتاريخ فلسطين في القرن العشرين، الدراسات الفلسطينية، ع 64، بيروت 2005.
- الوثائق كأحد المرافق المساعدة في تدريس التاريخ، المؤرّخ العربي، ع 53، بغداد 1417هـ/1996م.

قجة محمّد:
- تطوّر المنهج العلمي في الكتابات التاريخية عند المسلمين وصولا إلى ابن خلدون، ضمن نحو قراءة عربية للتاريخ والحاضر، مراجعة علي محافظة، ط 01 مؤسّسة عبد الحميد شومان، عمّان، الأردن 2007.

القدّوري سمير:
- الفقيه عيسى بن سهل الأسدي الجيّاني(ت 486هـ)، التاريخ العربي، ع 37، الرباط 206.

قشّي فاطمة الزهراء:
- الحياة الفكرية في قسنطينة خلال العهد العثماني مساهمة عائلة الفكّون – "أو عرض كتاب النوازل"، المجلّة التاريخية المغربية، عدد 57-58، تونس جويلية 1990.

ابن قمار لخضر:
- قراءة في نوازل الشيخ باي بن عمر الكنتي الوافي،مجلّة الواحات للبحوث والدراسات، ع 17، غرداية، الجزائر محرّم 1434هـ/ ديسمبر 2012م.

القيسي نوري حمّودي:
- الشعر وثيقة تاريخية تغني أحداثه وتحقّق وقائعه، المورد، م 15، ج 3-4، بغداد 1406هـ/1986م.

كارتلوج بول:
- ما التاريخ الاجتماعي الآن؟، ضمن ما التاريخ الآن، تحرير ديفيد كانادين، ترجمة قاسم عبده قاسم، ط 01، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2006.

كنعان أحمد محمّد:
- "من إشكاليات التأريخ"، التاريخ العربي، ع 47، الرباط 1430هـ/ 2009م.

اللجمي سامية شبشوب:
- كتب الفتوى والنوازل: مدخل آخر لمقاربة تاريخ الأسرة في المجتمعات الإسلامية، ضمن ندوة قانون الأسرة في البلاد العربية-الإسلامية قراءة للضوابط الدينية والقانونية، مؤسّسة كونراد أديناور، تونس 2005.

لحمر حميد:
- اهتمام الفقهاء بموضوع الماء وأقسامه، دعوة الحقّ، ع 392، الرباط 2009.

لشكر عمر:
- قراءة في فهرس مغربي، دعوة الحقّ، ع 315، الرباط نوفمبر – ديسمبر 1995.

لمراني محمّد علوي:
- قضايا الماء في بلاد المغرب الأقصى من خلال كتب النوازل الفقهية «المعيار للونشريسي كنموذج»، ندوة الماء في تاريخ المغرب، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب 1999.

مبارك رضوان:
- حول بعض القضايا المذهبية والعقيدية في العصر المرابطي من خلال فتاوى ابن رشد، ضمن التاريخ وأدب النوازل، تنسيق محمّد المنصور ومحمّد المغراوي، ط 01 منشورات كلّية الآداب، الرباط 1995.

بن محمذن محمّدو:
- الرحلات الاستكشافية الفرنسية في الصحراء الكبرى (الدوافع والعراقيل)، مجلّة العلوم الإنسانية، ع 20، قسنطينة 2003.

المريخي مشلّح بن كميّخ:
- نقش إسلاميّ يؤرّخ لتجديد رخام الكعبة المشرّفة سنة 680هـ/ 1281م بأمر من السلطان الرسولي الملك المظفّر، الدارة، ع 03، س 31، الرياض 2005.

مزين محمّد:

- الأدب الفقهي والأزمة (ق 17)، الإسطوغرافيا والأزمة-دراسات في الكتابة التاريخية والثقافة- أعمال يوم دراسي، تنسيق عبد الأحد السبتي، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الرباط 1994.
- التاريخ المغربي ومشكل المصادر. نموذج النوازل الفقهية،مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد خاص، فاس 1406هـ/ 1985م
- حصيلة استعمال كتب النوازل الفقهية في الكتابة التاريخية المغربية، ندوة البحث في تاريخ المغرب. حصيلة وتقويم منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الرباط 1989، ص 75.
- مساهمة علماء مكناس وفقهائها في حلّ مشاكل المجتمع المغربي عبر كتب النوازل الفقهية خلال بداية العصر الحديث، أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، مكناس 1988.
- من نوازل الجهاد للزيّاتيمجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية ع خاصّ، فاس، 1406هـ/ 1985.
- الموت في مغرب القرن العاشر من خلال كتاب الجواهر للزيّاتي، ضمن التاريخ وأدب النوازلدراسات تاريخية مهداة للفقيد محمّد زنيبر، تنسيق محمّد المنصور ومحمّد المغراوي، ط 01 منشورات كلّية الآداب بالرباط، الرباط 1995.

مسلم صبري:

- ابن خلدون وعلم الفلكلور، الكاتب العربي، ع 74، دمشق خريف 2006.

أبو مصطفى كمال السيّد:

- جوانب من حضارة المغرب الإسلامي-من خلال نوازل الونشريسي-، د ط، مؤسّسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1997.
- صور من المجتمع الأندلسي في عصر الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن رشد القرطبي، المجلّة التاريخية المصرية، م 37، القاهرة 1990.

المطاد عبد العزيز:

- أصول المصطلح، مجلّة الآداب و العلوم الإنسانية، القنيطرة، المغرب 2006، ع 05.
- علم المصطلح وقضايا الوضع والتوليد، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، المغرب 2006، ع 06.

مطلوب ناطق صالح:

- كتاب الصلة لابن بشكوال. دراسة في منهجه وقيمته العلمية، المؤرّخ العربي، ع 39، بغداد 1409هـ/ 1989م.

معروف بشار عواد:

- "مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ"، مجلّة الأقلام، ج 05، س 01، بغداد 1384هـ/.

معصر عبد الله:

- النوازل الاقتصادية بالغرب الإسلامي، المصباحية، منشورات جامعة سيدي محمّد بن عبد الله، ع 05، فاس، المغرب 2001.

المغراوي محمّد:

- فتوى أبي الفضل ابن النحوي حول كتاب إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي، متنوّعات محمّد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998.
- مسائل العملة والصرف والأسعار في العصر المرابطي من خلال "فتاوى ابن رشد"، ضمن التاريخ وأدب النوازل، تنسيق محمّد لمنصور ومحمّد المغراوي، ط 01 منشورات كلّية الآداب، الرباط 1995.

المكنيسي عزيزة:

- "قضية المصطلح وآفاق الدراسة المصطلحية"، مجلّة الآداب و العلوم الإنسانية، القنيطرة، المغرب 2006.

المنصور محمّد:

- "مصدر جديد لدراسة التاريخ الاجتماعي للمغرب عند مطلع القرن التاسع عشر:كنّاشة المشّاط"ضمن متنوّعات محمّد حجّي، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروي 1998.

منصوري عثمان:

- حدود إسهام الفتاوى في التاريخ الاقتصادي المغربي، أمل، ع 07، س 03، الدار البيضاء، المغرب 1996.

المنوني محمّد:

- لقطات من معيار الونشريسي عن الحياة العلمية في فاس المرينية، ضمن التاريخ وأدب النوازل، تنسيق محمّد المنصور ومحمّد المغراوي، ط 01، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمّد الخامس، الرباط 1995.

المواهبي محمّد الهبطي:

- من فتاوى غمارة خلف تاريخها القريب، الإحياء، ع 20، الرباط 2003.

المهناوي محمّد:

- الفقيه الرسمي ومأزق الشورى في دولة الإسلام من خلال فتوى ابن ناجي في قضية تمليك الحراطين، مجلّة كلّية الآداب ، ع 01، الجديدة، المغرب 1993.

النجّار جميل موسى:

- علم التاريخ وتفسير التاريخ في الفكر الخلدوني، مجلّة المجمد العلمي، ج 03، م 54، بغداد 1428هـ / 2007م.

الهرامة عبد الحميد بن عبد الله:

- ظاهرة المنفرجات الأندلسية في القرن 8/ 14، دراسات أندلسية، ع 15، تونس رمضان 1416هـ/ جانفي 1996.

الهلالي محمّد ياسر:

- نوازل بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط. تقديم وترتيب ببليوكرونولوجي، دعوة الحقّ، ع 396، الرباط 1431هـ/2010م.

الهنتاني نجم الدين:

- البحر وشؤونه في نظر علماء المالكية بإفريقية وفي نظر زهّادها إلى منتصف القرن V هـ/ XI م، البحث العلمي، ع 46، جمعة محمّد الخامس، الرباط 1999.

الهيلة محمّد الحبيب:

- مناهج كتب النوازل الأندلسية والمغربية من منتصف القرن 11/5 إلى نهاية القرن 15/9، دراسات أندلسية، ع 09، تونس جانفي 1993.

الوارث أحمد:

- الماء في دكالة خلال العصر الوسيط من خلال سير الصالحين: كتاب التشوّف إلى رجال التصوّف نموذجا، دعوة الحقّ، ع 392، الرباط 2009.

الواركلي حسن:

- إشارات اجتماعية و اقتصادية عن مدينة (المرية) من خلال مصدر فقهي، بحوث الملتقى الثاني للعلوم التاريخية ، مدريد 1992.
- الفقيه الغرناطي أبو سعيد فرج بن لبّ والأدب،حوليات كلّية اللغة العربية، ع 04، مرّاكش نوفمبر 1992.
- لمحات من حياة غرناطة النصرية في القرن الثامن الهجري(من خلال مسائل ابن لبّ) مجلّةكلّية الآداب، ع 01، س 01، تطوان ربيع الأوّل 1407هـ/ نونبر 1986.

وقيدي محمّد:

- العلوم الإنسانية من ابن خلدون إلى أوغست كونت، دراسات عربية، ع 06، س 17، بيروت ابريل 1981.
- العلوم الإنسانية من ماركس إلى يومنا الحاضر، دراسات عربية، ع 07، س 17، بيروت مايو 1981.

اليغلوطي الناصر:

- المأثورات الشعبية في تونس كما وردت في كتب الرحّالة الأوربيين، مجلّة الحياة الثقافية، ع 192، تونس إبريل 2008.

يفوت سالم:

- الزمن التاريخي. المعقولية والغائية، ضمن كتاب "كتابة التواريخ"، تنسيق محمّد مفتاح، ط 01، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب 1999.

الرسائل الجامعية:

إيريس سلام:
- دراسة و تحقيق نوازل ابن هلال السجلماسي(903هـ/ 1497م)، أطروحة دكتوراه مرقونة، إشراف عبد السلام الهرّاس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمّد بن عبد الله 1422هـ/ 20001م.

البوكيلي فائزة:
- الحياة العلية في الأندلس في العصر المرابطي، أطروحة دكتوراه مرقونة، إشراف محمّد المغراوي، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2004 - 2005.

الشاذلي عبد اللطيف:
- المجتمع المغربي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر من خلال الآداب الصوفية، أطروحة دكتوراه مرقونة،إشراف محمّد مفتاح، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1407هـ/ 1987م.

الصمدي مصطفى:
- فقه النوازل بالأندلس تاريخا ومنهجا، أطروحة دكتوراه مرقونة، إشراف عقّي النماري، شعبة الدراسات الإسلامية، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، السنة الجامعية 1421-1422هـ/ 2000-2001م.

طاهر بن علي:
- ابن حزم وظاهرة التجديد، رسالة ماجستير مرقونة، إشراف موسى لقبال، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001/ 2002.

العواودة رائد عبد الجليل محمّد:
- فلسفة التأويل التاريخي عند روبن جورج كولنجوود، أطروحة مرقونة لاكمتال متطلّبات درجة الدكتوراه، إشراف وليد أحمد عطّاري، كلّية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، السنة الجامعية 2011/ 2012.

محمود خديجة لطفي:
- مناهج النظر في فقه النوازل، رسالة مرقونة لاستكمال متطلّبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والأصول، إشراف هايل عبد الحفيظ داوود، كلّية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، السنة الجامعية 2008/2009.

المعاجم:

الأنصاري زكريا بن محمّد (926هـ/ 1520م):

- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: مازن المبارك، ط 01، دار الفكر المعاصر، بيروت 1411ه/ 1991م.
البستاني بطرس:
- محيط المحيط، د ط، مكتبة لبنان، بيروت 1987.
البغدادي إسماعيل باشا بن محمّد:
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، د ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت.
البغدادي قدامة بن جعفر الكاتب:
- جواهر الألفاظ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1405ه/ 1985م.
التهانوي محمّد علي:
- كشّاف اصطلاحات الفنون و العلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، ط 01، بيروت 1996.
التونكي محمود حسن:
- معجم المصنّفين، د ط، مطبعة وزنكوغراف طبّارة، بيروت 1344ه/ 1925م.
الجرجاني علي بن محمّد بن علي (816ه/1413م):
- التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت 1422ه/2002م.
الجواليقي أبو منصور موهوب بن أحمد (540هـ/1145م):
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دار الكتب، ط 02، القاهرة 1389هـ/ 1969م.
الجوهري إسماعيل بن حمّاد (393هـ/ 1003م):
- الصحاح، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط 03، بيروت 1404هـ/ 1984م.
دائرة المعارف:
- مادّة الأندلس، د ط، دار المعرفة، بيروت.
رضا أحمد:
- معجم متن اللغة، د ط، مكتبة الحياة، بيروت 1380ه/ 1960م.
الزبيدي محمّد مرتضى (1205ه/1790م):
- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، الكويت 1385هـ/ 1965م.
سركيس يوسف إلياس:
- معجم المطبوعات العربية، د ط ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د ت.
سليم شاكر مصطفى:
- قاموس الأنثروبولوجيا، إنكليزي-عربي، ط 01، الكويت 1981.
ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل (458ه/1066م):

- المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1421ه/ 2000م.
- المخصّص، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.

ابن فارس أحمد أبو الحسين بن زكريا(395هـ/1004م):

- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر العربي، بيروت.
- مجمل اللغة، تحقيق: زهير عند المحسن سلطان، مؤسّسة الرسالة، ط 02، بيروت 1406هـ/ 1986م.

الفراهيدي الخليل بن أحمد (170ه/):

- كتاب العين مرتّبا على حروف المعجم، ترتيب عبد الحميد هنداوي، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1424ه/ 2003م.

الفيومي أحمد بن محمّد بن علي المقري:

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للإمام الرافعي: د ط، المطبعة البهية المصرية، القاهرة د ت.

مجمع اللغة العربية:

- المعجم الوسيط، ط 02، دار المعارف، مصر 1393ه/ 1973م.

ابن منظور محمّد بن مكرم(711هـ/1211م):

- لسان العرب ، دار المعارف، القاهرة د ت.

<u>المراجع الأجنبية:</u>

Altmeyer (J. Jean):

- Cours de philosophie de l'histoire, Meline, Cans et Compagnie, Bruxelles, Belgique 1840.

Aron (Raymond):

- La philosophie critique de l'histoire, Librairie philosophique J. Vrin, Paris 1969.

Aron (Raymond):

- Introduction à la philosophie de l'histoire, Editions Gallimard, Paris 1991.

Augustin (Saint):

- Confessions, traduction par Dom Louis Gougaud, Les Editions GRES et Cie, Paris 1923.

Banier (L'abbé) :

- La mythologie et les fables expliquées par l'histoire, Libraire Brisson, Paris 1921.

Baroud (Ramzy):

- My father was a freedom fighter, Gaza's untold story, Pluto Press,London 2010.

Barraclough (Geoffrey) :

- Tendances actuelles de l'histoire, Editions Flammarion, Paris 1980.

Barth (Paul) :

- Die philosophie der geschichte als sociologie, Leipzig 1987.

Bazin (L'Abée):

- La philosophie de l'histoire, Cramer, Geneve, 1765.

Blackmar (W. Franc):

- The study of history and sociologie, Kansas Publishing House, USA 1890.

Benloew (Louis):

- Les lois de l'histoire, Librairie Germer-Baillière et C^ie^, Paris 1881.

Berque (Jacques) :

- L'interieur du Maghreb XV^e^-XIX^e^ siècles, Gallimard, Paris 1978.
- Les Nawazils al muzaraa d'après le Miyar Al Jadid, Moncho, Rabat1940.

- Ulémas : fondateurs insurgés du Maghreb XVII^{e} siècles, Sindbad, Paris 1982.

Berr (Henri):

- Synthèse en histoire, librairie Félix Alcan, Paris 1911.
- L'histoire traditionnelle et la synthèse historique, Librairie Félix Alcan, Paris 1921.

Blachère (Régis) et Darmaun (Henri)

- Extraits des principaux geographes arabes du Moyen Age, 2^{em} Edition, Librairie C. Klincksieck, Paris 1957.

Bloch (Marc) :

- Apologie pour l'histoire ou Métier d'historien, Armand Colin, Paris 1993.

Boudon (Raymond):

- Comment écrire l'histoire des sciences sociales », in: <u>Communications</u>, Paris 1992, V 54, N° 01.

Bourdeau (Louis):

- L'histoire et les historiens, Librairie Germer Baillière et Cie, Paris 1888.

Bourdé (Guy).Martin (Hervé):

- Les écoles historiques, Editions du Seuil, Paris 1983.

Boyer (Alain) et autre

- Raymond Aron, la philosophie de l'histoire et les sciences sociales, Colloque organisé à l'Ecole normale supérieure en 1988, Editions Rue d'Ulm, Paris 1999.

Braudel (Fernand) :

- Ecrit sur l'histoire, Flammarion, Paris 1969.

Brunschwig (Robert) :

- La Bèrbèrie Orientale sous les Hafsides, des origines à la fin du XVe siècle.

Buchez (Philippe-Joseph):

- Introduction à la science de l'histoire, Librairie Guillaumin, 2^{e} édition, Paris 1842.

Bury (J. B.):

- The ancient Greek historians, Macmillan Company, New York 1909.

Cahen (Claude) :

- Introduction à l'histoire du monde musulman médiéval (VII-XV$_{eme}$ **S),** Edition Maisonneuve, Paris 1982.

Carr (Herbert. Wildon) :
- The problem of truth, Dodge Publishing Co, New York 1913.

Carr (Herbert. Wildon):
- The philosophy of Benedetto Croce, London 1917.

Cheyney (P. Edward):
- What is history ?, Alumni Register, University of Pennsylvania, Philidelphia 1907.

Crawford (Guy Stanhope Osbert) :
- Man and his past, Oxford University Press, London 1921

Croce (Benedetto):
- Teoria e Storia, 2 edizione, GIus Laterza & Figli, Bari, Italia 1920.
- What is living and what is dead of the philosophy of Hegel, translated by Douglas Ainslie, Russel & Russel, U S A 1915.

De Coulanges (Fustel) :
- Questions historiques, Librairie Hachette, Paris 1893.
- Recherches sur quelques problèmes d'histoire, Librairie Hachette, Paris 1885.

De Figueiredo (Fidelino):
- O Espirito historico », 3em Edicao, Livraria classica editor, Lisboa, Portugal 1920.

De Certeau (Michel):
- L'écriture de l'histoire, Editions Gallimard, Paris 1975.

Doron (M. Richard) :
- American Folklore, The University of Chicago Press, Chicago, U S A 1959

Droysen (Gust. Joh):
- Grundriss der Historik, Leipzig 1882.

Dufresnoy (Lenglet Nicolas) :
- Méthode pour étudier la géographie, Tilliard Libraire, Paris.

Duncalf (Frederic) and August (C. Krey):

- Parallel source problems in medieval history, Happer & Brothers Publishers, New York 1912.

Feder (S. J. Alfred):

- Lehbruch der historischen methodik, Auflage, Regensburg, Deutschland 1922.

Ford Rhodes (James):

- Historical essays, The Macmillan Company, New Work 1909.

Foucault (Michel):

- L'archéologie du savoir, Editions Gallimard, Paris 1973.

François (Daunon. P-C):

- Cours d'études historiques, Firmin Didot Frères, Libraires, Paris 1842.

Frère (L'Abbé):

- Principes de la philosophie de l'histoire, Chez Gaumes Frères, Paris 1938.

Fueter (Eduard):

- "Histoire de l'historiographie moderne", Traduit de Emile Jeanmaine, Librairie Felix Alcan, Paris 1914.

Gaylord Bourne (Edward) :

- Essays in historical criticisme, London 1901.

Gadamer (Hans-Georg):

- Le problème de la conscience historique, Editions Seuil, Paris 1996

Gardiner (R.Samuel):

- introduction to the study of english history, Edition 04,London 190.

Gebhart (Emile):

- La Renaissance italienne et la philosophie de l'histoire", Librairie Léopold Cerf, Paris 1887.

Georges (Guvitch) :

- Traité de sociologie, Presses universitaires de Paris, Paris 1960.

Grafton (Anthony):

- Les origines tragiques de l'érudition, traduit par Pierre-Antoine (Fabre), Edition du Seuil, Paris 1998.

Gratry (Auguste):

- La morale et la loi de l'histoire, Librairie Charles Douniol, Paris 1871.

Guiraud (Paul) :

- Fustel de Coulanges, Librairie Hachette, Paris 1896.

Halphen (Louis):

- L'histoire en France depuis cent ans, Librairie Armand Colin, Paris 1914.

Henri (T.):

- History of civilization in England, London 1857.

Vendryes (Joseph):

- Le language. Introduction linguistique à l'histoire, La naissance du livre, Paris 1921.

Herder (Johann. Gottfried):

- Philosophie de l'histoire de l'humanité, Traduction Emile Tandel, Firnin Didot Fréres, Paris 1861.

Husband Baird (George):

- Historical Evidence, Clarendon Press, Oxford 1909.

Hyppolite (Jean):

- Introduction à la philosophie de l'histoire de hegel, Editions du Seil, Paris 1983.

Idris (R. Hady):

- Manaqib d'Abu Ishaq Al-Jabanyani, Presses universitaires de France, Paris 1959.

Lacombe (Paul):

- De l'histoire considérée comme science, Librairie Hachette, Paris 1894.
- Introduction à l'histoire littéraire, Librairie Hachette, Paris 1898.

Langlois (Charles-Victor) et Seignobos (Charles) :

- Introduction aux études historiques, éditions Kimé, Paris 1992.

Langlois (Charles-Victor):

- Société française au XIII^{e} siècle, d'après un roman d'aventure, Librairie Hachette et C^{ie}, Paris 1904.

Laroui (Abdallah) :

- L'histoire du Maghreb : un essai de synthèse, Edition Maspéro, Paris 1982.

Le Goff (Jacques) (direction):

- La nouvelle histoire, Editions Complexe, Paris 1978.

Lévi-Strauss (Claude):

- La pensée sauvage, Plon, Paris 1962.

Levrault (Léon):

- L'histoire (évolution du genre), 2em tirage, Libraire classique Paul Delaplane, Paris 1907.

Lowie (H. Robert):

- "Culture & Ethnologie", New York 1917.

Mace (H. William.):

- Method in history for teachers and students, Ginn & Company Publishers, London 1898.

Mason (A. William) :

- A history of the art of writing, The Macmilan Company, New York 1920.

Marrou (I. Henri):

- De la connaissance historique, Editions du Seuil, Paris 1954.

Mezzine (Larbi) :

- Le Tafilalt contribution à l'histoire du Maroc aux XVIIe et XVIIIe siècles, Publication de la faculté des lettres, Rabat 1987.

Momigliano (Arnaldo):

- Les fondations du savoir historique, Traduit par Isabelle Rozenbaumas, 2^{e} tirage, Les Belles Lettres, Paris 2004.

Morrow Fling (Fred):

- The writing of history. an introduction to historical method, Yale University Press, London 1902, pp 48-125.

Nordau (Max) :

- The interpretation of history, Translated by M. A. Hamilton, Moffat, Yard and Company, New York 1911.

Otlet (Paul):

- Traité de documentation, Editions Mundaneum, Bruxelles 1934.

Perrin (Bernadotte):

- History, The Columbia University Press, New York 1912.

Plékhanov (Georges) :

- Essai sur le développement de la conception moniste de l'histoire, Editions Sociales, Paris 1973.

Pradalié (Georges) :

- Balzac historien, Presses universitaires de France, Paris 1955.

Provençal (Lévi) :

- Histoire de l'Espagne musulmane, Maisonneuve et Larose, Paris 1999.

Renan (E. Joseph) :

- Etudes d'histoire religieuse, Michel Lévy Fréres, Libraires-Editeurs, Paris 1858.

Rev (H B. George):

- Historical evidence, Clarendon Press, Oxford 1909.

Ribera (Julian):

- Lo cientifico en la Historia, Impreta de P. Apalategui, Madrid 1906.

Rogers (James. E. Thorold):

- The économique interpretation of history, T. Fisher Unwin, London 1888.

Rousseau (J. Jean):

- Les confessions, Charpentier Libraire-Editeur, Paris 1811.

Roux-Lavergne (C. Pierre):

- De la philosophie de l'histoire, Bibliothèque nouvelle, Paris 1850.

Roux-La Vergne (M):

- De la philosophie de l'histoire, Clermont. Ferrand, Paris 1850.

Sauvaget (Jean) :

- Introduction à l’histoire de l’Orient musulman : éléments de bibliographie, Editions Maisonneuve, Paris 1961.

Schacht (Joseph) :

- Esquisse d’une histoire du droit musulman, Edition Max Besson, Paris 1953.

Seligman (R-A. Edwin) :

- The economique interpretation of history, Second edition, Columbia University Press, New York 1907.

Shailer (Mathews) :

- The spirituel interpretation of history, Harvard University Press, Cambridge, England 1916.

Shotwel (T. James):

- An introduction to the history of history, Columbia university press, U S A 1922.

Simmel (Georg):

- Die probleme der Geschichtsphilosophie, Leipzig 1905.

Smith (M.A. Godwin):

- Lectures of the study of history, Harper & Rrathers Publishers, New Work 1866.

Stanlay (Macaulay):

- Historical nuggets: The essence and Art of History, New York 1900.

Teggart (J. Frederick):

- Prolegomena to history, university of california publications, U S A 1916.

Teggart (J. Frederick):

- "The processes of history", Oxford University Press, London 1918.

Turki (Abdel Magid):

- Théologiens et jurists de l’Espagne musulmane: aspects polémiques, Editions Maisonneuve rt Larose, Paris 1982.

Villari (Pasquale):

- Scritti vari, Editore Nicola Zanichelli, Bologna, Italia 1911.

Villari (Pasquale):

- Studies historical and critical, Charles Scribner's Sons, New Work 1907.

Veyne (Paul) :

- Comment en écrit l'histoire, Editions du Seuil, Paris 1996, pp 347- 382.

Westfall Thompson (Janes) :

- A history of historical writing, The Macmillan Company, New York 1942.

المقالات الأجنبية:

Al-Azmeh (Aziz) :

- Histoire et narration dans l'historiographie arabe, in Annales E S C, Paris, Mars-Avril 1986, V 41, N° 02.

André (Miquel):

- Rome chez les géographes arabes, in: Comptes-rendus des séances de l'Académie des inscriptions et belles-lettres, Paris 1975, Année 118, N° 02, p 281.

Arcas Campoy (Maria):

- Teoria y pratica del fiqh en Granada Nazari: Fuentes studios y algunas conclusions, in: Estudios Nazaries, editados por Castillo Castillo, Granada 1997.

Arié (Rachel) :

- Panorama del florecimiento cultural en la Granada nasri del sigloXV, in : En el epilogo del Islam andalusi : Granada del siglo xv, universidad de Granada, Granada 2002.

Baboulet (Luc):

- Du document au monument, in: Communications, Paris 2001, V 71, N° 01.

Barth (Paul):

- Die philosophie der geschichte als sociologie, Leipzig 1987.

Barthes (Roland) :

- L'écriture de l'événement , in : Communications, Paris 1968, N° 12.

Baulig (Henri):

- Marc Bloch , géographe, in A H S, Paris 1945,V 8, N° 2.

Bédarida (François) :
- Le temps présent et l'historiographie contemporaine, in : Vingtième siècle. Revue d'histoire, N° 69.

Belhachemi (Faouzia):
- Nouvelle interprétation du processue de peuplement dans le massif du Hoggar à partir des géographes arabes", in: Revue de géographie alpine, Grenoble, France 1991, T 79, N° 01.

Ben Chneb (Mohammed) :
- La guerre de Crimée et les algeriens. Par le Cheikh Sidi Mohammed ben Ismail d'Alger, in : Revue Africaine, Alger 1907. V 51, N° 166-167.

Berger (Guy):
- Chateaubriand face à l'histoire, in C A I E F, Paris 1995, V 47, N° 01

Bernard-Griffiths (Simone):
- Histoire naturelle et histoire de la philosophie d'Edgar Quinet, in C A I E F, Paris 1995, N° 47.

Berque (Jacques) :
- Les Hilaliens repentis ou l'Algérie rurale au XVe siècle, d'après un manuscrit jurisprudentiel, in A E S C, Paris 1970, 25e année, N° 05, pp 1328-1329.
- Retour à Mazouna, in A E S C, 27e année, Paris 1972, N° 01.

Bittermieux (J.) :
- Notes sur le principe de causalité, in Revue Néo-Scolastique de philosophie, Paris 1920, V 22, N° 87.

Boucheron (Patrick):
- Ecrire autrement l'histoire politique, in: Médiévales, Paris 1998, V 17, N° 34.

Boudon-Millot (Véronique), Pietrobelli (Antoine) :
- De l'arabe au grec. Un nouveau témoin du texte de Galien (Le Vlatadon), in : Comptes-rendus des séances de l'année-Académie des inscriptions et belles lettres, Paris 2005, N° 02.

Boudon (Raymond):

- Comment écrire l'histoire des sciences sociales F, in : Communications, Paris 1992, V 54, No 01.

Bourdieu (Pierre) :

- La cause de la science, in A R S S, Paris 1995, V 106, N° 01.

Bourdieu (Pierre):

- Les sciences sociales et la philosophie, in: A R S S, Paris 1983, V 47, N° 01

Bourgey (André):

- Islam et géographie", in: Revue de géographie de Lion, V 45, N° 01, Lion 1970.

Bourqia (Rahma) :

- Droit et pratiques sociales. Le cas des Nawazil au XIX^e siècle, in : Hespéris Tamuda, V 37, F 02, Rabat 1997.

Bouton (Christophe):

- La tragédie de l'histoire. Hegel et l'idée de l'histoire mondiale, in Romantisme, Paris 1999, V 29, N° 104.

Broc (Numa) :

- Voyages et géographie , in : Revue d'histoire des sciences et de leurs applications, Paris 1969, V 22, N° 02.

Brunschwig (Robert) :

- Fiqh Fatimide et Histoire de l'Ifriqiya, in Mélanges G. Marçais, Alger 1957

Buchsenschutz (Olivier) et autre :

- Histoire quantitative et archéologie protohistorique », in : Histoire et Mesure, Paris 1995, V 10, N° 03.

Burguière (André):

- De la compréhension en histoire, in : A E S C, Paris 1990, V 45, No 01.

Burguière (André):

- Histoire d'une histoire: la naissance des Annales, in : A E S C, Paris 1979, V 34, N° 06.

Butor (Michel):

- Le voyage et récriture", in: Romantisme, Paris 1972, N° 04.

Cahen (Claude) :

- Les nawazil d'ibn Sahl, in : Hespéris Tamuda, V 14, Rabat 1973.

Carbonell (Charles-Olivier):

- L'histoire dite "positivisme" en France, in: Romantisme, Paris 1978, N° 21-22.

Charouiti (Hasnaoui Milouda) :

- El siglo XV en la Yunna de Ibn Asim, in : En el epilogo del Islam andalusi : La Granada del siglo XV, Universidad de Granada, Granada 2002.
- Una familia de juristas en los siglos XIV y XV : los Banu Asim de Granada, in : Estudios onomastico-biograficos, editados por Manuela Marin, Consejo superior de investigacines cientificas, Madrid 1994.

Castellano (Camarero Inmaculada) :

- La ropa del quintero (jammas) segun una fetua de Al-Qawri (s. XV), in : AL-QANTARA, V 30, N° 02, Madrid 2009.

Charnay (Jean-Paul) :

- Sur une méthode de sociologie juridique : l'exploitation de la jurisprudence, in A E S C, Paris 1965, N° 03.

Chevrier (Jean-François) :

- Documents de culture, documents d'éxperience, in : Communications, Paris 2006, V 79, No 79.

Chimot (Jean-Philippe):

- Entre histoire et mythe: Delacroix; Daumier, in Romantisme, Paris 1999, V 29, N° 104.

Citti (Victtorio) :

- Le texte et les textes , in : Dialogues d'histoire ancienne, Paris 1986, V 12, N° 01.

Coninck (Frédéric) et Godard (Francis) :

- L'approche biographique à l'épreuve de l'interprétation. Les formes temporelles de la causalité, in : R F S, V 31, N° 01, Paris 1990.

Cordova (Sarah Davies):

- Récit de la danse et graphies dansées au XIXe siècle, in : Littérature, Paris 1998, No 112.
Cotte (Dominique):
- Le concept de (document numérique), in: Communication et langages, Paris 2004, N° 140.
Courgeau (Daniel) et Lelièvre (Eva) :
- L'approche biographique en démographie, in : R F S, V 31, No 01, Paris 1990.
Croizy-Naquet (Catherine) :
- Ecrire l'histoire: le choix du vers ou de la prose aux XIIe et XIIIe siècles, in : Médiévales, Paris 2000, V 19, N° 38
Couzinet (Viviane):
- Le document: leçon d'histoire, leçon de méthode, in : Communication et langages, Paris 2004, N° 140.
D'Almeida-Topor (Hélène):
- L'historien et l'image, in : Vingtième Siècle. Revue d'histoire, Paris 1995, V45, N° 01.
Dakhlia (Jacelyne):
- L'histoire est dans l'attente", in: Cahiers d'études africaines, Paris 1990, V 30, N° 19.
Dammame (Dominique) :
- Des instruments biographiques, in : Pôle Sud, Paris 1994, N° 01.
De Dampierre (Eric) :
- Le sociologue et l'analyse des documents personnels, in : A E S C, N° 03, Paris 1957, p 442.
Defourny (Buckle. Maurice):
- La philosophie de l'histoire chez Condorcet, in Revues Néo-Scolastique, Paris 1904, V 11, N° 42.
De la Granja (Fernando) :
- Condena de Boabdil por los alfaquies de Granada », in : Al-Andalus, V 36, Madrid 1971
Delmas (Jean-Loup) :
- L'élargissement de la notion de source, in : L'histoire et le métier d'historien en France 1945-1995, direction de François (Bédarida), Maison des sciences de l'homme, Paris 1995.

De Munnyck (P.) :

- La racine du principe de causatité, in Revue Néo-Scolastique de philosophie, Paris 1914, V 21, N° 82.

Djeghloul (Abdelkaser):

- Ibn Khaldoun: La politique et l'histoire, in Majallat et-tarikh: Actes du Colloque International sur Ibn Khaldoun, Alger 1982, pp: 217-218.

Dubois (Henri):

- Un voyage princier au XIVe siècle(1344), in: A S H M E S P, Aubazine 1996, No 26.

Duclert (Vincent) :

- Les historiens et les archives, in : Genèses, N° 36, Paris 1999.

Dudon (Paul):

- Pour écrire l'histoire d'une congrégation religieuse, in: R H E F, Paris 1932, Tome 18, N° 81.

Duranton (Henri):

- La diffusion d'une nouvelle histoire: les avatars de clio au XVIIIe siècle" in R H S, Paris 1991, V 44, N° 03.

Ehrard (Jean):

- L'histoire revisitée par la Révolution. Condorcet et Volney, in M E F R, Paris 1996, V 108, N° 02.

El Azemmouri (Thami) :

- Les nawazil d'Ibn Sahl section relative a l'Ihtisab, in : Hespéris-Tamuda, V 14, Rabat 1973.

El Hour (Rachid) :

- Cordoba frente a lo Almorovides: familias de cadies y local en Al-Andalus, Revista del instituto egipcio de estudios islamicos en Madrid, Madrid 1997, V XXIX.

Fadel (Mohammad):

- Rules judicial discretion, and the rule of law in Nasrid Granada, in: Islamic law, theory and practice, Edited by R. Gleave and E. Kermali, Tauris Publishers, London 1997.

Febvre Lucien) :

- De la théorie à la pratique de l'histoire, in A E S C, Paris 1953, V 08, N° 03.
- De l'histoire au martyre. Marc Bloch 1886-1944. In A H S, Paris 1945, V 08, N° 01.
- Histoire et géographie, in A E S C, Paris 1950, V 05, N° 01.
- Marc (Bloch): Marc Bloch. Témoignage sur la période 1939- 1940: extraits d'une correspondance intime, in A H S, Paris 1945, V 8, N° 1.
- Parole, matiere première de l'histoire, in : Mélanges d'histoire sociale, Paris 1943, No 04.
- Psychologie d'historiens : deux lettres de Fustel de Coulanges à Gabriel Monod et une lettre de Ferdinand Lot sur Fustel », in : A E S C, V 09, N° 02, Paris 1954.

Ferhat (Halima) :
- Famille et société a Sebta d'après l'ouvrage du cadi Iyyad Madhahib al-hukkam (XIIéme siècle), in : Hespéris Tamuda, V 30, F 02, Rabat 1992.

Fierro (Maribel) :
- El espacio de los muertos : fetuas andalusies sobre tumbas y cementerios », in : L'urbanisme dans l'occident musulman au moyen âge : aspects juridiques, Casa de Velázquez, Espana 2000.

Finley (I.Moses):
- Le document et l'histoire économique de l'Antiquité, in: A E S C, Paris 1982, V 37, N° 05.

Foisel (Madeleine):
- Le témoignage litteraire, sourse pour l'histoire des mentalités. Un exemple: Jean de la Vendre, in: H E S, Paris 1984, V 03, N° 01.

Fossier (Lucie):
- Informatique et documents médiévaux, in: A E S C, Paris 1976, V 31, N° 06.

Furet (François) :
- Histoire quantitative et construction du fait historique, in : A E S C, N° 01, 26e année, Paris 1971.

Furio (Diaz):

- L'evénement et l'histoire de la révolution française, in M E F R, Italie et Méditerranée, Paris 1992, V 104, N° 01.

Garcia (Luc Messanvi) :

- Archives et traditions orales", in Cahiers d'études africainesParis 1976, V 16, N° 61.

Garlan (Yvon) :

- De l'usage par les historiens du matériel amphorique greq, in : Dialogues d'histoire ancienne, Paris 1985, V 11.

Geremek (Bromislaw):

- Marc Bloch, historien et resistant, in A E S C, Paris 1986, V 41, N° 05.

Gheddadi (Abdesselam) :

- A l'aube de l'historiographie arabo-musulmane : la mémoire islamique, in Studia Islamica, Paris , N° 74.

Gilles (Bertrand):

- En marge du voyage des élites dans l'Italie des lumières. Du peuple regardé au peuple voyageur, in: M E F R I M, Paris 1999, V 111, N° 02.

Giuliano (Crifo):

- Scuola delle Annales e storia del diritto: la situozione italiana, in M E F R A, Paris 1981, V 93? N° 01

Gras (Michel):

- Donner du sens à l'objet. Archéologie, technologie culturelle et anthropologie", in: A H S S, Paris 2000, V 55, N° 03.

Grenier (Jean-Yves):

- Bernard Lepetit (1948-1996), in: A H S S, Paris 1996, V 51, N° 03.

Guenée (Bernard):

- Histoires, annales, chroniques. Essai sur les genres historiques au MoyenAge", in: A E S C, paris 1973, V 28, N° 04.

Guerreau-Jalabert (Anita):

- Aliments symboliques et symbolique de la table dans les romans arthuriens (XIIe-XIIIe siècles), in : A E S C, Paris 1992, N° 03.

Guichard (Pierre) :

- La production juridique et les sources jurisprudentielles dans l'occident musulman », in : Le médiéviste devant ses sources. Questions et méthodes, Publications de l'université de Provence, Aix-en-Provence 2004.

Hadj-Sadok (Mohammed) :

- La guerre 1939-40 selon un soldat poète algerien », in : R O M M, Paris 1973, N° 15-16.

Hamès (Constant) :

- La filiation généalogique (nasab) dans la société d'Ibn Khaldun, in : L'Homme, T 27, N° 102, Paris 1987.

Hartog (François):

- Introduction: Histoire ancienne et histoire, in: A E S C, Paris 1982, V 37, N° 05.

Hartog (François):

- Le témoin et l'historien, in: Divinatio, N° 13, Sofia, Bulgaria 2001.

Hartog (François):

- L'œil de l'historien et la voix de l'histoire, in: Communications, Paris 1986, V 43, N° 01.

Idris (R. Hady) :

- Le mariage en Occident musulman d'après un choix de fatwas médiévales extraites du Mi'yar d'al-Wansarisi, in : Studia Islamica, Paris 1970, N° 32.

Isabel (Maria) e Secall (Calero) :

- Cadies supremos de la Granada Nasri, in: Actas del XII congreso de la U.E.A.I.(MALAGA ? 1984), Madrid 1986.
- Referencias a Malagha en el Miyar Al-Mughrib de Al-Wansari, en: Multaqà al-dirāsāt al-Magribiyya al-Andalusiyya. Tayārāt al-fiqr fi l-Magreb wa-l-Andalus. Tetuán: Univ. Adel Malek Saadi, 1995.
- Una aproximacion al estudio de las fatwas granadinas : Los tamas de las fatwas de Ibn Siray en los Nawazil de Ibn Tarkat, in : Homenaje al prof Cabanelas Rodriguez ,

O.F.M.,con motivo de LXX aniversario, Universidad de Granada, Granada 1987.

Ishida (Hidetaka):
- Régimes narratifs et récits de voyage au Japon(1890-1930). Le voyage comme leçon des choses et de la modernisation, in: Genèses, Paris 1999, N° 35.

Jacqueline (Sublet) :
- La prosopographie arabe, in : A E S C, Paris 1970, N° 05, p 1237.

Jensen (K. Marc):
- Vigny, l'histoire et le roman, in C A I E F, Paris 1995; V 47, N° 01.

Joana (Jean):
- Les usages de la méthode biographique en science sociales, in: Pole Sud, Paris 1994, V 01, N° 01.

Joutard (Philippe) :
- Un proget régional de recherche sur les ethnotextes, in : A E S C, 35e année, N° 01, Paris 1980.

Junzo (Kawada) :
- Histoire orale et imaginaire du passé. Le cas d'un discours historique africain, in : A E S C, 48e année, N° 04, Paris 1993.

Kabra (Patricia) :
- Water Rights and Irrigation Practices in the Medieval Maghrib, in : Islamic law theory and practice, Editions . Tauris, London 1997

Kchir (Khaled):
- La perception de l'Ifriqiyya et sa construction par les auteurs maghrébins du Moyen âge in: Savoirs historiques au Maghreb: construction et usages, coordination/ Sammi Bargaoui, Editions CRASCO? Oran 20006.

Ladrière (Jean) :
- Histoire et destinée, in : Revue philosophique de Louvain, T 58, N° 57, Louvain, Belgique 1960.

Langloix (Charles-Victor) :

- Avertissements aux candidats à l'agrégation d'histoire (1901), in : V S R H, V65, N° 01, Paris 2000.

Larquié (Claude):

- La province de Madrid en 1646, d'après un document contemporain, in: Mélanges de la Casa de Velazquez, V 03, N° 01, Paris 1967.

Le Goff (Jacques) :

- Les contes de Perrault, in A E S C, N° 03, Paris 1970.

Lepenies (Wolf):

- Contribution à une histoire des rapports entre la sociologie et la philosophie, in: A R S S, Paris 1983, V 47, N° 01.

Lepetit (Bernard) :

- L'histoire quantitative : deux ou trois choses que je sais d'elle, in : Histoire et Mesure, V 04, N° 3-4, Paris 1989.

Leterrier (Sophie-Anne):

- L'histoire en révolution, in: A H R F, Paris 2000, V 320, N° 01.

Le Tourneau (Roger) :

- Ibn Khaldoun, laudateur et comtempteur des arabes, in : R O M M, N° 02, Paris 1966.

Leveau (Philippe) :

- Le paysage aux époques historiques : un document archéologique, in : A H S S, Paris 2000, No 03.

Lewicki (T. Fred):

- A Propos du Nom De l'Oasis de Koufra Chez Les Géographes Arabes du XIe et du XIIe Siècle, in: The Journal of African History, Cambridge 1965, V 06, N° 03.

Lindsay (James):

- Etude morale sur la première philosophie de l'histoire, in: Revue néo-scolastique; Paris 1902, V 09, N° 36.

Mabrouk (Saghir) :

- L'apport des textes juridiques (fatawi et hubus) dans l'éclaircissement de l'histoire urbaine de la ville de Taza (Maroc), in : L'urbanisme dans l'Occident musulman au Moyen Age, Madrid 1997.

Marandin (Jean-Marie) et Fradin (Bernard) :

- Autour de la définition : de la lexicographie à la sémantique, in Revue : Langue française , V 43, N° 01, Paris 1979.

Marcilhacy (Christiane) :

- Emile Zola, «historien» des paysans beaucerons, in : A E S C, Paris 1957, V12, N° 04.

Martines (Lauro) :

- Amour et histoire dans la poésie de la Renaissance italienne , in **:** A H S S, Paris 1996, V 51, N° 03.

Mazzoli-Guintard (Christine):

- Le royaume de Grenade au milieu du XIVe siècle: quelques données sur les formes de peuplement à travers le voyage d'Ibn Battuta, in: A S H M E S P, Aubazine, France 1996, N° 26.

Michel (Louis) :

- Le territoire de l'historien d'Emmanuel Le Roy Ladurie ou l'histoire des Annales à la troisième génération, in : R H A F, V 28, No 01.

Michonneau (Stéphane) :

- Le document comme trace ou la trace du document, in : communications, Paris 2006, N° 79.

Molins (Jesus Viguera Maria) :

- La cultura nazari y sus registros historicos, biobibliograficos y geograficos, in : Estudios nazaries, Editados por Concepcion Castillo Castillo, Universidad de Granada, Granada 1997.

Monkachi (Mohamed) :

- Lecture des mœurs de la femme rurale marocaine à travers les nawazil de Ziyati, in : Femmes rurales, dirigée par Aicha Belarbi, Casablanca 1996.

Monnet (Pierre) :

- Ville réelle et ville idéale à la fin du Moyen Âge : une géographie au prisme des témoignages autobiographiques allemands, in : A H S S, Paris 2001, N° 03.

Morrow Fling (Fred):

- Historical synthesis, in: A H R, Washington 1903, V IX, N° 01.

Naciri (Mohammed) :

- L'eau à Fès miroir social et politique d'une société urbaine, in : Critique économique, N° 07, Rabat 2002.

Noiriel (Gérard) :

- Naissance du métier d'historien, in Genèses, Paris 1990, V 01, N° 01.

Ory (Pascal) :

- L'histoire culturelle de la France contemporaine : question et questionnement, in : Vingtième Siècle. Revue d'histoire, Paris 1987.

Ory (Solange) :

- Aspects religieux des textes épigraphiques du début de l'Islam, in : Revue du monde musulman et de la Méditerranée, Paris 1990, N° 58.

Ozen (Sukru) :

- Los ulemas otomanos debaten sobre el sufismo : Fetuas para apaciguar el conflicto acerca del legado de Ibn Al-Arabi, in : El Sufismo y las normas del Islam, Traduccion : Alfonso Carmona, Murcia 2006.

Parise (Nicolas. F):

- Annales e numismatica antica, in M E F R A, Paris 1981. V 93, N° 01

Passeron(Jean-Claude) :

- Biographies,flux,itinéraires, trajectoires, in : R F S, V 31, N° 01, Paris 1990.

Paul Viallaneix (M):

- Michelet: le magistère de l'historien, in C A I E F, Paris 1995, N° 47.

Payen (Pascal) :

- Discours historique et structures narratives chez Hérodote, in A E S C, Paris 1990, V 45, N° 03.

Peef (Iordan):

- Aspects et problèmes de causalité dans la réalité socio-historique chez Ibn Khaldoun, in majallat et-tarikh: Actes du Colloque International sur Ibn Khaldoun, Alger 1982.

Pelaez Portales (David) :

- La Sura en al-Andalus, in : Anaquel de estudios arabes, Madrid 1998, N° 09.

Pomian (Krzysztof):

- L'histoire de la science et l'histoire de l'histoire, in A E S C, Paris 1975, V 30, N° 05.

Pinilla (Rafael):

- Unas fatwas atribuidas a Ibn Luyun, in : Actas del II coloquio Hispano-Marroqui, Granada, 6-10 Noviembre 1989, Instituto de cooperacion con el mundo arabe, Madrid 1992.

Popkim (D. Jeremy) :

- Connaissance de soi et connaissance historique. (Ego-hisoire) et savoir,in: Qu'est-ce qu'on ne sait pas en histoire ?, direction : Yves Beauvois et Cécile Blondel, Presses universitaires de Septentrion, Paris 1998.

Powers (S. David) :

- Fatwas as sources for legal and social history : A dispute over endowment revenues from fourteenth-century Fez in: AL-QANTARA, V 11, F 02, Madrid 1990.

Pudal (Bernard) :

- Du biographique entre "science" et "fiction" Quelques remarques programmatiques, in: Politix, Paris 1994, V 07, No 27.

Raphael (Freddy) :

- Le travail de la mémoire et les limites de l'histoire orale, in : A E S C, Paris 1980, 35e année, No 01.

Reid (Martine) :

- Récits en cartes postales, in : Littérature, Paris 2004, N° 134.

Revel (Jaques) :

- Histoire et sciences sociales : les paradigmes des Annales, in : A E S C, Paris 1979, V 34, N° 06.

Ricoeur (Paul):

- L'écriture de l'histoire et la représentation du passé, in: A H S S, V 55, N° 04.

Romano (Sergio):

- Le "Annales" e L'Italia, storia di metodi e storia di attori, in: ME F R, Paris 1981, V 93, No 01.

Roche (Christophe):

- Terminologie et ontologie in Languages, Paris 2005, V 39, N° 157.

Sagnol (Marc):

- Simmel Georg, les problèmes de la philosophie de l'histoire. Une étude d'épistémologie, in R F S, Paris 1987, V 28, N° 01.

Salaun (Jean-Michel):

- Chronique inachevée d'une réflexion collective sur le document, in: Communication et langages, Paris 2004, N° 140.

Schnapp (Allain):

- Les Annales et l'archéologie: une recontre difficile, in : M E F R, Paris 1981, V 93, N° 01.

Serrano (Ruano Delfina) :

- Dos fetuas sobre la expulsion de mosarabes al Maghreb en 1126, in : ANAQUEL, V 02, Madrid 1991.
- La practica legal (‘amal) en Al-Andalus durante los siglos X6XII, a traves de los Madahib al-hukkam fi nawazil al-ahkam de Muhammad ibn ‘Iyad », in : Quortoba, N 01, Cordoba 1996.
- Twelve court cases on the application of penal law under the Almorovids », in : Dispensing justice in: Islam, edited by Muhammad Khalid Masud, Leiden 2006.

Simon (Marcel) :

- Un document du syncrétisme religieux dans l'Afrique romaine, in : Comptes-rendus des séances de l année - Académie des inscriptions et belles-lettres, Paris 1978, N° 02.

Souchier (Emmanuel):

- Présentation, in: Communication et langages, Paris 2004, N° 140.

Stanislas (Breton) :

- Histoire et Ontologie , in : Revue philosophique de Louvain, Louvain, Belgique 1962, T 60, No 67.

Stearns (Justin):

- Contagion in theologie and law: ethical considerations in: the writings of two 14th century scholars of Nasrid Granada, in: Islamic law and society, V 14, N 1-3, Brill, Royaume-Uni 2007.

Stengers (J.):

- Marc Bloch et l'histoire", in A E S C, Paris 1952, V 08, N° 03.

Stewert (Devin) :

- The identity of The Mufti of Oran, Abu L-Abbas Ahmed B. Abi Jumah Al-Maghrawi Al-Wahrani (D. 917/1511), in: AL-QANTARA, V 27, F 02, Madrid 2006.

Teyssot (Josiane):

- Voyages et pérégrinations d'Auvergnats pendant la guerre de Cent Ans, in: A S H M E S P, Aubazine 1996, N° 26.

Tilly (Charles):

- L'histoire à venir, in: Politix, Paris 1989, V 02, N° 06.

Touati i (Haouar) :

- Approche sémiologique et historique d'un document hagiographique algerien, in : A E S C , Paris 1989, V 44, N° 05.

Tubiana (Joseph):

- Autobiographies et sens de l'histoire. Deux exemples soudanais, in : R O M M , Paris 1982, N° 34.

Urfalino (Philippe) :

- L'histoire culturelle : programme de recherche ou grand chantier ?, in : Vingtième Siècle. Revue d'histoire, Paris 1998.

Valensi (Lucette):

- Présence du passé, lenteur de l'histoire, in : A E S C, Paris 1993, V 48, N° 03.

Vidal Catro (Francisco) :

- agua y urbanismo : evacuacion de aguas en fatwa-s de al-Andalus y el Norte de Africa, in : L'urbanisme dans l'Occident musulman au moyen Age-Aspects juridiques, direction de Patrice Cressier, Casa de Velazquez, Madrid 2000.

Vieme (Simon):

- Le voyage initiatique, in: Romantisme, Paris 1972, No 04.

Vigne (Eric) : -

- Le temps de l'histoire en question, in : Vingtième siècle. Revue d'histoire, Paris 1985, V 06, N° 01.

Vilar (Pierre):

- Ernest Labrousse et le savoir historique, in: A H R F, Paris 1989, V 276, No 01.

Vliettink (E.):

- La philosophie de l'histoire, in : R N P, Paris 1923, V 25, N° 97.

Voguet (Elise) :

- De la déposition orale au cas d'espèce, reconstitution d'une pratique de la traduction à travers les Nawazil Mazuna (XVe siècle), in : Le Maghreb, al-Andalus et la Méditerranée occidentale (VIIIe-XIIIe siècles), CNRS- Université de Toulouse-Le Mirail, Toulouse 2007.

Voldman (Danièle) :

- L'histoire orale entre science et conscience, in Revue d'histoire, Paris 1990, V 25, N° 01.

Walch (Jean):

- Romantisme et positivisme: une rupture épistémologique dans l'historiographie, in: Romantisme, Paris 1978, V 08, N° 21.

Winter (Jay) :

- De l'histoire intellectuelle à l'histoire culturelle : la contribution de George L. Mosse , in : A H S S, Paris 2001.

Yerasimos (Stéphane):

- Explorateurs de la modernité. Les ambassadeurs ottomans en Europe, in: Genèses, Paris 1999, N° 35.

Zomeno (Amalia):

- Del escritorio al tribunal. Estudio de los documentos notariales en la Granada nazari, in: Grapheion, Cordoba 2003.

فهرس الأعلام

-أ-

-ب-

-ت-

-ث-

-ج-

-ح-

-خ-

-د-

-ر-

–ز–

–س–

–ش–

-ص-

-ط-

-ع-

-ف-

-م-

-ن-

-هـ-

-و-

-ي-

فهرس الأماكن

-أ-

-ت-

-ج-

-غ-

-ق-

-م-

فهرس المحتويات